معهد الدراسات التربوية
قسم أصول التربية

# مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين: رؤية نقدية في ضوء متغيرات العولمة

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في التربية
تخصص أصول التربية

إعداد الباحث

**السيد فاضل حيدر مهدي محمد علوي**

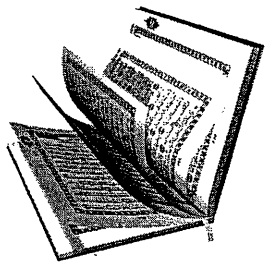
## إشراف

**أ.د/ نادية يوسف جمال الدين**
أستاذ متفرغ بقسم أصول التربية
معهد الدراسات التربوية
جامعة القاهرة

**د/ إسلام الششتاوي محمد خميس**
مدرس بقسم أصول التربية
معهد الدراسات التربوية
جامعة القاهرة

٢٠١٣م/١٤٣٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم



﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ

فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النساء: آية ١١٣)

**تشكيل لجنة المناقشة والحكم**

**على رسالة الدكتوراه في التربية**

**قسم أصول التربية**

للطالب / السيد فاضل حيدر مهدي محمد علوي

عنوان الرسالة:

## مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين:
## رؤية نقدية في ضوء متغيرات العولمة

وقد وافق السيد الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على النحو التالي :

**أ.د. نادية يوسف جمال الدين** — **مشرفاً ورئيساً**

**أستاذ متفرغ بقسم أصول التربية بالمعهد**

**أ.د. أسماء بسيونـــــى** — **عضواً**

**أستاذ أصول التربية بكلية التربية – جامعة عين شمس**

**أ. د. أسامة شاكـــــر** — **عضواً**

**أستاذ بكلية التربية – جامعة الأزهر**

جامعة القاهرة
معهد الدراسات التربوية

صـــورة

الاسم : **السيد فاضل حيدر مهدي محمد علوي** الجنسية : **بحرينى**
تاريخ وجهة الميلاد: ٢٨-٦-١٩٨٠م، البحرين
الدرجة : دكتوراه
التخصص : أصول التربية
المشرفون : أ.د. **نادية يوسف جمال الدين** د. **إسلام الششتاوى محمد خميس**

عنوان الرسالة :

**مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين: رؤية نقدية في ضوء متغيرات العولمة**

ملخص الرسالة :

يمر التعليم الجامعي في العالم العربي بوضعية معقدة من التحولات الكبرى الحادثة في صلب الحياة الإنسانية المعاصرة، وهو بالتالي يواجه فيضاً من التحديات المصيرية، التي تنأى به عن دوره الحضاري والتنويري الفاعل في زمن يختنق بتحولات العولمة ومنظومة الجات التجارية التي أباحت التجارة بالخدمات التعليمية والمنافسة واقتصاديات المعرفة والملتيميديا وثورة التقنية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، الأمر الذي يجعل التعليم الجامعي مطالباً بوضع خطط إستراتيجية يقوم بتنفيذها، بحيث تكون خطط أكثر رصانة ومرونة وقدرة على مواجهة تلك التحديات والتطورات العلمية التي يُتوقع منها أن تتعاظم خلال السنوات القادمة. فمؤسسات التعليم الجامعي الخاصة ما زالت تواجه عدة مشكلات وعقبات تحُول دون تحقيق الفاعلية والانسجام مع التأثيرات والمتغيرات العالمية، والتي تتمثل في: "تحويل التعليم الجامعي إلى سلعة تجارية مستوردة لبيع الشهادات، وبروز اتفاقية الجات التي ترى أن الاتجار بالتعليم واقع لا محال، وتدني نوعية الموارد التعليمية التي يرفدها وافتقارها لأبسط المهارات المطلوبة لسوق العمل.

الكلمات الدالة:

- **مشكلات.**
- **التعليم الجامعى الخاص.**
- **الرؤية النقدية.**
- **العولمة.**

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى خير الورى، وعلى آله النجباء الشرفاء، وصحبه الأخيار أجمعين.

إنه لمن دواعي سروري أن أرفع تحية الشكر وعظيم الامتنان إلى من أتفاخر به مشرفاً وموجهاً وعطاءً نلت منه فيضا، واقتديت به نهجاً مجدداً في الحقل التربوي **الأستاذ الدكتور/ نادية يوسف جمال الدين**، أستاذتي التي تعلمت منها الكثير، ووجدت فيها الخلق الرفيع، فقد بذلت معي جهداً جعل من هذا العمل يخرج بهذه الصورة، بعد توجيهات وآرائها السديدة، وتحملها لي طيلة فترات البحث والتقصي في الدراسة، وإلتزاماً مني أكرر الشكر وأدعو الله أن يحفظها ويحيطها بعنايته ورعايته، ويجعلها دخراً ورمزاً تربوياً رائداً في سماء مصر العظيمة، والله يجزيها عني خير الجزاء.

كما أتقدم بتحية المودة والشكر إلى **الدكتورة/ إسلام الششتاوي** لما قدمته لي من توجيهات وأراء صائبة أثناء عمل هذه الدراسة، لها مني الشكر والتقدير وجزاها الله عني خير الجزاء.

وأُقدم تحية الشكر والعرفان أيضاً للأساتذة المحترمين الأجلاء الذين تكرموا بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة.

والشكر موصول إلى أسرة المعهد وللجامعة الأم، جامعة القاهرة بكل منتسبيها، فهي فخر العروبة، وفخر المعرفة، وكما يطيب لي أن أهدي ثمرة هذا العمل إلى أبي وأمي وزوجتي وأولادي وجميع أفراد أسرتي وأصدقائي الذين منحوني أجواء التشجيع والمساندة لإنتاج هذه الدراسة.

الباحث

**السيد فاضل حيدر مهدي محمد علوي**

# المحتويـــــــات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر | ب |
| المحتويات | ج – ز |
| **فصل تمهيدي**<br>**الإطار المنهجي المحدد للرسالة** | ١-١٨ |
| الإحساس بالمشكلة | ٢ |
| الدراسات ذات الصلة | ٧ |
| مشكلة الدراسة | ٨ |
| أهداف الدراسة | ١١ |
| أهمية الدراسة | ١١ |
| حدود الدراسة | ١٢ |
| منهج الدراسة | ١٣ |
| مصطلحات الدراسة | ١٣ |
| الخطوات المتبعة في الدراسة | ١٦ |
| **الفصل الأول:**<br>**التعليم الجامعي الخاص والعولمة إطار مفاهيمي** | ١٩-٨٠ |
| مدخل الدراسة | ٢٠ |
| ماهية التعليم الجامعي الخاص. | ٤٤ |
| نشأة التعليم الجامعي الخاص | ٤٥ |
| عوامل ظهور التعليم الجامعي الخاص | ٥٢ |
| أهمية التعليم الجامعي الخاص | ٥٦ |
| أهداف التعليم الجامعي الخاص | ٥٨ |
| أنماط التعليم الجامعي الخاص | ٥٩ |
| أنماط التعليم الجامعي الخاص غير التقليدية | ٦١ |
| خصخصة التعليم الجامعي | ٦٩ |
| سياسات البنك الدولي نحو خصخصة التعليم الجامعي | ٧٣ |
| أهم المميزات والعيوب المتعلقة بالتعليم الجامعي الخاص | ٧٤ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| **الفصل الثاني:**<br>**التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في ضوء العولمة** | ٨١-١٣٥ |
| • **الجذور التاريخية لنشأة التعليم الجامعي الخاص.** | ٨٣ |
| • **موقع مملكة البحرين وتأثيرات العولمة.** | ٨٥ |
| • **تفاعلات مملكة البحرين مع متغيرات العولمة.** | ٨٨ |
| ○ **ميثاق العمل الوطني.** | ٨٨ |
| ○ **خصخصة التعليم الجامعي.** | ٩٠ |
| ○ **إنشاء مجلس التعليم العالي.** | ٩٢ |
| ○ **إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.** | ٩٤ |
| • **فلسفة وأهداف التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.** | ٩٧ |
| • **إنشاء الجامعات الخاصة في ضوء متغيرات العولمة.** | ٩٩ |
| ○ **متغيرات تتعلق بالطلب الاجتماعي.** | ٩٩ |
| ○ **متغيرات تنموية ثقافية.** | ١٠٠ |
| ○ **متغيرات سياسية.** | ١٠١ |
| ○ **متغيرات اقتصادية.** | ١٠١ |
| ○ **متغيرات تتعلق بالنمو السكاني.** | ١٠٢ |
| • **بيان بمؤسسات التعليم الجامعي الخاص.** | ١٠٣ |
| • **الملامح الأساسية للتعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.** | ١٠٥ |
| **الفصل الثالث**<br>**مشكلات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في ضوء العولمة** | ١٣٦-١٨٥ |
| **المشكلات الرئيسية للتعليم الجامعي الخاص في ضوء العولمة:** | ١٣٧ |
| **أولاً: مشكلات مرتبطة بهوية التعليم الجامعي الخاص.** | ١٣٨ |
| ١. مشكلة نشر الثقافة الواحدة | ١٤٣ |
| ٢. مشكلة اللغة الأجنبية | ١٤٦ |
| ٣. مشكلة تفتيت الثقافة والهوية | ١٤٩ |
| ٤. مشكلة الغزو الثقافى | ١٥١ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ٥. التأثيرات العولمية التي تخلق مشكلات الهوية الثقافيةفي التعليم الجامعي الخاص | ١٥٣ |
| **ثانياً: مشكلات مرتبطة بتسليع التعليم الجامعي الخاص.** | ١٥٤ |
| ١.مشكلة الطابع التجاري لأغلب أشكاله | ١٥٥ |
| ٢. مشكلة ارتفاع الرسوم الدراسية | ١٥٨ |
| ٣. مشكلة العدد في قِبال الاستيعاب | ١٦١ |
| **ثالثاً: مشكلات مرتبطة بالتنافسية(الجودة والتميُّز) في التعليم الجامعي الخاص.** | ١٦٢ |
| • مشكلات تتعلق بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي | ١٦٥ |
| ١. مشكلة رسالة الجامعة وأهدافها | ١٦٦ |
| ٢. مشكلة المباني والمرافق | ١٦٧ |
| ٣. مشكلة التعليم والإشراف على المؤسسة | ١٦٧ |
| ٤. مشكلة البرامج والمناهج | ١٦٨ |
| ٥. مشكلة أعضاء هيئة التدريس | ١٦٨ |
| ٦. مشكلة الخدمات الطلابية | ١٦٩ |
| ٧. مشكلة المكتبة وقواعد المعلومات | ١٦٩ |
| ٨. مشكلة المصادر المادية والمبني الأساسي | ١٧٠ |
| ٩. مشكلة النزاهة | ١٧٠ |
| ١٠. مشكلة مشاركة المجتمع | ١٧١ |
| **رابعاً: مشكلات مرتبطة بتسييس التعليم الجامعي الخاص.** | ١٧٤ |
| **مشكلات التسييس الداخلية للتعليم الجامعي الخاص** | ١٨٠ |
| ١- التعصب لفكر سياسي معين | ١٨٠ |
| ٢- الارتباط بالخارج | ١٨٢ |
| **مجالات التسييس في التعليم الجامعي الخاص** | ١٨٣ |
| ١- الإدارة الجامعية | ١٨٣ |
| ٢- المناهج والمقررات | ١٨٣ |
| ٣- استقطاب الكفاءات الخارجية الأجنبية | ١٨٤ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| **الفصل الرابع:**<br>**تحديات التعليم الجامعي الخاص بالبحرين والاستجابة لمتغيرات العولمة** | ١٨٦-٢٢٨ |
| **الاتجاهات الرئيسية لاجتياح العولمة للتعليم الجامعي الخاص** | ١٨٧ |
| **تحديات العولمة المتصلة بالتعليم الجامعي الخاص** | ١٩٣ |
| **التحديات المعلوماتية والتكنولوجية** | ١٩٤ |
| **التحديات الاقتصادية** | ١٩٨ |
| **التحديات المعرفية** | ٢٠١ |
| **التحديات السياسية** | ٢٠٤ |
| **مظاهر تأثير العولمة على التعليم الجامعي الخاص** | ٢٠٨ |
| **التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لتحديات العولمة** | ٢١٠ |
| التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الاقتصادية | ٢١٢ |
| التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة السياسية | ٢١٥ |
| التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الثقافية | ٢١٩ |
| التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة التنافسية | ٢٢٣ |
| **الفصل الخامس:**<br>**التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومواجهة متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة (رؤية نقدية)** | ٢٢٩-٢٤٢ |
| **نتائج الدراسة** | ٢٣٠ |
| **الرؤية النقدية للتعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومواجهة متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة.** | ٢٣٣ |
| **مراجع الدراسة** | ٢٤٧-٢٨٧ |
| المراجع العربية | ٢٤٨ |
| المراجع الأجنبية | ٢٧٧ |
| المراجع الإلكترونية | ٢٨٠ |
| **الملخص** | |
| ملخص الدراسة باللغة العربية | ١-٧ |
| ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية | ١-٨ |

## قائمة الجداول


| تسلسل | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | عدد الجامعات الخاصة في البلدان العربية عام٢٠١٢ | ٥٠ |
| ٢ | بيان بعدد الجامعات الخاصة بمملكة البحرين | ١٠٤ |
| ٣ | الرسوم الدراسية لبعض الجامعات الخاصة في البحرين والوطن العربي | ١٦٠ |

# فصل تمهيدي
# الإطار المنهجي المحدد للرسالة

١. الإحساس بالمشكلة

٢. الدراسات ذات الصلة

٣. مشكلة الدراسة

٤. أهداف الدراسة

٥. أهمية الدراسة

٦. حدود الدراسة

٧. منهج الدراسة

٨. مصطلحات الدراسة

٩. الخطوات المتبعة في الدراسة

# فصل تمهيدي
# الإطار المنهجي المحدد للرسالة

## الإحساس بالمشكلة:

منذ نهاية القرن العشرين ومع مطلع الألفية الثالثة، والتعليم الجامعي في العالم العربي يواجه فيضاً من التحديات المصيرية، التي تنأى به عن دوره الحضاري والتنويري الفاعل في زمن يختنقبتحولات العولمة ومنظومة الجات التجارية والمنافسة واقتصاديات المعرفة وثورة التقنية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية.

واتسعت مفاهيم تلك التحولات بما فرضته الاتجاهات العالمية على النظم التعليمية، من الحاجة للتفاعل الاجتماعي، والاقتصادي، وأن تتكيف وتتغير وفقاً لها وأن تتنبأ بها، وتُعد العولمة والهجرة من بين الاتجاهات العالمية الوثيقة الارتباط بمسألة التعليم الجامعي، وذلك لكون المهاجرين يبحثون عن فرص عمل أفضل من أوطانهم وهذا ما يُلزمهم أن يحصلوا على مؤهلات جامعية من جامعات لها مكانتها العالمية، وبالتالي فأن العولمة تُفضي إلى تكامل اقتصادي أكبر وفي عدة حالات إلى تفاقم أشكال التفاوت والتمايز داخل البلدان وفيما بينها، وثمة نسبة متزايدة من الأشخاص يلجئون إلى الهجرة طلباً للعمل وتحسين ظروفهم الحياتية، وقد بلغت الهجرة العالمية الطوعية والقسرية، مستويات قياسية ففي عام ٢٠٠٥م، وصلت الهجرة إلى ١٩٠ مليون، أي ٣% من سكان العالم، مما يتطلب اكتساب معارف مهنية مناسبة تنسجم مع طبيعة المكان والزمان، ومهارات تحقق الاتصال والتواصل بين الثقافات والشعوب،[١]وفي هذا السياق تدل المؤشرات المتاحة أن "جميع الكفاءات المهاجرة من البلدان العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا وكندا، ونيوزيلندة، لم تستطيع الحصول على مهن تلاءم مهاراتهم، فقد بين تقرير الأمم المتحدة أن (٤٧%) من المهاجرين من مصر وتونس فقط حصلوا على مهن تلاءم مهاراتهم، بينما المهاجرين من الدول العربية الأخرى

---

(١)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: وثيقة عمل للمؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة: **التعليم الجيد والإنصاف والتنمية المستدامة:** رؤية شاملة من خلال المؤتمرات العالمية الأربعة بشأن التربية التي تنظمها اليونسكو، ألمانيا، ٣١مارس-٢أبريل ٢٠٠٩م، ص٤.

حصلوا على نسب أقل"[1] وإزاء ما تشهده المجتمعات من تغيرات سريعة وتحولات مختلفة، أصبح من المهم إحداث التغيير والتكيف، واسترشاد رؤى نقدية شاملة لسياسات التعليم.

ويعتبر قطاع التعليم العالي في دول العالم على تعددها وتنوعها من القطاعات الحيوية الفاعلة التي تُسهم في مواجهة التطورات، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها[2]، نتيجة الانجازات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تلاشي الحدود بين الدول وجعل العالم قرية صغيرة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي.[3] مما أدى هذا إلى وجود تنافس محموم بين الجامعات العامة والخاصة في إعداد الكوادر المتخصصة وإبراز المواهب الفكرية والطاقات المبدعة وتأهيل وبناء الإنسان الذي أصبح رأس المال الحقيقي في عصر الاقتصاد المعرفي الرقمي الجديد، ونتج عن ذلك عولمة التعليم الذي أخذ أشكالاً جديدة، كالتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم الإلكتروني، والتعليم الافتراضي، وكذلك التعليم عبر الحدود، وتجدر الإشارة إلى أن أهم تحديات العولمة المعرفية هي قضية تدويل التعليم الجامعي، والتي أخذت تُلقي بظلالها على سياسات المنظومة التعليمية في كثير من بلدان العالم.[4]

وبناءً على ذلك فقد انعكس تأثير تلك التحديات والتطورات على مستوى التعليم العالي ككل، وبات التعليم الجامعي الخاص تحديداً.[5] جزء أصيل من تلك التحديات والتغيرات العالمية التي جعلت منه ذا أهمية حتمية لإحداث الانسجام بين النظام الوطني من جهة والنظم العالمية من جهة أخرى، كما يُعد بوابة التقدم لمواكبة التحديات المتجددة، والمحرك الأساسي لمجتمع يواجه تطوراً سريعاً في التكنولوجيا والمعرفة، الأمر الذي يجعل التعليم الجامعي مطالباً بوضع خطط إستراتيجية يقوم بتنفيذها، بحيث تكون خطط أكثر رصانة ومرونة وقدرة

---

(١)منظمة الأمم المتحدةاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **تقرير السكان والتنمية: الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص**، نيويورك: مطبوعات الأمم المتحدة،(الإسكوا)، العدد الثالث، ٢٠٠٧م، ص٢٨-٢٩.

(٢)إبراهيم العكيدي: **مؤشرات وأسس ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في مجموعة من الجامعات الأردنية الخاصة والعامة**، مؤتمر ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ٢١-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٥م، ص٤٨٥.

(3)Wallace K. Pond:"Twentyfirst century education and training Implications for quality assurance" **Internet and Higher education**, Vol.4, N.3-4, 2001, P P186-187.

(٤) لمياء محمد أحمد السيد: **العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية**، تقديم حامد عمار، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م، ص٩٠.

(5)Stephen Sterling: **Higher Education and the Challenge of Sustainability Problematic, Promise, and Practice**, Netherlands: Springer, 2004, P P49.

على مواجهة تلك التحديات والتطورات العلمية التي يتوقع منها أن تتعاظم خلال السنوات القادمة.[1]

وفي السياق العالمي ارتبطت طرق مواجهة هذه التحديات والتغيرات بتوجهات حكومية مساندة وداعمة، وذلك من خلال إفساح المجال لإنشاء الجامعات الخاصة في بداية التسعينات، لتصبح شريكاً ومنافساً حقيقياً للتعليم الجامعي العام، وهذا ما حدث في الأمريكيتين، وفي بعض الدول الأوربية، والأفريقية، وكذلك الأسيوية،[٢] ووطننا العربي ليس بمنأى عن هذه التغييرات التي تحدث فيالعالم، فقد أظهر تقرير اليونسكو تخوفاً من زيادة الخصخصة في التعليم العالي في بلدان العالم العربي، وفي الخليج على وجه الخصوص، والمقصود من الخصخصة هنا: ذلك النوع الذي يركز على الأنشطة المدرة للدخل على حساب الجودة، وهذا ما تمارسه مجموع (٤٣%) من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة،[3] مما يخلق مشكلات للتعليم الجامعي الخاص تنعكس سلبياً على عملية التدريس، والبحث العلمي، والتي "حولت الجامعات الخاصة إلى سلعة تجارية تمنح الشهادات لأغراض ربحية"،[٤] ويتبع ذلك الكثير من الانعكاسات التي تجعل التعليم الجامعي الخاص يحمل مخاطر كبيرة، رغم وجود بعض التأييد لفوائد تلك الجامعات، "كإيجاد سوق للتعليم والمعرفة، وخلق فرص وقوى أكاديمية منافسة، وإتاحة التعليم الجامعي للراغبين بمواصلة الدراسة، فضلاً عن المشاركة في تخريج الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة".[5] وبحسب تقرير اليونسكو فأن التعليم العالي الخاص في الوطن العربي والخليج تحديداً يواجه تحديات بارزة تتمثل فيما يلي:[٦]

- النمو المطرد في أعداد الملتحقين في التعليم الجامعي العام والخاص على حد سواء.

---

(1) P.O. Iyune& et.al:" The Role of a University in Education and Training in the field of Nanotechnolcgy The Case of The University of The Witwatersrand", **Education for Chemical Engineers**, Vol.2, N.1, 2007, P P56-67.(Science Direct).

(٢)فرانك نيومان، لارا كوتوريير، جيمي سكاري: **مستقبل التعليم العالي: الشعارات والواقع ومخاطر السوق**، ترجمة، وليد شحادة، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٠م، ص١٩٠.

(3)Philip G. Altabach, Liz Reisberg, Laura E Rumbley: Trends in Global higher Education Tracking an Academic Revolution, **A Report Prepared for the Unesco World conference on higher education**, United Nation, Educational scientific and cultural organization, 2009.p.78.

(٤)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: **التعليم العالي في مجتمع العولمة: وثيقة توجيهية**، فرنسا: مطابع اليونسكو، ٢٠٠٤م، ص٩.

(5)Philip G. Altabach, Liz Reisberg, Laura E Rumbley: Trends in Global higher Education Tracking an Academic Revolution, **A Report Prepared for the Unesco World conference on higher education, op.cit**, 2009, p.87.

(6)**op.cit**, 2009, p.85.

- انتشار مجموعات من المؤسسات الربحية هدفها الربح على حساب النوعية، بشكل ملفت للنظر.
- تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- التغير السريع في متطلبات قطاعات سوق العمل الخاص والعام.
- بُعد معظم التخصصات عن خطط التنمية البشرية والاقتصادية.
- ارتفاع حدة التحديات بشأن استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب والخريجين، فالعدد في نمو متزايد خصوصاً في ٢٥ سنة الماضية.
- ندرة التخصصات الفنية التي تنهض بخطط التنمية في عالم سريع التعولم.

وعلى ضوء ما سبق لم تكن مملكة البحرين بمعزل عن هذه التحديات، فقد أولت حقل التعليم العالي جل اهتمامها، لإيمانها بأهميته وأثره في إعداد جيل المستقبل، وسعت المملكة ممثلةً في وزارة التربية والتعليم إلى إدخال الإصلاحات والتجديدات على نظام التعليم الجامعي فيها بشكل واضح وصريح وخصوصاً بعد صدور"قوانين تُنظم عمل مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة وتضع الإطار العام لأهدافها ومرجعياتها"[١] حيث أُنشأت بعدها الجامعات الخاصة في المملكة، وافتُتحت أول جامعة خاصة في عام ٢٠٠٢م، بموافقة مبدئية من وزارة التربية والتعليم، ثم تلاها إنشاء الأمانة العامة للتعليم العالي لتتولى تنظيم وإنشاء التعليم العالي الخاص ومن ثم صدر القانون رقم(٣) لسنة (٢٠٠٥م)[٢]، بشأن لائحة إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وأخذت الحكومة تشجع القطاع الخاص

---

(١)وزارة التربية والتعليم: تطور التعليم في مملكة البحرين، **التقرير الوطني المقدم إلى الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر التربية الدولي المنعقد في جنيف في الفترة من ٨-١١ سبتمبر**، مملكة البحرين: قسم التوثيق التربوية، ٢٠٠٤م، ص١٩.

(٢)يمكن الرجوع إلى:

وزارة الإعلام: القانون رقم(٣) قرارات في شأن اللوائح الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، **الجريدة الرسمية**، العدد٢٨١٢، المنامة: مملكة البحرين وزارة الإعلام، ٢٠٠٥م، ص٥.

وزارة الإعلام: قرار رقم(١) لسنة ٢٠٠٧م، قرارات شروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، الجريدة الرسمية، **مرجع سابق**، ص٥.

وزارة الإعلام : قرار رقم(٢) لسنة ٢٠٠٧م، بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي، الجريدة الرسمية، **مرجع سابق**، ص٩.

وزارة الإعلام: قرار رقم(٣) لسنة ٢٠٠٧م، بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، الجريدة الرسمية، **مرجع سابق**، ص١٨.

وزارة الإعلام: قرار رقم(٤) لسنة ٢٠٠٧م، بشأن الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي، الجريدة الرسمية، **مرجع سابق**، ص ٢١.

على إنشاء الجامعات الخاصة حتى وصلت إلى (١٢) جامعة خاصة في بداية ٢٠٠٧م، لتشارك بذلك الجامعة الحكومية في تقديم الخدمات التعليمية.

واتصالاً بما سبق فأن التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين بدأ يخطو خطوة هامة نحو مستقبل مشرق يسعى للتغيير والانسجام مع الاتجاهات العالمية، وخصوصاً بعد تولي جلالة الملك حمد بن عيسى مقاليد الحكم في البلاد، "فقد شهدت هذه الفترة تطورات رائدة في عملية التحول والتغيير في سياسة الدولة نحو التعليم الجامعي الخاص، ولا ريبَ أن ميثاق العمل الوطني الذي أعدته لجنة وطنية عليا"،[(١)] أحدث نقلة نوعية في مسار الإصلاحات التعليمية في المملكة، وأبرز ما أكد عليه الميثاق هو توفير الحياة الديمقراطية في التعليم العالي واعتبار الجامعات منارات للإشعاع الفكري والتقدم العلمي، واشترطوا لقيامها بهذا الدور، توفير الحرية الأكاديمية وضمان ممارستها[٢] ومن هنا يمكن القول أن التعليم الجامعي بمملكة البحرين كغيره من أنظمة التعليم المشابهة يواجه العديد من التحديات التي تحول دون تلبية متطلبات التنمية والتي تتمثل بصفة خاصة في:[3]

- التزايد الكبير في أعداد الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي في المملكة.
- البُعد العالمي والعولمة التي تغيرت من خلال أنماط الحياة، والتي تؤكد على مهارات وقدرات عقلية وذهنية رفيعة المستوى وعلى التميز والإتقان والارتقاء بطموحات الأفراد والمجتمعات. وما ترتب عليها من تأثيرات على المنظومة التعليمية.
- التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتطلب قوى عاملة عالية المهارة، مما يترتب على ذلك تأثيرات على المنظومة وخصوصاً مخرجات المرحلة الجامعية.
- ظهور وانتشار مفاهيم الجودة والنوعية في مؤسسات التعليم الجامعي.

---

(١)علي مفلح محافظة: **ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين والتعليم الجامعي، الكتاب السنوي الثالث**، مملكة البحرين، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٢م، ص٩٣.

(٢)**مشروع ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين**، مملكة البحرين: مؤسسة الأيام للنشر والتوزيع،٢٠٠٢م، ص١٨.

(٣) إبراهيم يوسف العبد الله: **أزمة التربية والإصلاح والتطوير التربوي المستدام**، ط١، مملكة البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م، ص٤٧.

- تحديات المستقبل التي تُنبئ بأن المستقبل يحمل في طياته أنماطاً متغيره من المعرفة ذات الأثر العميق في حياة البشر، إضافةً لتعقد المشكلات التي سيواجهها الإنسان مستقبلاً .

ورغم سعي المملكة بالأخذ بكل ما هو جديد في الحقل التربوي عامةً وحقل التعليم الجامعي تحديداً، إلا أن مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة ما زالت تواجه عدة مشكلات وعقبات تحول دون تحقيق الفاعلية والانسجام مع التأثيرات والمتغيرات العالمية، والتي تتمثل في: "تحويل التعليم الجامعي إلى سلعة تجارية مستوردة لبيع الشهادات، وبروز اتفاقية الجات التي ترى أن الاتجار بالتعليم واقع لا محال"،[١] وتدني نوعية الموارد التعليمية التي يرفدها وافتقارها لأبسط المهارات المطلوبة لسوق العمل، إضافةً إلى التأثيرات الثقافية التي تُضعف الهوية الوطنية، لكون بعض تلك الجامعات أساساً هي فروع لجامعات أجنبية،[٢] ولهذا بات الأمر بحاجة إلى اهتمام القائمين على التعليم الجامعي الخاص لمواجهة تلك المشكلات والتحديات، من خلال إتباع آليات وسياسات وطنية رشيدة تنظم وتراقب مسألة التعليم الجامعي الخاص في ضوء متغيرات العولمة، وبناءً على ذلك تأتي هذه الدراسة لتتناول مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين والتي تدور حول متغيرات وتأثيرات العولمة.

## الدراسات ذات الصلة:

لم يجد الباحث في حدود علمه دّراسات سابقةتناولت موضوع مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين برؤية نقدية في ضوء متغيرات العولمة، بل لا تُوجد دراسات سابقة على مستوى مملكة البحرين تناولت موضوع التعليم الجامعي بشكل عام، إنما هناك بعض الأبحاث ذات صلة بموضوع الدراسة، نُشرت في دوريات ليست مُحكمة، وأوراق عمل قُدمت في مؤتمرات وندوات علمية وهي نظرية وليست ميدانية اهتمت بموضوع التعليم الجامعي والعولمة، عدا دراسة سيد فاضل التي تناولت الجامعات الخاصة ولكن من زاوية متطلبات الاعتماد الأكاديمي،[٣] كما يوجد تقرير نشرته منظمة اليونسكو حول الاتجاهات

---

(١)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التعليم العالي في مجتمع العولمة، **مرجع سابق**، ص٨.

(٢)السيد فاضل حيدر مهدي: متطلبات الاعتماد الأكاديمي بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٥٩.

(٣)يمكن الرجوع إلى:

خالد أحمد بوقحوص: اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، **مجلة التعاون**، الرياض: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد(٥١)، ٢٠٠٠م، ص٥١. =

العالمية الجديدة في التعليم العالي،[1] حيث أفرد فصلاً للتعليم الجامعي الخاص، وأظهر تخوفاً وحذراً من زيادة الخصخصة في التعليم الجامعي في بلدان العالم العربي عامةً، وفي دول الخليج على وجه الخصوص، وأوصى التقرير بأهمية عمل دراسات ميدانية للمؤسسات الرائدة في التعليم الجامعي الخاص، على اعتبار أن تلك المؤسسات تحتضن أغلب المحرومين من فرص التعليم الجامعي الحكومي، وفي نفس السياق يوجد تقرير لهيئة ضمان جودة التعليم في مملكة البحرين، أظهر أن التعليم الجامعي الخاص يُعاني من ضعف في بنيته وأدواره ويفتقر للحد الأدنى من معايير ضمان الجودة، وبالتالي حصوله على تقديرات غير مرضية ولا تبعث على الثقة،[٢] وعليه فأن الدراسات ذات الصلة التي نُشرت في الدوريات والندوات العلمية، قد تُفيد الباحث في دراسته للإطار ألمفاهيمي، وفي تحديد مشكلات التعليم الجامعي ومدى تأثره بمتغيرات العولمة، بينما التقارير الرسمية تؤكد أن هناك مشكلة يجب دراستها وإيجاد حلول وبدائل لها، واعتباراً لذلك فأن الدراسة الحالية تصب في مجال دراسة مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين: برؤية نقدية في ضوء متغيرات العولمة.

## مشكلة الدراسة:

تشهد البيئة المحلية للتعليم العالي في مملكة البحرين مع بداية الألفية الثالثة العديد من الإصلاحات والتطورات الكبرى في ظل المتغيرات العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية،[٣] وأصبح التعليم الجامعي الخاص تحديداً واقعاً ملموساً يحاكي تلك الظاهرة في التصدي لقضية التدفق المتنامي في أعداد

---

= حسين عبد الله بدر السادة: العولمة والتعليم في دولة البحرين: ثوابت وتحديات، ورقة عمل قدمت لندوة **مستقبل التربية العربية في ظل التحديات والفرص ٢-٣ مارس**، جامعة البحرين، كلية التربية، ١٩٩٩م، ص١٤٠.

علي فخرو: أثر العولمة على التعليم في الوطن العربي، **مجلة العروبة**، المنامة، مملة البحرين: نادي العروبة، العدد(٢٤)، ٢٠٠٨م، ص٣٣.

(1)Philip G. Altabach, Liz Reisberg, Laura E Rumbley: Trends in Global higher Education Tracking an Academic Revolution, **A Report Prepared for the Unesco World conference on higher education**, **op.cit**, 2009, PP78-87.

(٢)هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **دليل مراجعة البرامج الأكاديمية في مملكة البحرين**، المنامة، مملكة البحرين، هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م، ص٩.

(٣)قسم التوثيق التربوي: تطور التعليم في مملكة البحرين، **التقرير الوطني المقدم إلى الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر التربية الدولي**، مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم، مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٤م، ص١٩.

الخريجين من المرحلة الثانوية، وحركة الاقتصاد العالمي المتحرر، والنمو المطرد في التطور التكنولوجي والعلمي فهو يُسهم في تحقيق الشراكة مع القطاع الحكومي لتلبية الطلب الاجتماعي عليه، نتيجة لارتفاع معدلات النمو بما يفوق الطاقة الاستيعابية الحالية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية،[١] ووفقاً لتلك المتغيرات اهتمت حكومة مملكة البحرين بتشجيع إنشاء الجامعات الخاصة عبر تخفيف القيود والضوابط المرتبطة بإنشاء تلك الجامعات لتلبية حاجات البلاد من القوى البشرية والمؤهلة في الحاضر والمستقبل، وبرز ذلك الاهتمام جلياً عندما أطلق جلالة الملك مرسوم ملكي رقم(٣) لسنة ٢٠٠٥م، يوضح اللوائح الخاصة بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة،[٢] مما شجع رجال الأعمال وأصحاب المال بالاستثمار في التعليم العالي، إذ افتتحت جامعات خاصة عديدة وصلت إلى (١٢) جامعة خاصة، منها ما هو حديث ومنها ما هو مملوك بالكامل لجهات محلية والبعض منها يعتبر فروعاً لجامعات في دول أوربية وأمريكية.[٣]

ونتج عن هذا الوضع تراكمات أثرت تأثيراً سلبياً على مسيرة التعليم الجامعي الخاص، في ظل سياسة الانفتاح وتداخل المفاهيم فيما يخص العولمة، والعالمية، والحداثة، والأصالة والمترادفات الأخرى في شتى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كالانفتاح الثقافي غير المرشد، والانبهار بثقافة الغير، والرغبة المتعجلة في التغيير والتجديد، وفقدان الهوية الثقافية، والانغماس في تيارات الفكر الحديث، وشيوع قيم جديدة أثرت تأثيراً كبيراً على الثقافة الوطنية للمواطنين.

وانطلاقاً من ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى محاولة رصد المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين في ظل المتغيرات العالمية التي أفرزتها العولمة، بحيث يتم تناول المشكلات الرئيسية المرتبطة بمتغيرات العولمة والتي تتمثل في المشكلات الرئيسية الأربع وهي:

- مشكلة التغريب(أزمة الهوية) في التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، حيث أن فلسفة التعليم في تلك الجامعات تنبثق من تطلعات وسياسات وأهداف الجامعات في

---

(١)إبراهيم مبارك الدوسري: **التعليم العالي: الواقع. المشكلات. الحلول**، (الكتاب السنوي): الخليج في عام ٢٠٠٤م، دبي: الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥م، ص١٠١.

(٢)**الجريدة الرسمية**: قرارات في شأن اللوائح الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، المنامة، مملكة البحرين: وزارة الإعلام، العدد٢٨١٢ الخميس ١١ أكتوبر ٢٠٠٥م، ص٣.

(٣)هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: دليل مراجعة البرامج الأكاديمية في مملكة البحرين، **مرجع سابق**، ص١٠.

الدول الأخرى والتي لا تعبر عن آمال المجتمع البحريني وتطلعاته" فقد تأثرت قيم وهوية المجتمع بتأثيرات العولمة وتوابعها، وخصوصاً فئة الشباب في المجتمع الخليجي تحديداً مما يشكل خطراً على الانتماء والهوية.[١]

- مشكلة التسليع(التجارة) في التعليم الجامعي الخاص، حيث أن هناك تنامي في الكليات والجامعات الخاصة بتشجيع حكومي لتحرير التجارة والاستثمار في التعليم الجامعي.[٢] استجابةً لمنظمة التجارة العالمية التي جعلت من التعليم إحدى أهم الخدمات المتاحة عبر الحدود.
- مشكلة التنافسية(ضمان الجودة والاعتماد) في التعليم الجامعي الخاص، حيث أشار تقرير هيئة ضمان جودة والتعليم والتدريب إلى أن أغلب الجامعات الخاصة لم تحصل على نتائج تبعث أو جديرة بالثقة[٣]، فمصطلح الاعتماد حديث نسبياً ويعتبر وليد ثقافة العولمة.
- مشكلة التسييس في التعليم الجامعي الخاص، حيث أن بعض الجامعات "الخاصة في مملكة البحرين هي فروع لمؤسسات أجنبية تقدم فيها البرامج التي تقدمها في المؤسسة الأم"،[٤] وبالتالي فهي مرتبطة بالخارج بكل مكوناتها الإدارية والأكاديمية، وهو ما يشير إلى نوع من النفوذ والتوجيه نحو الخارج.

وفي ضوء ما سبق يمكن إبراز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

**ما المشكلات الرئيسه التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ذات الصلة بالعولمة ومتغيراتها؟**

وينبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الأطر النظرية للعولمة والتعليم الجامعي الخاص؟

٢- ما واقع التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في ضوء العولمة؟

---

(١)زايد بن عجير الحارثي وآخرون: **شباب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضاياهم وسبل رعايتهم**، الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٦م، ص١٢٠.

(٢)إبراهيم يوسف العبد الله: أزمة التربية والإصلاح والتطوير التربوي المستدام،**مرجع سابق**، ص١٠٢.

(٣)هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي:،**تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية**، المنامة، مملكة البحرين، هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩م.

(٤)إبراهيم يوسف العبد الله: أزمة التربية والإصلاح والتطوير التربوي المستدام،**مرجع سابق**، ص١٠٣.

٣- ما مشكلات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرينفي ضوء العولمة؟

٤- ما تحديات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين والاستجابة لمتغيرات العولمة؟

٥- ما الرؤية النقدية للتعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين لمواجهة متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة؟

## أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في وضع **رؤية نقدية للتعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين لمواجهة متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة**،وفي سياق ذلك تفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

١- التعرف على العولمةوالتعليم الجامعي الخاص بمفاهيمه وأنواعه وأشكاله والعوامل المشكله له.

٢- إلقاء الضوء على واقع التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في ضوء العولمة.

٣- التعرف على مشكلات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في ضوء العولمة.

٤- التعرف على تحديات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين والاستجابة لمتغيرات العولمة.

٥- تحليل نقدي لمشكلات التعليم الجامعي الخاص في ضوء ما يسفر عنه الواقع واستخلاص الرؤية النقدية التي من شأنها أن تساهم في حل مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.

## أهمية الدراسة:

تتأتي أهمية الدّراسة الحالية من وجهة نظر الباحث نظراً لطبيعتها أو من طبيعة الموضوع الذي تعالجه آلا وهو مشكلات التعليم الجامعي الخاص ومدى تأثره بظاهرة العولمة والذي أصبح ضرورة ملحة عند الحديث عن تطوير مستوى الجامعات الخاصة بالمملكة، فقضية التعليم الجامعي الخاص والعولمة تحتل مكانة مهمة في سبيل إصلاح وضع التعليم العالي الخاص، لطمأنة الرأي العام، وسوق العمل بمخرجات تلك الجامعات، ولتحقيق الانسجام مع رؤية مملكة البحرين الاقتصادية، التي أكدت على أن الوصول للعالمية، يتطلب مواجهة تحديات عصر العولمة بتغيراته، من خلال تضافر الجهود الجماعية بين المؤسسات الخاصة

والعامة، ومنها قضية التعليم كركيزة أساسية عند الانطلاق.[1] ويمكن أن تتلخص أهمية الدّراسة في الآتي:

- توضيح العلاقة بين الجامعات الخاصة وظاهرة العولمة، الأمر الذي يساعد القائمين على عملية التعليم الجامعي الخاص في المملكة باتخاذ الاحتياطات التأسيسية والتخطيطية الملائمة لتدارك أثار هذه الظاهرة وتحدياتها.
- رصد مجموعة التحديات العالمية والإقليمية والقطرية، الإيجابية منها والسلبية، والتي أفرزتها العولمة ومتغيراتها في الوضع الراهن، ومدى تأثيرها على التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، وانسجامها مع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها.
- دراسة مشكلات الجامعات الخاصة برؤية نقدية وشمولية في ضوء متغيرات العولمة يجعل منها رافداً مهماً لتطويرها في المملكة، وذلك بما ترفده إليها من قدرات بشرية متميزة وذات ثقافة وطنية وهوية عربية أصيلة.
- يمكن أن تفتح هذه الدراسة السبل للقيام بمزيد من الأبحاث والدراسات الجديدة لبحث أبعاد ومحدّدات أخرى لم تتطرق لها هذه الدراسة.
- بالرغم من أن مشكلة التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين من المشكلات الرئيسية التي تواجه المسئولين عن التعليم العالي(الأمانة العامة للتعليم العالي)، إلا أن هذه الدراسة من أوائل الدراسات في حدود علم الباحث، والتي تجري في مملكة البحرين وتتناول مشكلات التعليم الجامعي الخاص ومدى تأثره بمتغيرات العولمة، حيث لم يجد الباحث أي دراسة مشابه أو حتى متخصصة في التعليم الجامعي الخاص في جميع مراكز ومكتبات مملكة البحرين.

**حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- دراسة مفهوم مشكلات التعليم الجامعي الخاص في ضوء متغيرات العولمة، وفق المشكلات الرئيسية الأربع، التغريب، والتسليع، والتمييز، والتسييس، لكون تلك المشكلات متصلة بمتغيرات العولمة، ويندرج تحتها مشكلات فرعية عدة.

---

(١)**مملكة البحرين:** من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠م،مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء، مملكة البحرين، ٢٠٠٨م، ص٣٣.

- دراسة ظاهرة العولمة، والعوامل التي ساهمت في بروزها، وتحدياتها الخارجية والداخلية على التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.
- دراسة واقع التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين في ضوء متغيرات العولمة.
- اقتصرت هذه الدراسة على عينة من ست جامعات في مملكة البحرين وهي: الجامعة الأهلية ، وجامعة أما العالمية، والجامعة الملكية، وجامعة العلوم التطبيقية، والجامعة الخليجية، وجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، وذلك من أصل(١٣) جامعة خاصة، لاقتناع الباحث أنها ممثلة لبقية الجامعات، لكونها متفاوتة في فترة التأسيس والإمكانات ونظام الدوام وكذلك التمايز في وجود التخصصات والبرامج المختلفة، ولتفاوت تلك الجامعات في ملكيتها وامتثالها لجهات خارجية على المستوى الدولي.

## منهج البحث:

اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج النقدي، لأنه من المناهج التي تتناسب وطبيعة البحث الحالي، "فالمنهج النقدي لا يقوم بشرح المشكلة والنظر الفاحص لها فقط، بل يقدم وسائل لحلها ويعمل على تحرير النظام القائم من المظالم المتعددة"، [١] وهو فعل إرادي يكشف عن التناقضات في موضوع البحث، بحيث يُعطي للمفكر شرعية عقلية ومنطقية تسمح له بالتجاوز وبناء إبداع جديد، ولهذا فأن النقد ليس هو الرفض والنفي أو بيان المميزات والعيوب أو المدح والقدح في الوضع القائم فقط، بل هو القدرة على كشف التناقضات وتجاوزها، وإيجاد بدائل كفيلة باستقامة النظام،[٢]على أن تتسم تلك البدائل بإمكانية التطبيق، لذا فأن الدراسة الحالية يتلاءم معها استخدام المنهج النقدي الذي يساعد الباحث للتعرف والكشف عن أهم مشكلات التعليم الجامعي الخاص المتصلة بمتغيرات وتحديات العولمة، ومدى قدرة التعليم الجامعي الخاص على مواجهة تلك التحديات، من خلال الاستفادة من الرؤى النقدية والواقعية.

## مصطلحات البحث:

ورد في هذا البحث عدّة مصطلحات، يرى الباحث تعريف أهمّها مفهوماً إجرائياً حسب استخدامها:

---

(١)أحمد عطية أحمد: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس: رؤية نقدية**، تقديم حامدعمار، ط١، القـاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م، ص١٤-١٥.

(٢)فريال حسن خليفة: **النقد ومستقبل الثقافة العربية، القاهرة:** دار العالم الثالث، ٢٠٠٢م ،ص١١٩.

**١. مشكلات:**

ورد معنى مشكلات في القاموس التربوي بأنها الاعتبارات السلبية التي تظهر في النظام التعليمي، وتكون قابلة للشك والنقد،[١] بينما جاء معنى مشكلات في معجم المصطلحات التربوية والنفسية، بأنها الصعوبات المحيرة، الحقيقية أو الاصطناعية، والتي يتطلب حلها إعمال الفكر.[٢]

وعلى ضوء ذلك، فإن مفهوم (مشكلات) في هذه الدراسة يعني:

الحالة الراهنة للتعليم في ضوء قصوره عن تلبيته لحاجات ثقافية متنوعة الأبعاد، كالأبعاد السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإعلامية أو المنهجية أو العالمية ويمكن في ضوء معرفة تلك الحاجات التوصل إلى حلل تلك المشكلة وإزالة الحالة الراهنة الناتجة من قصور التعليم في تلبية حاجة ما للفرد أو المجتمع.

**٢. التعليم الجامعي الخاص:**

ورد المعنى اللغوي لكلمة تعليم في الفعل علم، حيث يقال علَم فلاناً الشيء، أي جعله يتعلمه، وتعلم الأمر: أي عرفه وأتقنه، بمعنى أن التعليم هو المعرفة والإتقان.[٣]

والأصل اللغوي لكلمة جامعة أو جامعي، هو الفعل جمَعَ، حيث يقال جمع المتفرق جمعاً: أي ضم بعضه إلى بعض، وجمَّع المتفرق: جمعه، وتجمع، انضم بعضه إلى بعض، والجامعة مجموعة من المعاهد العلمية، تسمى كليات، يدرس فيها الآداب والفنون والعلوم المختلفة.[٤]

ويقصد بالتعليم الجامعي الخاص بأنه تعليم جامعي تقوم بتمويله جهات غير حكومية وهي مستقلة في جميع عملياتها الإنشاء والتمويل والإدارة، ورسم السياسة التعليمية لها، وتعتمد على الرسوم التي يدفعها الطلاب إضافةً للأموال التي تأتيها من المنح والمساهمات التي يدفعها الأفراد والشركات، وتتمتع باستقلالية كبيرة في توجيه شئونها العامة والخاصة،

---

(١)جواهر محمد الدبوس: **القاموس التربوي**، ط١، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٢م، ص٧٤٧.

(٢)حسن شحاتة وزينب النجار: **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**: عربي-انجليزي، انجليزي-عربي، ط١، القاهرة: الدار اللبنانية، ٢٠٠٣م، ص٢٧٦

(٣)مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، القاهرة، مصر: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤م، ص٤٣٢.

(٤)**المرجع السابق**، ص١٣٤.

ويقوم التعليم الجامعي الخاص بتقديمخدمات تعليمية للطلاب الحاصلين على مؤهل ثانوي، أو ما يعادله، وفق نظام قبول محدد ومرن.[١]

وعلىضوءذلكفإنمفهوم (التعليم الجامعي الخاص)فيهذهالدراسةيعني:

هو التعليم الذي يأتي بعد مرحلة التعليم الثانوي، حيث يتعلم الطالب فيه مجال متخصص يؤهله لدخول سوق العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات في تخصص معين، والتعليم الجامعي الخاص هو تعليم عالي يُنشؤه ويُموّله ويُديره أفراد محددين، وهو تعليم جامعي مستقل يعمل على تشغيل أمواله وإدارته بجهود خاصة من المساهمين، بعيداً عن تحكم الدولة وسيطرتها، ويعمل وفق ضوابط وشروط منظمة، بهدف تقديم خدمة تعليمية في المستوى الجامعي للراغبين فيها من حملة شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها، بدفع رسوم مقابل هذه الخدمة طيلة سنوات الدراسة.

**٣. متغيرات العولمة:**

ورد المعنى اللغوي لمصطلح عولمة في الوزن فوعل وهو من الأوزان الصرفية الدالة على القسر والإجبار،[٢] بمعنى إكساب الشيء طابع العالمية بالقوة،[٣] وقد اشتقت كلمة عولمة عربياً من توحد المؤثرات الثقافية أو الحضارية، واصطلاحاً يعني عملية التداخل الثقافي بين أنحاء العالم المختلفة، وما ينتج عن ذلك من تأثير ثقافي وسياسي واقتصادي.[٤]

أما في اللغة الإنجليزية فهي مشتقة من كلمة (Global) بمعنى الكرة الأرضية، ويُقصد بها الشمول على مستوى العالم، بمعنى آخر الأساليب الموحدة على المستوى العالمي، أو تناقل الثقافات بين الدول والشعوب في أغلب المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[٥]

وعلى ضوء ذلك فإن مفهوم (متغيرات العولمة) في هذه الدراسة يعني:

هي مجموعة من المؤثرات والعمليات التي تعكس التحول الملموس في الاتجاهات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تقودها الدول القوية والمتقدمة، بهدف تحقيق

---

(١)جون كولينز ونانسي باتريسيا أوبراين: **قاموس دار العلمغرينوود للمصطلحات التربوية**، ترجمة حنان كسروان، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٨م، ص٤٧١.

(٢)ابن منظور: **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، مجلد(٩)، ١٩٩٧م، ص٤٨٢.

(٣)محمد عابد الجابري: **العولمة والهوية الثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص١٦.

(٤)**الموسوعة العربية العالمية، ط١**، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، مجلد(١٦)، ١٩٩٦م، ص٧٢١.

(5)**The New Encyclopedia Britannica, 15 Ed,** Chicago: Encyclopedia Britannica, Volume(5), 2010, p304.

انسجام وسيطرة ليست ملموسة بشكل مباشر، وغالباً ما تبدأ بنظم فعالة، مثل أنظمـــة التعلـــيم المختلفة.

بينما التعريف الإجرائي لمفهوم (متغيرات العولمة) يعني:

هي التحولات الحادثة في صلب المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بنظام التعليم الجامعي الخاص والتي تحول دون تحقيقه لأهدافه التعليمية المنشودة.

**٤. الرؤية نقدية:**

الرؤية النقدية في هذه الدراسة تعني:

تحليل واقع مشكلات التعليم الجامعي الخاص بحثاً عن العوامل التي أدت إلى تشكيله بصورته التي هو عليها في ضوء متغيرات العولمة ، ومحاولة تفسير وكشف ما يمكن حول هذه الظاهرة بغية تحرير الواقع وتجاوزه وإيجاد البدائل والتوصيات المناسبة لتغييره.

## الخطوات المتبعة في الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدّراسة وتحقيق أهدافها، سوف تتخذ الدّراسة الخطوات الآتية:

**الخطوة الأولى: الإطار المنهجي المحدد للرسالة:**

يُمثل تمهيداً ومدخلاً محدداً للدّراسة حيث يشمل مقدّمة، أهم الدّراسات ذات الصلة، ومشكلة الدّراسة، وأهدافها وأهميّتها، وحدودها، ومنهجها، وأدواتها، والمصطلحات التي تعرضت لها، وخطوات سير الرسالة، وقد تضمنها الفصل التمهيدي المعنون بالإطار المنهجي المحدد للرسالة.

**الخطوة الثانية: الإطار المفاهيمي للرسالة:التعليم الجامعي الخاص والعولمة.**

حيث يتضمن هذا الفصل العولمة كمدخل للدراسة وتناول الباحث فيه مفاهيم العولمة، ومراحل نشأتها ووكذلك المؤسسات التي ساهمت في برزها كظاهرة حية نمت في الأوساط العالمية وكذلك المحركات الأساسية التي تقودها على أرض الواقع، إضافةً إلى ماهية التعليم الجامعي الخاص ونشأته، وعوامل ظهوره، وأهميته، أهدافه، أنماطه، وخصخصته، وسياسات

البنك الدولي تجاهه ، وكذلك أهم العيوب والمميزات الخاصة بالتعليم الجامعي الخاص، وقد تضمنها الفصل الأول من الرسالة.

**الخطوة الثالثة: واقع التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في ضوء العولمة.**

ويتضمن هذا الفصل واقع التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين في ضوء متغيرات العولمة، من حيث نشأة التعليم الجامعي الخاص، وفلسفته، وأهدافه، وموقع البحرين الجغرافي وتأثره بمتغيرات العولمة، وكذلك تفاعلات مملكة البحرين مع المتغيرات العولمية، واستعراض هذا الفصل أيضاً أهم المبررات التي استدعت إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، مع استعراض أهم الملامح الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين بصورة نقدية، وقد تضمنها الفصل الثاني من الرسالة.

**الخطوة الرابعة: مشكلات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في ضوء العولمة.**

ويناقش هذا الفصل برؤية نقدية المشكلات الرئيسية التي لها صلة مباشرة بمتغيرات العولمة، بمعنى المشكلات التي أحدثت تصدع في بنية النظام الجامعي الخاص من الناحية المتعلقة بالعولمة وإفرازاتها ووقعها عليه وقد قسمها الباحث بطريقة حديثة على النحو الآتي، مشكلات مرتبطة بهوية التعليم الجامعي الخاص، ومشكلات مرتبطة بتسليع التعليم الجامعي الخاص، ومشكلات مرتبطة بالتنافسية في التعليم الجامعي الخص، ومشكلات مرتبطة بتسييس التعليم الجامعي الخاص، وقد تضمنها الفصل الثالث من الرسالة.

**الخطوة الخامسة: تحديات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين والاستجابة لمتغيرات العولمة.**

وناقش هذا الفصل الاتجاهات الرئيسية لاجتياح العولمة قطاع لتعليم الجامعي الخاص، وتحديات العولمة المتصلة بالتعليم الجامعي الخاص، كالتحديات المعلوماتية، والاقتصادية، والمعرفية، والسياسية، وكذلك مظاهر تأثير العولمة على التعليم الجامعي الخاص، وتمت مناقشة المجالات التي تتعلق بالعولمة واستجابة التعليم الجامعي الخاص لها، كما يصفها الباحث بالمتغيرات الأربعة بالشكل الآتي: أولاً: التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الاقتصادية، ثانياً: التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة السياسية، ثالثاً: التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الثقافية، رابعاً: التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة التنافسية، وقد تضمنها الفصل الرابع من الرسالة.

**الخطوة السادسة: الرؤية النقدية للتعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومواجهة متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة.**

استعرض الباحث في هذا الفصل النتائج التي توصل إليها من خلال مناقشته لمشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومتغيرات العولمة في ضوء الواقع، ومن ثم تقديم الرؤية النقدية المتمثلة في المطلوب من التعليم الجامعي الخاص في البحرين ليواجه متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة، وقد تضمنها الفصل الخامس من الرسالة.

# الفصل الأول

# التعليم الجامعي الخاص والعولمة

## - إطار مفاهيمي -

١. مدخل الدراسة.

٢. ماهية التعليم الجامعي الخاص.

٣. نشأة التعليم الجامعي الخاص.

٤. عوامل ظهور التعليم الجامعي الخاص.

٥. أهمية التعليم الجامعي الخاص.

٦. أهداف التعليم الجامعي الخاص.

٧. أنماط التعليم الجامعي الخاص.

٨. أنماط التعليم الجامعي الخاص غير التقليدية.

٩. خصخصة التعليم الجامعي.

١٠. بسياسات البنك الدولي نحو خصخصة التعليم الجامعي.

١١. أهم المميزات والعيوب المتعلقة بالتعليم الجامعي الخاص.

# الفصل الأول
# التعليم الجامعي الخاص والعولمة
# "إطار مفاهيمي"

## مدخل الدراسة

إن المتتبِّع لظاهرة العولمة ومراحل نشأتها يلاحظ أنه ليس هناك اتفاقًا أو إجماعًا بين الباحثين والمُفكّرين والنُّقاد حول زمنية ومكانية العولمة، وقد يرجع ذلك الاختلاف إلى ذهنية الباحث أو الكاتب وتركيزه على بُعد دون آخر. وتُعتبر نشأة مصطلح العولمة "ملازمة للإنسان في كافة مراحل حياته وتاريخه على هذا الكوكب الذي يعيش فيه واستُمِدَّ منه اسم الأرض، حيث أصبحت العولمة القرين اللصيق للأرضية، باعتبار أن العالم هو الكرة الأرضية باتساع المقاييس التي تُقاس بها الحدود الجغرافية مما جعل الانتماء للأرض والولاء لها على اعتبار أنها أصبحت الوطن"(١). وعلى هذا الأساس نرى أن مسألة النشأة تستأثر بصيغة نشوء الإنسان وارتقائه في مراحل حياته، وهذا يوحي بأن هناك عولمات مُصغَّرة كانت موجودة ومهَّدت للعولمة الكبرى التي نراها اليوم.

"فمنذ قديم الزمان كانت الرسالات الكبرى والحركات الإصلاحية تتجاوز محيط النشأة، وتعبُر الحدود الجغرافية والسياسية، إلى حيث يتواجد المؤمنون بها، وعلى هذا فالأديان السماوية الكبرى والمذاهب الأرضية الكبرى كانت (تُعولِم) الثقافات بما تُحدِثه فيها من تغييرات جذرية وبما تُدخِله على أنماط حياة الناس في بقاع كبيرة من الأرض في تجديدٍ ونسخٍ للقديم"(٢) وعلى غرار ذلك يمكن لكل باحث أو كاتب أن يطوِّع توجهاته الفكرية نحو نشأة مصطلح العولمة وفقاً لحساباته وتصوراته، ودلالة الموضوع المرتبط بقضيته، سواء على الصعيدين التربوي أو الثقافي أو الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، "فالبعض أرجع العولمة

---

(١) مشاعل بنت راكان أحمد الخماش: العولمة والتحول في وظيفة الجامعة من إعداد القوى العاملة إلى تنمية الموارد البشرية: دراسة تطبيقية على جامعة ام القرى، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة ام القرى، ٢٠٠٥م، ص٤٦.

(٢) عبد الكريم بكار: **العولمة طبيعتها وسائلها تحدياتها التعامل معها**، المملكة العربية السعودية، الطبعة١، الطائف: مكتبة دار الحياة الحديثة، ٢٠٠١م، ص١٥.

إلى مرحلة اكتشاف العالم الجديد على يد فاسكو دي جاما وكولومبس أي منذ عام ١٥٠٠،"[١] وذلك وفقاً للمدلول الذي يفيد الاكتشافات والرحلات التي لم تعرفها الإنسانية من قبل.

ولم تكن دلالة مصطلح العولمة تُشير إلى اتجاه محدد؛ بل جاءت مُواكِبة لمسيرة التطوُّر العام للنظام الرأسمالي الذي يستند في كثير من تصوراته إلى عصور خلت تمتد جذورها إلى ما قبل الميلاد ، إلى "حلم ملك قديم يسمى (بومبينوس) ذاك الذي أقام تمثالاً لإمبراطور داخل مسرحه يحمل سيفاً في يده اليمنى والكرة الأرضية في يده اليسرى ، ولعل هذا الحُلم يتجسد في مصطلح الأمركة في بداية الألفية الثالثة ، إذ يلتقي مصطلح الأمركة مع دولة التتّين، فالتنين بدوره يحمل سيفاً وكتاباً معاً، فمن لم يلتزم بالقانون المُمَثل بالكتاب طوعاً؛ سيلتزم كرهًا بالقوة المُتمثلة بالسيف، فالأمركة وفق هذا المفهوم لا تخرج عن دائرة التنين وفق مقولة (هوبز)"[٢].

ورغم أن الفكر الغربي "يختزل نشأة ظاهرة العولمة في لحظة انتصار الغرب التاريخي وانهيار المعسكر الاشتراكي، والسقوط المُدوِّي لسُور"برلين" عام ١٩٨٩م، إلا أن هذا الاختزال للظاهرة لم يُقنع الكثير من الباحثين والدارسين لظاهرة العولمة، والذين يضَعُون مراحل زمنية متعددة لنشأة الظاهرة، وهذه المراحل تتفاوت بين الفجر الأول للإنسان وبين نهاية القرن الخامس عشر"، [٣] وبالنظر إلى آراء أخرى نرى أن ظاهرة العولمة ارتبطت "بنشوء الرأسمالية الصناعية، وتطوَّرت معها عبر التطورات والثورات الصناعية والتجارية والمالية، حتى برزت بشكلها المعاصر في منتصف الثمانينات، من خلال ما يُعرف بالثورة الاتصالية والمعلوماتية".[٤]

---

(1) Rouke & J. Williamson, "When Did Globalization Began?" Natinal Bureau of Economic Research(NBER), March 2000, p5.

(٢) أحمد العربي المشرقي، **حقيقة العولمة**، دار قتيبة للنشر، طبعة١ دمشق، ٢٠٠٣ م، ص٥٣

(٣) برهان غليون وسمير أمين: **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، ط٢، دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص٦١.

(٤) عزت السيد أحمد: **إنهيار مزاعم العولمة: قراءة في تواصل الحضارات وصراعها**، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠م، ص٥٠.

ولتوضيح هذا التبايُن في نشأة ظاهرة العولمة بين الكُتّاب والباحثين، ذكر توربون[1] أن فرضية تاريخية العولمة، تتحقق فيما يتصل بعمليتي الانتشار والتأثير العالميتين، ويرصد لذلك ستَّ موجات تاريخية للنشأة هي:

- الموجة الأولى: وهي انتشار الأديان الساميَّة والثقافات العالمية المتصلة بها، وقيام المدنيَّات العابرة للقارات، وما احتوت عليه من لغات أدبية وطُرُز معمارية ومعايير اجتماعية، وأفضل تجلياتها لغوية ذات أهمية ثقافية، ولكن مع ظهور لغات دارجة وكتابات خاصة بها، بدأ النكوص عن هذه العولمة بتدعيم أنظمة للحكم مختلفة داخل المنطقة الثقافية الواحدة، خاصة فيما بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر.
- الموجة الثانية: وهي امتداد للغزوات الاستعمارية الأوربية والاكتشافات البحرية أواخر الغزوات الألمانية والإنجليزية والفرنسية، أو بالتجارة في السِّلع العالية القيمة، أو الأطماع في المستعمرات المختلفة واستخراج ونهْب المعادن الثمينة، وما نتج عنها من تنافس ومحاولات احتكار للمستعمرات، واكتشاف الأمريكيتين وقيام العوالم الجديدة فيها، وسيطرة الإمبراطوريات الأوربية الجديدة على العالم.
- الموجة الثالثة: وهي ذروة الاستعمار الأوروبي للعالم، من خلال التجارة الكبرى والهجرات الكبيرة الطوعية إلى الأمريكيتين واستراليا ونيوزيلندا، والذي استمر من منتصف القرن التاسع عشر حتى العام (١٩١٨م) بفضل تطوُّر وسائل الاتصال والنقل السريعة، وقيام أسواق البضائع العالميّة، وظهور رأس المال والتمويل العالمي، وسيادة قاعدة الذهب في التعاملات العابرة للقوميات، وما نتج عن الحرب العالمية الأولى من تشكيل عصبة الأمم، ومنظمة العمل الدولية، ومجموعة من المعايير الدولية الطموحة، وما أعقبها مباشرة من الكساد الكبير (١٩٢٩م)، وتراجُع التجارة العالمية وهجْر قاعدة الذهب، وتقوية الدولة في مُقابل السوق، والاستقطاب الوطني.
- الموجة الرابعة: والتي بدأت مع الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من ظهور الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة، وإعلان حقوق الإنسان، وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات بشكل كبير، وانتعاش التجارة الخارجية من جديد، إلا أن الهدف الأساسي لهذه الموجة كان سياسياً، وَضَع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في

---

(١) جوران توربون: العولمات: الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية، ترجمة بدر الرفاعي، **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السنة(٢٠)، العدد(١٠٦)، ٢٠٠١م، ص ص٦-٣٠.

مواجهة صراع ذي طابع أيديولوجي شمل العالم كله فيما سُمِّي بالحرب البادرة، والتي بلغت ذروتها فيما بين التسعينات والثمانينيات من القرن العشرين، وخلالها استقطبت دول الشمال الهجرة القارية دول الجنوب، عاكسة تيار المرحلة الرابعة، لنقص العمالة في الدول الرأسمالية والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته أبَّان الحرب.

- الموجة الخامسة: وهي التي يشهدها العالم من أواخر الثمانينيات وحتى الآن، واستبدَلت الآليات السياسية للحرب الباردة بآليات أساسها المال والثقافة، مع التوسُّع الضخم لتجارة العُملة الأجنبية، وظهور أدوات جديدة لها تقوم على المُقامَرة عالية المستوى، وكان المُحرِّك الأيديولوجي لها تيارٌ ليبراليٌّ يمينيٌّ توطدت أركانه في غرب أوروبا وشمال أمريكا، وهو تيار نشَطَ بالإطاحة بشعوبية العالم الثالث وسقوط الشيوعية، وبدأ بإلغاء سيطرة الدولة على الأسواق المحلية، وإلغاء التعريفات، وفتح أسواق تمويل جديدة، وخصخصة المشروعات والخدمات العامة، وتشجيع التنافس العالمي.

بعد العرض السابق لفرضية وتاريخية العولمة، يرى الباحث أن العولمة بوصفها ظاهرة شأنها شأن معظم المصطلحات الناشئة خارج محيطنا العربي ظاهرةٌ قديمة جدًا، وليست وليدة هذا الزمان المتأخر، وتشكلت ونشأتْ عبر جزئيات ثقافية ومكانية ابتدأت بتلقي رسالات السماء السامِيَة إلى أن امتدت إلى مرحلة الشمول والسيطرة.

ولذلك يمكن القول إن نشأة العولمة كمصطلح حديثة العهد، لكنها كظاهرة يُفهم منها التقاء الشعوب وتبادل الثقافات فيما بينهم، وبروز حضارة على باقي الحضارات كقوة حضارية تقود العالم. وما يختلف فيه الباحثون أن العولمة بالمصطلح الحديث عرفتها البشرية بسيادة التطور التكنولوجي المذهل، الذي لاح في أفقه تطوُّر عالم الاتصالات بمختلف أشكاله وبزوغ اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) ، الأمر الذي جعل من العولمة تفرض هيمنتها في جميع الميادين والتي أزاحت سياسة رسم الحدود والفواصل بين الدول وانغمست في الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل دول العالم.

## مفهوم العولمة:

يُعدُّ مفهوم العولمة من المفاهيم التي شاع استخدامها في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل مكثف منذ بداية التسعينات من القرن المُنصرم، باعتبارها كلمات وليدة الزمن الحديث، إلا أنه كمفهوم حديث له صلة بكافة أفرُع المعرفة "وهو ما يؤكِّد علاقته

بالاقتصاد بدايةً ثم بالسياسة والتكنولوجيا والثقافة وكافة مجالات الحياة، الأمر الذي يعني أنه توافَر في مختلف الميادين العلمية ما يُعرف بأدبيات العولمة"[١] ورغم الحضور القوي لمفردة العولمة في المجال العلمي، إلا أنه من الصعب إيجاد تعريف دقيق لها، نظرًا لتعدُّد تعريفاتها، واختلاف سياق مضامينها، حيث أنها تتأثر بانحيازات الباحثين الأيدلوجية واتجاهاتهم الثقافية، فمنهم من يقبلها ومنهم من يرفضها، وعليه سوف يورِد الباحث مجموعة من التعريفات التي تبحث في مفهوم العولمة وفقاً للتصنيف الآتي:

**التعريف اللغوي:**

العولمة من التعابير التي تطورتْ عن المعنى اللغوي إلى الدلالة الاصطلاحية بشكل سريع خلال العقدين الأخيرين، ويسود التباس عام في مسألة دلالة المصطلح، فقد قامت محاولات بحثية دقيقة للإحاطة به في مستوى منطوق الكلمة، أو مستوى الأحداث التي ترتبط بالمنطوق عامةً،[٢] فالمرجعيات التي تُحيط بالمصطلح هي التي تُشكل التسمية، ودلالة المصطلح ترتكز على مدى انتشاره وشيوعه في الأدبيات المعاصرة.

وبالنظر إلى المعاجم اللغوية التي تناولت المصطلح نرى أن الأصل اللغوي[٣] لمصطلح العولمة اشتُقَّ من الفعل الثلاثي (عَلَمَ) في مادة (ع،ل،م) بمعنى "نظرية تقضي بإقامة نظام سياسي اقتصادي عالمي يجعل العالم كله مجموعة إنسانية موحدة"[٤] بينما ورد مصطلح "عولمة" في الوزن (فوعَل) وهو مِن الأوزان الصرفيَّة الدالة على القسر والإجبار،[٥] ممّا يعني الهيمنة الإجبارية لها بوصفها كياناً يرتبط بالعِلم والعالم، وإذا أسندناها إلى الفعل

---

(١) رباب الحسيني: العولمة والخصوصية الثقافية، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد(١)، يناير ٢٠٠٨م، ص ص٥١-١٢٣.

(٢) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي: **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، ط١، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص٢٧.

**(٣) واجه الباحث صعوبة بالغة في البحث عن مصطلح العولمة في المعاجم والقواميس اللغوية حيث لم يرد فيها كلمة عولمة، والتي ترجع إلى أصلها بعد التعديل لتكون في مادة ع، ل، م،(عَلَمَ)، علماً بأن هناك معاجم محددة ورد فيها ذكر بسيط للمصطلح، كمعجم القاموس المحيط، والسبب في ذلك يرجع إلى كون مصطلح العولمة باللغة العربية ترجمة لمصطلح Globalization باللغة الانجليزية، وعلى هذا الأساس لم نجدها في القواميس العربية القديمة والمشهورة عند اللغويين.**

**(٤) مسعود جبران: الرائد : معجم ألفبائي في اللغة والأعلام، ط٣، بيروت : دار العلم للملايين، ٢٠٠٥م، ص٦٣٠.**

(٥) ابن منظور: لسان العرب، **مرجع سابق**.ص٤٨٢.

الرباعي(عَولَمَ) سيكون وزنها (فعلل)،[1] وهو ما يُحيلنا إلى الاختلاف حتى في إرجاعها إلى أصلها اللغوي في أمهات الكتب العربية.

أما في اللغة الإنجليزية ــ وبحسب علم الباحث ــ لم يكن لمصطلح العولمة أي وجود ولم يكن هذا المفهوم متداولاً قبل عقد التسعينيات كما ذكرنا سابقًا، وما يؤكد ذلك هو أن" قاموس أكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة لم يُدرِج مفهوم العولمة ضمن الكلمات الجديدة إلا في عام ١٩٩٣م"،[2] وعليه فإن المفردة الإنكليزية (Globalization) أو المفردة الفرنسية (mondialization) تُعبِّر على دلالة المصطلح لشيوعه وانتشاره في تلك الأوساط. ويفضّل البعض من الاقتصاديين العرب استخدام كلمتي الكوكبة أو الكونية، بدلاً من العولمة كترجمةً فعلية لمصطلح (Globalization)، وهذا الميل في التفضيل ارتبط بسياقات دلالية مختلفة، مقابل الأغلبية التي تستسيغ مصطلح العولمة، وتعمل على تعميمها، وترجمتها بصورة أقوى لتعيين المُقابِل المفترض للمصطلحين الكوكبة أو الكونية، فنقْل المصطلح (Globalization) إلى اللغة العربية شكَّلَ قصورًا لغويًا في المفهوم على اعتبار أن اشتقاق لفظ العولمة يأتي من (عالَم) الذي يقابله بالمصطلح الأجنبي (World) وليس من (الكوكب) الذي يقابله المصطلح الأجنبي (Globe).[3]

**التعريف الاصطلاحي:**

بينما جاء تعريفها اصطلاحاً في الموسوعة البريطانية (الموسَّعة) بأنها طريقة لتوحيد الأفكار والطبائع في العالم بصيغة واحدة شاملة لجميع البشر، بغضِّ النظر عن الجنسية والديانة والعِرق أو الثقافة أو غير ذلك، وجاءت هذه الطريقة كما تُشير إليها الموسوعة من خلال القوة الاقتصادية التي فرضت تحديد السِّلع ومدى استهلاكها في جميع دول العالم، مما فرضت معها توحيد الأفكار، وتفاعل الثقافات وكان ذلك في أواخر القرن العشرين.[4]

---

(١) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩١م، ص٤٣٢.

(٢) عبد الخالق عبد الله: ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة، **مرجع سابق**، ص ص١٢٧-١٣٢.

(٣) حسن حنفي وصادق جلال العظم: **ما العولمة**، ط٢، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق، سوريا: دار الفكر، ٢٠٠٢م، ص٢٢.

(3) **The New Encyclopedia Britannica,** 15thed. Chicago: Encyclopedia Britannica, Vol(5), (Macropaedia), 2005. P.133 .

**التعريفات ذات البُعد الواحد:**

- **السياسيون:** هي تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها في عملية فرض القوانين والنُّظُم المحلية التي عادة ما تضعها بعض الحكومات الدكتاتورية.(١) والاتجاه نحو الفِكر الليبرالي العالمي الذي تُبنى عليه قوانين وسياسات الدُّول العالمية.

وتعني العولمة من المنظور السياسي أيضاً أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها.

- **التربويون:** الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي إلى المجال العالمي، والتعرف على التنظيمات والسلوكيات التربوية المتشابهة والتفاعل الناجح معها، بشرط أن يكون ذلك فى ظل مؤسسة تربوية عالمية واتفاق مُعلن من جميع المشتركين بقبول المستجدات والمعايير التربوية العالمية مع الوضع في الاعتبار الهوية الإسلامية والحرية الوطنية وثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه.(٢)

وتعني العولمة من المنظور التربوي : مجموعة المبادئ والأسس والممارسات والعمليات التي يتم بموجبها مواءمة الأنظمة التربوية والتعليمية لتستجيب بكفاءة وفعالية لمتطلبات العولمة وتحدياتها السياسية والاقتصادية والتقنية والحضارية. وتُعتبر المؤسسات التربوية والتعليمية، التي تشمل البيت، والمدرسة، والجامعة، ودُور العبادة (المسجد)، وأجهزة الإعلام وغيرها، الخطوط الدفاعية الأساسية لحماية الهوية الحضارية والثقافية للأمم والشعوب من جهة ، والمصانع البشرية التي يتم فيها، ومن خلالها بناء الإنسان والمواطن الصالح المُنتِج، وبالتالي إعداد " المجتمع المُتعلم " القادر على مواجهة تحديات العولمة والإفادة من إيجابياتها من جهة أخرى.(٣)

---

(١) عبد الجليل كاظم الوالي: "**جدلية العولمة بين الاختيار والرفض**"، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتاب المستقبل العربي(٢٤)، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م، ص٢٨.

(٢) السيد محمد أبو هاشم حسن: تصور مقترح للمقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة، بحث مقدم إلى **ندوة "العولمة وأولويات التربية"** بكلية التربية جامعة الملك سعود بالرياض في الفترة من الموافق ١٧-١٨/ ٤/ ٢٠٠٤م، ص١٠.

(٣) عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ: تربية العولمة وعولمة التربية: رؤية استراتيجية تربوية في زمن العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة العولمة وأولويات التربية** التي تنظمها كلية التربية – جامعة الملك سعود في الفترة من ١-٢/٣/١٤٢٥هـ الموافق ٢٠-٢١/٤/٢٠٠٤م، ص٤.

- **الاقتصاديون:** هي عملية الاندماج المُتسارع للاقتصاديات المحلية والقومية الكثيرة في سوق عالمية واحدة تضبطها منظمة التجارة العالمية.(١) وتعرَّف العولمة الاقتصادية : بأنها تعميم النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة، مع تزايد حجم التجارة عبر الحدود للسِّلع والخدمات ويعتبر الوجه الاقتصادي الركيزة الأساسية للعولمة، فالاقتصاد المُعولم يمثل مجموعات وتكتلات اقتصادية مالية كبرى ظهرت على شكل الشركات المتعددة الجنسيات، وفرضت الممارسات والقوانين المتعارف عليها في الوسط التجاري، بحيث يتم تعميمها على مستوى العالم، ليُصبح السوق التجاري سوقاً عالمياً مفتوحاً للمنافسة، تحت مظلة القوانين التي تحكم الجميع.(٢)
- **الثقافيون:** وتعني إشاعة القيَم والمبادئ والمعايير الأمريكية وجعلها نموذجاً كونياً يستلزم تبنيه وتقليده.(٣) وبمعنى آخر توحيد العالم وفق منظومة فكرية وقيَميَّة واحدة، تستجيب دون مقاومة لمتطلبات ومصالح السوق العالمية، فهي تسعى لإلغاء الخصوصية وإزالة الفوراق بين الحضارات والأمم، ويمكن القول أيضاً أن التكوين الثقافي للعولمة يرتكز على النمط الأمريكي المُهيمِن على مسارات الحركة الثقافية في العالم.
- **التعريفات ذات الأبعاد الشاملة:**

شبكشي (٢٠٠١م، ص٨: العمليّة التي تكتسِب بها العلاقات الاجتماعية أنماطاً متشابهة دون النظر لاعتبارات الحدود السياسية والمسافات المكانية، وهكذا تُصبح قدرة البشر على التواصل والتفاعل والتأثير أكبر وأعمق، والعولمة هي تكثيف للروابط بين سكان العالم بفعل العوامل والآليات القادرة على عبور الدول الجغرافية.(٤)

يسين: هي التحوُّل التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بصفة عامة، وهي تعكس الاعتمادية المتبادلة على المستوى العالمي، والمَدخل العالمي في التعامل مع المشكلات الناشئة، وتراجُع قوة الدولة وتزايُد النفوذ الدولي، وهي نوع من الاستقطاب لبعض الدول

---

(١) أليسون جاغار وآخرون: **الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة**، ترجمة عدنان حسن، ط١، اللاذقيـــة، سوريا: دار الحور للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص٨.

(2) Gao Shangquan: **Economic Globalization: Trends, Risks and Risk Prevention, Economic and Social Affairs**, New York, New York, N(1), 2000, P2.

(٣) أحمد بخوش: **الاتصال والعولمة: دراسة سوسيو ثقافية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيـــع، ٢٠٠٨م، ص١١٥

(٤) علي حسين شبكشي: **العولمة نظرية بلامنظر**، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠١م، ص٨.

مقابل التهميش لدول أخرى، ولها جوانب عدة، أبرزها الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي والقانوني والإنساني.[١]

عرفتها ابتسام: هي العملية التاريخية المعاصرة التي تسعى لإزالة الحدود الاقتصادية والثقافية بين الشعوب وخلق ثقافة جديدة ذات خصائص مُعينة لها جوانبها الإيجابية والسلبية، وتُعدُّ فرصة لبعض الشعوب وخطراً لغيرها، ولها أيضاً تأثيراتها الأكيدة على الهوية الثقافية للشعوب سلباً وإيجاباً.[٢]

وعلى ضوء ما سبق يُحيلنا الاستعراض السابق لمفهوم العولمة بتقسيماتها، إلى تعريفها تعريفًا إجرائيًا بهدف الوصول إلى تصويب موضوعي لموضوع الدراسة الحاليّة.

فالعولمة إجرائيًا هي: تيار أيدلوجي منظّم يهدف إلى فرض سطوته على كل الكيانات الأخرى في العالم، وجعل تلك الكيانات تتعامل فيما بينها بمنهج موحَّد ومُقنَّن، في الاقتصاد، والتعليم، والسياسة، والثقافة وغيرها، وتتجلى آليات العولمة في التطور التكنولوجي والتدفق المعلوماتي في جميع حقول المعرفة.

ومن خلال استعراض تعريفات العولمة بمختلف جوانبها وأبعادها تظهر لنا المعطيات الآتية:

- العولمة تأخذ أكثر من شكل وتأتي بأكثر من صيغة فلا بد من التمييز بين العولمة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والعلمية، والاجتماعية، حيث لا توجد عولمة واحدة، بل هناك عدة عولمات تتفاوت في معانيها ومضامينها وتجلياتها وحضورها على الواقع العِلمي.
- لم يكن لمصطلح العولمة وجود منذ منتصف الثمانينات بل إن قاموس أكسفورد للكلمات الإنكليزية الجديدة أشار للمفهوم للمرة الأولى عام (١٩٩١م) واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي بدأت بالظهور في التسعينات، وهذا لا يعني أنه ليس موجود من قبل كما قلنا سابقاً، بلْ بانَ ونَما سريعاً في مطلع التسعينات، وتغلغل في جميع مجالات المعرفة، وأصبحت جميع العلوم مرتبطةٌ بمصطلح العولمة.

---

(١) السيد يسين: **العولمة فروض ومخاطر**، تحرير شبل بدران، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٠م، ص٢٠.

(٢) ابتسام عبد التواب عبد اللطيف محمد: دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية المصرية في عصر العولمة، **رسالة دكتوراه**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٤٨.

- لا يزال مصطلح العولمة يمثل قضية جدليّة وخلافية بين الباحثين والنقاد، وخصوصاً من الناحية الثقافية، فالبعض ينظر لمصطلح العولمة بوصفه غزواً ثقافياً، يُراد منه اختراقاً ثقافياً لهيمنة ثقافة ما على الثقافات الأخرى، في حين ينظر إليها آخرون بأنها تُمثل واقعاً جديداً لتوازي الثقافات في مجتمعات العالم.
- مصطلح العولمة يكتنفه الكثير من الغموض لعدم وضوح أهدافه، ومضامينه، فلا زال في مرحلة التشكيل والتشكُّل.
- العولمة ليست مصطلحاً لغوياً قاموسياً جامداً يسهُل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها ، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقاً في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة.

ولكن مما يُلاحظ من التعريفات التي أوردها الباحثون والمفكرون التركيز الواضح على البُعد الاقتصادي لها، لأن مفهوم العولمة بداية له علاقة وطيدة بالاقتصاد والرأسمالية وهذا ما جعل عددًا من الكُتاب يذهبون إلى أن العولمة تعني: تعميم نموذج الحضارة الغربية – خاصة الأمريكية – وأنماطها الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على العالم كله.

**الأهداف العامة للعولمة:**(١)

إنَّ العولمة حقيقة واقعة، وهي حقيقة تعني ذاتها، وتعرف جيداً ملامح ومعالم هذه الذات، وهي أيضاً تحيط بمضمون حقيقتها الموضوعية، فالعولمة تحقق شفافية التواصل وعلانيّة الاتصال، وتُحقق فوق ذلك وحدة العالم بغير حواجز أو حدود.

ومن خلال ذلك يمكن لنا عرض موجز للأهداف العامة للعولمة على النحو الآتي:

**أولا: تفكيك وإزالة الحدود الفاصلة والحواجز العازلة بين الشعوب بعضها البعض** ، وإنهاء التوجُّهات الجزئية للدول، والاقتصاد المحلي، والقضاء على حالة الانعزال القومي، وإيقاف ظاهرة التشرنق والتقوقع الذاتي.

**ثانياً: بناء هياكل إنتاجية مُثلى لإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، وصناعة الأفكار على مستوى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يأخذ في معطياته السُّوق الكوني الجديد**، والذي يفرض على

---

(١) محسن أحمد الخضيري: العولمة الاجتياحية، **مرجع سابق**، ص١٤٧.

الأطراف المختلفة الاعتراف به، ليس باعتباره واقعاً جديداً فقط، ولكن باعتباره الأفضل والأرقى والأحسن، وباعتباره متمتعاً بمزايا تنافسية فائقة وفارقة، ومتميزة عن الآخرين.

**ثالثا: خدمة البشرية وتوحيد مصيرها بإزالة الحواجز بينها ، وإشاعة القيم الإنسانية في عالمها** ، وحماية هذه القيم من إهدارها حتى ولو كان من قِبَل الدولة ، ومقاومة الرقابة التي تحدُّ من قيمَة الإنسان في حركته الاقتصادية أو تلقّي معلوماته، كما تُعّد العولمة أيضاً فرصة للتخلص من البطالة في جميع دول العالم، وتُتيح تنوعاً في كل مكان من العالم، وتُبعِد البلدان النامية عن خط الفقر وتحقِّق المساواة بين الأفراد في جميع المجتمعات.(١)

**ثالثاً: إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية والانتماء** لتتفاعل مواهبها وملكاتها بشكل كامل ومتكامل يتم من خلاله الوصول إلى منتجات سلعية وخدمية وفكرية مبتكرة وجديدة، ونُظُم تسويق عالية الكفاءة، كاملة الإتاحة، وأدوات تمويلية مبتكرة أساسية ومشتقة من الرؤية الحديثة للعصر.

**رابعاً: الانطلاق إلى آفاق شاسعة من العدالة الاجتماعية، ومن عدم التمييز العنصري**، ومن الحقوق المدنية، وصيانتها من الانتهاك، أو مِن الاعتداء عليها، بل تحقيق كامل المساواة في الحقوق والواجبات الإنسانية، ومن ثمَّ تعميق المسؤولية الاجتماعية والضمان والأمن الاجتماعي.

**الأهداف الحيوية والعملية للعولمة:**(٢)

إن هذه الأهداف كحقيقة مترابطة ومتصلة بالعولمة، بمعنى أنها توصيف للواقع الحي الذي نحياه ونعيشه بالفعل، ويمكن إيجاز الأهداف الحيوية والعملية للعولمة على النحو الآتي:

- تهدف العولمة إلى جعل العالم سوق عالمي واحد مفتوح بدون قيود أو حدود أو حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو معازل جنسية أو عرفية أو فنية أو نفسية عاطفية.
- جعل العالم وحدة واحدة متكتلة ومندمجة ويهدده خطر واحد يتعين مواجهته والتعامل معه بجهد مشترك وتعاون كامل من الجميع.

---

(١) جيرالد بوكسبر غر، وهارالد كليمنتا: **الكذبات العشر للعولمة: بدائل دكتاتورية السوق**، ترجمة عدنان سليمان، ط١، سلسلة الرضا للمعلومات(٢٩)، دمشق: دار الرضا للنشر، ١٩٩٩م، ص٩١،١٥٨، ١٦٨

(٢) محسن أحمد الخضيري: العولمة الاجتياجية، **مرجع سابق**، ص١٥١.

- الوصول لأيِّ شكل من أشكال التجانس العالمي، سواء من خلال تقليل الفوراق في مستويات المعيشة، أو في الحدود الدُّنيا لمتطلبات الحياة، أو في حقوق الإنسان.
- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدرُّج إلى لغة وحيدة للعالم، يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الالكترونية، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وصناعة البيانات.
- الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء، وبمعنى أن يتم تدريجياً تذويب الفوارق، خاصة فوارق الأجناس والقوميات من خلال تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري، حتى حدوث التقارب والانسجام والائتلاف والتوافق، حتى تتحقق الهويّة العالمية.
- تعميق الإحساس والشعور العام، والمضمون الجوهري بالإنسانية البشرية، وإزاحة وإزالة كل أشكال التعصُّب والتمايُز العنصري والنوعي وصولاً إلى عالم إنساني بعيداً عن التعصبات والتناقضات.
- إضفاء رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى واستبصار وتبصُّر فاعلة كتيار كهربائي يسري ويُداعِب طموحات البشر باختلاف أجناسهم وشعوبهم ودولهم ويخاطب أحلامهم، ويدفعها إلى السطح لتظهر وتعبِّر عن ذاتها.

من خلال ما سبق يمكن القول إن الأهداف الظاهرة المُعلنة للعولمة تمثل القيم الإنسانية والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمعات في العالم، والتي في ظاهرها تنشر الخير في أوساط المجتمعات، لكننا إذا تمعنا جيداً في الواقع التطبيقي لتلك الأهداف نرى التناقض الواضح في الاستغلال المتوحش للعولمة في تحقيق المصلحة العليا للدول المُهيمنة عليها كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، فأهداف العولمة التي لا تبدو للعيان هي تنميط العالم بالنمط الأمريكي والأوروبي، وفرض ثقافتهم على باقي دول العالم لتحقيق السيطرة المطلقة على العالم، من خلال استغلالهم للفرص التي خلفتها الثورة المعلوماتية الكونية والترويج لثقافتهم على حساب ثقافات المجتمعات الأخرى وهو شيء بغيض، يجعل الدول الأخرى منمَّطة وفقاً لقيَم مستوردة لا تتواءم مع القيَم الحضارية والوطنية والقومية للدول النامية.

**المؤسسات التي ساهمت في بروز "ظاهرة"[1] العولمة:**

العولمة كظاهرة توصَف أكثر من أن تُعَرَّف، فهي كظاهرة تمُرُّ بمرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكيف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، ويحدث فيه التلاحُم بين الداخل والخارج، ويرتبط بها المحلي بالعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية

---

(١) ظاهرة، بمعنى أنها أصبحت مألوفة ومتداولة بشكل واسع في الأوساط العلمية.

وإنسانية، ومن خلال مجموعة من العمليات التي تعمل على تغيير المؤسسات والحياة الاجتماعية من خلال ما تخلقه من نُظُم وقوة عبر قومية، والتي يسهم فيها استغلال التطور الطبيعي للعلم والمعرفة ووسائل الاتصال وتقنياته،[١] لذلك اتفق كثير من الباحثين على أن هناك مؤسسات ساهمت عبر تفاعلها المُتنوع والمُعقد في الاتجاه نحو بروز ظاهرة العولمة من جديد وانتشار هذا المصطلح بشكل واسع وعليه فإنَّ أهم المؤسسات التي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة هي كالآتي:

**أولاً: الليبرالية:(Liberalism)**

مصطلح الليبرالية (Liberalism) يعُوُد اشتقاقه للكلمة اللاتينية (Liber) والتي تعني حُرّ، وهي عموماً مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي،[٢] وتقوم فكرة الليبرالية على عدم تدخُّل الدولة في النشاط الاقتصادي، أو أن يكون تدخُّل الدولة محدود وعلى نطاق ضيق، بحيث تكون واجباتها محدودة تجاه ممارسة النشاط الاقتصادي للأفراد داخل المجتمع،[٣] وتُعتبر الليبرالية نمطاً فكرياً عاماً، ومنظومة متشابكة من المعتقدات والقيم التي تشكلت عبر قرون عدّة. وقد ساهم عدد كبير من المفكرين في صياغة الفلسفة الليبرالية، وكان أبرزهم جون لوك (John Lock) (١٦٣٢-١٧٠٤م)، وآدم سميث (Adam Smith) (١٧٢٣-١٧٩٠م) وجيرمي بنثام(Germy Bentham) (١٧٤٨-١٨٣٢م) وغيرهم.[٤]

ويمكن أن نربط مفهوم العُرْف الليبرالي بدور المنظمات الدولية، كعُصبة الأمَم والأمم المُتحدة مباشرة إلى السعي الليبرالي لإزالة الفوضى الدولية وتدشين حكم القانون.[٥]

---

(١) تركي الحمد: العولمة في البحث عن تعريف، ورقة بحثية مقدمة **لمنتدى التنمية بدبي الحادي والعشرون**، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص٣٢.

(٢) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: **موسوعة السياسة**، ط٤، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد(٥)، ١٩٩٩م، ص٥٦٦.

(3) The New Encyclopaedia Britannica: London, Chicago: Encyclopaedia Britannica, V,(7), 2010, p330.

(٤) بسام عبد السلام البطوش: **جذور الليبرالية العربية: الحالة المصرية**، ط١، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م، ص١١.

(5) Daun, H: Education Restructuring in the Context of Globalization and National Policy, New York, Routledgefalemer, 2002. P3.

**أهم منطلقات الليبرالية:**[1]

- تتمثل أفضل وسيلة لتأمين السلام بنشر المؤسسات الدّيمقراطية على نطاق العالم، فالحكومات، وليس الشعوب، هي التي تُسبب الحروب، والدّيمقراطية هي أرقى تعبير عن إرادة الشعب، لذا فالسلام مُتأصّل في الدّيمقراطيات أكثر منه في الأنظمة السياسية الأخرى.
- الإيمان بالانسجام الطبيعي للمصالح، فعندما يقوم الشعب والدُّول بحسابات رشيدة لمصالحهم ويتصرّفون من هذا المنطلق، فعندئذ سوف يضمن شيء شبْه اليد الخفيّة التي تتطابق مع المصلحة القومية والمصلحة الدولية وتكون شيئاً واحداً، فالسوق الحرة وإمكان ترقية الطبيعة البشرية من شأنها تشجيع الترابط وتقديم الإثبات القاطع بأن الحرب لا تجدي نفعاً.
- أن النزاعات تتم تسويتها وفق إجراءات قضائية ثابتة، حيث إن حكم القانون ينطبق على الدول مثلما ينطبق على الأفراد، ومن شأن نظام قانوني دولي يقوم على أساس العضوية الطوعية المشتركة في المُنظمات الدولية أن يبدأ في تحقيق وظائف الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمحافظة في الوقت ذاته على حرية الدول واستقلالها.
- الأمْن الجماعي والذي تمثله عصبة الأمم والأمم المتحدة، حيث تؤمِنُ الليبرالية بالأمْن الجماعي على أنه مسؤولية جماعية مُمَيَّزة لحياة اجتماعية وليس مسؤولية فردية.

وتُعتبر الليبرالية المُحرِّك الأيدلوجي للعولمة، فهي تنطلق من موقع الإيمان بالفكر والاعتقاد، وهي في ظاهرها تبدو كأنها وصفة سحرية تُعالج الأزمات وتحقق العدل والمساواة بين الشعوب، ولكن حتى من يؤمن بها ويُنظِّر لها لا يلتزم بها واقعاً، فالولايات المتحدة الأمريكية تنادي بالديمقراطية وحرية الأفراد والشعوب، إلا أن موقفهم من الكيان الصهيوني في فلسطين وحقوق المواطنين في الدول العربية يبيِّن حالة التناقض والازدواجية في الإيمان بالفكر الليبرالي.

---

(١) غراهام غيفانز وجيفري نوينهام: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ط١، دبي، الأمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م، ص٤١٤.

**ثانياً: الشركات متعدِّدة الجنسيَّات:**(Multinational Companies)

هي شركات مُسجّلة رسمياً وتعمل في أكثر من منقطة ودولة وتسيطر على تجمع كبير من المؤسسات المنتشرة حول العالم،[١] وتكون جميع أفرعُها تحت سيطرة المركز الرئيسي (الشركة الأم) بكل مكوناتها واستراتيجياتها الإدارية والتنفيذية.[٢]

ويُعَرِّفها البعض الآخر بأنَّها: "مَشاريع قليلة العدد، عملاقة في حجمها، وهي ذات عمليَّات تصنيع مباشرة في دُوَل مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدُّد وتشعُّب إنتاجها ومَناطِقها الإدارية، وتُغَطِّي فعاليَّاتها الإنتاجية بسِلَع مختلفة وفي مناطق جغرافية مُتباينة".[٣]

وتعتبر الشركات متعدِّدة الجنسيَّات من أهم مؤسسات العولمة على اعتبار أنها ازدهرت في ظلها كثيراً، فإذا اعتبرنا أن الدولة محور الاقتصاد الدولي فإنَّ الشركات متعدِّدة الجنسيَّات تُعَدُّ لُبَّ اقتصاد العولمة ومحورها، كونها تضع العالم في إطار سوق كونية واحدة خاضعة لسيطرة ونشاط هذه الشركات.[٤]

**أهداف الشركات متعدِّدة الجنسيَّات:**

تعتَمِد استراتيجيَّة مجموعة الشركات متعدِّدة الجنسيَّات على أهداف استراتيجية تتبنَّاها هذه الشركات وتلتَزِم بها لفترة طويلة، وتتمثَّل هذه الأهداف في:

- **تعظيم المَبيعات من أجل البقاء والاستمرار[٥]:**

إن الشركة في ظلِّ المُنافَسة الدوليَّة تسعَى وبشكْل مستمرٍّ إلى البقاء والاستمرار، وذلك من خلال المُحافَظة على مبيعاتها أو زيادتها، فتَقُوم بافتتاح فروع خارجيَّة لها حتى تكون أكثر

---

(1) The New Encyclopaedia Britannica, 15th Edition, London; Encyclopaedia Britannica, V(8) , 2010, P411.

(٢) ثيودور موران: **الشركات المتعددة الجنسيات: الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي**، ترجمة جورج خوري، ط١، عمان، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤م، ص٣٢.

(٣) نوزاد عبدالرحمن الهيتي ومنجد عبداللطيف الخشال: "**مقدمة في المالية الدولية**"، ط١، عمان، الأردن: دار المناهج، ٢٠٠٧، ص٢٢٣.

(٤) طلعت جياد لجي الحديدي: **المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية**، ط١، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص١٧١.

(٥) عامري، سعود جايد، "**الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات**"،عمان: دار المناهج، ٢٠٠٦م، ص١٩.

قُربًا وتفهُّمًا لاحتياجات الأسواق التصديريَّة، ومن المعروف أيضاً عن تلك الشركات أنها تُرسِل استمارات تفصيلية إلى أساتذة الجامعات المُختصين بالدراسات الأنثروبولوجية والثقافية تطلب فيها لحساب عملائها معلومات ذات فائدة، كعادات الطعام ونماذج الاستهلاك للعائلة الجديدة، وذلك لمعرفة رغبات الناس وعاداتهم، ومن ثم تصميم منتجات تُناسب تلك الاحتياجات.[١] وهذا ما يجعل تلك الشركات تستحوذ على القوة الاقتصادية في الاستمرار والبقاء.

- **تخفيض التكاليف من أجل زيادة الأرباح[٢]:**

أيُّ شركة تسعى في طريقها إلى تحقيق المزيد من الأرباح، وإلا ستُواجِه مشاكل في إيجاد مُساهمين ومَصارِف تُقرِض الأموال؛ لذلك تقوم بالاستفادة من انخفاض تكاليف الموارد الإنتاجية بالخصوص في الدُّوَل الناميَة؛ كأنْ تلجأ مثلاً إلى تأسيس فروع لمصانعها تكون قريبة من أسواق تلك الدُّوَل بدلاً من تحمُّل تكاليف النقل الباهظة لتصدير مُنتَجاتها، وكذلك الاستفادة من رخْص الأيدي العاملة والإعفاءات الضريبية، وغير ذلك من المزايا الاستثمارية.

- **حماية السوق الأساس للشركة الأم[٣]:**

هذا الهدف مُرتَبِط بخصوصيَّة البيئة التي تعمل فيها الشركة؛ فأحياناً تسعى الشركات من خلال عمليَّاتها الدولية إلى حِمايَة أسواقها المحليَّة من المُنتَجات الأجنبيَّة المنافِسة التي تغزو هذه الأسواق، خاصَّة مع تزايُد جيل جديد من الشركات مُتعدِّدة الجنسيَّات تنتمي إلى دُوَلٍ ناميَة؛ كالصين، كوريا الجنوبية، الهند، ماليزيا، دُوَل أمريكا اللاتينية.

**ثالثاً: منظمة التجارة الدولية:**(World Trade Organization)

وهي مُنظمة مُنبثقة عن اتفاقية الجات وهي إحدى أصغر المنظمات العالمية عُمْراً، وهي عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة مُتعدِّد الأطراف ( Multilateral Trading System)،[٤] ويؤمِّن ذلك الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدِّد للحكومات كيف يمكن صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المَحلية ، كما أنَّ المُنظمة

---

(١) حسن زعرور، اتجاهات الشركات متعددة الجنسيات في ظل ثورة التكنولوجيا والإعلام، **مرجع سابق**، ص١٩٣.

(٢) علي عباس:"**إدارة الأعمال الدولية**"، ط١، عمان، الأردن: دار الحامد، ٢٠٠٣م، ص ١٧٤.

(٣) سيد محمد جاد الرب: "**إدارة الأعمال الدولية**"، القاهرة: دار العشري، ٢٠٠٦م، ص٥٥.

(4) Mohammed Saleem: Understanding the Mechanics of Gatt and the Role for WTO, Institute for International Resarch, Dubai, 1995, P9.

منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية.[١]

وتعتبر المنظمة هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أُنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[٢] وبان بريق المنظمة تحديداً عند ختام جولة أوروجواي في (١٥ ديسمبر ١٩٩٣م)، والتي وُقِّعَ بيانها الختامي في اجتماع مراكش (أبريل ١٩٩٤م)، فتأسست المنظمة رسمياً في أول يناير١٩٩٥م،[٣] وبالتالي فهي تقوم بتجسيد الاتجاه البارز نحو محاولة تحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة لا تعرف الحواجز أمام حركة السِّلع (مادية أو خَدَميّة أو تكنولوجية) وحركة رأس المال وهو ما يتضمن تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد تتوحّد فيه القواعد الموضوعية التي تحكم المعاملات التجارية والمالية والدولية.[٤]

وتهدف المنظمة عموماً إلى هدفين: الأول: إيجاد بيئة آمنة وأجواء مستقرة للتجارة الدولية، والثاني استمرار التجارة من القيود، والمقصود بها النفاذ إلى الأسواق.

**رابعاً: صندوق النقد الدولي:(International Monetary Fund)**

يُعتبر صندوق النقد الدَّولي وكالة مُتخصصة من وكالات الأمم المتحدة، والذي أُنشئ بموجب معاهدة دوليّة للعمل على تعزيز سلام الاقتصاد العالمي.[٥] وقد تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو ١٩٤٤م أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الذي عُقِد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون

---

(١) منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية: **الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي**، ص١٢: تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢١م، www.abahe.co.uk/Research.../WTO-and-economic-globalization.pdf

(٢) **منظمة التجارة العالمية**، تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢١م، http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=the_organization_concisely&lang=ar

(٣) منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية، **مرجع سابق**، ص١٢.

(٤) محمد دو يدار: المنظمة العالمية للتجارة(الفلسفة القانونية والأبعاد القانونية)، **مجلة دراسات إستراتيجية**، المجلد(٢)، العدد(٢)،جامعة دمشق، ٢٠٠١م، ص ص٤٧-٥٩.

(٥) **صندوق النقد الدولي**، تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١١/٣/٦م، http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box2

الاقتصادي يستهدف تجنُّب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي.[١]

وبعد انتهاء الحربين العالميتين وضعت الدول الكبرى سياسات حمائية،[٢] وبدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مُختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقديّة الدولية، والتي وُلِد على إثرها صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلوا البلدان المشارِكة الميثاق أو اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تُشرِف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصَّرْف المُرتبطة بالتجارة في السِّلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصَّرْف. وفي ديسمبر ١٩٤٥م جاء صندوق النقد الدَّوْلي إلى حيِّز الوُجود عند توقيع ٢٩ بلداً على اتفاقية تأسيسه.[٣]

ويُعدُّ صندوق النقد الدَّوْلي من أهم العوامل الحديثة التي ساعدت على نشوء ظاهرة العولمة وترسيخ ثقافة النظام الاقتصادي المُعاصر. ويُعتبر صندوق النقد الدولي الوجْهَ المُمَثِّل لسياسات الفِكر الأوروبي، والتي تهدف إلى:[٤]

- تشجيع التعاون النقدي الدَّوْلي عن طريق هيئة دائمة تُهيِّئ سُبُل التشاوُر والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية.
- تيسير التوسُّع والنُّمو المُتوازن في التجارة الدولية، مما يُسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهدافاً أساسية للسياسية الاقتصادية.
- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحِفاظ على ترتيبات مُنظمَة للصرف بين عُملات البلدان الأعضاء، وتجنُّب التنافس في تخفيض قيَم العُملات.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات مُتعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نموَّ التجارة العالمية.

---

(١) حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين: **إدار الأزمات المالية والاقتصادية**، ط١، عمان، الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص١٢٩.

(٢) ماتيو جي سلوتر وفيليب سواغل: **هل تؤدي العولمة إلى خفض الأجور وتصدير فرص العمل؟، كتاب العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تحرير فرانك جي لتشنر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م، ص٣١٨.

(٣) حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين، إدار الأزمات المالية والاقتصادية، **مرجع سابق**، ص١٣٠.

(٤) **صندوق النقد الدولي**: اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، واشنطن: صندوق النقد الدولي، ٢٠١١م، ص٢

http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box2

- توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثمَّ إعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تُصيب موازين مدفوعاتها دون اللُّجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالرَّخاء على المستوى الوطني أو الدَّولي.
- تقصير أمَد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدَّته.
- يعمل الصندوق بشكل وثيق مع البلدان النامية والمانِحة والهيئات الدولية الأخرى لتحقيق أهداف الألفيّة الإنمائية، ويسعى أيضاً إلى تسهيل الحصول على المُساعدات الماليّة مِن الخارج.[١]

**خامساً: البنك الدولي:**

إنَّ البنك الدولي ليس بنكاً بالمعنى المتعارف عليه ، بل هو وكالة مُتخصصة من وكالات الأمم المتحدة،[٢] ويشمل في تقسيمِهِ العام أربع مؤسسات مالية هي : البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٥٤م ، والمؤسسة الماليّة الدوليّة التي أنشئت عام ١٩٥٦م ، وهيئة التنمية الدوليّة المُنشأة في عام ١٩٦٠م ، والوكالة الدوليّة لضمان الاستثمار التي أنشئت في عام ١٩٨٨م.[٣]

ويُعتبر البنك الدولي من أهم المؤسسات الدولية التي أولدتها العولمة، والتي تمنح الدول المتعثرة القروض المتعلقة بتطوير المسار الاقتصادي للدولة المَدينة، وإعادة هيكلة اقتصادياتها، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.[٤] كما أن صندوق النقد والبنك الدولي

---

(١) بيتر هيللر: الحذلقة أم الحكمة: كيف يعلل صندوق النقد الدولي المنح والقروض؟، **مجلة التمويل والتنمية**، ترجمة مركز الأهرام، قليوب، مصر: مطابع الأهرام التجارية، العدد(٤)، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ص٢٨-٢٩.

(٢) الكايد خليل أحمد: **الإدارة المالية الدولية والعالمية: التحليل المالي والاقتصادي**، ط١، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ص٢٢٨.

(٣) محسن أفكيرين: **قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة: الأمم المتحدة، المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها، المنظمات الدولية الإقليمية**، ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠م، ص٣١٠.

(٤) تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي: موجز الحماية الاجتماعية سبيلاً للعدالة الاجتماعية وضماناً لجيل المستقبل، **مؤتمر العمل العربي، الدورة التاسعة والثلاثون**، القاهرة: مكتب العمل العربي ١-٨ ابريل ٢٠١٢م، ص٤٤.

وجهان لعملة واحدة، حيث أن قروض البنك لا تُمنح للدُّول المُتعثرة إلا بتقرير من صندوق النقد، حيث يُحدد الصندوق صلاحية اقتصاد الدولة ونجاح سياساتها المالية والنقدية مِمّا يتيح الإقراض من البنك الدولي،[1] وهذا ما يجعل الدول المتعثرة اقتصادياً تخضع تحت هيمنة وقرارات الدُّول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

**أهداف البنك الدولي:**[2]

- إعانة الدول الأعضاء فيه على تمويل عمليات تعمير المناطق التي دمَّرتها الحرب من ناحية والنهوض بالمناطق التي ينقصها التقدم من ناحية أخرى.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وإذا لم يكن رأس المال الخاص ميسوراً بشروط معقولة فإن البنك يُعزز الاستثمار الخاص بقروض يقدمها لأغراض الإنتاج.
- إعانة الدول الأعضاء على إنشاء وتحسين المرافق الأساسية كمُنشآت توليد القوى والطرق والسِّكك الحديدية والخدمات الزراعية والمشروعات الجوهرية الكبرى.
- العمل على تنمية التجارة الدولية، والمحافظة على استقرار موازين المدفوعات، بتشجيع الاستثمارات الدولية، لتنمية الموارد الإنتاجية للدُّول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع نمُوِّه وتأصيل المُدَّخرات وتشغيلها بطريقة إنتاجية ، وجذب رؤوس أموال إضافية لدعم الاقتصاد والتنمية.
- فض المُنازعات الماليّة بين الدول الأعضاء وتدريب موظفيها على إدارة التنمية.

وعلى ضوء ما عرضهُ الباحث من المؤسسات التي ساهمت في بروز الظاهرة، يُمكن القول إنَّ جميع العلوم والمعارف تستأثر ظاهرة العولمة بطبيعتها، وبالتالي فإن الظاهرة بِحُكم ذلك لا تزال إلى الآن مثار جدلٍ كبيرٍ حول ماهيَّتها ومضمونِها وشكلها وأبعادها ومُسبِّباتها مما جعل بعض المُنظِّرين والنُّقاد ينساقون ــ وفق مرئيات خطاباتهم ــ إلى أدلجة الظاهرة، فمنهم من "ربط سياقها بسياقات أخرى قريبة منها أو مشابِهَة لها، أو مُلازمة لعناصرها، ولا في

---

(١) تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي: موجز الحماية الاجتماعية سبيلاً للعدالة الاجتماعية وضماناً لجيل المستقبل،**مرجع سابق**، ص٤٤.

(٢) محسن أفكيرين، قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة: الأمم المتحدة، المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها، المنظمات الدولية الإقليمية، **مرجع سابق**، ص٣١١.

كونه يستقرئ مكونات هذه من خلال تلك، بل في كونِهِ يعمَدُ إلى ربط الظاهرة قسراً بروافد أخرى قد لا يكون لها صِلة موضوعية بها"[1]، وبالتالي فإننا لا نستطيع جازمين أن نحصر المؤسسات التي أدَّت إلى بروز ظاهرة العولمة في سياق مُحدد، وإنما نستطيع القول إن العولمة أصبحت واقعاً مفروضاً على المجتمع الدولي، وأنها لم تأتِ من العدم بل هناك عدة مؤسسات وقوى مُهيمنة تعمل على بلوَرة العولمة وإنضاجها بالصورة المُوجَّهة.

وبالنَّظر إلى مجال التعليم الجامعي الخاص نرى أن برامج البنك الدَّولي أسهمت في زيادة الأميَّة من خلال تقليل دعم الحكومات للتعليم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار والرُّبح والقيام بخدمات التعليم والخصخصة لقطاع التعليم الجامعي على الرُّغم من حيَويَّة برامج التكيُّف الهيكلي الاقتصادي في مجالات أخرى يمكن التعويل عليها.

ويتضح مما سبق أيضاً أنَّ سياسة الشركات متعددة الجنسيات "تهدف إلى كسب الأرباح، وبيْع منتجاتها بأغلى الأسعار، إذ ليس مُهماً أن يكون الإنتاج نافعًا أو ضارّاً، بل المُهم أن يُستهلك بكميات متزايدة"[2] وهذا ما يُعتبر خطرًا كبيرًا على كينونة المجتمع بمختلف فئاته، وبالنَّظر للتعليم الجامعي الخاص فإن تلك الشركات لا تهتم بمخرجاته، بل تهتم بصناعة فِكر حديث مبنيٌّ على الاعتبارات الاقتصادية وتحقيق الأرباح، والهيمنة على الاقتصاد العالمي ومن ثمَّ التأثير على الحكومات وإهانة الرأي العام وازدراءه، فليس من المُهم الاهتمام بقيَم وثوابت المجتمعات بالنسبة لتلك الشركات، وإنما كما قال ريموند فيرنون "أن تلك الشركات تُجسِّد كل ما هو فاسد في المجتمع الصناعي الحديث".[3]

**سادساً: المنتديات غير الرسمية:**

وهي منتديات عالمية (كالمنتدى الاقتصادي العالمي، ومنتدى دافوس) وهي مُنظمات غير حكومية لا تهدف للربح مقرها جنيف بسويسرا أسَّسها أستاذ في علم الاقتصاد كلاوس

---

(١) يحي اليحياوي: العولمة التباس الظاهرة ولبس المفهوم، ورقة عمل مقدمة إلى **الندوة العلمية: العولمة وانعكاساتها على العالم الاسلامي ي المجالين الثقافي والاقتصادي** بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الاسلامي ومنظمة الإيسيسكو وجامعة آهل البيت، الأردن، ٣-٤ آيار(مايو) ٢٠٠٨م، ص١٦.

(٢) مايكل تاتر: **من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني**، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١م، ص٥٣.

(٣) حسن زعرور: اتجاهات الشركات متعددة الجنسيات في ظل ثورة التكنولوجيا والإعلام، **مرجع سابق**، ص١٩٥.

شواب في ١٩٧١. يُعتبر هذا المنتدى بمثابة المساحة لِتلاقي النُّخَب من ١٠٠٠ من ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى من أمثال نستلة ونيكى وميكروسفت وبكتل، والقادة السياسيين بهدف النقاش في المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وكيفية حلولها.

يعقد المنتدى اجتماعاته السنوية في دافوس "عاصمة مايكروسوفت" حيث يتم وضع مُسوَّدات لخطط ومشاريع اقتصادية مشتركة، هذا إلى جانب دوره التعبَوي لسياسات النيوليبرالية للبنك الدَّولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تُستهدف بالأساس لخصخصة الخدمات الأساسية وتحرير السوق وخلق مناخ يسمح بالاستثمار بما يتطلبه ذلك من إصلاحات سياسية.

يحضر ذلك المؤتمر السنوي لفيفٌ من النُّخب الاقتصادية إلى جانب رؤساء الحكومات والوزراء، وبعض منظمات المجتمع المَدني المُختارة إلى جانب بعض المُحامين والصحفيين والأكاديميين المُختارين بعناية والذين لا ضرر من قيامهم بمشاريعهم الخاصة.

وقد رأى قادة العالم أن الاجتماعات السنوية ليست بكافية لدرء مخاطر العالم، فوجبت الحاجة لعقد اجتماعات إقليمية من ٥ إلى ١٠ اجتماعات إقليمية على مدار العام في أميركا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط من أجل التسريع لعملية "الانفتاح والاندماج الاقتصادي" والتعبئة لسياساته.

وكان نصيبنا في منطقة الشرق الأوسط ثلاثة اجتماعات إقليمية بدأت فى ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥ في الأردن على التوالي، تستهدف بالأساس لدمج المنطقة في الاقتصاد العالمي ومناقشة مستقبل "الشرق الأوسط الكبير" السياسي والاقتصادي وما يتطلبه ذلك من استقرار لتنشيط وجذب الاستثمارات. تناولت تلك الاجتماعات أسباب الإرهاب في المنطقة ومستقبل العراق وتأثيره، إلى جانب نقاش اتفاقيات تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع أسعار البترول.[١]

وغالباً ما تكون توصيات المنتدى نافذة وذات تأثير على أصحاب القرار لجميع الحكومات في ول العالم، فهذه المنتديات أصبحت تنافِس الأمم المتحدة في رسالتها وأهدافها.

---

(١) معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن، الأحد، ٢٢ تموز، ٢٠١٢م، #http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/126.htm

**محركات العولمة:**

**أولاً: الإنترنت:** هي شبكة المعلومات الأكثر أهمية لحركة العولمة في العالم الحديث،[١] وهي تمارس دورها الرئيسي في توحيد العالم وفي زيادة ترابطه واتصاله، وفي تحقيق عناصر الفورية، والجاهزية، والحضور، والإقامة، وهي شبكة عالمية تجمع الدول والعالم تحت مظلة واحدة.

وقد تطورت شبكة الانترنت وأصبحت تحتوي على مجموعات مختلفة من شبكات الكمبيوتر ذات القدرات الفائقة على نقل المعلومات وحفظها وتحديثها، وهي شبكات مُنتشرة على مستوى جميع المناطق في العالم، وتتيح جميع المعارف وفي مختلف المجالات، وفتحت آفاق جديدة للمُتعلم والمُعلِّم، والباحث، والمُثقف، والمُتعامِل، والمؤسسات الخاصة والعامة، حتى مرافق الدولة وأجهزتها، والمدارس والجامعات ومراكز التعليم بمختلف مراحله.[٢] وبحسب البيانات الحديثة التي صدرت عن اتحاد الاتصالات الدَّوّلي فإنَّ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم ارتفع إلى ملياري مستخدم في العام ٢٠١٠م، ٢٠١١م.[٣]

وعلى هذا الأساس ساعدت شبكة الإنترنت على العولمة، وجعلت العولمة ماديّة ملموسة محسوسة، وعملت على تفعيل حركة العولمة وجعلها واقعاً حيّاً ملموساً بين البشر على اختلافهم.[٤]

**ثانياً: ثورة الاتصالات والمعلومات:** والتي تُعدُّ اليوم من أهم العوامل الحديثة التي ساعدت على انتشار حركة العولمة، فالدول الرأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية) فرضت ونشرت سياساتها المُتعولمة من خلال جعل العالم كقرية صغيرة بحيث أصبح الذي يحكم العالم اليوم هو قوة المعرفة والمعلوماتية، وتحوّل الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة بعد أن كان اقتصاداً مُعتمداً على الاستخدام الكثيف لرأس المال.[٥]

---

(١) أرنود دوفور: **انترنت**، ترجمة منى ملحيس ونبال إدلبي، ط٢، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، ١٩٩٨م، ص١١

(٢) محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، **مرجع سابق**، ص٨٢.

(٣) **مجلة إيلاف الإلكترونية**: ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت في العالم إلى مليارين، العدد (٤٠٨٠) الإثنين ٢٣ يوليو ٢٠١٢م. http://www.elaph.com/Web/technology/2010/10/605472.html

(٤) محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، **مرجع سابق**، ص٨٤.

(٥) شاكر محمد فتحي، وهمام بدراوي زيدان: **التربية المقارنة المقارنة –المنهج الأساليب التطبيقات**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣م، ص٢٧.

ويمكن القول أيضاً إنَّ العالم بأسره خاضعٌ لسيطرة وهيمنةِ شبكات الاتصالات في مختلف الأصعدة الكونيَّة، فالتطوُّر المُتصاعد في تقنية الاتصالات بمختلف تقسيماتها، جعل سكان العالم مُرتبطين ببعضهم إلى الدرجة التي أزالت الخصوصية، وأزالت حواجز الزمان والمكان، وقضت على معنى المسافة الزمانية والمكانية بين أطراف الاتصال في جميع بُقع العالم.(١)

**ثالثاً: تدويل رأس المال:** أي تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة لكي تصل إلى حالة السوق العالمي الكبير، حيث الحاجة إلى أسواق مال عالمية ذات مقاييس موحَّدة تنسجم مع النمو المُطّرد لاقتصاد الدول المتقدمة والدول النامية، وهو ما يعتبره بعض الاقتصاديين هروباً لرأس المال وهي ظاهرة عالمية ارتبطت بنشوء العولمة(٢) إذ أصبح وطن رأس المال هو ذلك البلد أو الموقع الإنتاجي الذي يضمن أكبر ما يمكن من التراكم الرأسمالي.

**رابعاً: تدويل الثقافة:** التي انتعشت بتزايد وسائل الاتصال وتقنياته والتي على أثرها أُسقطت الحدود الجغرافية في أعين الباحثين، "وتزايدت فيها الصِّلات بين المُنظمات غير الحكومية ذات التوجُّهات المختلفة. وأصبح الإغراق في الخصوصية الثقافية أمراً واقعياً، جعل الكل يبحث له عن مكان في ثقافات العالم المُتداخلة"، مِمّا أدَّى إلى تهميش دور الدولة في المحافظة على النَّمط الثقافي للمجتمع."

**خامساً: الإعلام الكوني:**

الإعلام العَوْلَمِي هو ضغطٌ للزمان والمكان بمعنى تقريب المسافات واختصار الوقت، وعولمة الإعلام هي الامتداد أو التوسُّع في مناطق جغرافية حول العالم مع تقديم مضمون مُتشابِه، وذلك كمُقدِّمة لنوع من التوسيع الثقافي، فقد أكد جيندز أنَّ وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من المُمكن فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان مُحدَّد.(٣)

وقد احتدم الصراع بين الدول الكبرى من أجل السيطرة الإعلامية، فأصبحت الأقمار الاصطناعية تجوب الفضاء لتبث بكل لغات العالم أنواعاً وأشكالاً شتى من البرامج الترفيهية

---

(١) محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة، **مرجع سابق**، ص٨٩.

(٢) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**: الموارد المالية، ورأس المال المخاطر، وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٧، ص٤٥.

(٣) رضا عبد الواحد أمين: **الإعلام والعولمة**، ط١، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص١٢٤

إلى الأفلام والمهرجانات وصولاً إلى آخر أنباء الحروب والكوارث والانقلابات التي يُتابعها المُشاهِد لحظة حدوثها.(١)

ومن هنا يمكن القول إنَّ الإعلام الكوني الذي تُسيطر عليه القوى العظمي في العالم، يُشكل القوة المُؤثرة في عملية اتخاذ القرارات عند حكومات دُول العالم، ويتم ذلك بالتأثير على سُلوكيات الشعوب، كما أن الإعلام الكوني يُعدُّ مِن أبرز مُحركات العولمة، بوصفه سلطة قادرة على التأثير في المجتمعات وبالتالي التأثير على الحكومات.

ورغم التأثيرات السلبية والخطيرة للثورة الإعلامية الكونية، إلا أن ذلك لا ينفي أنَّ لها إيجابياتها الكثيرة أيضاً، بل إنَّ الانزواء والخوف المُبَالَغ فيه يُبعدُنا عن الأفكار النقدية العالمية التي من شأنها أن تُرسِّخ التعصُّب في أبعاده العِرقيَّة أو الدينية، أو القوميَّة أو غيرها.

## الإطار المفاهيمي للتعليم الجامعي الخاص:

أصبح التعليم الجامعي الخاص من المتطلبات الأساسية في المجتمع، فرضَتْه الحاجَة المُلحة للتطورات في ظل العولمة ومتغيراتها المختلفة، فلَمْ يستطعْ التعليم الجامعي الحكومي أن يفي باحتياجات الطلاب الراغبين بمواصلة دراستهم نظراً للتزايد الكبير في أعدادهم؛ حيث شكَل افتتاح العديد من الجامعات الخاصة في الدول العربية فرَصاً جديدة تتيح لبعض الطلبة إكمال تعليمهم، وخاصة لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعات الحكومية، خاصة مع بعض العوائق المفروضة للالتحاق بالتعليم الجامعي العام، وأعطت الأمل بالحصول على تعليم نوعي متميز، بالرغم من التكلفة العالية التي يتحملها الطالب، حيث يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة، مقارنة مع دخل الفرد في بعض الدول العربية، وفي إطار ذلك يتطرق الباحث في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للتعليم الجامعي الخاص على النحو الآتي:

## ماهية التعليم الجامعي الخاص:

يُقصَد بالتعليم الجامعي الخاص بأنه تعليم جامعي تقوم بتمويله جهات غير حكومية وهي مستقلة في جميع عملياتها: الإنشاء والتمويل والإدارة، ورسم السياسة التعليمية لها، وتعتمد على الرسوم التي يدفعها الطلاب إضافةً للأموال التي تأتيها من المِنح والمساهمات

---

(١) نواف عدوان: حول البث المباشر وسبل مواكبته، **مجلة الإذاعات العربية**، العدد(١)، تـونس، ١٩٩٤م، ص ص٣٠-٤٢.

التي يدفعها الأفراد والشركات، وتتمتع باستقلالية كبيرة في توجيه شؤونها العامة والخاصة، ويقوم التعليم الجامعي الخاص بتقديم خدمات تعليمية للطلاب الحاصلين على مؤهل ثانوي، أو ما يعادله، وفق نظام قبول محدد ومَرِن.(١)

والتعليم الجامعي الخاص رافدٌ إضافيٌّ لمؤسسات التعليم العالي والجامعي، بحيث يكون متاحاً للطلاب إما الالتحاق بالجامعات أو المؤسسات التابعة للدولة، أو بالجامعات الخاصة، مما يترتب عليه نوع من التنافس من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمي، وتخفيف العبء على المؤسسات الجامعية الحكومية، وإتاحة فرص متزايدة للتعليم الجامعي والعالي للراغبين، مقابل مصروفات دراسية(٢).

ويمكن للدراسة الحالية تحديد مفهوم التعليم الجامعي الخاص، كالآتي:

هو تعليم جامعي يقوم بتمويله وإدارته مجموعة من المُساهمين، بجهودهم الخاصة، بعيداً عن أي دعم حكومي، ويهدف إلى تقديم خدمات التعليم الجامعي للراغبين في الحصول عليه لحمَلَة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، وذلك مقابل دفع رسوم عِوَضَ هذه الخدمة، شرط أن تكون خدمات التعليم الجامعي متوافقة مع اللوائح التي تضعها الدولة وتحت إشرافها.

**نشأة التعليم الجامعي الخاص:**

الجامعات أساساً نشأتْ وتطورت بتطور الحضارات البشرية، فالتاريخ يكشف لنا أن التعليم الجامعي بشكل عام نشأ في أحضان الحضارات وتقدم بتقدم الأمم وازدهاره بفعل التمدن الذي عرفته البشرية عبر العصور، ونشأة الجامعات الخاصة هو امتداد أيضاً للتحولات والتطورات التي عرفتها البشرية على مر العصور.(٣)

لذلك فإنّ الجامعات الخاصة بكل نُظمِها الرئيسية وكثير من تقاليدها المعروفة في الوقت الحاضر، نشأت في الأصل أهلية وتحديداً في القرون الوسطى الأوربية، وكان ذلك من

---

(١) جون كولينز ونانسي باتريسيا أوبراين: **قاموس دار العلم للمصطلحات التربوية**، ترجمة حنان كسروان، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٨م، ص٤٧١.

(٢) وزارة التعليم العالي، مكتب الوزير، وحدة المعلومات، **كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية**، القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص٤٤٣.

(٣) رياض عزيز هادي: **الجامعات: النشأة والتطور الحرية الأكاديمية الاستقلالية**، ط١، سلسلة ثقافة جامعية٥، بغداد: مركز التطوير والتعليم المستمر، جامعة بغداد، ٢٠١٠م، ص٣.

قِبَل الشباب المتعطش للعلم، ثم تبعهم وجهاء المجتمع ورجال الفكر والثقافة، الذين أشرفوا على تأسيسها تمويلاً وإدارة، وهذا بحد ذاته استمرار لما كان مُتبعاً في الحضارات السابقة أي قبل القرون الوسطى الأوربية، كما هو الحال في الحضارة العربية والإسلامية، فلو تمحصنا جيداً في التاريخ سنرى أن الجامعات بمفهومها السابق (المدارس العلمية) تعود إلى ألف سنة أو أكثر كجامع الأزهر في مصر مثلاً،(١) حيث كان التعليم عموماً من مهمة الأهالي، فهُم الذين تولّوْهُ في الغالب ونظمَّوه وفقاً لظروفهم وحاجاتهم منه، باستثناء مؤسسات تعليمية محدودة موَّلها الحُكام وأشرفوا عليها لأسباب معينة. وعلاوة على نمو مؤسسات التعليم وازدهارها، سواء تلك التي أشرف عليها الأهالي أو الدولة ــ قد تقف على ما توفر من استقرار سياسي واجتماعي ورخاء اقتصادي ــ فقد اتسمت تلك المؤسسات بالتلقائية والبساطة في التنظيم والإدارة والمحتوى وغير ذلك.

والتعليم الجامعي الخاص الذي نشأ في العصور الوسطى الأوروبية كان مصدر التقاليد الجامعية الحالية، رغم أنها تميزت عن سابقتها من حيث أنها نمَت تدريجياً على شكل اتحادات تجمع المشتغلين بالعلم والتعليم من الطلاب والأساتذة، وتتمتع بالاستقلال الذاتي والحرية الأكاديمية في الدراسة والتعبير عن الآراء، دون تدخل الكنيسة أو تسلط الحكام،(٢) أو معوقات أخرى من داخل الجامعات أو خارجها.

وبالنظر إلى المفاهيم الحديثة لمُسمى الجامعات الخاصة، تعتبر الأردن من أول الأقطار العربية التي بدأت التحول من الاعتماد الكلي الكامل على الجامعات الحكومية إلى إقامة الجامعات الخاصة في نظامها التعليمي، ففي عام ١٩٩١/٩٠م بدأ نشاط أول جامعة خاصة في الأردن، وعلى مدى عقد التسعينات تزايد عدد الجامعات الخاصة سريعاً ليصبح ١٠ جامعات في عام ٢٠٠٣م، مقابل ثماني جامعات حكومية فقط، أما عدد الطلبة المُقيدين في الجامعات الخاصة فقد تزايد من ١٣ ألف طالب عام ١٩٩١/٩٠م إلى ٣٢,٧ألفاً عام ٢٠٠٠/٩٩م، أي بزيادة قدرها ٢,٥ ضعف في خلال الفترة ذاتها وارتفعت نسبة الطلبة المقيدين في الجامعات الخاصة من ١٢,٨ بالمئة إلى ٣٢,٢ من إجمالي طلبة الجامعات في

---

(١) شبل بدران: الجامعات الخاصة دعم للاستثمار أم للاستقرار الاجتماعي، **التربية المعاصرة**، المجلد(٤)، العدد(٤٦) أبريل ١٩٩٧م، ص ص ٥-٣٩.

(٢) أحمد على الحاج: التعليم الجامعي الأهلي في اليمن، ورقة بحثية قدمت **لمؤتمر التعليم العالي الأهلي**، صنعاء ٣٠مايو-١ يونيو ٢٠٠٠م، ص١٧.

خلال الفترة ذاتها.[١] ، وبلغ عدد الجامعات الخاصة حسب الإحصاءات الأخيرة لمكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (٢٠) جامعة خاصة وهو ما يعتبر نمو سريعاً في عملية انتشار التعليم الجامعي الخاص في الأردن.[٢]

وبالنظر إلى دولة أخرى كالمغرب مثلاً نجد أن لديها جامعة خاصة واحدة فقط في الفترة السابقة ما قبل سنة ٢٠١٠م، بينما لديها توسع مُلفت في مؤسسات التعليم العالي غير الجامعية الخاصة، فقد بلغ عدد المؤسسات الخاصة خمسين في بداية عام ١٩٩٥/٩٤م، بعد أن كانت أول مؤسسة خاصة للتعليم العالي قد أنشئت في عام ١٩٨٤م، كما زاد عدد الطلبة من ٦٩ طالب إلى ٧٧٢٦ على مدى الفترة ذاتها، وقد ارتفع عدد معاهد التعليم العالي الخاصة إلى ثلاثة وثمانين معهداً، وفي سنة ٢٠١٠م، ٢٠١١م، شرعت أربع جامعات خاصة في العمل بشكل فعلي، وهو ما يُدشن لمرحلة جديدة في قطاع التعليم الجامعي الخاص، الذي ظل منحصراً سابقاً على المعاهد ومؤسسات التدريب المهني.[٣]

وفي عُمان أُنشئت جامعة واحدة خاصة علاوة على عدد كبير من الكليات والمعاهد في فترة التسعينيات، وتزايد استيعاب المؤسسات الخاصة للطلبة على مدى ثلاثة أعوام فقط بمعدل ١٩٩ بالمائة، وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م، أصبح عدد الطلبة المقبولين في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي يوازي تقريباً العدد المقبول في جامعة السلطان قابوس، وهي الجامعة الحكومية الوحيدة ومؤسسة التعليم العالي الأساسية في عُمان،[٤] وبلغ عدد الجامعات الخاصة في الفترة الأخيرة (٥) جامعات خاصة،[٥] بينما في دولة الإمارات العربية المتحدة تم إنشاء العديد من الكليات والمعاهد الخاصة في مطلع عقد التسعينات وتُعتبر من التجارب المبكرة على مستوى بلدان الخليج، وتتنوع هذه الكليات والمعاهد الخاصة بين كليات مُرخص لها بالفعل من وزارة

---

(1) Abdul Wahab Al Ameen,: "Privete Vs Public Higher Education: from competition to complementarity: A Case Study of Jordan, 1990-2000" Paper Presented at: Proceedings of the University of the 21 Center **UNESCO International Conference**, Muscat, 17-19 March 2001.

(٢) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: **دليل الجامعات في البلدان العربية**، بيروت، منظمة الأمم المتحدة والعلوم والثقافة، سبتمبر ٢٠٠٩م، ص١

(٣) إسماعيل حمودي: **الجامعات الخاصة في المغرب تتوسع في ظل فراغ تشريعي**، التجديد، الخميس ٥ أبريل ٢٠١٢م، الرابط الأصلي: http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=61478

(٤) **الكتاب الإحصائي الموحد لمؤسسات التعليم العالي في السلطنة لعام ٢٠٠٢م/٢٠٠٣م**، مسقط: وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٣م.

(٥) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، دليل الجامعات في البلدان العربية، **مرجع سابق**، ص١.

التعليم العالي، وكليات ومعاهد خاصة لم يُرخص لها وكنها تعمل بالفعل، وعدد كبير آخر من المؤسسات تحت التأسيس، وفي الآونة الأخيرة اتجهت الإمارات إلى إقامة جامعات خاصة تجاوز عددها عدد الجامعات الحكومية، حيث وصل العدد الكلي إلى (٦١) مؤسسة تعليم عالي خاصة، في قِبال ثلاث جامعات حكومية.(١)

وفي قطر وصل عدد الجامعات الخاصة في ظل الطفرة العمرانية والتنموية إلى(٦) جامعات خاصة في ظل وجود جامعة حكومية واحدة.(٢) ويُعتبر التعليم الجامعي الخاص المحرك الأساسي لخلق التغيير والتطوير في قطر إذ أن هناك طلباً غير مسبوق للاستفادة من التنوع الكبير في التعليم العالي بجانب الوعي المتزايد لأهميته الحيوية في التطوير الثقافي والاجتماعي.

أما بالنسبة إلى السودان فإن هناك تزايداً سريعاً في عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية وليس الخاصة، فالتوسُّع في عدد الجامعات والمؤسسات الحكومية وصل إلى(٢٢) جامعة في قِبال (٧) جامعات خاصة الأمر الذي يؤكد سيطرة الحكومة على التعليم الجامعي.(٣)

وفي اليمن كان هناك توسع في تأمين خدمات التعليم العالي بإنشاء عدد كبير من الجامعات الحكومية نظراً للطلب المتزايد على التعليم الجامعي، لكن تحوُّل التوسع خلال النصف الثاني من التسعينات إلى إنشاء جامعات خاصة تكونُ داعماً أساسياً في التعليم ولتخفيف الضغط على الجامعات الحكومية،(٤) إذ وصل عدد الجامعات الخاصة في اليمن إلى (١٧) جامعات خاصة بحسب آخر الإحصائيات المتاحة.(٥)

---

(١) موقع **وزارة التربية والتعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، الأحد تاريخ١٥/٤/٢٠١٢م، https://www.caa.ae/caaweb/DesktopModules/InstPrograms_A.aspx

(٢) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، دليل الجامعات في البلدان العربية، **مرجع سابق**، ص١.

(٣) **موسوعة السودان الرقمية**: الأحد تاريخ ١٥/٤/٢٠١٢م، http://www.sudanway.sd/edu_universities.htm

(٤) الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم: **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله، أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٢م/ ٢٠٠٣م**، صنعاء أغسطس، ٢٠٠٤م، ص٢٨.

(٥) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، دليل الجامعات في البلدان العربية، **مرجع سابق**، ص١

وفي سوريا تم افتتاح جامعات خاصة عديدة فاقت الحكومية من حيث العدد، وذلك عندما صدر قانون التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم /٣٦/ لعام ٢٠٠١ الخاص بالمؤسسات التعليمية الخاصة الذي يسمح بإنشاء هذه الجامعات، فوصل عدد الجامعات الخاصة في سوريا إلى (١٥) جامعة خاصة، وذلك مقابل خمس جامعات حكومية.(١)

بينما في لبنان يوجد (١٩) جامعة خاصة(٢)، وهناك (١٩) كلية ومعهد جامعي، و(٤) معاهد تكنولوجية خاصة، وهي موجودة قبل التطورات الكوكبية والتحولات في استراتيجية التنمية العربية، فقد شهدت الفترة ما بين ١٩٦١-١٩٩٥ إنشاء ثماني مؤسسات خاصة، وتم إنشاء ٢٣ مؤسسة جديدة خاصة خلال خمسة أعوام فقط من ١٩٩٦م حتى٢٠٠١م،(٣) ومن ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٢م، تم افتتاح أربع مؤسسات جامعية خاصة.

أما في مصر فالتاريخ حافل بوجود الجامعات الأهلية والخاصة والأجنبية، فقد كانت الأرضية المصرية مُهيَّأة لإنشاء الجامعات الخاصة منذ سنة ١٩٠٠ عندما دعا مصطفى كامل لإنشاء مدرسة جامعة داخلية في ضواحي القاهرة تشمل جميع المراحل من الابتدائي إلى الجامعي، وكانت الدعوات تتعالى بين المثقفين والكتّاب المصريين بضرورة إنشاء الجامعات الخاصة في ذلك الوقت، وتم تقديم طلب رسمي بدعوى من مصطفى كامل لإنشاء جامعة مصرية خاصة في أكتوبر(١٩٠٦م)، ولكن تم إيقاف هذا الطلب من قِبل الخديو خوفاً من المعارضة البريطانية في ذلك الوقت.(٤) ولم تقف المحاولات عند ذلك الحد بل اجتمع بعض المفكرين والكتاب النُخَب الوطنية فيما بعد وبادروا إلى إنشاء جامعة أهلية بعد رحيل المعتمد البريطاني عن مصر عام ١٩٠٧م. وفي تاريخ ١٩٠٨/١٢/٢١م تم افتتاح الجامعة الأهلية المصرية كخطوة سبّاقة على مستوى الوطن العربي، ولكن تحولت إلى جامعة حكومية فيما بعد.(٥) ونشأت جامعة خاصة واحدة وهي الجامعة الأمريكية في القاهرة، ولكن وجودها لم يعد جزءاً من نظام التعليم العالي المصري كما أن إدارتها مستقلة ولا تخضع للإشراف المصري.

وفي عام ١٩٩٦م صدرت أربعة قرارات جمهورية بإنشاء أربع جامعة خاصة بدأت الدراسة فيها في بعض الكليات منذ عام ١٩٩٦م/١٩٩٧م، وفي عام ٢٠٠٢م صدر قراران

---

(١) **وزارة التعليم العالي**: الجامعات والمعاهد، الجامعات الخاصة، الاثنين تاريخ ٢٠١٢/٤/١٦م. http://www.mhe.gov.sy/new/index.php?page=show&ex=2&dir=docs&ex=2&ser=1&lang=1&cat=565

(٢) **المديرية العامة للتعليم العالي**، الجمهورية اللبنانية وزارة التربية والتعليم، الاثنين تاريخ ٢٠١٢/٤/١٦م. http://www.higher-edu.gov.lb/demo/university/index.asp

(٣) محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص٣٦٠.

(٤) عبد الرحمن أبو المجد رضوان: **التعليم الجامعي الخاص وتحديات المستقبل: النموذج المصري**، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٦م، ص٧.

(٥) عبد الرحمن أبو المجد رضوان، التعليم الجامعي الخاص وتحديات المستقبل: النموذج المصري، **المرجع السابق**، ص٨.

جمهوريان بإنشاء الجامعة الألمانية والجامعة الفرنسية،[1] وبذلك بلغ عدد الجامعات الخاصة في مصر حتى الوقت الراهن (١٤) جامعة خاصة. وكذلك (١٠) كليات ومعاهد جامعية خاصة. وفي الجدول التالي الجامعات الخاصة والحكومية في بعض البلدان العربية:

جدول(١)

عدد الجامعات الخاصة والمعاهد في البلدان العربية عام ٢٠١٢م.

| التسلسل | البلد | الجامعات | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الجامعات الخاصة | | الجامعات الحكومية | | |
| | | العدد | النسبة % | العدد | النسبة% | |
| ١ | الجزائر | – | – | ٣٤ | %١٠٠ | ٣٤ |
| ٢ | البحرين | ١٣ | ٧٦,٤٧ | ٤ | %23.53 | ١٧ |
| ٣ | جيبوتي | – | – | ١ | %١٠٠ | ١ |
| ٤ | مصر | ٢٤ | ٨٥,٥٤ | ١٧ | %٤١,٤٦ | ٤١ |
| ٥ | العراق | ٣ | ١٠,٧١ | ٢٥ | %٨٩,٢٩ | ٢٨ |
| ٦ | الأردن | ٢٠ | %٦٦,٧٧ | ١٠ | %٣٣,٣٣ | ٣٠ |
| ٧ | الكويت | ٤ | %٦٦,٧٧ | ٢ | %٣٣,٣٣ | ٦ |
| ٨ | لبنان | ٢٧ | %٩٦,٤٣ | ١ | %٣,٥٧ | ٢٨ |
| ٩ | ليبيا | ٥ | %٢٣,٨١ | ١٦ | %٧٦,١٩ | ٢١ |
| ١٠ | موريتانيا | ٣ | %٧٥ | ١ | %٢٥ | ٤ |
| ١١ | المغرب | ١ | %٦,٢٥ | ١٥ | %٩٣,٧٥ | ١٦ |
| ١٢ | عمان | ٥ | %٨٣,٣٣ | ١ | %١٦,٧٧ | ٦ |
| ١٣ | فلسطين | ٣ | %٢١,٤٣ | ١١ | %٧٨,٥٧ | ١٤ |
| ١٤ | قطر | ٦ | %٨٥,٧١ | ١ | %١٤,٢٩ | ٧ |
| ١٥ | السعودية | ٨ | %٢٧,٥٩ | ٢١ | %٧٢,٤١ | ٢٩ |
| ١٦ | الصومال | ١١ | %٩١,٧٧ | ١ | %٨,٣٣ | ١٢ |
| ١٧ | السودان | ٧ | %١٨,٩٢ | ٣٠ | %٨١,٠٨ | ٣٧ |
| ١٨ | سوريا | ١٤ | %٧٠ | ٦ | %٣٠ | ٢٠ |
| ١٩ | تونس | ٢٤ | %٦٤,٨٦ | ١٣ | %٣٥,١٤ | ٢٧ |
| ٢٠ | الإمارات | ٥٥ | %٩٦,٤٩ | ٢ | %٣,٥١ | ٥٧ |
| ٢١ | اليمن | ١٧ | %٦٨ | ٨ | %٣٢ | ٢٥ |
| المجموع الكلي | | ٢٥١ | ٥٣,١٩ | ٢٢٠ | %٤٦,٨١ | ٤٧٠ |

**المصدر:**

(١) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، جمهورية مصر العربية. الاثنين تاريخ٢٠١٢/٤/١٦م، http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=909

(٢) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، دليل الجامعات في البلدان العربية، **مرجع سابق**، ص١

(٣) إعداد الباحث استنادا إلى مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: دليل الجامعات في البلدان العربية، بيروت، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سبتمبر ٢٠٠٩م، ص١، وتم مراجعة آخر المستجدات والبيانات في شأن التعليم الجامعي الخاص من المواقع الإلكترونية لوزارات التعليم العالي لكل دولة من الدول المذكورة، حيث أن عدد الجامعات الخاصة في تزايد مستمر عاماً بعد عام.

---

(١) محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، **مرجع سابق**، ص٣٦١.

**ويُستخلص من الجدول السابق ما يلي:**

أن بداية ظهور التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي يَرجع إلى مدارس اللغات وبعض الجامعات الأجنبية في العديد من الأقطار العربية، "فتقليداً لما اتبعته الأقليات والطوائف في الدول الغربية في إقامة مدارس وكليات وجامعات خاصة بهذه الفئات، سمح الاستعمار بإقامة مدارس وكليات وجامعات تخص الأقليات والطوائف، تحت مبررات وأسباب عدة، تبدو ظاهرها منطقية ومقبولة، ولكن المستعمِر وجد في هذه المؤسسات ضالته المنشودة، إذ عن طريقها نشطت الإرساليات التبشيرية، واتخذت سبيلاً للتمايزات الاجتماعية، ومصدراً لإذكاء الصراعات الطائفية، وإجهاض التحركات الوطنية أو المشاريع القومية، علاوة على ذلك، فإن المستعمر أكان بريطانياً أو فرنسياً، أو غيره، قد وجد في مخرجات هذه المؤسسات العناصر المؤهلة بلغة وثقافة المستعمر لشغل الوظائف والمِهن المختلفة في الأجهزة والمؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وقد قامت هذه الجامعات بالأدوار المِهنية والثقافية والدعائية وفق ما يطمح إليه الاستعمار خير قيام.

ولكن بعد جلاء الاستعمار استمرت تلك الجامعات تمارس مهامها، باعتبارها مؤسسات خاصة بالطوائف والأقليات طالما ظلت ملتزمة بالسياسة التعليمية الرامية إلى دعم الوحدة الوطنية، وإن كانت شكلية في أغلب الأحيان، ومثال على ذلك الجامعة الأمريكية في القاهرة وفي لبنان فليس للحكومة أي سطوة على شؤونها بمختلف الأصعدة"[١].

ويلاحَظ من الجدول السابق أيضاً أن هناك تزايداً كبيراً في أعداد الجامعات الخاصة عاماً بعد عام في بعض الدول، كدولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان فنسبة الجامعات الخاصة فيهما بلغ (٩٦%) حيث أنهما في صدارة الدول العربية من حيث عدد الجامعات، ويلي تلك الدول في الترتيب البحرين، والصومال، وقطر، وعُمان، والكويت، وموريتانيا، وسوريا، واليمن، والأردن، وتونس ثم مصر، والسعودية، وليبيا، وفلسطين، والسودان ، والعراق، والمغرب.

أما الدول التي لا يوجد بها جامعات خاصة إطلاقاً فهي الجزائر وجيبوتي، وربما يعود السبب في ذلك لرغبة الحكومة في السيطرة على التعليم الجامعي وتوجيه مُخرجاته وفقاً لطبيعة البيئة المُعاشة، أو ربما لعدم وجود أرضية تشجيعية مُهيأة لإنشاء مثل تلك الجامعات مما يجعل المستثمرين يتخوفون ضخ أموالهم في مجال التعليم الجامعي.

---

(١) أحمد على الحاج، التعليم الجامعي الأهلي في اليمن، **مرجع سابق**، ص١٩

وعليه فإن خريطة نمو التعليم الجامعي الخاص في ازدياد، ولو تأملنا في الطفرة الكبرى لهذه الظاهرة لوجدنا أن عدد الجامعات الخاصة في جميع أرجاء الوطن العربي في النصف الثاني من القرن المنصرم (١٩٥٠م) لا يتجاوز الأربع جامعات، ولكنه ارتفع في العام ١٩٧٣م إلى ٨ جامعات خاصة، ثم إلى ٢٦ في العام ١٩٩٦م، وما إن حل العام ٢٠٠٣م، حتى أصبح العدد٧٧،[١] وإلى الآن وصل العدد الكلي (٢٥١) جامعة خاصة تقريباً والعدد في نمو مضطرد، لما تشهده المجتمعات من تطورات اقتصادية ومتغيرات مجتمعية.

## عوامل ظهور التعليم الجامعي الخاص:

إن ازدياد ظهور التعليم الجامعي الخاص أصبح ظاهرة عالمية تتسع باطراد، حتى صارت مَعلماً بارزاً تميز عن غيره رغم عمرهِ القصير، وربما يعود السبب في ذلك لوجود أسباب داخلية وخارجية، ووجود أسباب مشتركة بين الدول تؤدي إلى نشأة التعليم الجامعي الخاص. إلا أن لكل بلد ظروفه وأسبابه الخاصة به التي تعطي هذه العوامل والأسباب قوة تأثيرها من وقت لأخر، ومن مكان لأخر. قد تكون الأسباب الخارجية في الوقت الحاضر لها الدور الأكبر في ظهور التعليم الجامعي الخاص في العديد من الدول، ولا سيما النامية، ويرجع السبب في ذلك لضغوط الدول الإمبريالية التي تستخدم أحد أدواتها المهمة في توجيه سياسة التعليم في تلك الدول عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ناهيك على أن هناك عوامل داخلية في الدول النامية تجعلها مهيأة تماماً للانصياع تحت إمرة الضغوط الخارجية تحت مبررات الحاجة الداخلية وقوى المال الجديدة وانفتاح السوق وغيره من المسميات الحديثة التي أفرزتها العولمة.

وبطبيعة الحال فإن هناك ثمة عوامل وأسباب أدت إلى نشأة التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي ككل: بعضها داخلي والبعض الأخر خارجي مع التأكيد على أن كل هذه العوامل تعمل بصورة متعاونة ومتكاملة،[٢] ولعل أبرز تلك العوامل والأسباب هي:

١- زيادة الطلب بشكل مضطرد على التعليم الجامعي وبروز الحاجة إلى تلبية حاجات جمهور متنوع ومختلف عن السابق، خاصة نتيجة دخول عنصر الإناث وأبناء الريف، وأفراد المجتمع الذين لم يُكملوا تعليمهم الجامعي، والمثال على هذا الازدياد أن عدد

---

(١) إلياس سحاب، الجامعات الخاصة في الوطن العربي،، الطفرة عددية ،، أم الأداء فمسألة أخرى، **مجلة القافلة**، السعودية: أرامكو السعودية، المجلد(٢)، العدد(٢٦)، مارس إبريل ٢٠٠٧م، ص ص١٠-٢٢.

(٢) احمد علي الحاج، التعليم الجامعي الأهلي في اليمن، **مرجع سابق**، ص٢٣.

طلاب التعليم الجامعي في العالم العربي كان في عام ٢٠٠٠م حوالي (٦,٢) مليون طالب، بنسبة قدرها ٢,٥% من الفئة العمرية بين (١٨-٢٢) وفي ظل الظروف الراهنة فمن المستحيل على الأقطار العربية إنشاء جامعات تعليمية حكومية تلبي حجات الأعداد المتزايدة من الطلبة.(١)

٢- عجز موارد الدولة من إضافة اعتمادات مالية جديدة للتعليم الجامعي: إزاء نقص موارد الدولة وعدم قدرتها على رفع ميزانية التعليم الجامعي بما يفي بالمطالب المتزايدة عليه، فقد وجدت الدولة ضالتها في وجود أنشطة اقتصادية صاعدة تتولى الإنفاق على توسيع التعليم الجامعي بدلاً عنها، ويخفف من أعبائها المالية تجاه هذا التعليم، ولهذا شجعت الدول افتتاح جامعات وكليات خاصة، حتي يُسهم القطاع الخاص في تحمل مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية سعياً منها في اشتراك الأغنياء في تحمل نفقات تعليم أبنائهم، طالما أنهم قادرون، وحتى تتفرغ الدولة لتقديم التعليم لغير القادرين.

٣- تزامن حدوث ثورة نفطية جلبت إيرادات ضخمة للدول العربية وخاصة الدول المُصدِّرة للنفط، وخاصة للسنوات الخمس الماضية، مع تهيئة المناخ الاستثماري الوطني والإقليمي، لتشجيع الاستثمار بنوعيه العام والخاص في قطاع التعليم الجامعي، إضافة إلى اعتماد معظم السلطات العربية سياسات تنموية واستراتيجيات تعليمية لتحقيق التناسق فيما بين جانبي العرض (مخرجات التعليم الجامعي)، وجانب الطلب (الاحتياجات الفعلية لسوق العمل) في محاولة لحل مشكلة البطالة المتفشية في العالم العربي.(٢)

٤- احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار والتي استوجبت المسارعة الى تلبيتها حتمت على مؤسسات التعليم الجامعي أن تكون قادرة على التكيُّف مع حاجات المجتمع بتوفير التدريب في مجالات مهنية وتكنولوجية وإدارية جديدة وفي سياقات جديدة.(٣)

---

(١) أسعد دياب وعدنان سومان : مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العالم العربي، **المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين** ، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠م، ص٢١٥.

(٢) **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**: مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٨م، ص١٤٨.

(٣) أسعد دياب وعدنان سومان، مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص٢١٩.

٥- انحسار فرص الدراسة في الخارج في جامعات أوروبا وأمريكا كنتيجة طبيعية لوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي قللت رغبة الكثير من الطلبة العرب في الالتحاق بالجامعات الغربية وتفضيل الجامعات العربية، إضافةً إلى انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التي كانت تقدم آلاف المنح الدراسية سنوياً للدول العربية.(١)

٦- أغلب الجامعات العربية تقام في المدن الرئيسية، مما يترتب على ذلك تقليل فرص التعليم الجامعي لسكان الريف والبادية والتجمعات السكنية المعزولة، وهذا يؤدي إلى تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة وبالتالي حرمان تلك التجمعات النائية من الخدمات والتحولات الاجتماعية التي تحدثها الجامعات في المحيط الذي تتواجد فيه.(٢)

٧- هيمنة آلية السوق على الاقتصاد: اقتنعت السلطات والنُخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي بنجاح النموذج الرأسمالي في التنمية باعتباره الطريق الذي تسلكه أغلب البلدان، فمضت في تنشيط آليات اقتصاد السوق، وبالتالي فتح الطريق أمام القطاع الخاص بتولّي مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتتخلى له الدول عن بعض مؤسسات القطاع العام، مُلبين بذلك توصيات البنك الدولي من أجل القروض والمساعدات وغيرها.

٨- تزايد عدد السكان في الفئة العمرية المعادلة لحاملي شهادة الثانوية من الجنسين راغبي الالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي، ويُلاحظ تزايد الطلب على تخصصات علمية نادرة لم تكن متوفرة من قبل أو بدرجة كافية في الجامعات العربية المحلية مثل فروع الهندسة التطبيقية وتقنية المعلومات والاتصالات الحديثة.(٣)

٩- تدني نوعية التعليم بالجامعات الحكومية وانخفاض كفايتها: من الواضح أن، تكدُّس أعداد كبيرة من الطلاب في الجامعات الحكومية وفي تخصصات لا احتياج لها، مقابل نقص الموارد والإمكانات منها أحياناً الضرورية، أضعف من قدرة تلك الجامعات في تحسين نوعية التعليم ورفع مستواه، وتقليل صوَر الهدر المادي والبشري منها، وقلل من إنتاجيتها، في الوقت الذي لا يحتاجهم سوق العمل، إلى جانب تعقّد الروتين الإداري، وتفشي العِلل والأمراض الإدارية، ثم تفشي العمل السياسي في الجامعات

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مرجع سابق**، ص١٤٨.

(٢) أسعد دياب وعدنان سومان، مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص٢١٦.

(٣) أسعد دياب وعدنان سومان ، مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العالم العربي، **مرجع السابق**، ص١٤٨.

الحكومية، إلى غير ذلك من الأمور التي شجعت من قيام جامعات خاصة تستطيع منافسة الجامعات الحكومية، وتحسين نوعية التعليم الجامعي بها، وتستطيع تلبية رغبات الطلاب في تخصصات يميلون إليها، وتوفير ــ في الوقت نفسه ــ احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المؤهلة والمدرَّبة.

١٠- التحرُّر من الأشكال التقليدية للجامعات واللجوء إلى التعليم الجامعي الخاص على اعتباره يقدم شكلاً جديداً وطريقة حديثة في التعليم تناسب وضعية المنتسبين إليها.(١)

١١- عولمة التعليم الجامعي، لأنّ المعرفة أصبحت عالمية الطابع وبالتالي برزت الحاجة إلى تكاتف الجهود الجامعية في المجتمع الأكاديمي العربي، والتحرك نحو إنشاء الجامعات الخاصة كبديل للنمط المحلي الذي تسيطر عليه الدولة، وفيه الكثير من البيروقراطية التي تبطِّئ عملية التطور والإسراع في اللحاق بركب العولمة.(٢)

١٢- إدراج خدمات التعليم ضمن القطاعات الخدمية الإحدى عشرة التي شملتها اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (جاتس)، وتقديم العديد من الدول جداول التزامات ضمن الاتفاقية المذكورة تتعهد فيها بتحرير قطاع الخدمات التعليمية ، مما شجّع العديد من رجال الأعمال على الاستثمار في قطاع التعليم الجامعي الخاص، كما أنه شجع أيضاً العديد من الجامعات على افتتاح فروع لها في دول أخرى، سواء في شكل استثمار أجنبي مباشر(الحالة الثالثة لتحرير تجارة الخدمات من خلال التواجد التجاري) أو اتفاقية توأمة أو تآخٍ بين المؤسسات التعليمية الأجنبية والمؤسسات المحلية، أو عقود امتياز تخوِّل استخدام اسم الجامعة، وبالتالي فقد تأثر نظام التعليم الجامعي في نشأته بتبني منهج اقتصاد السوق، وتعرَّض لوقع تيارات العولمة التي أدت إلى تغيير أنظمة التعليم الجامعي ليس فقط في المنطقة العربية بل في دول العالم أجمع.(٣)

١٣- بروز قوى خارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تمارس ضغوطها على الدول النامية باستخدام أدواتها (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) وتشجع على افتتاح الجامعات الخاصة كصيغة اقتصادية من خلال تيار العولمة من أجل الحُكم والقبض على مقدرات الشعوب الفقيرة.

---

(١) محمد بن فاطمة: التعليم العالي الحكومي والتعليم الجامعي الخاص: مجلات التكامل وأبعاد التمايز، **مرجع السابق**، ص ص٣٧-

(٢) أسعد دياب وعدنان سومان مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص٢١٩.

(٣) أسعد دياب وعدنان سومان مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص١٤٨.

ولذا فإن الجامعات العربية القائمة لم تتمكن من إحداث تغيير فعّال في أدائها، وبقيَتْ بعيدة عن تقديم تعليم نوعي يتصل بالواقع الاجتماعي للأمة العربية ويرتبط بمشاريعها التنموية ويُسهم في حل مشكلاتها الأساسية، كل ذلك بسبب الضغط الكمي الهائل على هذه الجامعات وصرف جل ميزانياتها على الخدمات التعليمية الأساسية داخل الجامعة، بدلاً من تطوير نوعية التعليم وبرامجه ووسائله.

كل هذه العوامل والتحديات جعلت من غير الممكن أن يُحتكر التعليم الجامعي العام على الجهات الرسمية فقط، فجاءت الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة، وعلى ضوئه اتسعت رقعة التعليم الجامعي الخاص، وأصبح متحرراً من القيود والروتين الذي نتج عن التعليم الجامعي العام، فالجامعات الخاصة أخذت وظيفة الاستباق في تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات المستقبل، رغم ما يحمله من أهداف ومضامين قد تكون خطيرة وغير معلنة، ولكن في نهاية الأمر نشوء هذا النوع من التعليم بات أمراً ضرورياً متصلاً بالتطورات التي تحصل في العالم، ناهيك عن أن الحكومات ضاقت وأصبحت غير قادرة على تأمين التوسع في التعليم الجامعي لجميع أفراد المجتمع، مما صيَّر التعليم الجامعي الخاص المنفذَ الوحيد لحل هذه المشكلة والوقوف على محاربة الأمية والبطالة في كل دول العالم.

## أهمية التعليم الجامعي الخاص:

تكمن أهميّة التعليم الجامعي الخاص في كونه تعليماً جديداً يقدم أشكالاً جديدة ويوفر فرصَ الالتحاق به من جميع فئات المجتمع التي أكملت متطلبات الثانوية العامة سواء التحقت بسوق العمل أو لم تلتحق،[1] فهو يقدم الكفاءات المطلوبة في مختلف ميادين النشاط الإنساني، حيث يتراوح ذلك من الإدارة إلى التعليم والأعمال والصناعة والصحة والاتصالات ويمتد إلى الفنون الجميلة والثقافة،[2] فقد أشار التقرير الإقليمي للبنك الدولي لأهمية التعليم العالي كرافد مهم يغطي متطلبات التنمية وسوق العمل في جميع بلدان العالم ككل وفي الدول النامية على وجه الخصوص، وأشار التقرير إلى أن الزيادة المطردة في أعداد السكان وعدم قدرة التعليم الجامعي الحكومي على استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب حتمت وجود التعليم العالي

---

(١) **البنك الدولي**: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم الجامعي العالي، تقرير صادر عن البنك الدولي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، إبريل ٢٠٠٣م، ص٤.

(٢) موفق محمد دندن الخالدي: خصخصة التعليم العالي من واقع التجربة الأردنية، ورقة بحثية مقدمة **للمؤتمر العلمي العربي الثاني"التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية قضايا آنية وآفاق مستقبلية** ، سوهاج، مصر: جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠٧م، ص٢٢٤.

الخاص كمحاولة للتنمية البشرية وتحقيق مستويات أفضل في عالم التكنولوجيا والمعلومات، وتوصل التقرير إلى أن التعليم الجامعي الذي يدار بطريقة حكومية يشكل عبءًا كبيراً على الدولة، وحث على ضرورة مشاركة الأفراد في الاستثمار الصحيح في التعليم العالي ولكن ليس بالشكل المُطلق، بمعنى أن لا يكون منفصلاً تماماً في أهدافه أي يكون مرتبطاً بخطط التنمية لكل دولة، وذكر الخبير الاقتصادي للبنك بأن " السياسات تزداد تركيزاً على الروابط الناشئة بين نُظُم التعليم الجامعي وقطاع الشركات، مع تنامي دور التكنولوجيا في التنمية؛ فالجامعات لم تعُد مجرد مكان لنشر التعليم، بل أصبحت تُعدّ مصدراً لكل ما هو مهم للصناعة من مهارات تقنية وابتكارات وروح العمل الحر".(١)

وتؤكد وثيقة اليونسكو على أن " التعليم سلعة عامة وحق من حقوق الإنسان لا يمكن حرمان أي فرد منه، إذ إنه يساهم في تنمية الأفراد والمجتمعات. وينادي نهج اليونسكو الشامل والمستنِد إلى حقوق الإنسان بالتعليم الجامعي الجيد الذي يلبي احتياجات التعلّم الأساسية ويثري حياة الدارسين كافة، بغض النظر عن خلفياتهم وظروفهم، مع التركيز بوجه خاص على الفئات المستضعفة والمهمشة وتشمل هذه الفئات الأطفال والشباب والراشدين ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، والمهاجرين والبدو، والأقليات الإثنية واللغوية والدينية والثقافية، وأطفال وشباب الشوارع والعاملين منهم.(٢) كما أشارت وثيقة أخرى لليونسكو أنه "يجب على الدولة والمجتمع إدراك أهمية التعليم الجامعي، ولا يجب النظر إليه على أنه عبء على الميزانيات الفدرالية، بل كاستثمار محلي طويل الأجل لغرض زيادة التنافسية الاقتصادية والتنمية الثقافية والانسجام الاجتماعي.

أيضاً التعليم الجامعي الخاص ضرورة إستراتيجية في جميع مستويات التعليم وأساسٌ للبحث والابتكار، والإبداع، ولذلك فإنه ينطلق في نطاق مسؤولية جميع الحكومات، ويجب أن يحظى بدعمها الاقتصادي، وهذا ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأنه "يجب أن يكون التعليم الجامعي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم".(٣)

---

(١) **التقرير الإقليمي عن شرق آسيا والمحيط الهادئ:** تفعيل التعليم العالي: المهارات والبحوث اللازمة في شرق آسيا، طوكيو: البنك الدولي، أكتوبر ٢٠١١م.

(٢) **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:** التعليم الجيد والإنصاف والتربية المستدامة: رؤية شاملة من خلال المؤتمرات العالمية الأربعة بشأن التربية التي تنظمها اليونسكو في ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، تشرين الثاني نوفبر، ٢٠٠٨م، ص٦.

(٣) **الفقرة (١) من المادة(٢٦):** الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة.

وتكمن أهمية التعليم الجامعي كونه "يلعب دورة الأداة أو القوة التحررية، حيث يحرر العقل الإنساني من الجهل ويقود الإنسان إلى الحرية والخلود"[١] وبينت التدابير الموصى بها في منطقة الإسكوا أهمية التعليم الجامعي ودوره في إكساب الشباب المهارات العملية والعلمية المطلوبة للحصول على فرص عمل مُنتجة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في حياة الفرد، والذي يدفع عجلة التنمية إلى التقدم المُحرَز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.[٢]

## أهداف التعليم الجامعي الخاص:

التعليم الجامعي الخاص لا يختلف في أهدافه العامة عن التعليم الجامعي الحكومي، وغالباً ما تأتي أهداف الجامعة انعكاساً لرسالتها في المجتمع، من حيث دفعه إلى الأمام في طريق التطور، عبر آلية التنمية التي يلعب التعليم الجامعي الخاص فيها دوراً أساسياً، فأهداف التعليم الجامعي الخاص لا تخرج بتاتاً عن الأهداف العامة لخطط التنمية الخاصة بالدولة بكافة مواقعها الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، فهي تُحيط بكل ظروف البيئة المُعاشة، ولا تقف أهداف الجامعة عند حدود خطة التنمية واحتياجاتها من الكفاءات العلمية، فهي تتحمَّل مسؤولية مواكبة التطُور العلمي، بل المساهمة في تطويره وتوسيع آفاقه، وتأتي أهدافها منسجمة مع هذه المسؤولية، التي تتطلَّب منها إيجاد الكفاءات القادرة على تحديد الآفاق العلمية، ومحاولة الوصول إليها، فهناك أهداف رئيسة للتعليم الجامعي الخاص يجب على الجامعات أن تسعى لتحقيقها وهي كالآتي:

**وعليه تتحدد أهداف التعليم الجامعي بشقيه العام والخاص في الآتي[٣]:**

١. نشر المعرفة العلمية من خلال تعليمها للأجيال الجديدة الراغبة في الحصول عليها وإعداد القوى البشرية في كافة مجالات المجتمع.
٢. تنمية أو إنتاج المعرفة وحفظها وتجديدها وتطويرها من خلال البحث العلمي الذي يعتبر من أسس التميز والتطور ووضع الحلول لعلاج مشكلات المجتمع، والتقويم المستمر للمؤسسات التعليمية والبحثية والكثير من مجالات الحياة.

---

(١) موفق محمد دندن الخالدي، خصخصة التعليم العالي من واقع التجربة الأردنية، **مرجع سابق**، ص٢٢٦.

(٢) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا):** التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: منظور النوع الاجتماعي، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١١م، ص٦١

(٣) نادية جمال الدين": سياسة القبول للتعليم الجامعى فى الدول العربية وتحديات الأمن والبقاء"، **المؤتمر التربوى الثانى : التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين**، قسم أصول التربية كلية التربية، جامعة عين شمس، ٦ -٢٠ إبريل ١٩٩٤، ص٥.

٣. تطبيق المعرفة وتوظيفها من خلال خدمة المجتمع وتنميته تنمية شاملة للخروج من أسوار الجامعة والتفاعل مع المجتمع والنهوض به، وبذلك فتمثل مؤسسات التعليم الجامعى مراكز لخدمة المجتمع وإمداده بالموارد التي يحتاجها لتحقيق التنمية.

٤. تهدف مؤسسات التعليم الجامعي الخاص إلى نشر المعرفة والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ويبرز ذلك من خلال إعداد القوى البشرية التي يمكنها تحقيق التنمية والتقدم في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.(١)

٥. توفير خبرة تربوية عامة ذات قيمة جوهرية وحقيقية ويتضمن ذلك ما يلى: تنمية فكرية علمية، واكتساب المعرفة التى يحتاجها المثقف، وتحقيق النمو الشخصي، والتعلم مدى الحياة حيث تمثل بداية المطاف للتدريب والتعليم الذاتى والمستمر.

٦. الإعداد لمهنة معينة حيث يتمثل هذا الإعداد فى التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيقية، واكتساب الخبرة من فهم المعرفة وتطبيقها وتحليلها وتفسيرها، وتنمية المهارات والكفاءات، واكتساب المعايير والاتجاهات والخصائص الشخصية، وفهم الدستور الأخلاقى وتطبيقه فى الحياة، وتأمل الفرد وتدبره لممارسته مع استخدام التغذية الراجعة فى تقويم أدائه لتحقيق التنمية المهنية المستمرة.

٧. إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادرة من المتخصصين والفنيين والمفكرين والعلماء لكافة قطاعات المجتمع للعمل فى المجالات الإدارية والفنية والمهنية ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية فى مجالات تخصصهم.

## أنماط التعليم الجامعي الخاص:

هناك ثلاثة أنماط رئيسية للتعليم الجامعي الخاص حسب مفهوم الإدارة وهي:(٢)

**النمط الأول:** يشتمل على الجامعات التي تخضع لإدارة وتمويل الدولة، وهذا ما كان سائداً في الدول الاشتراكية أو التي تتبع الخط الاشتراكي إلى حد كبير، وينتشر هذا النمط أيضاً في الدول الرأسمالية، والعديد من الدول النامية.

---

(١) نوره ابا خيل: مدى إسهام تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تطوير الجامعات، نحو خطة إستراتيجية للتعليم الجامعي العربي، مصر، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ٢٠٠٨م، ص ص ٧٠٥-٧٤٢.

(٢) أحمد على الحاج: التعليم الجامعي الأهلي في اليمن، **مرجع سابق**، ص٢١.

**النمط الثاني:** يشتمل على الجامعات التي تموّل وتدار من قبل القطاع الخاص( أصحاب رأس المال أكانوا شركات أو هيئات اجتماعية أو قوى سياسية أو أفراد عاديين)، ويسود هذا النمط في بعض الدول الغربية الرأسمالية، وبعض الدول النامية.

**النمط الثالث:** ويشتمل على الجامعات التي تدار وتموّل بصورة مختلطة من قبل الحكومة، والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية في المجتمع، فقد تموّل الحكومة بعض الجامعات والمعاهد والكليات الخاصة، ولكن يشرف عليها القطاع الخاص ويديرها بمعرفته كما هو الحال في بعض الدول، الولايات المتحدة الأمريكية، والهند، وبلجيكا، وهولندا وغيرها، وقد تدير الدولة بعض الجامعات والمعاهد، ولكن القطاع الخاص هو الذي يمولها أو يتحمل الجانب الأكبر من نفقاتها.

وهناك ثلاث أنماط رئيسية للتعليم الجامعي الخاص حسب مفهوم الخصخصة أو اقتصاديات السوق وهي:

**النمط الأول:** جامعات تتبع الخصخصة الشاملة: وهي الجامعات والكليات والمعاهد التي يتولاها القطاع الخاص تمويلاً وإدارة، دون تدخل من الدولة، ودون أن تقدم إعانات مالية وغير مالية مباشرة وغير مباشرة لها، مُستهدِفة من قيامها الربح المادي في المقام الأول، وتكون الرسوم الدراسية عالية، تحت مبرر استرداد كامل نفقاتها المستثمرة في هذا التعليم، وإذا كانت بعض الدول تسمح بقيام هذه الجامعات حجة تخفيف العبء المالي المُلقى عليها، فإن هذه الجامعات نادراً ما تلتزم بقواعد قبول صارمة أو تلتزم معايير الكفاية الداخلية أو الخارجية، مما يجعلها تنحدر بمستواها العلمي في بعض الدول، وإذا كانت هذه المؤسسات محدودة العدد، إلا أنها في تزايد مستمر في البلدان النامية وبخاصة الفقيرة، كما هو الحال في الهند، والبرازيل، وبيرو، والفلبين، وبدأت تنتشر هذه الجامعات أيضاً بشكل كبير في دول مجلس التعاون الخليجي وكثيراً ما توصف هذه الجامعات بالرديئة جداً. ويمكن تفسير وصف تلك الجامعات بالرديئة[1]، كونها تفرض رسوماً عالية تزيد على مستوى دخل الفرد أضعافاً مضاعفة، واعتمادها في التمويل مباشرة من الطلاب المستخدَمين وأرباب عملهم أو كليهما، وبالتالي يكون هدفها الأول الربح في قبال الجودة والتمييز.

---

(١) جاندهيالاب تيلاك: تخصيص التعليم العالي، **مجلة مستقبليات**، اليونسكو، المجلد(٢١)، العدد(٢)، ١٩٩١م، ص٢٧١-٢٨٨.

**النمط الثاني:** جامعات تتبع الخصخصة الجزئية: وهي الجامعات التي يُموّلها ويديرها القطاع الخاص، ولكنها تعاني مالياً من الدولة في صورة اعتمادات دائمة أو في صورة هِبات عقارية من الدولة أو هبات من التجار والشركات، أو في صورة قروض مُيسرة للطلاب، وتيَّسر الدولة سُبل البحث عن مصادر تمويل متجددة لدعم مسيرة هذه الجامعات، وهنا إذا كانت نفقات الجامعات تتوزع بين الدولة والقطاع الخاص والطلاب وسائر قطاعات المجتمع، على أساس أن التعليم خدمة شِبه رسمية، وعلى المستفيدين المساهمة فيها ، فإن الرسوم الدراسية تُحدَّد سلفاً، ومع ذلك تقوم هذه الجامعات بعمليات كسب ظاهرة ومستترة، ومن هذا النوع هناك جامعات تتلقى دعماً مالياً أقل من الدولة، وبالتالي تعتمد بصفة رئيسية على الرسوم الدراسية من الطلاب قد تزيد على ٨٠%، من نفقات تلك الجامعات، كما هو الحال في كوريا الجنوبية، واليابان، والبرازيل، وهنا تسعى هذه الجامعات إلى تحقيق أرباح ضخمة تفوق استثماراتها المُنفقة دون اعتبارات حقيقية لنوعية التعليم بها، وينتمي إلى هذا النمط العدد الأكبر من مؤسسات التعليم الجامعي الخاص.

**النمط الثالث:** جامعات نادرة الخصخصة أو خصخصتها أسماً لا فعلاً: وهي الجامعات والمعاهد التي يديرها القطاع الخاص بواسطة القيادات الفكرية العلمية ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية، ولكن الدولة تؤمن تمويلها وتغطي كامل نفقاتها، لذلك فإن أرباح هذه الجامعات تكاد تكون معدومة، إلا في حالات خاصة عندما تقل مخصصات الحكومة، ومن هنا يصعب إطلاق اسم جامعة خاصة على هذا النوع حسب معيار الربح المالي أو الخصخصة، وذلك لانعدام الصفة الربحية إلاّ في حالات ضيقة.

ويوجد هذا النوع من الجامعات الخاصة في هولندا، وبلجيكا، والسويد، بل وجامعات هارفارد، وبيل، وكولومبيا، في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ينذر وجود هذا النوع من الجامعات في الدول النامية.

## أنماط التعليم الجامعي الخاص غير التقليدية:

تعددت الأنماط والتجديدات في مجال التعليم الجامعي الخاص في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا والاتصالات وتقنية المعلومات، علاوة على ما تعانيه مؤسسات التعليم الجامعي التقليدية في كثير من الدول العربية من مشكلات أثرَت على كفاءته الداخلية والخارجية، لذلك شكلت العولمة ضغطاً كبيراً على التعليم الجامعي

العام في جميع البلدان، لتفرز معه أنماطاً حديثة من التعليم الجامعي،[١] والتي سبقها بزوغ مجموعة كبيرة من المصطلحات التعليمية المتداولة في الوسط التعليمي، منها التعليم الالكتروني، والتعليم عن بُعد والتعليم مدى الحياة والتعليم الرقمي وغيرها.[٢] وفي سياق ذلك سوف يَستعرض الباحث أهم الأنماط العالمية التي أفرزتها متغيرات العولمة والتي تتمثل في الآتي:

**النمط الأول: التعليم عن بُعد**

هناك العديد من التعريفات للتعليم عن بعد منها أنه نظام تعليمي يوفر الخدمات التعليمية للراغب فيها في أماكن تواجده، وفي الوقت الذي يرغب فيه، ولا يقتضي ذلك الاتصال المباشر بين الأستاذ والطالب، وإنما يتم اكتساب المهارات والخبرات عن بُعد بالتعلُّم الذاتي، مع وجود اتصال مستمر ومحدود بين المتعلم والمؤسسة بعدة طرق لتحقيق أهداف محددة للبرامج التعليمية.[٣]

كما عُرِّف بأنه "نظام تعليمي يقوم على فكرة إيصال المادة التعليمية إلى الطالب عبر وسائط اتصالات تقنية مختلفة، حيث يكون الطالب بعيداً ومنفصلاً عن المُعلم، أي أن التعليم عن بُعد هو الطريقة التي يكون فيها المتعلم بعيداً أو منفصلاً عن المعلم ويتلقى خلالها المادة التعليمية مقروءة أو مبثوثة أو الكترونية عبر وسائل اتصال مختلفة".[٤] بحيث لا يكون هناك التقاء بين الطرفين المُلقِي والمُتلقي.

---

(١) ناصر بن سعود بن ناصر الكمياني: أنماط التعليم العالى فى سلطنة عمان رؤية مقترحة لتلبية الحاجات المجتمعية المتغيرة، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ٢٠٠٦م، ص١٣٣.

(٢) محمد محمد الهادي: **التعليم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت**، ط١، تقديم حامد عمار، سلسلة آفاق تربوية متجددة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥م، ص٩٣.

(٣) **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**: الخطة العربية للتعليم عن بعد، إدارة التربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٦م، ص١١.

(٤) **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**: الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، إدارة التربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٥م، ص٣٧.

وعرَّفتْ نجوى التعليم عن بُعد بأنه "ذلك النوع من التعليم الذي يكون فيه المعلم أو المؤسسة التعليمية التي تقدم التعليم بعيداً عن المتعلم إما في المكان أو الزمان أو كليهما معاً"،(١)

**ويسعى التعليم عن بُعد إلى تحقيق الأهداف التالية:**(٢)

- تقديم الخدمات التعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم في كافة مراحل التعليم، من خلال العمل على تجاوز المعوقات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعاقت تعلُّم الكثيرين الذين ما زال لديهم طموح في تنمية أنفسهم وتثقيفها وتحسين المستوى التعليمي والاجتماعي والمهني.
- إيجاد الظروف التعليمية الملائمة والتي تُناسب حاجات الدارسين للاستمرار في التعليم، فالتعليم عن بُعد يتصف بالمرونة، والقدرة على التكيُّف مع كافة الظروف التعليمية للدارسين، فهو يلائم ربات البيوت والمزارعين والصناعيين والموظفين، أي أنه يناسب حاجات العاملين مهما كانت الظروف.
- تقديم البرامج الثقافية لكافة المواطنين وتوعيتهم وتزويدهم بالمعرفة، فاستخدام وسائل الاتصال الحديثة، كالتلفاز والأقمار الصناعية، وبث البرامج التعليمية من خلالها، فإن الفائدة لا تقتصر على الدارسين فحسب، ولكنها تتناول كافة المواطنين وهو أمر لا يقدر عليه التعليم التقليدي.
- الوصول إلى شرائح مختلفة تتفاوت أعمارها وتتباين خصائصها مما يترجم مفهوم ديمقراطية التعليم إلى واقع مشاهد.
- تمكين الطلبة من الجمع بين الدراسة والعمل، أو التدريب في موقع العمل، كتدريب المعلمين أثناء الخدمة.
- توفير البرامج التعليمية التي تلبي متطلبات سوق العمل وخطط التنمية المُستدامة على أسس علمية مدروسة.

**النمط الثاني: التعليم المفتوح:**

التعليم المفتوح هو إحدى وسائل التعليم عن بُعد، فالتعليم المفتوح معني بنقل التعليم إلى المتعلم في مكان تواجده، وهو أسلوب تعلم أكثر منه تعليمٌ لأنه يقوم على تفريد التعلم،

---

(١) نجوى يوسف جمال الدين: **في اجتماعيات التعليم من بعد رؤية حول واقع التعليم من بُعد ودوره في مواجهة مشكلات المجتمع**، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٢م، ص٧٢.

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، **مرجع سابق**، ص٣٩.

والذي يقضي باستخدام الوسائط التعليمية المتنوعة ذات الطابع التقني.[١] ويُعتبر التعليم المفتوح من أهم التجديدات في أنماط التعليم الجامعي،[٢] ويمكن تعريف التعليم المفتوح على أنه سياسية تعليمية تقوم فلسفتها على حق الأفراد في الوصول إلى الفرص التعليمية المُتاحة، أي أنه تعليم مفتوح يتسم بالمرونة من حيث شروط القبول به، واختيار الدارسين طريقة تعلمه وزمانه ومكانه ومحتواه تبعاً لظروفهم واحتياجاتهم.[٣] ويعرفه البعض على أنه أحد أجيال التعليم عن بُعد التي تُعبر عن نظام تربوي مَرن، يتميز عن أنظمة التعليم التقليدي، وإلى تشجيع التعلم الذاتي،وإلى مساعدة الأفراد على اختيار طريقه بحرية أكبر في إطار أكثر مرونة واستقلالية، [٤] فهو تعليم مفتوح والتعليم المفتوح يدل على الانفتاح والحرية في اختيار الوقت والطريقة والتخصص وما شابه ذلك.

ويسعى التعليم الجامعي المفتوح إلى تحقيق الأهداف التالية:[٥]

١. إتاحة فرص التعليم مدى الحياة عن طريق زيادة عملية التعليم والتعلم، وزيادة فرص الدارسين لاستيفاء معارفهم، أو اتباع مسار إعداد جديد أو النهوض بالتفتح الشخصي.[٦]

٢. استعمال أوجُه التقدم العلمي والتكنولوجي التي يُمكن بفضلها تعليم عدد متزايد من المواد عن بُعد عن طريق الانترنت، بحيث يتم توسيع نطاق الانتفاع الجغرافي.[٧]

---

(١) نوفل نوفل إبراهيم: التعليم المفتوح في الجمهورية العربية السورية بين الواقع والطموح، **ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي**، الجمهورية العربية السورية: وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، من ١-٣ آذار ٢٠٠٣م، ص٢٩٤.

(٢) نادية جمال الدين: تعليم الجماهير في مصر ودور الجامعة المفتوحة في تحقيقه، **مجلة التربية المعاصرة**، العدد(٩)، ١٩٨٨م، ص٣٢-٥٥.

(٣) **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**: الدليل المرجعي للتعليم عن بُعد والتعليم المفتوح، ورشة العمل العربية حول التعليم من بُعد والتعليم المفتوح، تونس، ٢٠٠١م، ص٢.

(٤) سعدية يوسف الشرقاوي: الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح كأحد مستحدثات التعليم الجامعي الخاص(دراسة تحليلية)، **المؤتمر السنوي الرابع عشر العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي "آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي**(الجزء الثاني) القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٥-٢٦ نوفبر ٢٠٠٧م، ص٢٩٦.

(٥) نجوى يوسف جمال الدين : تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٥م، ص٧٨.

(٦) منظمة اليونسكو: مكتب إعلام الجمهور، **وثيقة إعلامية عن التعليم عن بُعد والتعليم العالي المفتوح**، ص٢، الإثنين، ١٨ حزيران، ٢٠١٢، www.unesco.org/bpi/pdf/memobpi38_distancelearning_ar.pdf

(٧) منظمة اليونسكو: مكتب إعلام الجمهور، وثيقة إعلامية عن التعليم عن بُعد والتعليم العالي المفتوح، - **مرجع سابق**، ص٢.

٣. تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، والمساواة بين المواطنين عن طريق توصيل التعليم الجامعي لجميع فئات المجتمع، بإجراءات مُيَسّرة ومَرنة، وتذليل كافة المعوقات، والصعوبات التي تحُول دون مواصلة دراستهم.

٤. الاستجابة لمتطلبات التنمية، والاستراتيجية المستقبلية، ومتطلبات سوق العمل من الكوادر البشرية المؤهلة، والمدربة، وذلك من خلال طرح برامج تعليمية، وتخصصات جديدة غير متوفرة في التعليم الجامعي التقليدي.

٥. توفير التعليم الجامعي للأعداد الكبيرة من الطلاب المؤهلين الذين حالت نسبهم دون الالتحاق بالجامعات التقليدية نظراً لمحدودية الأماكن المتاحة بها، وزيادة المنافسة على المقاعد المتاحة حالياً.

٦. إتاحة فرص الحراك المهني في ظل المتغيرات العالمية، وحاجة الفرد لتغيير مهنته كل فترة، نتيجة لظهور مِهن وتخصصات جديدة تفرضها التقنيات والوسائل الحديثة.

٧. خفض التكلفة التعليمية، فالتعليم المفتوح تكاليفه أقل بكثير من تكاليف إنشاء مؤسسات تعليم جامعية تقليدية، وبالتالي تقل تكلفة رسوم الالتحاق إلى أكثر من النصف تقريباً مقارنة بالتعليم الجامعي التقليدي.

**النمط الثالث: التعليم الإلكتروني:**

وهو تعليم يقوم على نظام تعليمي تدريبي قائم بذاته وليس وسيلة من الوسائل المساعدة على التعلم والتعليم. ويمكن تعريفه على أنه توظيف لمجموعة من الأساليب والتقنيات التي توفرها المعلومات الرقمية لإنجاز برنامج تعلُّمي،[١] ويقوم أساساً على استخدام حاسب آلي وشبكات معلوماتية ووسائل الملتيدميديا من صوت وصورة وآليات بحث ومكتبات إلكترونية وكذلك بوابات الانترنت سواء كان عن بُعد أو في قاعة دراسية، المهم هو أنّه استخدام التقنية بجميع أشكالها في توصيل المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وبأقل جهد وأكبر فائدة وأقل تكلفة،[٢] ويعرفه آخرون على بأنه تعليم يقوم على استخدام شبكة الإنترنت كوسيط لنقل المادة العلمية ولتحقيق الاتصال بين المعلم والمتعلم، ويعتمد في آليته على البيئة الرقمية الإلكترونية، التي

---

(١) غياث الشوا: دور التعليم الافتراضي في النقل التكنولوجي وتوطينه، **ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي**، الجمهورية العربية السورية: وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، من ١-٣ آذار ٢٠٠٣م، ص١٣.

(٢) رمزي أحمد عبد الحي: **التعليم العالي الإلكتروني: محدداته ومبرراته ووسائطه**، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٥م، ص١١٩.

تستهدف بناء المقررات وتوصيلها بواسطة الشبكات الإلكترونية، وكذلك التوجيه والإرشاد، وتنظيم الاختبارات، وإدارة المصادر والعمليات وتقويمها.[١]

**ويسعى التعليم الإلكتروني إلى تحقيق الأهداف التالية:**[٢]

١. إمكانية تعويض النقص في الكوادر الأكاديمية والتدريبية في بعض القطاعات التعليمية عن طريق الفصول الإلكترونية . ( e-Classes ) .[٣]

٢. الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول على الصُّوَر والفيديو وأوراق البحث عن طريق شبكة الانترنت واستخدامها في شرح وإيضاح العملية التعليمية.

٣. سهولة الوصول إلى العِلم، حيث أتاح التعليم الإلكتروني سهولة كبيرة في الحصول على المُعلم والوصول إليه في أسرع وقت وذلك خارج أوقات العمل الرسمية؛ لأنَّ المتدرب أصبح بمقدوره أن يرسل استفساراته للمُعلم من خلال البريد الإلكتروني.

٤. إمكانية توفير دروس لأساتذة مُميزين، إذ إن النقص في الكوادر التعليمية المميزة يجعلها حِكراً على مؤسسات تعليمية معينة ويستفيد منهم جزء محدود من الطلاب. كما يمكن تعويض النقص في الكوادر الأكاديمية والتدريبية في بعض القطاعات التعليمية عن طريق الصفوف الافتراضية.[٤]

٥. تقديم نظام القبول في الكليات والمعاهد وكذلك الاختبارات الشاملة في التعليم الجامعي الإلكتروني وبطريقة ذات مصداقية عالية دون هدر الكثير من أوقات الطلاب والموظفين كما يحدث في الطرق التقليدية.[٥]

٦. يساعد الطالب على الفهم والتعمق أكثر بالدرس حيث يستطيع الرجوع للدرس في أي وقت، كما يساعده على القيام بواجباته المدرسية بالرجوع إلى مصادر المعلومات المتنوعة

---

(١) محمد عبد الحميد: **منظومة التعليم عبر الشبكات**،ط١، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥م، ص٥.

(٢) أسماء العقاد: **التعليم الإلكتروني والتحديات المعاصرة**، بحث منشور في موقع جامعة أسيوط الالكتروني على الرابط الآتي: www.aun.edu.eg/conferences/27_9.../35.doc

(٣) علاء السيد محمد علي وبهاء ابراهيم كاظم: استخدام تقنيات التعليم الالكتروني في المجال الهندسي، **المؤتمر الهندسي العربي الرابع والعشرون "التعليم الهندسي في الوطن العربي بين الواقع والطموح"**، عمان، الأردن ١٤ ١٦ أيار (مايو) ٢٠٠٧م، ص٤.

(٤) غسان قطيط: **الحاسوب وطرق التدريس والتقويم**، ط١، عمان، الأردن: دار الثقافة، ٢٠٠٩م، ص٣٤.

(٥) علاء السيد محمد علي وبهاء إبراهيم كاظم، استخدام تقنيات التعليم الالكتروني في المجال الهندسي، **مرجع سابق**، ص٤.

على شبكة الانترنت أو للمادة الالكترونية التي يزودها الأستاذ لطلابه مُدَعّمة بالأمثلة المتعددة ، وبالتالي يحتفظ الطالب بالمعلومة لمدة أطول لأنها أصبحت مُدعمة بالصوت والصورة والفهم.

٧. إدخال الانترنت كجزء أساسي في العملية التعليمية برفع المستوى الثقافي العلمي للطلاب، وزيادة الوعي باستغلال الوقت بما ينمي لديهم القدرة على الإبداع بدلاً من إهداره على مواقع لا تؤدي إلا إلى انحطاط المستوى الأخلاقي والثقافي.

٨. بناء شبكة لكل مؤسسة تعليمية بحيث يتواصل من خلالها أولياء الأمور مع المعلمين والإدارة لكي يكونوا على اضطلاع دائم على مستوى أبنائهم ونشاطات المؤسسة.

٩. تساهم في تأمين القوى العاملة المتخصصة اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، حيث إن عملية انتقاء التخصصات التي تطرحها الجامعات الإلكترونية (الافتراضية) عملية ديناميكية مستمرة متعلقة مباشرة بحاجات سوق العمل عموماً، وتشمل العديد من الاختصاصات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة الأعمال، علوم الكمبيوتر والذكاء الصناعي وغيرها، وتمنح جميع الدرجات دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه.[١]

**النمط الرابع: التعليم العالي التعاوني:**

هو ذلك التعليم المتكامل الذي يحقق أقصى درجات التوافق بين مهارات الدراسة النظرية والخبرة المهنية، وهو يقدم برامج دراسية تجمع بين الدراسة النظرية والعمل في وقت واحد، بمعنى التعليم بالخبرة المتصلة بموقع العمل الحقيقي.[٢]

وذكر بعض الباحثين أن التعليم العالي التعاوني هو فرصة مهمة لتعليم المِهنيين الذين لم يُكملوا دراستهم الجامعية، والذين ينتسبون لأعمال مختلفة حسب رغباتهم، وفي الغالب فإن التعليم التعاوني يديره أفراد المؤسسات أنفسهم لأنهم مُوظفون يمزجون بامتياز مهارة المِهنيين الميدانية مع المنهج الدراسي، بمعنى أنّ الدراسة لا تركز على النظام التعليمي في قاعة

---

(١) جمال على الدهشان: الجامعة الافتراضية أحد الأنماط الجديدة في التعليم الجامعي، **المؤتمر السنوي الرابع عشر العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي "آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي**(الجزء الثاني)، القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧م، ص٣٤.

(2) Karsten E. Zegwaard, Richard K. Coll: Using cooperative education and work-integrated education to provide career clarification, **Science Education International**, Vol.(22), No.(4), December 2011, p p 282-291.

المحاضرة، وإنما في موقع العمل والإنتاج، وهذا النوع من التعليم أحدث نقلة نوعية في مسألة النظرية والتطبيق.[١]

ويُعتبر التعليم التعاوني وسيلة جديدة لإكساب الطالب الخبرة بطريقة منظمة تتخلل الدراسة النظرية، دون إخلال بمتطلباتها الأساسية، ويتميز هذا النظام بمساعدة الطالب على اختيار المهنة المُلائمة، والتعرف على قدراته وإمكاناته من خلال المواجهة الفعلية للحياة العملية، والحصول على العمل المناسب في المكان المناسب.[٢]

**أهداف التعليم العالي التعاوني:**[٣]

١. إتاحة الفرص أمام الطلاب للاستكشاف المهني في مجال عام للمساعدة في اختيار المهنة، وتوظيف الخبرات والميول في المكان المناسب.
٢. تزويد الطلاب بمعرفة لبيئة العمل وبعض التدريب على المهارات التطبيقية في العلاقات الإنسانية بهدف إعدادهم لوظائف دائمة متوقعة.
٣. للمساعدة على كسر بعض الحواجز المهنية التي تعترض المرأة ومجموعات الأقليات عن طريق المهام التعاونية.
٤. تزويد الطلاب ذوي الدخل المنخفض بالفرصة التي تساعدهم على دفع تكاليف تعليمهم الجامعي مما يجعل التعليم الجامعي مُجدياً بالنسبة لهم.
٥. إيجاد وسائل لتغطية فروق الرسوم الدراسية للمؤسسات التعليمية الخاصة ذات الرسوم المرتفعة مما يجعلها قادرة على المنافسة على الطلاب مع المؤسسات التعليمية ذات الرسوم المنخفضة، وذلك عن طريق تقديم العَون لطلابهم لمواجهة المصاريف الإضافية في الرسوم من خلال ما يتقاضونه لقاء ما يقومون به من مهام عملية.

---

(1) Cushman, Charles B., Jr.: Cooperative Education in the Andean Countries: A Case Study of International Education Efforts, **Continuing Higher Education Review**, v74, 2010, p121-131.

(٢) عبد الرحمن سعد الحميدي وأخرون: **أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية**، الرياض: وزارة التعليم العالي، ١٩٩٩م، ص٢٢٨.

(٣) مبارك بن محمد الحداد: المتطلبات التنظيمية للتعليم التعاوني في التعليم العالي الأهلي، في المملكة العربية السعودية، **ندوة التعليم العالي الأهلي**، الرياض: النشر العلمي والطابع بجامعة الملك سعود، الفترة من ١٢-١٣ فبراير ٢٠٠١م، ص١١٣.

٦. التعرف على إمكانات قطاع التعليم في مجال توفير التخصصات المطلوبة، كما يعمل على توثيق الصلة بين الجهات التعليمية وجهات العمل.(١)

٧. التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع الأهلي وعلى تحديد احتياجاته من القوى العاملة المتخصصة.(٢)

٨. تطوير المعلومات التقنية والأبحاث الأكاديمية، من خلال العلاقة الوثيقة بمؤسسات الإنتاج.(٣)

ويرى الباحث أن الجامعة الإلكترونية أو ما تسمى بالافتراضية لا تساهم في بناء شخصية الطالب الجامعي ولا تزوده بالشخصية الجامعية المطلوبة، وإنما هي عبارة عن هَوَس تكنولوجيا وُلِد مع العولمة وتطور بفعل الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، ولهذا فإنَّ الجامعات الافتراضية تفتقر إلى مراعاة الفروق الفردية للطلاب وتسهم في انتزاع هيبة عضو هيئة التدريس في التقويم ومنح الدرجات، حيث أن هذه الأمور تتم بصورة إلكترونية وعلى يد فنيين لا يمتلكون مهارات التدريس والاطلاع المُوسَّع في المادة العلمية.

## خصخصة التعليم الجامعي:

على الرغم من أن مصطلح الخصخصة ظهر لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل الثمانينيات وبالتحديد في عام ١٩٨٣م، إلاّ أنَّ كتب التاريخ تبين أن الخصخصة قد وُجدت منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة وإسبانيا، حيث اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البَحرية والمستعمرات، مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب.

أما عام ١٩٦٩م فقد كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل للمُلكية العامة إلى القطاع الخاص، وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عندما اتجهت إلى بيع المؤسسات العامة، مبتدئة بصناعة النقل والطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن.

---

(١) عبد الرحمن سعد الحميدي وأخرون: أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، **مرجع سابق**، ص٢٢٩.

(٢) مبارك بن محمد الحداد: المتطلبات التنظيمية للتعليم التعاوني في التعليم العالي الأهلي، في المملكة العربية السعودية، **مرجع سابق**، ص٢٢٩.

(٣) عبد الرحمن سعد الحميدي وآخرون: أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، **مرجع سابق**، ص٢٢٩.

ولمصطلح الخصخصة مترادفات كثيرة تعبِّر عن نفس المفهوم، مثل التخاصية، والتخصصية، والتخصيص، والخوصصة، لكن الآداب الاقتصادية العربية تفضّل استخدام مصطلح الخصخصة الذي اقترحه مَجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية.(١) والخصخصة هي أحد المحاور الرئيسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، التي توصي بها برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، المقررة في إطار التوافق بين الولايات المتحدة الأمريكية ومشروطية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل التحوّل إلى اقتصاد السوق أو ما يسمى بالليبرالية الاقتصادية الجديدة.(٢) ويمكن إيضاح سياسة الخصخصة بشكل آخر على أنها إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص من أجل الوصول بالمقدرات الإنتاجية والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة والتنافسية الممكنة بين القطاعين، وهي لا تنحصر تبعاً لذلك في المفهوم الضيق الذي يعني بيع موجودات من القطاع العام إلى القطاع الخاص بل لا يمثل ذلك إلا جزءاً بسيطاً منها، فالخصخصة في بعض ميادين التعليم لها مفهومها الواسع فهي عملية منظمة مدعومة بإرادة سياسية ثابتة من أجل إعادة بناء مرافق الإنتاج والخدمات في الدولة لتحقيق أعلى معدلات النمو الممكنة وتوزيع مغانم التنمية ومغارمها بعدالة بين مختلف فئات المجتمع. ولكن إعادة النظر في تقسيم الأدوار بين القطاعين العام والخاص هي عملية دائمة ومستمرة وديناميكية في كل المجتمعات الحيّة وبخاصة المجتمعات الديمقراطية التي يُتاح فيها للشعوب التعبير عن إرادتها وتوجهاتها في إدارة مواردها ومرافقها المختلفة.(٣)

وعلى ضوء ذلك أصبحت الخصخصة شريكاً أساسياً للقطاع العام في مختلف الميادين، ومنها تحديداً قطاع التعليم وبالأخص خصخصة التعليم الجامعي الذي يُعرف بأنه "تحرير واستقلالية مُلكية مؤسسات التعليم الجامعي العامة من سلطة الدولة إلى التصرف التام للقطاع الخاص، بحيث تكون السلطة كُلية وبعيدة عن تدخل الدولة في جميع وظائفها المتعلقة

---

(١) رفعت عبد الحليم الفاعوري: **تجارب عربية في الخصخصة**، القاهرة، جمهورية مصر العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية(بحوث ودراسات)، ٢٠٠٤م، ص٦.

(٢) منير الحمش: **الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية**، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط١، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م، ص١٠١.

(٣) صندوق النقد الدولي: **تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية**، نزيه وفيق عبد الفتاح، تحرير علي توفيق الصادق، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد الدولي،٢٠٠٢م، ص٦٥.

برسم السياسات الهيكلية والإدارية والتمويلية وغيرها، عدا الإشراف العام على التعليم الجامعي الخاص الذي عادةً ما يرتبط بقيود قانونية تظل تحت إشراف الدولة.(١)

ويُقصد بخصخصة التعليم الجامعي أيضاً تخفيض التمويل الحكومي للجامعات مع مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي، كما تكون الخصخصة أكثر قوة عندما لا تنوي الحكومات توسيع نطاق دور القطاع العام في تلبية الطلب على التعليم الجامعي، وقد تأخذ الخصخصة شكل تحويل مُلكية القطاع الخاص أو السماح بإنشاء الجامعات الخاصة، أو زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل الجامعات الحكومية، أو إعادة هيكلة الجامعات الحكومية لكي تعمل بعقلية القطاع الخاص.(٢)

وهنالك رؤية أخرى في تفسير المفهوم حيث يُعرَّف على أنه فلسفة اقتصادية حديثة تقوم على مبدأ الشراكة الاقتصادية من مدخل تحرير السوق، وتقوم بنقل مُلكية مؤسسات جامعية تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، أو إنشاء مؤسسات جامعية حديثة، بحيث تُدار اقتصادياً وإدارياً بشكل كلي منذ إنشائِها من قبل مؤسسات وشركات غير حكومية، ويكون هدفها الاستثمار وتحقيق الأرباح قبال تقديم خدمات تعليمية نظير ذلك.(٣)

ويُستخلص مما سبق الآتي:

١. الخصخصة ليست هدفاً في حدِّ ذاتها وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة الأداء للاقتصاد الوطني بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما أنها لا تعني إطلاقاً إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسؤولياتها التعليمية، بل دورها مستمر في تقديم التعليم والإشراف عليه.
٢. إنَّ الخصخصة ضرورية للإيفاء بمتطلبات العصر الاقتصادي وانفتاح السوق، وتسربت من خلال رياح العولمة في مجال التعليم الجامعي، فكسرت الاحتكار الحكومي للتعليم، من خلال قناعة العامة بأن تطبيق مفاهيم الخصخصة في التعليم

---

(1) Holzhacker, D.(et al): "**Institute for Higher Education, P. Privatization in Higher Education: Cross-Country Analysis of Trends, Policies, Problems, and Solutions**. Issue Brief. Institute For Higher Education Policy, (2009), p.4.

(٢) صالحة عبد الله عيسان وآخرون: **اتجاهات حديثة في التربية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص١٦٤.

(3) Whitney, Karen Marie: "The privatization of public higher education: The relationship between state control and state funding of public institutions of higher learning", **Ph.D., The University of Texas at Austin**, 2004, p53.

الجامعي يُلبي حاجات المجتمع والطلاب من خلال توفير تخصصات ومستويات مختلفة في ظل وجود تطور سريع في متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

٣. هناك جدال في القول بأن خصخصة التعليم الجامعي تقوم أساساً على الكفاءة الاقتصادية وانفتاح السوق، وبالتالي فإن التفسير العملي للمفهوم والمحتوى ينطوي على تحقيق الأرباح على حساب الاستجابة لمتطلبات السوق والكفاءة والمهارة والنوعية، ناهيك عن أنَّ التعليم الجامعي هو المُنتِج الأساسي في نمو الاقتصاد والتنمية وتخفيض الفقر وتحسين الدخل للأفراد.

٤. تتنوع أشكال خصخصة التعليم الجامعي، فهناك خصخصة متطرفة تحوي التعليم من مختلف أبعاده إدارة وتمويلاً ومنهجاً وغيرها، وهناك الخصخصة الجُزئية لكل مؤسسات الدولة بحيث يكون القطاع الخاص والعام شركاء، وهناك الخصخصة المعتدلة، التي تضمن التوزيع على قطاعين، قطاع للعام وقطاع للخاص.

٥. هناك من ينادي بخصخصة التعليم الجامعي استجابةً للضغوط الكبيرة التي تواجه الدولة اقتصادياً، كتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي من خلال الاتجاهات العالمية المسيطرة على صانعي القرارات السياسية في دول العالم، أمثال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية، والأمم المتحدة بمختلف منظماتها مارست ضغوطاً على الحكومات وخصوصاً في الدول النامية من أجل التحول الشامل للإصلاحات الاقتصادية[١] ، والتي تشمل من بين إجراءاتها رفع الدعم الحكومي من بين بعض السلع والخدمات المُقدمة للجمهور وخصخصة بعض القطاعات الاقتصادية التي تُشكل عبئًا مالياً على الحكومات في البلدان التي تتعرض لمشاكل الركود الاقتصادي والبطالة والتضخم الجامح، وتضع هذه المؤسسات الإجراءات أعلاه كشرط لتقديم الدعم والمِنَح المالية وإسقاط بعض الديون وجدولة المتبقي منها لفترات طويلة[٢] حيث جعلت هذه المؤسسات برامج التحول جزءًا رئيسياً من سياستها في التعامل مع الدول النامية في مجالات التمويل، وتقديم القروض لمختلف المشاريع الإنمائية، وعلى ضوء ذلك تكون توصياتها محل

---

(1) Rondinelli. Dennis. A : Privatization And Economic Transformation: The Management Challenge In Joseph Prokopenko (Eds).Management For Privatization. Switzerland ,International Labour Organization,1995. P5.

(٢) رؤوف رشيد السيد: التنمية الاقتصادية في عالم متغير، **مجلة الاقتصاد العربي الحديث**، العدد(١٤٨) القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ص٧٤-٨٣.

تنفيذ وتقدير واستحسان عند الدول، بفعل الضغوطات التي أهملت مسألة الأهداف الرئيسية للجامعات وركزت على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى.

ويمكن أن نستخلص من المفاهيم والاستنتاجات السابقة المفهوم الإجرائي لخصخصة التعليم الجامعي:

سياسة أو مرحلة من سياسات الإصلاح الاقتصادي تعمل على تحويل التعليم الجامعي إلى مشروعات خاصة في مجال المُلكية أو الإدارة بهدف تحقيق تحسين في الخدمات التعليمية والإيفاء بالمتطلبات التنموية للبلاد.

## سياسات البنك الدولي نحو خصخصة التعليم الجامعي[١]:

تُعتبر سياسات البنك الدولي المرجع المؤثر الذي تُستمد منه الكثير من التحولات التي تطرأ على هيكلية نظم التعليم ورسم سياساته في الأقطار العربية ، على اعتبار أن البنك الدولي له وزنه ومكانته العالمية التي يحظى بها كمؤسسة مالية كبرى تكونت بفعل التوجهات الاقتصادية التي فرضتها سطوة العولمة خلال العقدين الماضيين،[٢] ويمكن أن نميِّز هنا السياسات التي رسمها البنك تجاه خصخصة التعليم بشكل عام وخصخصة التعليم الجامعي بشكل خاص على ثلاثة عناصر رئيسية:

- **العنصر الأول:** تحويل التمويل العام من مرحلة التعليم العالي إلى المراحل الأدنى وبالذات مرحلة التعليم الأساسي، ويتم تبرير ذلك بأن التعليم العالي ذو تكلفة مرتفعة مقارنة بالتعليم الأساسي علاوة على كونه تعليماً للصفوة، ومن ناحية أخرى فإن التعليم يعاني ترديا في نوعيته وفي ارتفاع معدل التسرُّب، وبناءً على ذلك فإن تحويل جزء يسير من التمويل لصالح التعليم الأساسي سوف يزيد من فرص الالتحاق لعدد كبير من التلاميذ، كما أنه يتيح تعليماً أساسياً ذا نوعية جيدة للفئات المنخفضة الدخل ولبعض الفئات التي تخلّفت في مجال التعليم مثل النساء وسكان الريف. وقد استندت هذه الآراء إلى نتائج دراسات متعددة أجريَت من جانب خبراء في البنك الدولي لقياس العائد على التعليم.

---

(1) Martin Carnoy: "Structural Adjustment and the changing Face of Education, International Labour Review, Vol.134, No.6, 1995. P P653–657.

(٢) يتلقى قطاع التعليم في العديد من الدول العربية ولاسيما الدول الفقيرة مساعدات من البنك الدولي وبالتالي فأن السياسات التربوية التي يصدرها البنك تأخذ حيزاً كبيراً في اهتمامات الدول نحو وضع آليـــة العمـــل والتصورات المستقبلية تجاه قضايا التعليم.

- **العنصر الثاني:** توصي سياسات البنك الدولي بالحد من نمو الإنفاق العام الموجّه إلى التعليم بعامة وتخفيض تكلفة التعليم للطالب في جميع المراحل، ويتم ذلك من خلال التحكّم بنمو فاتورة الأجور والمرتبات، وأيضاً من خلال زيادة حجم الفصل طالما تقلصت نسبة الطلبة عن ٤٥ طالباً وبتحقيق أكبر استفادة من التدريس على فترات متعددة والاستخدام المكثف للمعلمين، وبمعنى آخر، فإن خفض التكلفة وتحقيق وفر في الموازنة العامة المخصصة للتعليم يمكن أن يتم ــ من وجهة النظر هذه ــ من خلال الإبقاء على بعض المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي وبخاصة في الأقطار المنخفضة الدخل وبالتحديد الكثافة المرتفعة نسبياً للفصول، وتعدد دورات التعليم المدرسي في اليوم الواحد وانخفاض أجور المعلمين.
- **العنصر الثالث:** تؤكد السياسات الكلية لبرنامج التكيّف كما علِمْنا على أهمية الحد من دور الدولة في النشاط وإفساح المجال للقطاع الخاص ليحل محل الدولة في العديد من الأنشطة الاقتصادية[١]، وتنصبُّ إحدى توصيات البنك الدولي بخصوص التعليم والمُكمِّلة للتوصيتين السابقتين ، على تشجيع دور القطاع الخاص فيه وبالذات في مرحلة التعليم الجامعي، بحيث تتخذ الخصخصة فيه شكلين: الأول يتمثل بتشجيع إنشاء جامعات خاصة تغطي زيادة الطلب عليه، والثاني يهدف إلى الحد من المساعدات المالية الحكومية بالعمل على زيادة رسوم الدراسة التي يتحملها الطالب في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية، بحيث يمكن تحقيق أكبر قدر من استرداد التكاليف.

**أهم المميزات والعيوب المتعلقة بالتعليم الجامعي الخاص:**

**أولاً: مميزات التعليم الجامعي الخاص:**[٢]

١. قدرة التعليم الجامعي الخاص على القيام بوظيفة الاستباق، مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي، وتتجلى هذه المرونة في إيجاد التخصصات جديدة تُناسب احتياجات ومتطلبات المستقبل.[٣]

---

(١) محيا زيتون: التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، **مرجع سابق**، ص١٥٧.

(٢) أحمد على الحاج: التعليم الجامعي الأهلي في اليمن، **مرجع سابق**، ص٣٠.

(٣) محمد بن فاطمة: التعليم العالي الحكومي والتعليم العالي الخاص: مجالات التكامل وأبعاد التميّز، الجامعة **مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي**، الرباط، المملكة المغربية: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) العدد(٤)، خاص عن التعليم العالي: رؤية مستقبلية، ٢٠٠٥م، ص ص٣٧-٥٤.

٢. استشراف التخصصات الواعدة مهنياً وعملياً، والتركيز على مسالك التكوين التطبيقية، وقد نجحت الجامعات الخاصة في بعض الأقطار العربية كمصر وتونس والأردن ولبنان في استحداث تخصصات غير تقليدية بالقطاع العام، مثل الطيران والملتيميديا والإعلام متعدد الوسائط، وهندسة الإلكترونيات وهندسة المعدات الطبية وغيرها.(١)

٣. تلبي الجامعات الخاصة رغبات الطلاب في اختيار التخصصات التي يميلون إليها، ما يتيح فرص حقيقية لإنماء الطلاب لمهارتهم ومعارفهم وتطوير قدراتهم ومواهبهم، بما فيه القرارات الابتكارية، كما تلبِّي هذه الجامعات من وجهة أخرى احتياجات السوق المحلية والعالمية من التخصصات والمهارات اللازمة لأداء المهام والوظائف، وتجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع السوق ومتغيراته المتسارعة.

٤. تتمتع الجامعات الخاصة بقدر أكبر من الحرية الأكاديمية والاستقلال المالي والإداري، فضلاً عن ابتعادها عن هيمنة السياسة والبيروقراطية الإدارية التابعة للدولة، وضِيق فرَص نشوء الحركات السياسية فيها، مما يجعل هذه الجامعات أكثر قدرة على التغيير في نُظمِها وأداء وظائفها، وتطوير أساليبها وأنشطتها، وجعْلها أكثر قدرة على الأداء والإنجاز، حتى إن بعض الجامعات الخاصة لها ذاتيتها المستقلة وتقاليدها المتميزة عن الجامعات الحكومية.

٥. تسعى الجامعات الخاصة إلى رفع مستوى التعليم بها ورفع كفايتها الداخلية والإنتاجية والكمية والكيفية لتقصّي المُلحقين بها وتوافر الموارد الكافية وكذا سُبُل الاستقرار ولأن الطلاب سيكونون أكثر حرصاً على إكمال متطلبات النجاح والتخرج حتى لا تتضاعف نفقات تعليمهم، ثم إنَّ الجامعات الخاصة ستكون أكثر التزاماً بمعايير الكفاية والفاعلية، منظور لذلك من خلال العديد من المؤشرات الكمية والكيفية، مثل معدلات هيئة التدريس للطلاب، ومعدلات الكتب، والوسائل التعليمية للطلاب، ومعدلات الترفيع والتسرُّب والتخرُّج، ومن غير نوعية تعليمية متميزة سيحْجم الطلاب عن الالتحاق بهذه الجامعات، وتسوء سمعتها.

٦. تخفف الجامعات الخاصة العبء المالي الثقيل المُلقى على الدولة والمجتمع في وقت تزايَدت فيه نفقات التعليم الجامعي، مقابل عجز الدولة عن توفير اعتمادات مالية جديدة لهذا التعليم، فجاءت الجامعات الخاصة كمُنقذ للحكومات من أزمتها المالية الحادة،

---

(١) محمد بن فاطمة: التعليم العالي الحكومي والتعليم العالي الخاص: مجالات التكامل وأبعاد التميّز، **مرجع سابق**، ص٣٧-٥٤.

حيث يتحمل الطلاب والمستفيدون من الإنفاق على التعليم، في وقت ظهرت فئات ميسورة تستطيع تحمل نفقات أبناءها، وبما يمكّن الدولة من تقديم فرص التعليم الجامعي للفئات الفقيرة.

٧. تسهم الجامعات الخاصة في توفير القوى العاملة المؤهلة والمدربة في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل مباشرة، سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص أو السوق العالمي كوْن المُلتحقين بها أكثر معرفة باحتياجات سوق العمل، فتكون هذه الجامعات أكثر قدرة على تلبية احتياجات السوق بالنوعية المُلائمة، وإلا فقدت مبرر وجودها.

٨. توفر الجامعات الخاصة من هجرة الطلاب للدراسة بالخارج في الجامعات الأجنبية مما يوفر فرص التأهيل والتدريب الملائم لأساليب العمل والإنتاج وأنماط ثقافة المجتمع من جهة، ويوفر على المجتمع عملات صعبة هي في أمس الحاجة إليها من جهة أخرى.

تلك هي أبرز المميزات التي تتمتع بها الجامعات الخاصة، وتبدو واضحة للعيان على الأقل من الناحية الظاهرية، ويحاول أنصار الخصخصة الاستدلال بها للدفاع عن آرائهم وصرف وجهة نظرهم والتقليل من عيوب الجامعات الخاصة التي يسوقها معارضوهم، والتهوين من الثغرات الجوهرية التي قد تواجهها حالياً ومستقبلاً، وتجدُر الإشارة هنا إلى ذكر عيوب الجامعات الخاصة لمعرفة أوجه التمايز بين إيجابياتها وعيوبها.

## أهم العيوب المتعلقة بالتعليم الجامعي الخاص:[١]

١. تفرِّغ الجامعات الخاصة التعليم الجامعي من رسالته الوطنية والقومية والإنسانية بحصرها في مطالب فئوية آنية، محكومة بمعايير السوق، وقيم الاستهلاك، وبتركيزها على الثقافات الوافدة وخاصة المُهيمنة على الفكر والثقافة العالمية ولغاتها الحاكمة، على حساب الثقافة الوطنية ولغتها القومية، إلى جانب تكريسها ثقافة القِلة داخلياً، وما يؤديه ذلك إلى تهميش الهوية القومية وإضعاف التماسك الاجتماعي.

٢. تنتهك الجامعات الخاصة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، لإتاحة نوعية معينة من التعليم الجامعي لنوعية معينة من السكان، فتكون فرص هذا التعليم متاحة على أساس القدرة المالية وليس على أساس القدرة الشخصية، فتتحيز هذه

---

(١) أحمد على الحاج: التعليم الجامعي الأهلي في اليمن، **مرجع سابق**، ص٣٠.

الجامعات لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ما يضرب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية عرض الحائط.

٣. تسعى الجامعات الخاصة إلى إرضاء رغبات أفراد وأسَر وفئات معينة في أوضاع معينة من التعليم الجامعي على حساب احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة اللازمة لقطاعات العمل والإنتاج، كما أنها تلبي مصلحة القلة على حساب المصلحة العامة، وما ينجم عن ذلك من اختلالات حادة في سوق العمل، وفي نظام التوظيف والأجور.

٤. تحوّلت الجامعات الخاصة من مؤسسات اجتماعية لا تبغي الكسب والربح، إلى مؤسسات ذات مردود عال على الصعيد المالي والاجتماعي والسياسي لفئات أو طبقات معينة، وبهذا يتم نقل التعليم الجامعي من الدور التحريري للعلم والمعرفة إلى المتاجرة بالمعرفة كسلعة، وسيادة قيم الربح محل معايير العلم وقيم الثقافة الوطنية.

٥. تمارس الجامعات الخاصة دوراً إصطفائياً نخبوياً يعزز التمايُز الاجتماعي في المجتمع، وذلك بسعيها إلى إرضاء القادرين على شراء التعليم الجامعي في التخصصات التي تمكنهم من الحصول على الدرجات العلمية المتميزة بأسرع وقت من زملائهم في الجامعات الحكومية، وتيَسر لهم تولّي المراكز الوظيفية والإشرافية في المجتمع ولعب الأدوار السياسية والاجتماعية المميزة، وهنا تتحيز الجامعات الخاصة لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، وتتحيز لصالح الحضر والقطاع الحديث على حساب الريف والقطاع التقليدي، وبذلك تصبح هذه الجامعات مصدراً لتكريس حدة التمايزات بين كيانات المجتمع وقطاعاته ومناطقه، وتعميق صور الانقسامات الطائفية والسياسية، وتقسم أبناء الجيل أو المواطنين عموماً إلى صغار الموظفين وحملة شهادات يتسكعون في الشوارع، بينما قلة منهم تحظى بالوظائف المرموقة في المواقع الإدارية والاقتصادية ذات الدخل العالي.

٦. تهمِل الجامعات الخاصة التخصصات الفريدة والبحوث العلمية الدقيقة، وذلك بسبب ارتفاع الاستثمارات المطلوب توظيفها في هذه المجالات، فضلاً عن أنها ذات عوائد مالية متواضعة، أو تكاد تكون معدومة.

٧. تعتمد الجامعات الخاصة على معايير وأساليب مرنة للغاية سواء في قبول الطلاب وتوزيعهم على التخصصات المختلفة أو في كفاءة هيئات التدريس وتعيينهم بها، وفي

الامتحانات والتقويم، ومنح الدرجات العلمية، ما يجعلها تفرط في شروط الكفاية والفاعلية الداخلية والخارجية، الكمية والكيفية.

٨. ترسِّخ الجامعات الخاصة قيماً ومفاهيم مغلوطة، بتأكيدها للفرد قيمة الثروة على أي شيء آخر فكون الثروة مكنته من الالتحاق بالتخصص الذي يرغبه بغض النظر عن نسبته في الثانوية العامة وقدرته الشخصية، وتمكنه من الحصول على الشهادة الجامعية أو أي شهادة أخرى، فإن ذلك يثبت في ذهنه القيمة المطلقة للثروة، مما يضعف العِلم، والحط من قيمة العلماء والمعلمين، ومن الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية.

٩. تزيد الجامعات الخاصة من التكاليف المقدرة للتعليم الجامعي، بتوسعها في كليات وأقسام مناظِرة لمثيلتها الحكومية لعدد أقل من الدارسين أو أكثر، وتوفير المعدات والأجهزة والأثاث وغيره، وما يتبع ذلك من مظاهر بهرجه للدعاية، مما يجعل هذه الجامعات تستثمر أموالاً غزيرة على المجتمع في كليات وتخصصات مكررة فتضاعف الأموال المُنفقة لهذا التعليم كان من الممكن استثمارها في أنشطة اقتصادية أخرى.

١٠. قد يؤدي فتح القبول في الجامعات الخاصة أمام الراغبين في التعليم إلى تزايد الإقبال على الالتحاق بالمجالات النظرية التي تضم التخصصات الأدبية والاجتماعية على حساب المجالات العملية والتطبيقية ، ومن ثم تنشأ الفجوة تدريجياً بين مخرجات التعليم الجامعي الخاص واحتياجات سوق العمل مع تنفيذ خطط التنمية المتلاحقة وبالتالي تنشأ عن هذه المشكلة عن عدة مشكلات وآثار سلبية أبرزها:[١]

١. وجود بطالة بين فئات خريجي الجامعات وما يرتبط بها من تأثيرات اجتماعية وأمنية.

٢. اللُّجوء إلى العمالة الأجنبية لتوفير احتياجات المُنشآت من المِهن والتخصصات مما أدى إلى خروج جانب من الدخل الوطني خارج البلاد نتيجة لتحويلاتهم.

٣. تضاؤل إنتاجية وفعالية بعض الوحدات في جهات العمل نتيجة لتحميلها لأعداد متزايدة من الخريجين غير المؤهلين بشكل مناسب.

---

(١) مركز البحوث والدراسات: التعليم الجامعي الأهلي أهميته تخطيطه ضوابطه-، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم الأهلي** في المملكة التي تنظمها كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفترة من ١٢-١٤/٢/٢٠٠١م، ص٨.

٤. ضعف مسايرة متطلبات المجتمع الاقتصادي المتقدم الذي يرتكز بشكل أساسي على قوة عاملة تكون النسبة الغالبة منها مُعدَّة إعداداً جيداً في حقول العلوم والتكنولوجيا.

ومن هنا فمن الضروري أن يقدِّم التعليم الجامعي الخاص نموذجاً مختلفاً يأخذ في اعتباره ارتباط مناهجه وتخصصاته التي سيتم قبول الطلاب بها مواكِبة وموائِمة بدرجة وثيقة لاحتياجات قطاع الأعمال من تخصصات ومهارات علمية تطبيقية مطلوبة لسوق العمل ومتوافقة مع سياسات الخطط التنموية لكل بلد.

تلك هي أبرز مميزات وعيوب الجامعات الخاصة كما بينتها طبيعة هذه الجامعات وأوضاعها المُعاشة وممارساتها المُتبعة، ونتاجها إلى الواقع.

غير أن تلك المميزات والعيوب، إذا كانت قد أعطت صورة عامة عن نقاط القوة والضعف في الجامعات الخاصة، إلا أنها لا تكشف عن خصائصها وأدائها لوظائفها وأبعاد مؤثراتها حالياً ومستقبلاً؛ ما استدعى مناقشة آراء المؤيدين والمعارضين للجامعات الخاصة التي أفرزتها ظروف التطبيق وتجمعت من هذا البلد أو ذاك، بما من شأنه تكوين رؤية واضحة تمكّن من الحكم على الجامعات الخاصة والتعامل الواعي معها.

**خلاصة الفصل:**

الجامعات في الخيال الإنساني العام مؤسسات مُنتجة للقيَم، دافعة دورة الحياة قدُماً إلى الأمام، بأجيال تصقلهم بذكاء الحياة، فتحضّرهم لأهداف سامية، لتصفو بهم أعلاماً في مدارج التقدم الإنساني، هذه الجامعات التي لعبت دورها المرسوم في إحياء الحضارة والنهوض بالثقافة الإنسانية تجد نفسها اليوم في مواجهة تموّجات قصف ثقافي واجتماعي وسياسي أضرمته عولمة فائقة التوحش، حيث تواجه اليوم بفعل التقدم المفرط في معالم الحياة التكنولوجية قيَم العولمة الجديدة، والتي تنال من دورها ووظيفتها وبناها التقليدية كمؤسسة منتجة للقيم الإنسانية الأصيلة في الإنسان. والجامعات الخاصة تحديداً تواجه مدّ العولمة الاقتصادية المدججة بأعظم الاختراعات التكنولوجية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحضارة الإنسانية، وهذه العولمة الزاحفة وبتأثير ترسانتها الهائلة من الطفرات التكنولوجية تفعل فعلها في إحداث تغييرات عميقة وشاملة وغير متوقعة في البنية الهيكلية للجامعات الخاصة، ومن خلال هذا التأثير تواجه الجامعات الخاصة تحديات مصيرية تتعلق بهويتها وأدوارها ووظائفها وتكويناتها، مما يجعلها تخرج عن مسارها المُعلن وتحقق أهدافاً غير

مرسومة وغير معلنة. فمن موقع الرأسمالية الحديثة يبدأ القلق المستقبلي للجامعات الخاصة فهي تتعرض لعملية تسويق ربحي خطير يحمل في مضامينه هدم فكرٍ قديم، وبناء فكرٍ حديث تنصهر فيه الصورة الرأسمالية التي ديدنها الاستهلاك والعرض والطلب والاستثمار والتسويق، وفي ظلٍ ذلك دخل التعليم الجامعي الخاص السوق الاقتصادية من أبوابها الواسعة، وصارت منهلاً حيوياً تتهافت عليه المشاريع الاقتصادية الربحية لتحولها إلى مؤسسة ربحية بامتياز، وهي بهذا الموقع تفقد وظيفتها الإنسانية ودورها الحضاري والثقافي والاجتماعي والسياسي كمؤسسة جامعية مُنتجة للعلم والمعرفة، ويرى الباحث أن الجامعات الخاصة مطالبة بوضع مرتكزات وأسس تنطلق منها وتكون دعامة هامة في مسيرتها.

# الفصل الثاني

# التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين

- الجذور التاريخية لنشأة التعليم الجامعي الخاص.
- موقع مملكة البحرين وتأثيرات العولمة.
- تفاعلات مملكة البحرين مع متغيرات العولمة.
  - ميثاق العمل الوطني.
  - خصخصة التعليم الجامعي.
  - إنشاء مجلس التعليم العالي.
  - إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.
- فلسفة وأهداف التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.
- إنشاء الجامعات الخاصة في ضوء متغيرات العولمة.
  - متغيرات تتعلق بالطلب الاجتماعي.
  - متغيرات تنموية ثقافية.
  - متغيرات سياسية.
  - متغيرات اقتصادية.
  - متغيرات تتعلق بالنمو السكاني.
- بيان بمؤسسات التعليم الجامعي الخاص.
- الملامح الأساسية للتعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.

# الفصل الثانى
# التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين

اهتمَّت مملكة البحرين بالتعليم الجامعي والتوسُّع في مؤسساته منذ ثمانينات القرن العشرين حيث تأسَّست أوَّل مؤسسة للتعليم الجامعي بمملكة البحرين عام ١٩٨٦م، وهي جامعة البحرين وقدَّمت الحكومة الدعم الكامل لها، باعتبارها أوَّل جامعة وطنية، غير أنَّ التعليم الجامعي في الألفيَّة الجديدة شهد اتجاهاً متزايداً نحو تأسيس جامعات خاصة لاستيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في استكمال تعليمها الجامعي ، فتمَّ تأسيس (١٣) جامعة خاصة خلال فترة قصيرة لا تزيد عن ثمان سنوات، وتنوَّعت الجامعات الخاصة من حيث مُلكيتها، حيث يوجد عدد منها محلي وبعض منها يجمع بين المحلية والدولية وثالثة تُعتبر فروعاً لجامعات عربية وأجنبية بدول أخرى.

ولعلَّ ذلك التوسُّع يرجع إلى زيادة الطلب على التعليم الجامعي الخاص واستجابةً للمتغيرات العالمية التي نعيشها في ضوء مُتغيرات العولمة، فلَمْ يعُدْ التعليم الجامعي الحكومي اليوم قادراً تلبية متطلبات واحتياجات سوق العمل العالمي والمجتمع بمملكة البحرين في ضوء حركة التقدُّم والتطوُّر الاجتماعي والثقافي والعلمي.

وقد فرضت المتغيرات العولميَّة أدواراً جديدة لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص، من حيث مضمونه ومنهجه وأدواته ونظمه غير التقليدية فأصبح "يتطلع إلى غرس خصال التكنولوجيا، والتغيير والتكييف على البيئة العالمية الحديثة، إذ أصبح يُركِّز اهتمامه على إكساب الطلبة المهارات والأدوات التي تسمح لهم مستقبلاً بامتلاك التكنولوجيا الجديدة من جهة، والقدرة على تسوية النزاع والتصرُّف إزاء العنف من جهة أخرى، مع تنمية الإبداع لديهم والقدرة على المشاركة الوجدانية للغير وضمان الخصال التي تؤهلهم لأن يكونوا في مجتمع الغد مواطنين فاعلين ومبدعين معاً"[١].

هذا ما تتطرق إليه الدراسة الحالية في هذا الفصل وتجيب على سؤال الدراسة: ما واقع التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومسؤوليته نحو اتجاهات وتحدِّيات العولمة؟

---

(١) اليونسكو: **التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية**، القاهرة ٢٤-٢٧ يناير، ٢٠٠٠م، ص٣٩.

## الجذور التاريخية لنشأة التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين:

كان التعليم بالبحرين في بداية القرن العشرين مقصوراً على الكتاتيب وهي عبارة عن مراكز تعليمية تقليدية هدفها الأساسي تعليم قراءة القرآن الكريم واللغة العربية والحساب للناشئة، وإلى جانب هذا النوع من التعليم شهد نهاية القرن التاسع عشر وتحديداً عام ١٨٩٢م إنشاء أول نواة للتعليم الخاص وتمثل في مدرسة الإرسالية الأمريكية، والتي كانت تقدم تعليماً واحداً فقط يُمثل المرحلة التعليمية والمِهنية قبل العمل ومن ثمَّ الانخراط في العمل دون المُرور بمراحل التعليم الحالية. وكانت الإرسالية الأمريكية تعتمد في تدريسها على اللغة الانجليزية وقليلاً من اللغة العربية،[١] والسبب في ذلك يكمُن في كون حقل التعليم جزءًا من أهداف البعثات التبشيرية في المنطقة العربية، وهذا ما أشار إليه القس جميس في تقريره عن مدرسة البحرين، حيث ذكر بأنه سوف تكون هناك كلية الرجاء الخاصة والتي تقع ضمن خطة العمل لحملة التبشير في البحرين والخليج.[٢] ومع مرور الزمن تطوَّر التعليم الخاص في ظلِّ ازدياد المؤسسات والجاليات الأجنبية العامة في مختلف قطاعات المملكة، نظراً لنفوذ المستعمِر والتطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد في ذلك الوقت. ورغم غياب المؤسسات التعليمية الجامعية الخاصة والحكومية في ذلك الوقت، كانت الإرسالية الأمريكية والحملات التبشيرية البريطانية تبعث مجموعات من الطلبة للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة كاليفورنيا على نفقتهم الخاصة.

ويمكن القول أنَّ التعليم الخاص في البحرين سبق التعليم الحكومي بكثير نظراً لسيطرة المستعمر وغياب الحكومة واهتمامها بحقل التعليم في ذلك الوقت. وتجدُر الإشارة إلى أنَّ أول قانون للتعليم الخاص صدر في عام ١٩٦١م لتنظيم هذا التعليم ورقابته، ثم صدر مرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٧م،[٣] أي بعد الاستقلال ليضع صورة واضحة المعالم لإشراف وزارة التربية والتعليم على المؤسسات التعليمية الخاصة، وبموجب هذا القانون تولَّتْ

---

(١) مريم خميس السليطي: **ملامح عن تطور التعليم في مملكة البحرين خلال القرن العشرين للأعوام من (١٩٠٠ ٢٠٠٠م)**، [المنامة] : وزارة التربية والتعليم، مركز المعلومات والتوثيق، قسم التوثيق التربوي، ٢٠٠٢م، ص ص١٦-٣٨.

(٢) مي محمد الخليفة: **مائة عام من التعليم النظامي في البحرين السنوات الأُلى للتأسيس**، ط١، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩م، ص٤٦

(٣) **الجريدة الرسمية**: مرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، مملكة البحرين: وزارة الإعلام، ١٩٧٧م.

الوزارة الإشراف على التعليم الخاص وإدارته، وتوالى صدور قوانين أخرى في هذا المجال، منها المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥م،[١] الذي نظَّم العلاقة ما بين الوزارة وبين المؤسسات الخاصة، ومرسوم بقانون رقم (٢٥) والذي صدَر في عام ١٩٩٨م، ممَّا شجَّع على تزايد افتتاح المؤسسات التعليمية الخاصة والتي كانت تقدِّم تعليماً ابتدائياً وإعدادياً وثانوياً وتأهيلياً بعد الثانوي.

وفي نهاية التسعينات من القرن المُنصرم حدث تطوُّر ملموس في التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين بعد تولي جلالة الملك حمد بن عيسى مقاليد الحكم في البلاد، إذ افتتحت جامعات خاصة عديدة، وأصبح التعليم الجامعي الخاص يضمُّ العديد من الأنواع الجديدة التي تلبِّي احتياجات وتطلُّعات المجتمع بما ينسجم مع مُتغيرات العولمة مثل المعاهد العليا، والمعاهد التكنولوجية، وكليات العلوم التطبيقية، وكليات إعداد المُعلمين، هذا وقد بلغ عدد الجامعات الخاصة في الوقت الراهن حوالي (١٢) جامعة.[٢]

الأمر الذي حذا بحكومة مملكة البحرين إلى تنظيم التعليم العالي واستقلاله، بعدما أصبح شريكاً وسنداً جديداً لنشر التعليم الجامعي، وعوناً يساعدها في التنظيم والبناء التربوي والاجتماعي والمشاركة في تحمُّل مسؤولية التنمية والتغيير لصالح المجتمع، حيث تمثَّل هذا التنظيم والتقنين بظهور مجلس التعليم العالي الذي تولَّى مسؤولية التعليم العالي بشقيه الخاص والحكومي، وكذلك هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب التي لعبت الدور الأكبر في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

ويُعتبر قطاع التعليم الجامعي الحكومي والخاص بمملكة البحرين حديثاً نسبياً، حيث لا يزيد عمره عن ثلاثة عقود، ولكنَّ اهتمام القيادة السياسية وتأكيدها على أهمية التعليم الجامعي في بناء الدولة العصرية من منظور التنمية البشرية، جعَل هذا القطاع يحقق قفزات كمية متميزة في تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته. وقد نشأ التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين في ضوء احتياجات هذا المجتمع لمواكبة حركة التقدم والتطور الاجتماعي والثقافي والعلمي، وبغرض إعداد كوادر علمية مؤهلة تسهم في الوفاء باحتياجات التنمية.[٣]

---

(١) **الجريدة الرسمية:** مرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥ بشأن المؤسسات التعليمية الخاصة -الغى بنص المادة (٣٢ ( من المرسوم بقانون رقم (٢٥ ) لسنة١٩٩٨م، مملكة البحرين: وزارة الإعلام، ١٩٩٨م.

(٢) فيصل الملا : واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية، ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر التربوي الخامس"جودة التعليم الجامعي"** كلية التربية بجامعة البحرين، مجلد(٢)، ٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧م، ص ٢٦٢.

(٣) جامعة البحرين: **دليل برامج الدرجة الجامعية الأولى لكليات الآداب، إدارة الأعمال، التربية، العلوم، الهندسة للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١**، مملكة البحرين: مطبعة الجامعة، ٢٠٠١م.

## موقع مملكة البحرين وتأثيرات العولمة:

فرضت العولمة بكل تجلياتها المختلفة على شعوب العالم وحكوماته أنْ تواكب مساراتها، وتُعيد صياغة خططها التنموية والمستقبلية وفقاً لما تؤول إليه تلك المسارات ، وخصوصاً أنَّ العولمة تنجذب بشكل أكثر للبلدان ذات الموقع الاستراتيجي وذات الموارد الطبيعية والتي تتمتع شعوبها ومثقفوها بالانفتاح الخارجي. كما تُركز سياسة العولمة على الجانب الاقتصادي والقوة العسكرية التي تُمكنها من الاختراق العولمي بشتى الطرق والوسائل للدول ذات النفع العام، وعلى هذا الأساس تسلك العولمة طريق المحاباة لبعض دول العالم ذات الوفرة المادية والطبيعية، على حساب الدول الفقيرة فتزعزع الاستقرار الداخلي وتهدِّد السِّلم الاجتماعي وتعزز سلطة نفوذ الأغنياء، وتحرُم طبقات المجتمع الفقيرة من موارد الوطن، ولهذا فإنَّ الموقع الاستراتيجي لمملكة البحرين يجعلها عرضة لتداعيات وتأثيرات العولمة، والتي سوف يبينها الباحث في الآتي:

**أولاً:** إنَّ البحرين من الدول الجُزُريَّة، ومساحة جزرها صغيرة نسبياً حيث لا تتجاوز ٧١٧ كيلومتراً مربعاً حسب الإحصائية الرسمية في عام ٢٠٠٧م،[١] وهي دولة محدودة الموارد، وتقع في قلب الخليج الذي هو غني بالموارد الطبيعية، كما أنها محدودة المساحة والسكان ويجاورها من الشرق والغرب دول أكبر منها مساحة وسكاناً بدرجة كبيرة.

وللموقع الجغرافي أهمية كبرى بالنسبة لكيان أيِّ بلد من بلدان العالم، وهذه الخصوصيات البحرينية تُعدُّ ميزة من ناحية وتحدِّياً من ناحية أخرى، فالميزة أنّها ليست جامدة بلْ هي ديناميكية، ومتطوِّرة بصفة عامة،[٢] بمعنى أنها دائماً في طليعة الدول المُتطورة والتي تستجيب للتطورات التكنولوجية والعلمية بشكل سريع للغاية، نظراً لمساحتها وحجم سُكانها ولكنَّ سرعة التطوُّر يجعل العولمة تؤثر سلباً بشكل كبير على كيان المجتمع ومكوناته وبالتالي فإنَّ التطوُّر الجاري لابُدَّ أنْ يَتسم بالتروِّي والعقلانية وعدم الانفلات نحو كل إفرازات العولمة، وهنا تحديداً يكمن عنصر التحدِّي في العمل على تحصين المجتمع والدولة ككُل من مُتغيرات العولمة وتياراتها المُتلاحقة، ناهيك عن التحدِّي الأكبر وهو محاولة بسط النفوذ

---

(١) أسامة يوسف أحمد السيد: **الموسوعة البحرينية**، ط١، مملكة البحرين: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص٥.

(٢) محمد نعمان جلال: **النظام السياسي في مملكة البحرين**، المنامة، جامعة البحرين: مركز الدراسات الدولية،٢٠٠٢م، ص٨

العسكري للدول المُهيمنة حول محيط الخليج من خلال التمركُز في العمق الاستراتيجي الجغرافي.

وعليه لابُدَّ من الموازنة بين مبدأ الانفتاح الذي يواكب التطوُّر العالمي وبين مبدأ الانغلاق الذي يجعل المجتمع في عزلة عن العالم، والموازنة لابد أن تُبنى على تهيئة مباشرة ومستمِرة لمكوِّنات المجتمع ومؤسساته من خلال توخِّي الحَذر وتجنُّب القيَم الدَّخِيلة على المجتمع جرَّاء ذلك التطوُّر وخصوصاً أنَّ المجتمع البحريني يتكوَّن من طوائف مختلفة ويحمل توجهات متعددة، لذا فإنَّ من السّهل اختراقه وبث روح الفرقة والصراع بين طوائفه وأبنائه وقبائله، ومن تأثيرات العولمة على مبدأ الانفتاح فرض ثقافة مُحدَّدة مُستورَدة من صُلب الثقافة الغربيَّة للدُّول المُهيمنة، وبالتالي يكون المجتمع مسلوبَ الإرادة في ذاته وقيمه وهويته.

**ثانياً:** إنها دولة عريقة من حيث التاريخ، إذ يرجع أسمُها ووجودها مع اختلاف في مساحتها وحجمها إلى عصور سحيقة ما قبل الميلاد، فقد وردت إشارات إليها في كتاب أبو التاريخ هيرودت في عرضه للصراع بين الفرس والإغريق، وهذا ما يُميزها ويجعلها نهباً للاستعمار والاستنزاف والصراع، فهي كانت مزدهرة منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة مضت ومع هذا فإنها دولة حديثة النشأة منذ استقلالها عام ١٩٧١م وأكثر حداثة منذ إعلانها كمملكة في فبراير ٢٠٠٢م بعد موافقة شعب البحرين على ميثاق العمل الوطني في فبراير ٢٠٠١م، بما يُشبه الإجماع الشعبي.(١)

**ثالثاً:** إنها دولة بَحريّة أي أنها جزيرة يجعل لها اختلافاً في طبيعة أرضها وشخصية شعبها وتوجهاتها السياسية عن الدول البريَّة المُتلاصقة، فشعوب البحر عادة أكثر ليونة في العريكة، أكثر مرونة في التعامل، وأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي من الشعوب البرية، أي التي تتواجد بلادها على البر القاري،(٢) وهذا ما يُعتبر قاسماً مُشتركاً مع توجُّهات الدول المُهيمنة والتي تطمَع في وضع البحرين تحت نفوذها.

**رابعاً:** إنها بحُكم كونها دولة بحرية فإنها دائماً عرضة لثلاثة أنواع من التيارات أو المؤثرات ، أولاً: التيارات السياسية القارية البرية القادمة من الدول الكبرى والطامعة في

---

(١) محمد نعمان جلال، النظام السياسي في مملكة البحرين، ٢٠٠٢م، **مرجع سابق**، ص٦.

(٢) محمد نعمان جلال: **النظام السياسي في مملكة البحرين الإصلاح في إطار الهوية**، ط٢، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧م، ص٣٧.

الثروات والموارد الطبيعية،[1] كتيّار بريطانيا الاستعماري وحلفائها، وثانياً : التيارات القادمة من أعالي البحار من الولايات المُتحدة الأمريكية، كونها تُعتبر ميناءً هاماً في طريق حركة الملاحة الدولية وموقعاً استراتيجياً للقواعد العسكرية، وثالثاً : التيارات الفكرية القادمة من الدول الأوروبية والأمريكية مُجتمعة والمُتمثلة في الغزو الثقافي والفِكري على اعتبار أنها دولة منفتحة على العالم الخارجي.

**خامساً:** بحُكم أنها دولة منفتحة على العالم الخارجي فقد أبرمَت اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول عِدَّة نامية ومُتقدمة، أبرزها اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين الولايات المُتحدة الأمريكية، والاتفاقية الاقتصادية بينها وبين المملكة المتحدة، وقد تمَّ تدشين مجلس أعمال بحريني أمريكي لكي يخدم المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين، وتمَّ دعوة الشركات الأمريكية للاستثمار في صناعات الألمونيوم والبتروكيماويات والقطاع المالي والمصرفي وقطاع التعليم والصحة والتكنولوجيا المتطورة الاتصالات وغير ذلك،[2] وهذا ما جعل البحرين تفرُد تشريعات اقتصادية جديدة مُغايرة لتشريعات دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بطلب من الجانب الأمريكي لكي يُتاح لها مناخ ملائم للتعامل مع أحكام الاتفاقية، وهذا ما يُجسِّد التأثير الواضح للعولمة على مملكة البحرين.

**سادساً:** التطوُّرات السياسية والإصلاحات الشاملة التي أطلقها ملك البحرين والتي أجمع عليها شعب البحرين عبر التصويت على ميثاق العمل الوطني جعلت المملكة تمُرُّ بتموُّجات فكرية وسياسية إقليمية ودوليّة، حيث ظهرت آثار التدخل الخارجي من قبَل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في دول الخليج، وأصبحت المملكة عرضة للصراع الإقليمي والدولي، مِمَّا أسفر عنه حدوث مشكلات وتظاهرات سياسية تُندِّد بالانقلاب على ما تمَّ الاتفاق عليه في ميثاق العمل الوطني والذي أحدث شرخاً واسعاً في الثقة بين السلطة الحاكمة وغالبية فئات المجتمع. كل ذلك يُعبِّر عن حالة التأثير الواضح للعولمة وتداعياتها على موقع مملكة البحرين الاستراتيجي، حيث صارت مسألة توسيع الديمقراطية على قائمة الأولويات لدى القوى السياسية والأهلية، كوْن العولمة يحكمها مفهوم السوق ومفهوم الديمقراطية الذي جعل موقع مملكة البحرين نهباً لتداعيات مؤثرات العولمة.

---

(١) محمد نعمان جلال: **النظام السياسي في مملكة البحرين الإصلاح في إطار الهوية، مرجع سابق،** ص٣٩.

(٢) عمر الحسن وآخرون: **مملكة البحرين ٢٠٠٦-٢٠٠٧م تحليل وتقييم لتجربة بناء الدولة العصرية،** ط١، المنامة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٠٧م، ص٢٦٠.

## تفاعلات مملكة البحرين مع متغيرات العولمة:

يُمثل بناء الدولة العصرية المحور الأساسي لتوجُّهات مملكة البحرين نحو التعامل مع مُتغيرات العولمة في شتَّى المجالات، والدولة العصرية هي الدولة التي تكُون قادرة على توفير المُتطلبات اللازمة للتعامل مع مُتغيرات العصر الداخلية والإقليمية والعالمية السريعة والمتلاحقة بالكفاءة والفعالية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع العصري، ومن ثمَّ فإنَّ أولى خطوات التغيير لبناء الدولة الحديثة هي التفاعل مع جملة المتغيرات العالمية، ولا شك بأنَّ التعليم الجامعي الخاص يقع ضمن تلك المتغيرات بحُكم أنه يخضع تحت تأثير مُتطلبات سوق العمل، وسوق العمل يخضع تحت تأثير اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مملكة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفرض شروطاً ومواصفات في السِّلع والخدمات محل التبادل التجاري، الأمر الذي يُحتِّم الاهتمام بالتعليم الجامعي الخاص والاهتمام بنوعيَّته وجودته وفقاً للمتطلبات العالمية والتي تتفق مع المواصفات المنصوص عليها في الاتفاقية،[1] ولهذا فقد وقعتْ المملكة تحت تأثير مجموعة من المُتغيرات التي تخصُّ النظام التعليمي بشكل عام وتخصُّ التعليم الجامعي الخاص على وجه التحديد، وتبنَّت وزارة التربية والتعليم استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات والمتغيرات والتي تمثلت في الآتي:

**أولاً: ميثاق العمل الوطني:**

خطتْ مملكة البحرين مع مطلع الألفية الثالثة وتحديداً في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠م خطوات واسعة نحو تحقيق النهج الديمقراطي والذي يرسي هيكلاً مُتوازناً يؤكد على الشراكة السياسية الدستورية بين الشعب والحكومة، والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعزيز آليات السلطة القضائية، وإنشاء المحكمة الدستورية، وديوان الرقابة المالية والإدارية.[2]

واتصل الميثاق الوطني لمملكة البحرين بمستجدات المسرح العالمي المتمثل بمتغيرات العولمة والتي تُنادي بتأمين العيش الكريم للمواطنين ويُتيح حرية الرأي وممارسة الديمقراطية بمختلف الطرق والوسائل التي يضمنها الدستور ويُمثلها المجلس النيابي المُنتخَب انتخاباً حراً.

ولقد أوصى ميثاق العمل الوطني في الفصل الأول على المُقومات الأساسية للمجتمع البحريني انسجامًا مع التغييرات والتطوُّرات الحاصلة في المجتمع الدولي حيث ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتُشجِّع البحث العلمي وتكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين،

---

(١) مركز البحرين للدراسات والبحوث: **التقرير الإستراتيجي البحريني الأول**، عوالي، مملكة البحرين: مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٨م، ص٦١.

(٢) **ميثاق العمل الوطني، البحرين**: وزارة شئون مجلس الوزراء والإعلام، ديسمبر ٢٠٠٢م، ص١١.

وأنْ يكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يحدِّدها ويبيّنها القانون الذي يضع خطة للقضاء على الأميَّة.(١)

ويمكن القول إنَّ ما أوصاه ميثاق العمل الوطني مرتبطٌ ارتباطاً جوهرياً بآليات العولمة ومتغيراتها، فالدعوة إلى مجانيَّة التعليم في المراحل الأولى يُعتبر تفاعلاً حقيقياً مع الاتجاهات العالمية في حقل التعليم، ويُعتبر تكيُّفاً مع متغيرات العولمة ومتطلباتها وضروراتها، ونظراً لأنَّ العولمة تستمد وجودها من التطورات العلمية المبهرة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، فالتنمية تربط أيضاً بما تفرزه النظم التعليمية من مخرجات تحمِل صبغة التطوُّر التكنولوجي، ولهذا فقد توافق ميثاق العمل الوطني مع التوجُّهات العالمية من خلال تنفيذ مبادرات الأمم المتحدة بضرورة جعل التعليم الأوَّلي إلزامياً وجعله مُتاحاً لكل الأعمار وفي جميع مراحل الحياة، وهذه صورة إيجابية لخلق مجتمعٍ متقدمٍ مزدهرٍ حاضراً ومستقبلاً وتأمين فرص التعليم المجاني، ينعكس بالضرورة إيجابياً على جميع مرافق ومفاصل الحياة العمليَّة.

ومن جانب آخر يُعتبر ميثاق العمل الوطني خطوة رائدة في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، إلا أنه في نفس الوقت يُعدُّ تنميطاً لتوجهات الدول الكبرى ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح بعد الفترة التي تلتْ التصويت على الميثاق، فقد سعَتْ الدُّول الكبرى لفرض أجنداتها وفقاً لمصلحتها الاقتصادية والسياسية، فلمْ تكُن الإصلاحات التعليمية في وضع جيد وإنما تركزت الإصلاحات في الجانب الاقتصادي الذي حوَّل مفهوم الإصلاح التعليمي إلى سلعة وسوق ربحية وفتح المجال بشكل عشوائي أمام أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار فيه فتحوَّلت الجامعات الخاصة إلى مطاعم ودكاكين تقدِّم الوجبات السريعة في أقل وقت وجهد، وهذا ما يترك تبعات خطيرة تهوي بالتعليم الجامعي وتفكك كيان المجتمع، وتفرُز مخرجات لا تُسهم في تنمية المجتمع.

ولهذا فإنَّ أهمَّ ما جاء في ميثاق العمل الوطني والذي يخصُّ التعليم الجامعي الخاص يمثل تعميم ثقافة العولمة في صوَرِها المُتعددة وتجلياتها الاقتصادية والتي فتحت باب السُّوق أمام الشركات التجارية المحلية والعالمية للخوض في مضمار التعليم الجامعي والمُتاجرة فيه.

وبذلك لا بُدَّ من التفكير جيداً وإيجاد بدائل وتشريعات جديدة ترفض الخطابات الكليَّة للعولمة، وأنْ تكون البدائل نابعة من صلب إرادة المجتمع وتراعي قيَمه ومبادئه وأعرافه حتى لا نكون مجتمعاً مستهلكًا بل نكون مجتمعاً مُنتجاً وقادراً على الإسهام في التنمية.

---

(١) ميثاق العمل الوطني، البحرين، **مرجع سابق**، ص١٨.

**ثانياً: خصخصة التعليم الجامعي:**

أصبح من المُسلَّم به في الفكر التربوي العالمي، أن هناك ارتباط وثيق الصلة بين نشأة الجامعات الخاصة وبين مفهوم الخصخصة، فهي "أحد المحاور الرئيسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي تُوصي بها برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المقررة في إطار توافق واشنطن ومشروطية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل التحول إلى اقتصاد السوق"،[١] ومن ذلك دخلت الخصخصة لجامعات اليوم والتي تعمل في بيئة مغايرة ومتغيرة لما تعمل به جامعات الأمس، فالعصر الحديث يتميز بتزايد واضح في أعداد تلك الجامعات في كل أنحاء العالم وسيما في الخليج العربي تحديداً، وفي مملكة البحرين على وجه الخصوص، فظهرت جامعات جديدة المضمون وحديثة المنهج، تُشكلها المتغيرات العالمية التي أدت إلى التحول في أشكال الإنتاج والصناعة وركزت على المنفعة المادية، القائمة على تحريك رؤوس الأموال واستثمارها، فأفرزت لنا مفهوم خصخصة التعليم الجامعي، من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع المنظمات الاقتصادية الأوربية،[٢] وخصخصة التعليم الجامعي تهدف لتحويل التعليم الجامعي خاصاً يتولاه القطاع الخاص ضمن مشاريعه الاستثمارية، وهذه الظاهرة حديثة العهد في مملكة البحرين، إذ لا يربو عمرها على خمسة سنوات، أي بعد الإصلاحات السياسية التي أطلقها ملك البحرين، فأخذت الحكومة تتوسع في تعزيز مفهوم الخصخصة في شتى المجالات، وقد "فتحت المجال في السنوات الأخيرة لاستثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي على حد سواء في عدة مجالات مرتبطة بالشأن المالي والمصرفي والخدمات التأمينية والتعليمية والصناعات التحويلية والصناعات المكملة للصناعات الرئيسية كالألومونيوم والبتروكيماويات، مما زاد في عمليات الاندماج والشراء عن طريق الخصخصة، لذا ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين والذي وصل إلى ٢,٩١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م."[٣] بعدما كان في عام ٢٠٠٠م ٢,٤مليار

---

(١) منير الحمش: الخصخصة في الاقتصاد السوري، **بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بعنوان الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية**، ط١، بيروت، لبنان: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠م، ص١٠١.

(٢) مركز البحرين للدراسات والبحوث: التقرير الإستراتيجي البحريني الأول، **مرجع سابق**، ص٦٢.

(٣) بابا عبد القادر: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين، **ورقة بحثية قدمت للمؤتمر العالمي لعولمة الأعمال في القرن الواحد والعشرين: التحديات والفرص**، كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٨م، ص٤٣.

دولار فقط، ومن ثم وصل في العام ٢٠٠٩م إلى ١٥ مليار دولار،[١] مما شجع رجال الأعمال أو أصحاب المال على افتتاح جامعات خاصة عديدة بعضها محلي والآخر أجنبي.

وبالنظر إلى الخصخصة كمفهوم عملي بحت في مجال التعليم الجامعي، نرى أنها تُجسد الكيان التطبيقي لمتغيرات العولمة، ويمكن ملاحظة ذلك في التجليات التي تدعوا إليها العولمة "بإزالة الحدود الدولية أما التبادل التجاري، والاندماج في السوق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات وحركة رؤوس الأموال"،[٢] وعليه فقد خطت مملكة البحرين خطوات واسعة في عملية الخصخصة وانفتاح السوق، فتم الموافقة على فتح العديد من الجامعات دون قيد أو شرط غير الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في ذلك، وهذا بحد ذاته يُشكل ضغطاً على النظام التعليمي الجامعي بتحويله إلى سلعة تجارية.

فخصخصة التعليم الجامعي تؤدي إلى مخاطر جسيمة لا تتعلق فقط بالجانب الاستثماري والربحي وافتقار خريجيه لمهارات سوق العمل، وإنما تتعدى ذلك لتفرز تباينات طبقية لا تحقق العدالة والمساواة الاجتماعية، ووفقاً لذلك التباين تُحرم فئات كبيرة من المجتمع من مواصلة دراستهما الجامعية.

يضاف إلى ذلك أن الخصخصة في التعليم الجامعي الخاص، تُساهم في تشكيل المخرجات التعليمية وفقاً لاعتبارات السوق ووفقاً للاعتبارات الثقافية الغربية التي تؤمن بها المؤسسات المالكة، فإما أن تُشكلهم سياسياً، وإما أن تُبعدهم كل البعد الواقع السياسي، وتُبعدهم عن الوعي الثقافي والقومي والوطني، وهذا ما يُعد تفكيكاً صريحاً لمنظومة القيم الثقافية والاجتماعية التي تؤمن بها المجتمعات العربية والمحلية.

والخصخصة رغم ما تحمله من فضائل ظاهريه كما يروج لها أهل الاختصاص، ورغم نجاحها في السيطرة على أغلب القطاعات الحيوية في الدولة، إلا أنها مليئة بالفساد في العرف الاقتصادي الذي يعتبر مصدر انبثاقها، وبالتالي فهي في المجال التربوي أكثر خطورةً وانحرافاً "فقد ثبت بالخبرة العملية أن احتمالات التلاعب بالأسعار في هذه العملية كبيرة

---

(١) استناداً إلى التقرير الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" في البحرين: **صحيفة الأيام:** http://www.alayam.com/print.aspx?id=4214

(٢) منير الحمش: **العولمة وتأثيراتها**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢م، ص١١.

جداً"[1]، وهذا ما نراه في صلب الحياة الجامعية الخاصة، ففي كل سنة دراسية تتغير الرسوم الدراسية بين الحين والآخر باتجاه الزيادة في منحى تصاعدي، تبعاً لمتغيرات السوق.

**ثالثاً: إنشاء مجلس التعليم العالي:**

لقد أدَّى كل من التوسع الكبير في التعليم الجامعي في بداية الألفية الجديدة والطلب الاجتماعي الشديد عليه إلى مشاكل تطلبت توجيه الانتباه والتخطيط لهذا القطاع كان ذلك مبرراً في تنظيم منظومة التعليم العالي الحكومي والخاص في مملكة البحرين، بإصدار جلالة الملك قانوناً برقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ يقضي بإنشاء مجلس للتعليم العالي يختص بالشئون المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي، بحيث يعتبر هذا المجلس المرجعية الأولى للتعليم العالي في مملكة البحرين.[2] ويختص بالشؤون الجامعية من مختلف جوانبها الإدارية والعلمية والبحثية والطلابية بما في ذلك تولى إعداد السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي واقتراح إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة.[3]

وينص القانون على أن يشكل المجلس برئاسة الوزير وعدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة أعضاء من ذوي الخبرة والمكانة العلمية على أن يكون من بينهم من يمثل مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وتكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد.

وأكد القانون على أن يتولى المجلس شئون التعليم العالي المهام التالية:

١. رسم سياسة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة.
٢. الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي والعمل على تعزيزها والتنسيق فيما بينها لتمكينها من تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل.
٣. وضع الأسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، وتحديد أعداد المقبولين منهم سنوياً في حقول التخصصات المختلفة.

---

(١) أحمد السيد النجار: الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية، **بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، بيروت، لبنان: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠م، ص٢٩.

(٢) **وزارة التربية والتعليم**: المرسوم الملكي بإنشاء مجلس التعليم العالي، ٢٠٠٦م، لمزيد من المعلومات راجع: www.education.gov.bh

(٣) راجع: **الموقع الإلكتروني الرسمي لوكالة أنباء البحرين الرسمية**: http://www.bna.bh/print/141593

٤. بحث واقتراح تعديل قوانين وأنظمة التعليم العالي في ضوء تطور السياسات العامة في المملكة.

٥. النظر فيما يواجه التعليم العالي من صعوبات واقتراح الوسائل الكفيلة بتذيلها.

٦. وضع الشروط والمعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي على مختلف أشكالها.

٧. إصدار اللوائح والقرارات المنظمة للشئون الأكاديمية والمالية والإدارية المتعلقة بالتعليم العالي.

٨. الترخيص بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة في إطار الخطة العامة للتعليم العالي وفق شروط الترخيص التي يضعها المجلس.

٩. مناقشة مشروعات القوانين والأنظمة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي ورفعها لمجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات القانونية والموافقة عليها.

١٠. التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعليم البحث العلمي من ناحية وبينها وبين مؤسسات التعليم العام من ناحية أخرى والسعي لتحقيق المزيد من التكامل بينهما.

١١. الاطلاع على التقارير السنوية التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي والجهات الحكومية حول أداة مؤسسات التعليم العالي واتخاذ التوصيات المناسبة بشأن تقويم هذا الأداء وتطويره.

١٢. إعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.

١٣. متابعة مؤسسات التعليم العالي ومراقبة برامجها والخدمات المساندة التي تقدمها كذلك جودة أدائها ومخرجاتها وأوضاعها المالية.

١٤. تشجيع الاستثمار في التعليم العالي الخاص.

ونص القانون على أن يجتمع المجلس بناءً على دعوة من رئيسه مره كل أربعة أشهر على الأقل، ويجوز دعوته إلى اجتماعات استثنائية كلما اقتضى الأمر ذلك، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة إذا حضر الاجتماع أغلبية الأعضاء، وتصدر قراراته وتوصياته بموافقة أغلبية الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس، للمجلس أن يعرض على مجلس الوزراء ما يراه من توصيات وقرارات.

وأكد القانون للمجلس تشكيل لجان خاصة لبحث موضوعات معينة وله الاستعانة بالخبراء والمختصين سواء في اجتماعاته أو جلسات لجانه، وعلى الجهات المختصة في القطاعين العام والخاص موافاة المجلس بما يطلبه من بيانات وإحصاءات ومعلومات يراها ضرورية لتنفيذ عمله على أكمل وجه.[١]

**رابعاً: إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:**

أُسِّست هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بناءً على المرسوم الملكي رقم (٣٢) لسنة٢٠٠٨م، والمُعَدَّل بالمرسوم الملكي رقم (٦) لسنة٢٠٠٩م،[٢] كهيئة وطنية مستقلة تعمل على ضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال مراجعة جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تعمل بها الهيئة، وفي الثاني من ديسمبر ٢٠١٢م صدر المرسوم الملكي رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٢م، بإعادة تنظيم وتغيير المُسمَّى إلى الهيئة الوطنية للمؤهَّلات وضمان جودة التعليم والتدريب،[٣] تلبيةً لتطلعات التوسع في نطاق عمل الهيئة بما ينسجم مع المعايير الدولية التي أوصت بذلك، وأفضل الممارسات العالمية المُطبَّقة في الدول المتقدمة، ووفقاً للرؤية التي صاغتها مبادرات إصلاح التعليم الوطني والتي تتماشى مع متغيرات العولمة.

وقد فوَّضت هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب المادة (٤) من المرسوم الملكي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٩م، وهي تعنى بمراجعة جودة الأداء في مؤسسات التعليم والتدريب في ضوء المؤشرات الإرشادية التي وضعتها الهيئة.[٤]

ويأتي إنشاء الهيئة ضمن المبادرات الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، وبالاتساق مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ التي تضم ضمن أولوياتها ضمان جودة التعليم والتدريب في المملكة.

كما أنَّ الهيئة تعنى بمراقبة وتقييم ودعم تحسين الأداء في المدارس، ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التدريب الفني والمهني، من خلال تنفيذ عمليات مراجعة جودة أداء

---

(١) قانون رقم(٣) لسنة ٢٠٠٥م **بشأن التعليم العالي**، مملكة البحرين: قصر الرفاع، ٢٠ أبريل ٢٠٠٥م.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٧.

(٣) هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: **التقرير السنوي ٢٠١٢م**، مملكة البحرين: هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١٢م، ص٨٠.

(٤) **المرسوم الملكي** رقم (٦): لسنة ٢٠٠٩ الصادر في ١٠ فبراير ٢٠٠٩م.

مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، بما يتماشى مع مقاييس جودة الأداء المعتمـــدة عالميا.

وتتألف هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب من خمس وحدات رئيسية هي: وحدة مراجعة أداء المدارس، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، ووحدة الامتحانات الوطنية. ووحدة تقويم المؤهلات.

وما يهم البحث هنا بالضرورة هي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، حيث تقوم هذه الوحدة انسجاماً مع الرسالة المَنوطة بها بإجراء عمليات المراجعة الشاملة في جميع مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، وتهدف عملية المراجعة إلى تقييم فعالية إجراءات تأكيد الجودة التي تتخذها المؤسسة على أساس مجموعة من مؤشرات الجودة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

وقد تعاقدت مبادرات إصلاح التعليم الوطني في مجلس التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين مع هيئة ضمان الجودة البريطانية والأسترالية لتقديم المساعدة والتوجيه لوحدة مراجعة مؤسسات التعليم العالي والتمكن من مراجعة أداء الجامعات في البحرين، وتم تحقيق كلا الهدفين بنجاح.[١]

وفي إطار مبادرات الإصلاح التعليمي لا تمنح وزارة التربية والتعليم ترخيصاً للجامعات الخاصة في البحرين، إذا لا يوجد لديها توأمة مع جامعات عالمية معترف بها دولياً،[٢] وهذا ما يُعد التحاقاً خالصاً بالعولمة، واندماجاً مع سياساتها ومتغيراتها.

كما أن المعايير التي تعتمد عليها الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في إطار عملها مبنية على معايير الهيئات البريطانية، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي توصلت إليها الهيئة البريطانية في هذا المجال مشابهة لنتائج الهيئة الوطنية للمؤهلات في مملكة البحرين، فعلى سبيل المثال حدَّد تقرير هيئة الأوفسد لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م أهمية تعاون المؤسسات التدريبية مع أرباب الأعمال حتى تكون البرامج أكثر ارتباطاً باحتياجات سوق

---

(١) **هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب**: دليل المراجعة(٣)، وحدة مراجعة أداءه مؤسسات التعليم العـــالي، مملكة البحرين، ٢٠٠٩م، ص٣.

(٢) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الأمانة العامة قطاع الإنسان والبيئة، الإدارة التعليميـــة: إضـــاءات حول مسيرة التعليم العالي في دول مجلس التعاون: القرارات والإنجازات، الريـــاض: الأمانـــة العامـــة، ٢٠٠٨م، ص١٢.

العمل، ومن ثمَّ أكثر تحفيزاً وإنتاجية للمتدربين، وقد اتضح هذه الجانب بجلاء في تقرير وحدة مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي لعامي٢٠٠٩/٢٠١٠م[١] باعتباره إحدى خصائص المؤسسة التعليمية الأكثر فاعلية في البحرين.

وعليه يُمكِن القول إنَّ إصلاح المنظومة التربوية عن طريق تطبيق أفضل ممارسات الجودة الشاملة مرتبطٌ بالتغيُّرات العولميَّة التي هيمنت على النَّسَق التربوي في مملكة البحرين الذي يُعتبر أحد أهم أنساق المجتمع، وارتبط التعليم الجيِّد بمفهوم الجودة ومفاهيمها المستوردة من الوكالات والمؤسسات الدولية البريطانية ، ومجلس التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية،[٢] والتي تعمل على إحداث تغييرات داخل دُوَل العالم، وبالتالي توجِّه تلك البلدان نحو اتجاه يتوافق مع مصالحها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وإلا ما قيمة شرط التعاون والتوأمة مع الجامعات العالمية ذات الانتماء الأجنبي، إلا تنميطاً ثقافياً، أو تبعية مطلقة للذات العربية، فالعقل المُهيمن ينظر إلى دُوَل العالم اليوم وكأنها تحت سيطرته من خلال أسلحته الأيديولوجية التي تخدم توجهاته.

وبالنظر إلى التوجُّه الغربي في تطبيق ممارسات الجودة والاعتماد، نرى التناقض الصريح في تطبيق فلسفة الجودة والاعتماد، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها ما يقارب من ستِّ هيئات للجودة والاعتماد، وهذه الهيئات ليست متطابقة، وإنما تختلف فيما بينها، حيث أنها تراعي التنوُّع الجغرافي والتنوُّع الموضوعي على جميع ولاياتها،[٣] وكل هذه الهيئات تنضوي تحت مظلة مجلس الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي بأمريكا( Council for Higher Education Accreditation)، وفي مقابل ذلك فإنَّ أعرق جامعات أمريكا كـ(هارفارد) لا تولي مسألة الجودة والاعتماد أي أهمية كبيرة، الأمر الذي يؤكد أن مسألة ضمان الجودة والاعتماد هي فلسفة أكثر من كونها قيمة واقعية ملموسة في الوسط التعليمي، ومع ذلك تبقى هناك مؤسسات تحتاج إلى مسألة الجودة والاعتماد، شرط أن تكون تلك الفلسفة متصلة بوطنية الدولة وتراعي قيمها ومبادئها وثوابتها، ومناسبة لظروف وتوجهات المجتمع، وتُصاغ وفقاً لتطلعات الدولة واحتياجاتها.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: **التقرير السنوي ٢٠١٠م**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١٠م، ص ٧٤.

(٢) هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: **التقرير السنوي ٢٠١٢م**، **مرجع سابق**، ص٦٧.

(٣) عدنان الأمين، ضمان الجودة في الجامعات العربية، **مرجع سابق**، ص١٥.

وفي إطار العولمة أصبحت أمريكا تقدم وتُصدِّر نماذج لممارسات الجودة والاعتماد، لدول الشرق الأوسط والدول النامية بشكل عام.

وعلى أساس ذلك أدرك منظِّروا العولمة أن الأفكار لها توابعها وعواقبها، ولهذا سعَوا لإيجاد شبكة عالمية ضخمة من المؤسسات والجامعات ومراكز البحث والإصدارات والباحثين والكُتَّاب لخدمة أغراضهم وللتعبئة والترويج لأفكارهم ومعتقداتهم. وتهدف أمريكا وحلفائها إلى إنتاج ثقافة ونمط حياة ينتهي بمفهوم العِلم والتطوُّر، مستخدمةً هذه المؤسسات والجامعات لخدمة توجهاتها الرأسمالية.(١)

فأمريكا وحلفائها لم تُنشِئ هذه المؤسسات (ضمان الجودة والاعتماد) إلا من أجل الهيمنة وزيادة ضمان إحكام السيطرة، وضمان تبعية طبقة من المثقفين في هذه المجتمعات لدول الغرب، بحيث تكون لهذه الطبقة مكانة الصدارة في مجتمعاتهم، من خلال استخدام فكرهم العلمي لإقناع بني جلدتهم بعدم قدرة ثقافتهم الوطنية على النهوض والرقي بالأمة وحثهم على أخذ النموذج المستورَد .

وعلى نحو مخالف لهذه الافتراضات نجد أن هناك من يذهب إلى أن الغزو الثقافي هو إفراز تلقائي للغزو الغربي بأنواعه (العسكري، الاقتصادي، السياسي، العلمي) أي أنه نتاج عفوي غير مدروس، برز فيه تفوُّق حضارة على حضارة أخرى.(٢) وإسقاطاً على مسألة الجودة والاعتماد نرى الإمداد الثقافي يغزو بُنية النُّظُم التعليمية الجامعية بكل سلاسة وسهولة تحت مُسمى الجودة والاعتماد الأكاديمي، وعلاوة على ذلك نرى التشجيع والاهتمام الواضح من قبَل حكومات الدول العربية نحو الاقتداء بالجامعات الأجنبية في تطبيقها لممارسات الجودة والاعتماد.

## فلسفة وأهداف التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين:

التعليم الجامعي ــ بصورة عامة ــ أصبح من أهم وسائل الشعوب والأمم النامية في إبراز هويتها وثقافتها وتحقيق تطلعاتها في التقدُّم وفي الحرية والديمقراطية والعدالة

---

(١) عبد العظيم الديب: **التبعية الثقافية، وسائلها ومظاهرها**، ط١، المنصورة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م، ص١٠.

(٢) محمد الدعمي: الثقافة العربية وجدل الغزو الثقافي"مقارنة بين بعض أفكار الثقافة العربية والثقافة الغربية، القاهرة، **شئون عربية**، العدد(٨٠)، الأمانة العامة لجامعات الدول العربية، ١٩٩٤م، ص ص١٦٩-١٨٢.

الاجتماعية ، والتعليم الجامعي الذي يستطيع تحقيق ما يُرجى منه لا بد من أنْ يقوم على مبادئ أساسية ، ولا بد من أن تكون له أهدافه المحدَّدة، والتي تنطلق من فلسفة ورؤية واضحة يستطيع من خلال التعليم العالي أن يواجه متغيرات الحياة التكنولوجية والمعلوماتية، ويعمل على سدِّ الفجوة بين الشعوب والثقافات، وتخريج قادة الفِكر العلمي من منظور صناعة المعرفة لتطوير المجتمع وتلبية احتياجاته الحاضرة والمستقبلية.

ويُعتبر التعليم الجامعي في مملكة البحرين وسيلة لإبراز هويَّة المجتمع البحريني وثقافته وتحقيق تطلعاته في التقدُّم والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فمِن خلال ذلك تبنى فلسفة التعليم الجامعي في مملكة البحرين، والتي تهتم بالفكر والتأمل والثقافة الحُرَّة في مختلف المجالات، إضافةً لإعداد المهنيين وتدريبهم في مجال الهندسة والزراعة والتجارة، وتقديم الاستشارات في مختلف التخصصات العلمية والعمليَّة، فالتعليم الجامعي للمجتمع ككل بشتى فئاته واهتماماته.

ونظراً للدور الحيوي الذي يقوم به التعليم العالي لتحقيق التقدُّم والرُّقي في مختلف جوانب الحياة التعليمية والاجتماعية والثقافية وغيرها، يقوم الباحث باستعراض أهم أهداف التعليم الجامعي فيما يلي:[٢،١]

١. إتاحة فرصة الدراسة والتخصص والتعمُّق في ميادين المعرفة تلبيةً لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة.
٢. تنمية البحث العلمي وتشجيعه ليُسهِم في تقدُّم المعرفة وتعمقها وتعزيز الإبداع والابتكار لخدمة متطلبات المجتمع.
٣. رفع مؤهلات الموارد البشرية في ميادين العمل المختلفة بشكل مستمر وإعداد الطاقات البشرية المؤهَّلة من الفنيين والمتخصصين والباحثين.
٤. تنمية التقنية التكنولوجية وتطويرها في خدمة المجتمع.
٥. تنمية الاهتمام بالثقافة العربية والإسلامية والعالمية وحماية التراث الوطني وتطويره.
٦. العمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية والتعليمية مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي والهيئات والمؤسسات العلميَّة العربية والدولية.

---

(١) قانون رقم(٣) لسنة ٢٠٠٥م، **وثيقة مرسوم ملكي بشأن التعليم العالي**، المنامة: قصر الرفاع، صدر بتاريخ ٢٠ أبريل٢٠٠٥م.

(٢) وزارة الإعلام: المادة (١١)، **مرجع سابق**، ص٤.

٧. تقديم الاستشارات والخدمات العلمية والتقنية للهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة.

٨. تنمية إلمام الدارسين بلغة أجنبية واحدة على الأقل في ميادين تخصصهم وإكسابهم مهارات مناسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تلك الميادين.

٩. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وبخاصة البحث التطبيقي المُوجَّه لخدمة المجتمع وتنميته.

١٠. الاهتمام بالتربية الدينية والوطنية وبتقوية شخصية المُواطن واعتزازه بوحدَته الوطنية ودينِهِ وعروبته ووطنِهِ.

١١. تنمية مهارات النَّجاح في الحياة والمُرونة في مواكبة تحوُّلات المعرفة وعالم العمل.

١٢. تنمية قدرات الطالب على ممارسة التفكير العلمي التحليلي الشمولي الناقد وحل المشكلات حلاً ابتكارياً.

## إنشاء الجامعات الخاصة بمملكة البحرين في ضوء متغيرات العولمة:

هناك عدة متغيرات للعولمة دعت مملكة البحرين إلى إقرار لائحة ومعايير خاصة بإنشاء الجامعات الخاصة إلى جانب الجامعات الحكومية وهذه المتغيرات العولمية جعلت حقل التعليم يخضع لسياساتها ويرتبط بتأثيراتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي يذكر الباحث أهم تلك المتغيرات التي جعلت من حكومة مملكة البحرين تستجيب لإطلاق العنان للمستثمرين كي يتولَّوا قطاع التعليم الجامعي من جانب الاستثمار الربحي:

### ١. متغيرات تتعلق بالطلب الاجتماعي[١]

لقد كان الطلب الاجتماعي قبل ثلاثة عقود ماضية في توازن مع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي على الرغم من وجود جامعة وطنية واحدة وهي جامعة البحرين، فقد كانت جامعة البحرين تستوعب معظم الراغبين في مواصلة تعليمهم العالي.

أما في نهاية العقد الماضي فلم تعُدْ الجامعة الوطنية الوحيدة قادرة على تلبية الطلب الاجتماعي، على الرغم من زيادة طاقتها الاستيعابية من حوالي ٧٠٠٠ طالباً وطالبةً في عام ١٩٨٨م إلى حوالي ٢٠٠٠٠ طالباً وطالبة في عام ٢٠٠٥م، وأصبحت الطاقة الاستيعابية للجامعة الوطنية الوحيدة لا تلبِّي الطلب المتزايد على التعليم الجامعي. ويُتوقع أن يتناسب الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي مع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي في

---

(١) فيصل الملا: واقع مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنميـــة، **مرجـــع سابق**، ص٢٦٢.

ضوء إنشاء (١٢) جامعة خاصة في المملكة، حيث أصبحت هذه الجامعات والكليات قادرة على تلبية معظم الطلب الاجتماعي، ولكن لا يزال هناك فارق بين أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص وأعداد الخريجين من التعليم الثانوي، حيث إن هناك أكثر من ٣٠% من الخريجين لم يستطيعوا الالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي الخاص، خاصة في ظل الزيادة المُبالغ فيها في رسوم الدراسة.(١)

## ٢. متغيرات تنموية ثقافية

تُعتبر الجامعة هي قائدة التغيير الاجتماعي، فهي التي تدفع عجلة التنمية الشاملة وتؤدي دورًا ملموسًا في إثراء المعرفة العلمية وتطوير العلوم المختلفة، وتأهيل وتدريب القوى البشرية في مختلف المجالات العلمية، وتقوم بمواجهة التغيرات الثقافية عن طريق التلاحُم والتواصُل مع الأفراد المُنخرطين في مؤسسات المجتمع المَدني، كما إنها توفر فُرَص تعليم لجميع فئات المجتمع، لترسِّخ القيَم والثقافة المجتمعية. وللجامعة إسهام كبير في برامج محو الأمية الحضارية، وتعزيز الهوية الثقافية الموحدة على الصعيد الوطني والقومي والاتصال بالثقافات الأخرى من خلال ترجمة العلوم المختلفة والاستفادة منها في التنمية المجتمعية.

وكذلك تدعيم الثقة بين المتعلمين الكبار بعد شعورهم بعدم الأهمية وإشباع حاجاتهم وانخراطهم في التنمية بزيادة الدافعية للتعلم والإنتاج، من خلال تنمية مشاعر الأفراد بقدراتهم على الإنجاز والإبداع في نمو وتطور المجتمع.

وعليه فإن التغيرات الثقافية المُتسارعة في العالم تقضي بضرورة وجود الجامعات الخاصة لإيجاد رؤى علمية وثقافية ومستقبلية للوعي بكافة المتغيرات العالمية، والوعي باتجاهات السوق العالمي لأنه جوهر الحركة الاقتصادية، وعليه فإن مبررات وجود الجامعة يقضي بأداء مثل هذه الرسالة المُهمة في تزويد المُتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وبالتالي إحداث التوافق الكمِّي والكيفي بين حاجات التنمية وسوق العمل من المهارات المطلوبة.(٢)

---

(١) فيصل الملا: واقع مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية، **مرجع سابق**، ص٢٧٢.

(٢) أحمد محمد لقمان: تجسير الفجوة بين إعداد الموارد البشرية واحتياجات سوق العمل: وجهة نظر منظمة العمل العربية، **مؤتمر المعرفة الأول لمؤسسة الشيخ راشد آل مكتوم**، دبي: الإمارات العربية المتحدة، المنعقد في الفترة ٢٨-٢٩ اكتوبر، ٢٠٠٧م.

### ٣. متغيرات سياسية

تساعد الجامعات في أغلب الأحيان على الاستقرار السياسي، وتقلِّل من حِدَّة الاضطرابات والصراعات، وذلك بتكوين حلقات التعاون والتبادل المعرفي على مستوى المشاركة في المؤتمرات العلمية، وترسيخ مبدأ الحرية المدنيَّة والانتماءات الوطنية والحزبية وغيرها، ومن شأنها أن تضمن حرية العمل الأكاديمي وحق التعبير واحترام الرأي الآخر والعمل بروح الفريق وتحمُّل المسؤولية واستخدام التفكير الناقد[١]، كما تسعى الجامعات بصورة فاعلة إلى الحدِّ من الحروب المحلية وذلك بنشر ثقافة السلام، والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع ، وتقليل الهجرات السكانية نتيجة للظروف السياسية، حيث تسعى الجامعات للاستمرار في أداء رسالتها تجاه المجتمع من خلال تنمية الوعي السياسي للمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم. وتجدُر الإشارة إلى أنَّ من بين التوصيات التي خرج بها تقرير هيئة تقصِّي الحقائق في مملكة البحرين خلال الأحداث السياسية في ١٤ فبراير ٢٠١٠م، هي تدريس حقوق الإنسان في جميع مؤسسات التعليم الجامعي بمملكة البحرين.[٢]

### ٤. متغيرات اقتصادية

قيام الجامعة بالمجتمع يجعلها توفِّر التعليم للشرائح في مستوى التعليم الجامعي في المجتمع، وتأهيلها مهنيّاً لتحسين وضعها الاقتصادي وذلك من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج بتوفير القوى المُدرَّبة في مجال التنمية الاقتصادية، مع تقديم برامج تعليمية وتدريسية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع. كما أنَّ الجامعة مُلزَمة بتعليم الأفراد لإنتاج عقول مُفكِّرة تبحث في كافة المشاكل الاقتصادية الحقيقية، فمِنْ مبررات وجودها تأكيد دورها القيادي في صناعة التغييرات الاقتصادية والتنموية تجاه المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال أداء الرسالة المتميزة في مجال الفكر والمعرفة في تلبية متطلبات المجتمع الاقتصادية والتنموية، ويتم ذلك بوضع الحوافز المالية وتوفير الإمكانات اللازمة لفرَق البحث العلمي والباحثين بشكل عام.[٣]

---

(١) تيسير النهار النعيمي: ضمان الجودة في التعليم العالي في الأردن، ضمان الجودة في التعليم العالي: **مرجع سابق**، ص٣١١.

(٢) محمود شريف بسيوني: تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الالتزامات الدولية لمملة البحرين توصيات تتعلق بوزارة التربية والتعليم،**مرجع سابق**، ص٤٢٧.

(٣) أمير محمد على أحمد حسن: نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ورقة عمل مقدمة **الى المؤتمر التربوي الخامس جودة التعليم الجامعي**، كلية التربية جامعة البحرين(مج٢) ٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧م، ص٢٢٣.

## ٥. متغيرات تتعلق بالنمو السكاني

يتصف المجتمع البحريني بخصائص ومتغيرات سكانية واسعة، فبحسب تعداد عام ٢٠٠٩م[١] بلغ سكان البحرين ١,١٩٥,٠٢٠ مليون نسمة تقريباً، منهم٤٨,٩٣% بحريني، و٥١,٠٧% منهم غير بحرينين، ذلك أن ارتفاع معدَّلات النمو السكاني البالغ ٢,٧% للبحرينين، و ٣,١% لغير البحرينين، وبحسب التعداد فإنَّ المجتمع يتصف بفتوَّة السُكان، وفي ضوء دلالات فحص مؤشرات النمو السكاني في البحرين، نلاحظ أن ذلك يُشكل عبءًا وتحدِّياً كبيراً على برامج التنمية والتعليم والتدريب المهني. وتشير التوقعات إلى ارتفاع هذه النِّسَب في السنوات القادمة. وإذا نظرنا إلى مُعدَّلات الالتحاق بالتعليم الجامعي بمملكة البحرين، فعدد السكان البحرينين يبلغ حوالي (٥٨٤,٦٨٨) نسمة منهم (٢٩٥,٨٧٨) ذكور و(٢٨٨,٨١٠) إناث أي بنسبتي ٥٠,٦٠ % و٤٩,٤٠ % على التوالي. [٢]

وعند النظر إلى علاقة التعليم الجامعي الخاص بالنمو السكاني، ومدى مساهمته في توظيفه خدمةً للتنمية نجد أنَّ مُعدل الالتحاق بالتعليم الجامعي في مملكة البحرين يشكل نسبة عالية مقارنة مع المعدلات الملحوظة في بعض الدول العربية والأجنبية للعام ٢٠٠٧م، حيث تبلغ هذه النسبة حوالي ٣٦ % بينما تصل في بعض الدول العربية، كليبيا إلى نحو ٥٦% ولبنان ٥١ % والأردن ٣٩ % وفلسطين ٣٩ %.[٣]

وخلاصة القول فإنَّ نسبة المُلتحقين بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين خلال السنوات الماضية شهد تقدماً ملحوظاً بمعدلات الالتحاق مقارنة بحجم السكان، وتأسيساً على ذلك فإن مؤشرات النمو السكاني المتزايدة شكلت ضغطاً كبيراً على التعليم الجامعي مِمَّا جعل حكومة البحرين تستجيب لمتغيرات العولمة وتُشارك القطاع الخاص في تولِّي مسألة التعليم الجامعي والاستثمار فيه.

---

(١) **احصائيات مملكة البحرين العقد الأول من الألفية الثالثة، ٢٠١١**، جدول(٤,٠١)، ص١، الثلاثـــاء ٢٦-٣-٢٠١٣، الجهاء المركزي للمعلومات
http://www.cio.gov.bh/cio_ara/English/Publications/Statistical%20Abstract/ABS2011/CH2/1.pdf

(٢)-**احصائيات مملكة البحرين العقد الأول من الألفية الثالثة، ٢٠١١، مرجع سابق.**
http://www.cio.gov.bh/cio_ara/English/Publications/Statistical%20Abstract/ABS2011/CH2/1.pdf

(٣) رمزي سلامة: **أحوال التعليم العالي بالدول العربية**، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، ٢٠٠٧م، ص٤٦.

## بيان بمؤسسات التعليم الجامعي الخاص:

أصبح من المُسلَّم به في الفكر التربوي العالمي، أن هناك ارتباطًا وثيقَ الصِّلة بين نشأة الجامعات الخاصة وبين مفهوم العولمة، فجامعات اليوم تعمل في بيئة مغايرة ومتغيِّرة لِمَاة كانت تعمل به جامعات الأمس، فالعصر الحديث يتميَّز بتزايد واضح في أعداد تلك الجامعات في كل أنحاء العالم، فظهرت جامعات جديدة المضمون وحديثة المنهج، تُشكلها المتغيرات العالمية التي أدَّت إلى التحوُّل في أشكال الإنتاج والصناعة وركَّزت على المنفعة المادية، القائمة على تحريك رؤوس الأموال واستثمارها، فأفرزت لنا مفهوم خصخصة التعليم الجامعي، أي جعله خاصاً يتولاه القطاع الخاص ضمن مشاريعه الاستثمارية، فهذه الظاهرة حديثة العهد في مملكة البحرين، إذ لا يربو عمرها على (٩) سنوات، أي بعد الإصلاحات السياسية التي قادها جلالة الملك، إذ أخذت الحكومة تتوسّع في تعزيز مفهوم العولمة في شتى المجالات، وقد "فتحت المجال في السنوات الأخيرة لاستثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي على حدٍّ سواء في عدَّة مجالات مرتبطة بالشأن المالي والمصرفي والخدمات التأمينية والتعليمية والصناعات التحويلية والصناعات المُكمِّلة للصناعات الرئيسية كالألومونيوم والبتروكيماويات، مِمَّا زاد في عمليات الاندماج والشراء عن طريق الخصخصة، لذا ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين والذي وصل إلى ٢,٩١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م."[١] وشجَّع رجال الأعمال أو أصحاب المال على افتتاح جامعات خاصة.

ثم أخذت تتزايد وتنتشر في المملكة بشكل ملفت للنظر، حيث شهدت المملكة افتتاح أول جامعة خاصة في عام ٢٠٠٢م، ثم أزداد التوسُّع في عدد مؤسسات التعليم الجامعي الخاص ليصل مع بداية العام ٢٠١٣م إلى (١٣) جامعة خاصة، وافتتحت بها كليات وأقسام تكاد تكون مماثلة في معظمها، والبعض الآخر منها تماماً كما هي في موطنها الأصلي.

وافتتحت في هذا العمر القصير على نشأتها برامج للدراسات العليا في العديد من التخصصات العامة بما فيها التخصصات الدقيقة.[٢] كما تقوم بعض مؤسسات التعليم الجامعي

---

(١) بابا عبد القادر: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين، **ورقة بحثية قدمت للمؤتمر العالمي لعولمة الأعمال في القرن الواحد والعشرين: التحديات والفرص**، كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٨م، ص٤٣.

(٢) مجلس التعليم العالي: **البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة**، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢م.

الخاص بتقديم برامج بالدوام الجزئي لمن لا تسمح لهم ظروفهم العملية بالدراسة بنظام الدوام الكامل، كذلك تمَّ السَّماح لعدد من المؤسسات التعليمية لاستضافة برامج في مستوى الماجستير لجامعات خارجية.

وتمنح معظم الجامعات والكليات الخاصة درجات علميَّة متنوعة تشمل الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ودرجات علمية على مستوى الدبلومات والماجستير والدكتوراه في تخصصات مختلفة، وترتبط هذه الجامعات والكليات عامة بجامعات وكليات عالمية.

جدول (٢) بيان بعدد الجامعات الخاصة بمملكة البحرين

| التسلسل | اسم الجامعة الخاصة | تاريخ الإنشاء |
|---|---|---|
| ١ | الجامعة العربية المفتوحة | فبراير ٢٠٠٣م. |
| ٢ | الجامعة الأهلية | فبراير ٢٠٠٣م. |
| ٣ | الكلية الملكية للجراحين في ايرلاند(جامعة البحرين الطبية) | أكتوبر ٢٠٠٤م. |
| ٤ | الجامعة الملكية للبنات | سبتمبر ٢٠٠٥م. |
| ٥ | جامعة العلوم التطبيقية | سبتمبر ٢٠٠٤م. |
| ٦ | جامعة المملكة | سبتمبر ٢٠٠٤م. |
| ٧ | كلية البحرين الجامعية | سبتمبر ٢٠٠٢م. |
| ٨ | الجامعة الخليجية | أكتوبر ٢٠٠٢م. |
| ٩ | جامعة أما الدولية | سبتمبر ٢٠٠٢م. |
| ١٠ | كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال | أبريل ٢٠١٢م. |
| ١١ | جامعة نيويورك للتكنولوجيا | سبتمبر ٢٠٠٣م. |
| ١٢ | المركز الدولي لمعهد بيرلا للتكنولوجيا | سبتمبر٢٠٠٢م. |
| ١٣ | جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا | يوليو ٢٠٠٤م. |

ويمكن القول أن وجود الجامعات الخاصة بمملكة البحرين أسهمت في جعل الطلاب يفاضلون ويختارون الجامعة الأنسب لهم في ظل اختلاف التخصصات والانتماءات والأسعار وأوقات الدراسة وإلى ما ذلك. كما أن هذه الجامعات أوجدت فرص عمل لعدد لا بأس به من الإداريين والفنيين، ولكنها مازالت تعتمد اعتماداً تاماً في عملها على أعضاء هيئة التدريس والنُّخَب الإدارية من الوافدين.

ووجدت الحكومة في ظهور الجامعات الخاصة سنداً جديداً لدعم ونشر التعليم الجامعي، وعوناً يساعدها في التنظيم والبناء لتخريج القادة التربويين والاجتماعيين والمشاركة في تحمُّل مسؤولية التنمية والتغيير في بناء نهضة المجتمع، وفي إطار واقع الجامعات الخاصة بمملكة البحرين سوف نتطرق إلى ست جامعات خاصة من بين (١٣) جامعة لتكون نموذجاً للدراسة.

## الملامح الأساسية للجامعات الخاصة بمملكة البحرين.

### الجامعة الأهلية:

هي مؤسسة جامعية مُرخَّص لها من قِبل حكومة مملكة البحرين، بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٠٣-١٦٢٦ بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠١م،[١] وتعود مُلكية الجامعة إلى إحدى الشركات القابضة، وهي الأكاديمية العربية للأبحاث وهي شركة مُسجَّلة على أنها ربحية ومع ذلك فإنَّها تُوصف كمؤسسة تعليم جامعي خاصة غير ربحية، وبالتالي فإنَّ الهدف غير المُعلن للجامعة أنها رُبحية بامتياز وهو ما تعتبره حكومة مملكة البحرين بأنَّه استثمار في التعليم تماشياً مع التطورات العالمية، واستجابةً لاتفاقيات التجارة الحرة والتي من ضمنها فتح باب الاستثمار في التعليم الجامعي.[٢]

وقد تمَّ قبول الدفعة الأولى من الطلبة في الجامعة الأهلية في شهر فبراير من العام ٢٠٠٣م، وكان عددهم (٥٠) طالباً، واستمرَّت الطاقة الاستيعابة للجامعة في النُّمُو حتى

---

(١) قرار مجلس الوزراء الموسوم برقم(٠٣-١٦٢٦) **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط الجامعة الأهلية، بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠١م**، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠١م.

(٢) **الموقع الإلكتروني للجامعة الأهلية:** (http://www.ahlia.edu.bh/cms/index.php?page=overview)

أصبحت تضمُّ ما يزيد على ٢٠٠٠ طالب يدرسون في ١٨ برنامجاً أكاديماً وفق آخر الإحصائيات المنشورة، وقد تخرَّجت أول دفعة من الجامعة في العام ٢٠٠٦م،[١]

**الاتفاقيات التعاونية:**

ارتبطت الجامعة منذ بدايتها الأولى باتفاقية تعاون فني وأكاديمي مع جامعة ( برونيل) البريطانية وذلك لضمان توفير الخبرات والمهارات والكفاءات العلمية وكافة المتطلبات الأساسية اللازمة للاعتمادية العالمية. ومن أبرز الاتفاقيات التعاونية في المجال الأكاديمي هو الإشراف على برامج الدكتوراه في كليات إدارة الأعمال وتقنية المعلومات، فجامعة (برونيل) البريطانية من الجامعات العريقة في المملكة المتحدة، وتعتمد وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين كامل برامجها الدراسية.[٢]

كما وقّعت الجامعة عدة اتفاقيات فنية وأكاديمية أخرى مع جامعات عالمية مرموقة منذ تأسيسها لضمان توفير الخبرات والمهارات والكفاءات العلمية وللإشراف على البرامج الأكاديمية المطروحة، وأبرز الاتفاقيات كانت مع جامعة برونيل (المملكة المتحدة)، وجامعة ولاية جورجيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، وجامعة ونسكونسن (الولايات المتحدة الأمريكية)، وجامعة واسيدا (اليابان)، وجامعة فيلادلفيا (الأردن)، والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية (سويسرا)، ومعهد إيتك الأوربي للتكنولوجيا (فرنسا)، ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (البحرين)، وأخيرًا معهد البحرين للتكنولوجيا (البحرين).

## فلسفة ورسالة الجامعة:

تنطلق فلسفة ورسالة الجامعة الأهلية في إتاحة العلوم المختلفة للمجتمع البحريني والعربي ككل، وأن تصبح من أبرز الجامعات الإقليمية والدولية في تخريج الكوادر ذات الكفاءة المهنية العالية.[٣]

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير المراجعة المؤسسية الجامعة الأهلية، ٢٠١٢م**،مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١٢م، ص٢.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير المراجعة المؤسسية الجامعة الأهلية، ٢٠١٢م، مرجع سابق**، ص٣.

(٣) **الموقع الإلكتروني للجامعة الأهلية: برامج الجامعة**: http://www.ahlia.edu.bh/ahliaweb/programmes/

## أهداف الجامعة:

تهدف الجامعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. إعداد الخريجين للتعلُّم مدى الحياة وإفادتهم لمجتمعاتهم.

٢. ضمان جودة التعليم العالي التي من شأنها أن تمكِّن الطلاب من اكتساب مهارات وظيفية تؤهلهم للانخراط في سوق العمل بجدارة، وبقدرات عالية.

٣. خلق فرص وظيفية متوافقة مع حاجات التنمية لجميع أفراد المجتمع من خلال ربط الدراسات النظرية مع التدريب المهني والتعمق في الجزئيات التخصصية.

٤. تشجيع الإبداع والابتكار وتعزيز مهارات البحث العلمي.

## الكليات والبرامج الدراسية:

تضم الجامعة الأهلية أربع كليات ومركز للدراسات الإنسانية والاجتماعية وهي:

**١. كلية العلوم الرياضية وتكنولوجيا المعلومات :**

تمنح الكلية العديد من الدرجات العلمية وهي:

١. الدبلوم المشارك في تكنولوجيا المعلومات (ADIT)

٢. درجة البكالوريوس في علوم تكنولوجيا الإنترنت (BSIST)

٣. درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات (BSIT)

٤. درجة البكالوريوس في تكنولوجيا الهاتف الخلوي (BSMPTC)

٥. درجة البكالوريوس في تكنولوجيا الوسائط المتعددة والتصميم (BSMPTC)

٦. درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات (MSDIT)

**٢. كلية العلوم الإدارية والمالية :**

تمنح هذه الكلية الدرجات العلمية والتالية:

١. درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية (BSBF)

٢. درجة البكالوريوس في الإدارة والتسويق (BSMM)

٣. درجة البكالوريوس في المحاسبة والمال (BSAF)

٤. درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمال (BSEF)

٥. درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية (BSMIS)

٦. درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)

٧. درجة الماجستير التنفيذية في الإدارة (EMBA)

**٣. كلية العلوم الطبية والصحية :**

تمنح هذه الكلية العديد من الدرجات العلمية وهي:

١. الدبلوم المشارك في العلاج الطبيعي.

٢. درجة البكالوريوس في العلاج الطبيعي.

**٤. كلية الآداب والفنون:**

تمنح هذه الكلية العديد من الدرجات العلمية وهي:

١. درجة البكالوريوس في التصميم الداخلي.

٢. درجة الماجستير في الإعلام والعلاقات العامة.

**٥. مركز الدراسات الإنسانية والاجتماعية:**

يقوم مركز الدراسات الإنسانية والاجتماعية بتقديم جميع البرامج التعليمية والثقافية العامة. وتساهِم هذه البرامج في تعزيز مهارات الطلبة مثل التفكير النقدي واتخاذ القرارات والقدرة على الاتصال وغيرها من المجالات الأخرى الجوهرية التي تعزِّز شخصية وفاعلية الأفراد في المجتمع . ويشرف على تدريس هذه البرامج نخبة من كبار الأساتذة المتخصصين .

إن جميع البرامج التي تطرحها الجامعة الأهلية مُعتمدة من قِبَل مجلس التعليم العالي بمملكة البحرين، فهي تستند في فحص برامجها واعتمادها على جامعة برونل في المملكة المتحدة، وهو ما يُشير إلى صفة الانتماء إلى تلك الجامعة وبالتالي تأخذ مُسمَّى مختلف، ولكنْ

في حقيقة الأمر وبحسب تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب،[١] إنَّ جميع البرامج المطروحة في الجامعة الأهلية تتوافق من حيث المُسمَّى والهدف والمضمون مع جامعة (برونل) في المملكة المتحدة، وهذا ما يؤكد أن الجامعة الأهلية هي فرع لجامعة (برونل) في المملكة المتحدة.

## نظام الدراسة:

يقوم نظام الدراسة في الجامعة الأهلية على نظام الساعات المعتمدة (النظام الأمريكي) والحضور الإلزامي، ويقوم النظام على تحديد الساعات المُعتمدة التي يُشترط إكمالها من قبل الطالب والنجاح فيها بالمستوى الذي تقرره الجامعة كشرط للتخرج في أي قسم من أقسامها الأكاديمية، ويعتمد نظام التدريس في الجامعة على اللغة الإنجليزية كلغة أساسية في جميع الكليات ما عدا كلية الآداب فهي تعتمد اللغة العربية في التدريس.[٢]

كما أنَّ نظام الدراسة يعتمد على ربط النظرية بالتطبيق في جميع التخصصات التي تدرِّسها. وخصَّصت الجامعة للتدريب والتطبيق ساعات معتمدة إلزامية لا يتخرج الطالب اذا لم يحصل عليها، ويحصل الطالب على شهادة البكالوريوس في مدة (٨) فصول دراسية في مختلف التخصصات المطروحة.

## أعضاء هيئة التدريس:

بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة فإنَّ نسبة ٨٠% منهم تقريباً من حملة شهادة الدكتوراه والتي حصلوا عليها من بلدان مختلفة، حيث يتوفر لدى الجامعة ١٦ عضو هيئة تدريس بمرتبة أستاذ، و١١ أستاذ مشارك، ٣٨ أستاذ مساعد، و١٩ محاضر، كما يتوفر لدى الجامعة ٦ أعضاء يعملون بنظام العمل الجزئي.[٣]

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير المراجعة المؤسسية الجامعة الأهلية، ٢٠١٢م، **مرجع سابق**، ص١٣.

(٢) **الموقع الإلكتروني للجامعة الأهلية:** http://www.ahlia.edu.bh/ahliaweb/

(٣) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير المراجعة المؤسسية الجامعة الأهلية، ٢٠١٢م، **مرجع سابق**، ص٢.

## الإمكانات المادية:

يتوفر لدى الجامعة نظام للموازنة السنوية، يستند على مبدأ الموازنة الصفريّة تقوم بمقتضاها بإعداد الموازنات التشغيلية والمالية وموازنة النفقات من رأس المال على أساس سنوي. أمَّا مصدر الدخل الرئيسي للجامعة فهو الرسوم الدراسية التي تستوفيها من الطلبة. وبحسب تقرير المراجعة المؤسيسة[١] فإنَّ الجامعة تتمتع باستقرار مالي، وحققت أرباحًا سنوية صافية عالية. وتجدُر الإشارة إلى أنَّ الجامعة الأهلية تقوم حالياً بدراسة مشروعات استثمارية أخرى تابعة للشركة القابضة لمضاعفة الأرباح والمساهمة في تنشيط القطاع الاقتصادي، وهذا ما يُعتبر خطراً كبيراً على مستقبل التعليم الجامعي في مملكة البحرين، حيث التركيز على الأرباح بمُسمّيات الاستثمار والخصخصة وترك التعليم يتولاه القطاع الخاص.

## البنية التحتية:

لا تمتلك الجامعة الأهلية مبنى خاصًّا لها بل تستأجر مساحة تقدَّر بستة عشر ألف متر مربع من مجمَّع تجاري، مخصص في الأساس ليكون مركزاً للتسوُّق في قلب المنامة. وبالنَّظر إلى تقرير هيئة المراجعة المؤسسية[٢] فإن البُنية التحتية للجامعة الأهلية محدودة ولا تتناسب لتكون بيئة تعليمية، حيث تفتقر الجامعة إلى وجود أبسط الخدمات الطلابية كالعيادة الطبية، والمرافق الجامعية التي تُقام فيها الأنشطة والفعاليات المجتمعية. وتوفر الجامعة قاعات دراسية، ومعامل مختبرية صغيرة، ومكتبة عامة لجميع التخصصات .

## جامعة أما العالمية (AMAIUB):

جامعة (أما) العالمية – البحرين هي أحد أعضاء مجموعة (أما) التعليمية، تأسست جامعة (أما) العالمية – البحرين في عام ٢٠٠٢ كمؤسسة تعليم عال خاصة ومستقلة ومرخصة من مجلس الوزراء بموجب القرار رقم(CASS/٢٠٠٢/١٠٥٥) بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢م،[٣] وتبلغ مساحة الحَرَم الجامعي للجامعة حوالي ٥٧٤٥٠ متر مربع في منطقة (سلماباد/ مملكة البحرين) ، ويبلغ عدد الطلبة المنخرطين للدراسة في جامعة (أما) العالمية–

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير المراجعة المؤسسية الجامعة الأهلية، ٢٠١٢م، **مرجع سابق**، ص٩.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير المراجعة المؤسسية الجامعة الأهلية، ٢٠١٢م، **مرجع سابق**، ص٤٦.

(٣) قرار مجلس الوزراء الموسوم برقم(CASS/2002/١٠٥٥) بشأن **الترخيص لمزاولة نشاط جامعة أما الدولية** بتاريخ ٢٢أكتوبر ٢٠٠٢م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠٢م.

البحرين (٣٩٤٥) طالبًا من البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية وفلسطين والأردن والعراق وسوريا وقطر واليمن ومصر وسلطنة عمان وليبيا وإيران. وهناك نسبة تزيد على ٧٥ % من الطلبة هم من المُسجلين في برامج إدارة الأعمال[١] وبحسب التقرير نفسه إن غالبية هؤلاء في مرحلة البكالوريوس .وأما بالنسبة لكُليتي الهندسة والطب، فهما تطرحان برامج على درجة البكالوريوس فقط وتشكِّل نسبة الطلبة الدارسين في كلية الطب ما يتجاوز 1% من مجموع طلبة الجامعة .وفيما يخص أعداد الطلبة في مستوى الدراسات العليا، فإن الغالبية العظمى من الطلبة أي ما يزيد على % 75 هم من طلبة العلوم الإدارية والمالية.

## الاتفاقيات التعاونية:

إن كلاً من رؤية جامعة (أما) العالمية - البحرين ورسالتها هما نفس رؤية ورسالة الجامعة الأم في جمهورية الفلبين،[٢] مما يجعل الجامعة لا تستطيع أن تدَّعي بأن رسالتها صِيغتْ وفقاً لرؤية واستراتيجية مملكة البحرين التنموية والمستقبلية، وتجدر الإشارة إلى أن تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب أكَّد الارتباط التعاوني حتى في صياغة الرسالة والأهداف جميعها، وهذا ما يؤكد أن الجامعة تقوم بتشكيل مخرجات المجتمع البحريني وفقاً لمفاهيم وقيَم الجامعة الأم في الفلبين، وهو ما يُعتبر إشكالاً صريحاً يُشوِّهُ حتى صُوَر المواطنة والانتماء الوطني، ولهذا لا بد من مراقبة الجامعات الخاصة وإلزامها بالتشاور مع شرائح المجتمع البحريني ذات العلاقة، وأن تكون رسالتها تواكب متطلبات التنمية لمملكة البحرين.

## فلسفة ورسالة الجامعة:

تنطلق فلسفة ورسالة جامعة (أما) العالمية من مبدأ التعليم المُتميز للجميع وذلك من خلال التزامها بتعليمات المشاركة المجتمعية والبحثية، وإعداد خريجين متخصصين يمتلكون المهارات العالية التي تؤهلهم للعمل والتعليم مدى الحياة.[٣]

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير المراجعة المؤسسية جامعة أما العالمية**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م، ص٣.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير المراجعة المؤسسية جامعة أما العالمية، **مرجع سابق**، ص٤.

(٣) الموقع الإلكتروني لجامعة أما العالمية: الاثنين ١ ابريل ٢٠١٣،
http://www.amaiu.edu.bh/about_us_mv.asp

## أهداف الجامعة:

تم حذف أهداف جامعة (أما) العالمية من موقعها الالكتروني بعد التوصية رقم(١)[١] من قِبل هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، لكونها مطابقة من حيث الصياغة والمضمون للجامعة الأم بالفلبين، حيث أنَّ صياغة الأهداف لم تتم وفقاً لمتطلبات المجتمع البحريني. وتجدُر الإشارة إلى أنَّ تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب لم يجد سوى القليل من الأدلة على أن الجامعة تلبِّي حاجات سوق العمل والصناعة في مملكة البحرين من حيث محتوى محدد في مناهجها الدراسية، فيما عدا أحد الأمثلة الحديثة المتمثلة بالصيرفة الإسلامية، كما وإن الجامعة ليست لديها سياسات أو إجراءات أو تشكيلات مُطبَّقة كلجنة استشارية للبرامج مثلاً لكي تضمن التواصل المُنتظِم مع أرباب العمل والحصول على التغذية الراجعة منهم بخصوص أداء خريجيها، والتغييرات التي تطرأ على السوق، والتغييرات المُحتملة في المناهج الدراسية.[٢]

## الكليات والبرامج الدراسية:[٣]

### كلية العلوم الإدارية والمالية:

١. درجة البكالوريوس في الدراسات الدولية.

٢. في إدارة الأعمال للمعلوماتية.

٣. الماجستير في إدارة الأعمال.

### كلية دراسات الحاسب الآلي:

١. درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر.

٢. درجة ماجستير العلوم في علوم الحاسب الآلي.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير المراجعة المؤسسية جامعة أما العالمية، **مرجع سابق**، ص٦.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير المراجعة المؤسسية جامعة أما العالمية، **مرجع سابق**، ص٦.

(٣) الموقع الإلكتروني لجامعة أما العالمية: http://www.amaiu.edu.bh/academics.asp

**كلية الطب:**

١. درجة الدكتوراه في الطب.

**كلية الهندسة:**

١. درجة البكالوريوس في الهندسة المعلوماتية.

٢. درجة البكالوريوس في الهندسة الميكاترونيكس.

## نظام الدراسة:

تعتمد جامعة (أما) العالمية نظام الفصول الدراسية الثلاث، وهو نظام الجامعة الأم في الفلبين، حيث يلتزم الطالب بدراسة ١٨٠ وحدة مُعتمدة طيلة فترة الدراسة لمرحلة البكالوريوس.[١]

## أعضاء هيئة التدريس:

يوجد لدى جامعة (أما) العالمية فرع مملكة البحرين نخبة منَ أعضاء هيئة التدريس المتميزين والمختصين في مجال واحد، ولكن بحسب تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب فإن أعضاء الهيئة الأكاديمية المؤهلين وممن لديهم خبرة في مجال واحد غالبًا ما يُطلب منهم التدريس في مجالات أخرى، والأمثلة التي ساقها الطلبة بحسب ما ورد في التقريرعلى هذه الممارسة تشمل الطلب من أحد المختصين بعلم النفس القيام بتدريس حوكمة الشركات، والطلب من مدرس إدارة الأعمال القيام بتدريس نُظم المعلومات،[٢] وهذا ما يُعدُّ ممارسة خطِرة على مسألة الجودة والاختصاص العلمي.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: **تقرير المراجعة التتبعية المؤسسية جامعة أمـا العالميـة**، مملكـة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١١م، ص٩.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعلـيم العـالي: تقريـر المراجعـة المؤسسية جامعة أما العالمية، **مرجع سابق**، ص٢٤.

## البنية التحتية:

تمتلك جامعة (أما) العالمية فرع البحرين مبنى مستقل مخصص لأن يكون حرماً جامعياً، وتتوفر فيه قاعات للدراسة، وبعض المختبرات والمطاعم والخدمات الأخرى المصاحبة، ولكن بحسب تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب فإنَّ هناك نقصًا في عدد الغرف المخصصة للتدريس- ونقصًا في وسائل التعليم البصرية في عدد من الغرف، وأنَّ المبنى ــ رغم أنه مخصص لقيام الجامعة ــ إلا أنّه لم تُراعَ فيه المواصفات الهندسية المتوافقة مع اشتراطات مجلس التعليم العالي بمملكة البحرين.(١)

## الجامعة الملكية للبنات:

الجامعة الملكيَّة للبنات هي جامعة خاصة مرخَّصة وتعمل في مملكة البحرين بترخيص من مجلس الوزراء بقرار رقم(ش/١/١/٩)،(٢) وهي أوّل جامعة خاصة من نوعها في الخليج تكرِّس اهتمامها لتقديم تعليم عالمي المستوى للإناث فقط، فهي مُقتصرة على فئة مُحددة الجنس في المجتمع البحريني والخليجي.

وتعمل الجامعة الملكيَّة للبنات على توفير بيئة متجددة وآمنة تجسِّد أفضل القيَم الشرقية والغربية، كما أن الأساتذة المُتميزين بالكفاءة العالية يساعدون الطالبات على تحقيق كامل تطلعاتهن.(٣)

## اتفاقيات التعاون:

وقَّعَت الجامعة الملكيَّة منذ انطلاقتها اتفاقيات تعاون وثيقة مع كل من جامعة ماكجل (McGill) الكندية وجامعة ميدلسكس (Middlesex) بالمملكة المتحدة، فالبرامج الأوليَّة

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير المراجعة المؤسسية جامعة أما العالمية، **مرجع سابق**، ص٤٠.

(٢) قرار مجلس الوزراء الموسوم برقم(ش/١/١/٩) **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط للجامعة الملكية للبنات** بتاريخ٩-٧-٢٠٠٢م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠٢م.

(٣) **الموقع الإلكتروني للجامعة الملكية للبنات:** http://www.ruw.edu.bh/profile.php

للجامعة وتقسيم الكليات وتعيين الأكاديمين والموظفين اعتمدت من خلال تلكما الجامعتيْن، من خلال الاستعانة بالخبراء والاستشاريين المشهود لهم بالكفاءة العلمية.[١]

## فلسفة الجامعة ورسالتها:

تنطلق فلسفة ورسالة الجامعة الملكية للبنات من خلال تشجيع المرأة وتأهيلها لكي تكون شخصية قيادية على مستوى المجتمع المحلي والعالمي، فالجامعة خُصِّصَتْ لإعداد المرأة وتكون شريكاً كاملاً في مواجهة مسيرة التنمية في البلاد.[٢]

## أهداف الجامعة:

تهدف الجامعة إلى:

١. تطوير المهارات الفردية للمُتعلمين وتشجيعهم على التعليم المُستمر والتفكير الناقد.
٢. تأهيل المرأة وتزويدها بالخبرات الميدانية لتكون أكثر فاعلية في بناء نهضة المجتمع.
٣. إعداد كوادر نسائية مؤهلة بالمهارات الأساسية والمعرفية لتكون شريكاً حقيقياً في تولِّي المناصب العليا في المجتمع.

## الكليات والبرامج الدراسية:

تضم الجامعة أربع كليات كالتالي:

**١- كلية الإدارة :**

تمنح الكلية العديد من الدرجات العلمية وهي:

بكالوريوس التجارة مع التخصص في :

١. إدارة المشاريع.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير مراجعة الجامعة الملكية للبنات ٢٠٠٩م**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م، ص١٥.

(٢) الموقع الإلكتروني للجامعة الملكية للبنات: http://www.ruw.edu.bh/vision_mission.php

٢. التجارة الحرة .

٣. الدراسات المالية والمصرفية.

**٢- كلية الفنون والتصميم :**

دبلوم أساسيات الفنون والتصميم، تمهيدًا لبكالوريوس الفنون في :

١. الديكور الداخلي.

٢. الفنون التصويرية.

٣. تصميم الأزياء.

**٣- كلية التربية:**

بكالوريوس التربية مع التخصص في:

١. الطفولة المُبكِّرة والتعليم الابتدائي.

٢. التربية الخاصة.

٣. تعليم الإنجليزية كلغة ثانية.

**٤- كلية علوم الحاسوب :**

١. بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي.

## نظام الدراسة:

يقوم نظام الدراسة في الجامعة الملكية للبنات على نظام الساعات المُعتمدة (النظام البريطاني) والحضور الإلزامي، ويقوم النظام على تحديد الساعات المُعتمدة التي يُشترط إكمالها من قبل الطالبات والنجاح فيها بالمستوى الذي تقرره الجامعة كشرط للتخرج في أي قسم من أقسامها الأكاديمية. ويَعتمد نظام التدريس في الجامعة على اللغة الإنجليزية كلغة أساسية في جميع الكليات ما عدا كلية التربية فهي تعتمد اللغة العربية في التدريس.

ونظام الدراسة يقوم أيضاً على ربط النظرية بالتطبيق في جميع التخصصات التي تدرِّسها، وخَصَّصت الجامعة للتدريب والتطبيق ساعات معتمدة إلزامية لا تتخرَّجُ الطالبات إذا لم يحصلن عليها، وتحصل الطالبة على شهادة البكالوريوس في مدة (٨) فصول دراسية في مختلف التخصصات المطروحة.[١]

## أعضاء هيئة التدريس:

تعمل الجامعة على توفير النخبة المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والذين يمتلكون الخبرة الأكاديمية والبحثية في مجال اختصاصهم والمشهود لهم بالنزاهة والاستقامة وأغلبهم قاموا بالتدريس في أعرق الجامعات البريطانية والكندية، وتتكون الهيئة التدريسية بالجامعة من الأستاذ، الأستاذ المشارك، المساعد، المحاضر، المُدرِّس، المُعيد أو مساعد البحث، وعددهم جميعاً هو ٣٤ عضو هيئة تدريس، ويشكل النساء ما نسبته ٧٥% من أعضاء هيئة التدريس.[٢]

## البنية التحتية:

تمَّ الانتهاء من تشييد الحرم الجامعي للجامعة الملكية للبنات في عام 2006 وتم إشغاله والاستفادة منه في الفصل الأول من العام الدراسي2006 –٢٠٠٧م، ويتسِع هذا الحرم لاستيعاب ما يزيد على الألف طالب وتتكون منشآته من ثلاثة مبانٍ أكاديمية : مركز طلابي، مبنى الإدارة والمكتبة، سكن الطالبات، ومبان خدميَّة. وأبرز ما توفره الجامعة من مرافق ومباني هو قاعات دراسية مُجهزة بالكامل، وقاعات للتمارين الرياضية، وقاعات ترفيهية، وعيادة طبية، وحوض سباحة، كما تُساهِم باقي المرافق في توفير البيئة التعليمة المُشجِّعة والمناسبة للطالبات اللواتي يدرسن بالجامعة.[٣]

## جامعة العلوم التطبيقية:

جامعة العلوم التطبيقية هي مؤسسة تعود ملكيتها إلى شركة الخليج للمشاريع التعليمية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة ومسجلة في مملكة البحرين على أنها تجارية رُبحية، أما

---

(١) الموقع الإلكتروني للجامعة الملكية للبنات: http://www.ruw.edu.bh/vision_mission.php

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير المراجعة التتبعية للجامعة الملكية للبنات**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١١م، ص٤.

(٣) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير مراجعة الجامعة الملكية للبنات ٢٠٠٩م، **مرجع سابق**، ص٣٢.

الجامعة فهي مُسجلة كمؤسسة تعليم عالٍ بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٤م، بموجب الترخيص الصادر من مجلس الوزراء برقم(ود١٤٠/٢٠٠٤)،[١] وهي من أول الجامعات الخاصة التي تقوم بمزاولة التدريس باللغتين العربية والإنجليزية في مملكة البحرين.

لقد بدأت جامعة العلوم التطبيقية عملها في العام الأكاديمي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بقبول ٢٢٩ طالباً في الدراسات الأولية، منهم ١٥٦ طالباً بحرينياً و٧٧ طالباً غير البحرينيين، و٢٧ طالباً في مرحلة الدراسات العليا، منهم ٢٦ طالباً بحرينياً وطالباً غير بحريني، وفي العام ٢٠٠٩م، ارتفع العدد الكلّي للطلبة المُسجلين في الجامعة كي يصل إلى ١١٠٥ طالباً في الدراسات الأولية منهم ٤٨٨ طالباً بحرينياً و٦١٧ طالباً غير بحريني، و١٢٣ طالباً في الدراسات العليا، منهم ٧٤ طالباً بحرينياً و٤٩ طالباً غير بحريني.[٢]

## الاتفاقيات التعاونية:

تدعيماً لرسالة الجامعة ترتبط جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين بجامعة العلوم التطبيقية وجامعة مؤتة بجناحيها المدني والعسكري في المملكة الأردنية الهاشمية ارتباط مواءَمة علمية ولكنها تشكل وحدة تعليمية مستقلة تماماً في كادرها التعليمي وترخيصها الممنوح من وزارة التربية والتعليم بالبحرين، من خلال العديد من الاتفاقيات العلمية، كالاتفاقيات العلمية مع جامعة (ديمونفورت) في المملكة المتحدة وجامعة حلوان في جمهورية مصر العربية.[٣]

## فلسفة الجامعة ورسالتها:

تنطلق فلسفة ورسالة الجامعة بتخريج طلبة مُزودين بالعلم والمهارات اللازمة للنجاح والمساهمة بشكل فاعل في المجتمع. وتسعى جامعة العلوم التطبيقية إلى تحقيق ربط فعال بين النظرية والتطبيق في مجالات الدراسة، بالإضافة إلى توفير بيئة وممارسات تعليمية ملائمة ومقبولة دولياً. فالجامعة ملتزمةً بالاستمرار في استقطاب الكوادر الأكاديمية المؤهلة ودعمهم

---

(١) قرار مجلس الوزراء الموسوم برقم(ود١٤٠/٢٠٠٤) **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط لجامعة العلوم التطبيقية**، بتاريخ ٥/٧/٢٠٠٤م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠٤م.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير مراجعة جامعة العلوم التطبيقية٢٠٠٩م**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م، ص٢.

(٣) الموقع الإلكتروني لجامعة العلوم التطبيقية http://www.asu.edu.bh/About_ASU/ASU_in_Brief

وتحفيزهم لإجراء البحوث في مجالات تخصصاتهم وإصدار المؤلفات التي تساهم في تقدم العلوم وتطبيقاتها وخدمة المجتمع.

كما تعمل الجامعة على إثراء الحياة الثقافية فيها من خلال استقطاب طلبة من مختلف البلدان في منطقة الخليج والعالم، وتساهم الجامعة في تنمية المجتمع من خلال توفير بعثات دراسية للطلبة وإيفاد منتسبيها، ومن خلال توثيق روابط التعاون مع المؤسسات التعليمية الأخرى المحلية، والإقليمية، والدولية.[١]

## أهداف الجامعة:

تهدف الجامعة إلى:

١. القيام بالمسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع.
٢. تعزيز مستوى البحث العلمي في جميع المجالات.
٣. طرح تخصصات جديدة حسب احتياجات ومتطلبات السوق.
٤. مواكبة التطورات العلمية وتهيئة المتطلبات الدراسية في الجامعة.

## الكليات والبرامج الدراسية:

تضم جامعة العلوم التطبيقية ثلاث كليات وعمادة للبحث العلمي والدراسات العليا وهي:[٢]

### ١. كلية العلوم الإدارية:

تمنح الكلية العديد من الدرجات العلمية وهي:

**برامج البكالوريوس:**

١. إدارة الأعمال .

---

(١) الموقع الإلكتروني لجامعة العلوم التطبيقية:
http://www.asu.edu.bh/About_ASU/Mission_and_Vision
(٢) الموقع الإلكتروني لجامعة العلوم التطبيقية: http://www.asu.edu.bh/Colleges

٢. المحاسبة .

٣. التسويق .

٤. الإدارة المالية والمصرفية .

٥. نظم المعلومات الإدارية .

**تخصصات فرعية :**

١. إدارة الأملاك والعقارات .

٢. العلوم السياسية والدبلوماسية .

**٢. كلية الحقوق :**

تمنح الكلية درجة علمية واحدة وهي:

برامج البكالوريوس :

١. الحقوق .

**٣. كلية الآداب والعلوم :**

تمنح الكلية العديد من الدرجات العلمية وهي:

**برامج البكالوريوس :**

١. اللغة الانجليزية – الترجمة .

٢. علم الحاسوب .

٣. نظم المعلومات الحاسوبية .

٤. تصميم جرافيك .

٥. تصميم داخلي .

**تخصصات فرعية :**

١. تصميم الأزياء .

٢. تصميم المجوهرات .

٣. تصميم الحدائق .

**٢. عمادة البحث العلمي والدراسات العليا وتضم أقسام التدريب والتعليم المستمر والدراسات العليا.**

## نظام الدراسة:

بُني نظام التدريس في جامعة العلوم التطبيقية على نظام الساعات المُعتمدة (النظام الأمريكي) ويقوم النظام على تحديد الساعات المُعتمدة التي يُشترط إكمالها من قبَل الطالب والنجاح فيها بالمستوى الذي تقرِّرُه الجامعة كشرط للتخرج في أي قسم من أقسامها الأكاديمية، وتحديد المجالات الدراسية التي توزَّع عليها هذه الساعات المعتمدة حسب أحكام هذه التعليمات مع إعطاء الحرية للطالب لاختيار دراسة المواد المطلوبة منه، حسب تقديره لحاجته إليها واستعداده لها بتوجيه المُرشد الأكاديمي ضمن الحدود الدنيا والعليا من الساعات الدراسية المسموح بأخذها في كل فصل دراسي.

ونظام الدراسة يقوم أيضاً على ربط النظرية بالتطبيق في جميع التخصصات التي تدرِّسها. وخصَّصت الجامعة للتدريب والتطبيق ساعات معتمدة إلزامية لا يتخرج الطالب إذا لم يحصل عليها. ويحصل الطالب على شهادة البكالوريوس في مدة (٨) فصول دراسية في مختلف التخصصات المطروحة.[١]

## أعضاء هيئة التدريس:

تعمل الجامعة على توفير النخبة المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والذين يمتلكون الخبرة الأكاديمية والبحثية في مجال اختصاصهم والمشهود لهم بالنزاهة والاستقامة، وتتكون الهيئة التدريسية بالجامعة من الأستاذ، الأستاذ المشارك، المساعد، المحاضر، المدرس، المعيد أو مساعد البحث، وعددهم الكلي هو ٥٧ عضو هيئة تدريس أغلبهم من حملة الدكتوراه، ويُشكل أكثر من ٩٠% منهم غير بحرينيين.[٢]

---

(١) الموقع الإلكتروني لجامعة العلوم التطبيقية: http://www.asu.edu.bh/About_ASU/ASU_in_Brief

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير مراجعة جامعة العلوم التطبيقية٢٠٠٩م، **مرجع سابق**، ص٢.

## الإمكانات المادية:

تُشكل الرسوم الدراسية المصدر الرئيسي لدخل الجامعة، ويبدو بحسب آخر التقارير[١] أنَّ الجامعة تتمتع بالاستقرار المالي، وتحقق أرباحاً سنوية صافية تفوق رأس مالها عند التأسيس، ومع ذلك لم يتم إدخال سوى الحد الأدنى من هذه الأرباح ضمن الموازنة السنوية.

## البنية التحتية:

البُنية التحتية لجامعة العلوم التطبيقية محدودة وغير مناسبة لكي تكون بيئة تعليمية، فالجامعة تفتقر لجودة البُنية التحتية المناسبة، ولا تتوفر مساحات داخل الجامعة لممارسة الأنشطة والفعاليات الإضافية المصاحبة للمنهج الدراسي .[٢]

## الجامعة الخليجية:

تأسست الجامعة الخليجية في عام ٢٠٠١م بموجب مرسوم رقم(٠٣-١٦٤٩)[٣] صادر عن رئيس وزراء مملكة البحرين تحت اسم ( جامعة كلية الخليج ) وتغيَّر الاسم فيما بعد إلى الجامعة الخليجية، وذلك بعد استحداث كليات وبرامج دراسية جديدة من الدبلوم حتى الدكتوراه، نتيجة الطلب المتزايد على التعليم العالي بمملكة البحرين والإقبال الكبير من قِبَل أبناء دول مجلس التعاون الخليجي.[٤] وتجدُر الإشارة إلى أنَّ عدد الطلبة المُسجَّلين في الجامعة الخليجية وصل إلى ٢٧٧٩ طالباً، وهم بالأساس من دولة الكويت، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه التحديد هناك نسبة كبيرة من الطلبة الكويتيين في هذه الجامعة تُقدَّر بحوالي (٦٠%)، ونسبة من الطلبة السعوديين تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥%، أمَّا العدد المُستهدف للقبول هو ٧٠٠٠ طالب يتم قبولهم في غضون ثلاث سنوات.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير مراجعة جامعة العلوم التطبيقية٢٠٠٩م، **مرجع سابق**،ص٨.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير مراجعة جامعة العلوم التطبيقية٢٠٠٩م، **مرجع سابق**،ص٣٩.

(٣) قرار مجلس الوزراء الموسوم برقم(٠٣-١٦٤٩) **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط للجامعة الخليجية ٢٠٠١/٩/٢م**، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠١م.

(٤) Gulf University: Gulf University Self Evaluation Report, Kingdom of Bahrain, march, 2009.-

والجامعة الخليجية هي جامعة ثنائية اللغة من حيث لغة التدريس، حيث تُستخدم كلٌ من اللغتين العربية والإنجليزية لهذا الغرض . فلغة التدريس في كُليَّتي القانون والتربية هي اللغة العربية، في حين أنَّ لغة التدريس في كليتي الهندسة وهندسة الحاسبات والعلوم هي اللغة الإنجليزية، وأمَّا في كلية العلوم الإدارية والمالية فتكون الدراسة إما باللغة العربية أو الإنجليزية بحسب اختيار الطالب.[١]

## الاتفاقيات التعاونية:

وقَّعت الجامعة الخليجية مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون عديدة مع العديد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العالمية، كجامعة (لندن) المملكة المتحدة، وجامعة (ليستر) بريطانيا، وجامعة (ميموريال) كندا، وجامعة (بيس) الولايات المتحدة، وجامعة (٦ اكتوبر) مصر، و(المنظمة العربية للتربية الإدارية) جامعة الدول العربية، (جمعية المحاسبين القانونين المعتمدين) ، و(اتحاد الجامعات العربية) الأردن، لتحقيق ما تصبو إليه من كفاءة عالية لخرِّيجيها مِمّا يُسهِم في تدعيم حركة النمو الاقتصادي والوطني والإقليمي.

## فلسفة ورسالة الجامعة:

وتنطلق فلسفة الجامعة الخليجية من خلال إعداد الخريجين للتعلُّم مدى الحياة، والمُساهمة الحقيقية المُثمرة للمجتمع في ضوء التطور التكنولوجي والتقني، وتشجيع مفهوم البحث العلمي والإبداع والابتكار، والمساهمة في تقديم خبرات تعليمية استثنائية مميزة لدعم حركة النمو الاقتصادي والوطني والإقليمي.

## أهداف الجامعة:

تهدف الجامعة إلى:

١. تنمية مهارات الطلاب النظرية والتدريبية، وتشجيع التفكير الإبداعي المُتصل بجميع التخصصات المتاحة.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير مراجعة الجامعة الخليجية ٢٠٠٩م**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م، ص٢.

٢. إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في جميع حقول المعرفة المختلفة، وتكون قادرة على تلبية حاجات المجتمع.

٣. تنمية إلمام الدارسين بمهارات التفكير النقدي، من خلال استخدام طُرُق وأساليب متعددة في عملية التدريس.

٤. المساهمة في إمداد المجتمع البحريني والخليجي بما يحتاجه من خريجين أكفاء لسدِّ حاجات سوق العمل، وتعزيز سمعة التعليم العالي بمملكة البحرين.

٥. بناء العلاقات التعاونية مع الجامعات الدولية الرائدة للاستفادة من خبراتها التعليمية.

## الدرجات العلمية:

تمنح الكلية العديد من الدرجات العلمية من خلال البرامج التعليمية التالية:

**١. برامج البكالوريوس:**

١. هندسة الاتصالات.

٢. هندسة الميكاترونكس.

٣. الهندسة الكهربائية.

٤. الهندسة المعمارية.

٥. الهندسة المدنية.

٦. الهندسة الميكانيكية.

٧. الهندسة الصناعية والإدارية.

٨. الهندسة المدنية.

٩. هندسة الحاسوب ونُظُم المعلومات وتشمل على التخصصات التالية :

١. نظم معلومات الحاسوب (CIS)

٢. نظم إدارة الأعمال (BIS)

٣. نظم المعلومات (IT)

٤. نظم المعلومات الإدارية (MIS)

١٠. التصميم الجرافيكي (Graphic Design)

١١. التجارة الإلكترونية (E-Commerce)

**٢. برامج الماجستير :**

١. إدارة الأعمال.

٢. العلوم المصرفية والنظم المالية.

٣. إدارة الموارد البشرية .

٤. الهندسة الصناعية والإدارة.

٥. هندسة الحاسوب ونظم المعلومات.

٦. القانون :

١. القانون الجنائي .

٢. القانون والإدارة.

٣. القانون التجاري والتحكيم.

٧. التربية :

١. القيادة والإدارة التربوية.

٢. المناهج وطرق التدريس.

٣. الوسائل الإعلامية التعليمية المتعددة.

**٣. برامج الدبلوم العالي :**

١. الاتصال والإعلام الأمني.

٢. التأمين وإدارة المخاطر .

٣. التربية .

٤. القانون والإدارة.

**٤. البرامج التخصصية والبرامج التدريبية المكثفة :**

١. تقنية المعلومات وتطبيقات الحاسب الآلي (Auto CAD)

٢. نظم إدارة الجودة والبيئة (ISO1400 – ISO 9000)

٣. هندسة اللحام.

٤. إدارة المشروعات .

٥. إدارة الأزمات .

٦. إدارة الكوارث .

٧. إدارة المخاطر .

٨. الإدارة والأعمال.

٩. تطوير القيادة – التسويق الصناعي .

١٠. التحليل والتخطيط والتحكُّم – كتابة التقارير التقنية والفنية .

## نظام الدراسة:

تتَّبع الجامعة الخليجية نظام المقررات بفصلين دراسيين الخريف والربيع، مدة كل منهما ستة عشر أسبوعًا مع فصلين صيفيين قصيرين في كل عام .كما وتطرح الجامعة ما تسميه بـــ "الجداول المَرِنة "والتي تتضمن حصصًا دراسية مسائية، وحصصًا في نهاية الأسبوع، بالإضافة إلى الحصص الدراسية النظامية اليومية،[١] كما تتبع الجامعة نظام الحضور الإجباري للدراسة، ويمكُن للطالب الحضور صباحاً أو مساءً، ويمكن الحصول على درجة البكالوريوس في مدة (٨) فصول دراسية في مختلف التخصصات.

## أعضاء هيئة التدريس:

وفَّرت الجامعة النخبة المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والذين يمتلكون الخبرة الأكاديمية والبحثية في مجال اختصاصهم والمشهود لهم بالنزاهة والاستقامة.[٢] وتتكون الهيئة التدريسية بالجامعة من الأستاذ، الأستاذ المشارك، المساعد، المحاضر، المدرس، المعيد أو مساعد البحث.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير مراجعة الجامعة الخليجية ٢٠٠٩م، **مرجع سابق**، ص٢.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير مراجعة الجامعة الخليجية ٢٠٠٩م، **مرجع سابق**، ص٣٣.

## البنية التحتية:

يتكون الحرم الجامعي للجامعة الخليجية من مساحة كبيرة نسبيًا تضم معظم مرافق الجامعة ومرافق مجاورة أخرى، تضم مبنى مكوَّن من ثلاثة طوابق ومجموعة من ستة مبانٍ صغيرة تحتوى على باقي خدمات الجامعة.[١] وبحسب تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب فإنَّ البُنية التحتية وكافة التسهيلات المادية للجامعة الخليجية محدودة ولا تستوعب الأعداد المقبولة.

أمَّا الخِدْمات والتسهيلات الحالية فتعاني من قصورٍ شديد في تقديم الدَّعم المناسب للعدد الكبير من البرامج الأكاديمية المطروحة، بما في ذلك المساحات المُخصصة للدراسة والتدريس والمكتبة وخدمات تقنية المعلومات والأماكن المناسبة للإشراف الأكاديمي والدعم الطلابي. والجامعة الخليجية ليست لديها سياسة بخصوص الحد الأقصى لعدد الطلبة في الصف الدراسي الواحد، الأمر الذي يعني أنَّ الحد الأقصى لعدد الطلبة في الصف الدراسي الواحد يصل إلى ٦٦طالبًا، وهذا ما يُشكِّل أحد مخاطر الصحة والسلامة لكلٍّ من الطلبة والموظفين.

## جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا:

تأسست جامعة دلمون كجامعة خاصة تعمل في مملكة البحرين بموجب القرار الصادر من رئيس الوزراء رقم (ود١٣٩/٢٠٠٤) في عام ٢٠٠٤م، تحت مُسمى جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا.[٢]

وشرَعَتْ الجامعة في بدء عملها على ضوء مسؤوليتها تجاه تأهيل وتدريب الكفاءات المحلية والعربية ، وقامت بتأسيس مركز التدريب والاستشارات في الجامعة والذي يُقدِّم حزمة متنوعة من البرامج العلمية الدولية والمحلية المذكورة سالفاً ، بما في ذلك الدورات التدريبية وورش العمل والمهام الاستشارية ، إضافة إلى تعليم بعض اللغات الأجنبية .[٣]

## الاتفاقيات التعاونية:

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: تقرير مراجعة الجامعة الخليجية ٢٠٠٩م، **مرجع سابق**، ص٣٨.

(٢) قرار مجلس الوزراء الموسوم برقم(ود١٣٩/٢٠٠٤): **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط لجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا**، بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٤م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠٤م.

(٣) شبكة جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا (http://www.delmoon.net/news-57.html)

ترتبط جامعة دلمون باتفاقيات تعاون مشترك مع كلٍّ من جامعة (اليرموك) الأردنية، بموجب اتفاقية تعاون مشترك بين الجامعتين أمَدُها خمس سنوات وتتجدَّدُ تلقائياً، وقد أُبرِمَت هذه الاتفاقية في الثامن عشر من مايو ٢٠٠٥م، وكذلك (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري) ، وذلك بموجب اتفاقية التعاون العلمي بين الجامعتين أمدها ثلاث سنوات، وتتجدد تلقائياً، لذا فالجامعة تطرح برامج أكاديمية تمنح درجتها العلمية من قِبل ثلاث جهات مختلفة هي جامعة دلمون نفسها، وجامعة اليرموك والأكاديمية العربية،[١] كما ترتبط الجامعة باتفاقيات تعاون مع جامعة (كوفنتري) المملكة المتحدة، وجامعة (ليستر) المملكة المتحدة، وجامعة (ILM) الأسترالية، و(المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، و(الجمعية البريطانية للمحاسبين التقنيين) AAT، و(غرفة صناعة وتجارة لندن)، أخيراً (الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر)LCDL.[٢]

## فلسفة رسالة الجامعة:

تسعى الجامعة لتبوُّء مركز ريادي علمي مُتميز في مملكة البحرين وفي دول مجلس التعاون الخليجي وأن تتمكن من تقديم برامج جامعية ذات مستوى راق من خلال بيئة تعليمية وثقافية متميزة ومناهج متطورة وأساتذة أكفاء، وتوفير برامج دراسات عليا مرتبطة باحتياجات سوق العمل لتلبية طموحات الطلبة عموماً والمؤسسات المستفيدة ، وكذلك تقديم الخدمات التدريبية والاستشارية وغيرها .

## أهداف الجامعة:

تهدف الجامعة إلى:

١. تطوير البرامج الأكاديمية لتلبية حاجات سوق العمل .
٢. الجودة في العملية التعليمية وتمكين الطلبة من البحث العلمي .
٣. توفير الفرصة للطلبة لتحقيق النجاح في تجربتهم الجامعية والحياتية .
٤. تنشيط عملية البحث العلمي وخدمة مؤسسات وأجهزة الدولة والجهات المستفيدة كافة .

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: **تقرير المراجعة لجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٩م**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م، ص٣

(٢) شبكة جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، **مرجع سابق**، (http://www.delmoon.net/news-57.html)

٥. نشر الوعي العلمي وتخريج أكبر عدد ممكن من الطلبة لخدمة احتياجات سوق العمل .

## الدرجات العلمية بالجامعة:

تضم الجامعة العديد من الدرجات العلمية من خلال كلياتها السبع وهي:

١. **الكلية الأكاديمية العربية.**

وتمنح الكلية الدرجات العلمية التالية:

١. بكالوريوس إدارة الأعمال .

٢. ماجستير إدارة الأعمال .

٢. **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية .**

وتمنح الكلية الدرجات العلمية التالية:

١. بكالوريوس المحاسبة .

٢. بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية .

٣. **كلية تكنولوجيا المعلومات.**

وتمنح الكلية الدرجات العلمية التالية:

١. بكالوريوس نُظُم المعلومات الإدارية .

٢. بكالوريوس علوم الحاسوب .

٣. بكالوريوس نُظُم المعلومات الحاسوبية .

٤. **كلية القانون.**

وتمنح الكلية الدرجات العلمية التالية:

١. بكالوريوس في القانون .

٢. ماجستير القانون التجاري .

٥. **كلية الفنون الجميلة.**

وتمنح الكلية الدرجات العلمية التالية:

١. قسم التصميم الجرافيكي .

٢. قسم التصميم الداخلي .

٦. **كلية الآداب.**

وتمنح الكلية الدرجات العلمية التالية:

١. اللغة الانجليزية وآدابها .

٢. الصحافة والإعلام .

٣. اللغة العربية .

٧. **كلية الآثار والانثروبولوجيا .**

## نظام الدراسة:

يقوم نظام الدراسة في جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا على نظام الساعات المعتمدة (النظام الأمريكي) والانتظام في الحضور الإلزامي، ويقوم النظام على تحديد الساعات المعتمدة التي يشترط إكمالها من قبل الطالب والنجاح فيها بالمستوى الذي تقرِّرُه الجامعة كشرط للتخرُّج في أي قسم من أقسامها الأكاديمية. ويَعتمد نظام التدريس في الجامعة على اللغة العربية كلغة أساسية بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية.[١]

ونظام الدراسة يقوم أيضاً على ربط النظرية بالتطبيق في جميع التخصصات التي تُدرِّسها، وخَصَّصت الجامعة للتدريب والتطبيق ساعات معتمدة إلزامية لا يتخرج الطالب إذا لم يحصل عليها، ويحصل الطالب على شهادة البكالوريوس في مدة (٨) فصول دراسية في مختلف التخصصات المطروحة.

---

(١) شبكة جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، **مرجع سابق**، (http://www.delmoon.net/news-57.html)

## أعضاء هيئة التدريس:

حرصت الجامعة على توفير النخبة المتميزة من أعضاء هيئة التدريس والذين يمتلكون الخبرة الأكاديمية والبحثية في مجال اختصاصهم والمشهود لهم بالنزاهة والاستقامة وأغلبهم قاموا بالتدريس في أعرق الجامعات البريطانية والكندية، وتتكون الهيئة التدريسية بالجامعة من الأستاذ، الأستاذ المشارك، المساعد، المحاضر، المدرس، المعيد أو مساعد البحث.

## البُنية التحتية:

تتسِمُ البُنية التحتية لجامعة دلمون بالنقص الشديد من حيث عدم قدرتها على تقديم الدعم المطلوب للبرامج المطروحة بما في ذلك المساحات المُتاحة للتعليم والتعلُّم، والمكتبة وخدمات تقنية المعلومات، والأماكن المناسبة للإرشاد الطلابي، فالطاقة الاستيعابية للبنية التحتية ليس لها القدرة على الاستيعاب الآمن لأعداد كبيرة من الطلبة، وإنَّ المبنى الحالي لم يتمْ تصميمُهُ لمواكبة حاجات مؤسسة تعليم عالٍ.[1]

نستخلص مما تم عرضُه لواقع الجامعات الخاصة بمملكة البحرين ما يلي:

١. يطرح العرض السابق لممارسات الجامعات الخاصة في ضوء متغيرات العولمة غياب التحديد الواضح لأهداف هذه السياسات سواء على مستوى الجامعة نفسها أو على مستوى المجتمع ككُل، فسياساتها مبنية وفقاً لنصوص إنشائها في بلدانها الأصلية، فلا يوجد إنتاج للمعرفة بل استهلاك وتنميط لها، ولاتوجد خطط استراتيجية للمشاركة في حل مشكلات المجتمع وإحداث التنمية القومية، بالإضافة إلى تباعد خطط مجلس التعليم العالي مع ما هو مطلوب من مؤسسات التعليم الجامعي الخاص لتحقيق التنمية القومية المحلية (أبحاث عِلمية ذات مستوى رفيع/ خبرات مهنية متخصصة عالية المستوى/ خرِّيجون يُساهمون في رفعة المجتمع).

٢. النمطية سِمَة أساسية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص، فهي تُمثل رؤية حقيقية للمجتمعات الغربية، فتقسيمها وكليَّاتها تدلُّ على اتباعها للنموذج الأجنبي، فاستنسخت المناهج في الجامعات الأوروبية والأمريكية وإن اختلفت مُسمَّياتها

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: تقرير المراجعة لجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٩م، **مرجع سابق**، ص٣٢.

فإنها تعمل وفقاً لاتفاقيات تعاون أو مواءَمة للبرامج والمناهج، وهذا ما يؤكِّد التبعيَّة المُطلقة والتأثر بالمُتغيرات العالميَّة.

٣. أنَّ برامج مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين تكاد تكون مطابقة لبعضها البعض، ويندر أن تتمايز هذه الجامعات فيما بينها، وبخاصة على مستوى كفاءة المرافق والتجهيزات، ومراكز البحث العلمي، وعليه فلابُدَّ من إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم الجامعي الخاص وربطها بخطط التنمية ووضع المعايير المرجعية لها قبل إقرار أي برنامج أو تخصُّص أكاديمي تتقدم به الجامعات الخاصة، فتلك البرامج هي مُنمَّطة وفقاً لبرامج الجامعات الأجنبية والتي لا تراعي حاجات ومتطلبات المجتمع، وإنما يكون صداها حديث وباطنها غير مناسب لاحتياجات سوق العمل، فتلك الجامعات إن لم تكن أجنبية ولها فروع في المملكة إلا أنها ترتبط باتفاقيات علمية وتعاونية تعمل على تدعيم رسالتها بهدف تخريج الكوادر المُنمَّطة وفقاً لاحتياجات تلك المجتمعات.

٤. أنَّ مستوى كفاءة المرافق والتجهيزات الأساسية للكيان المؤسسي لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين لا تناسب القدرة الاستيعابية لأعداد كبيرة من الطلبة، وإن تميَّزت بعض الجامعات بأبنية ومرافق وتجهيزات ومعامل إلا أنها تفتقر للبيئة الدراسية المُناسبة من حيث العدد في قِبال الاستيعاب، ناهيك على أنَّ أغلب الجامعات الخاصة لا تصلح مبانيها لأن تكون حَرَماً جامعياً، ولا بد من تشديد الإجراءات على تلك الجامعات التي أشبه ما يكون وضعها بالمحلات التجارية.

٥. على الرُّغم من الزيادة العددية في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أنَّ تلك الزيادة لم تتوافق طردياً مع الزيادة السكانية لمملكة البحرين، فوجود (١٣) جامعة خاصة في غضون عشر سنوات يُشير إلى العشوائية والافتقار للضوابط والخُطط المستقبلية بعيدة المدى، ولهذا لا بُدَّ من مجلس التعليم العالي أن يُعيد هندسة سياسات عمل الجامعات الخاصة وفقاً للحاجات والمُتغيرات السكانية لمجتمع مملكة البحرين.

٦. ساهمت السياسات التعليمية بمملكة البحرين والمُرتبطة بمتغيرات العولمة في محاولة للنهوض بمستوى التعليم الجامعي الخاص، من خلال تأسيس مجلس التعليم العالي، وهيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، والتي تقع على عاتقها مسؤوليات وجهود كبيرة تجاه مؤسسات التعليم الجامعي الخاص

بالمملكة، لذا يجب تشديد إجراءات وضوابط مَنح التراخيص لإنشاء الجامعات الخاصات وفق اللوائح والمعايير التي تؤكِّد وفاء المؤسسات التعليمية لها، ليتمَّ تحقيق التطوير والتميُّز المستمر لأداء مؤسسات التعليم الجامعي. ويجب أن تحمِل الأمانة العامة ومجلس التعليم العالي توجُّهات ثقافية ورؤى مجتمعية محلية تتوافق مع القيَم والمبادئ الوطنية وتنطلق من حضارة وقِيَم المجتمع البحريني وباتجاه التطوير والتنمية الحقيقية المبنية على إنتاج المعرفة وليس استهلاكها.

٧. أنَّ هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ظهرت منذ فترة قصيرة، وتبرُز مُهمتها الأساسية في تطبيق أفضل الممارسات العالمية وبالتالي فإنَّ خضوعها في عملية تقييم التعليم الجامعي في مملكة البحرين مرسومٌ وفق سياسات عالمية وليس وفق حاجات وطنية قومية، وهذا ما يؤكد الحضور القوي للعولمة في صلب عملية تقييم وتنظيم التعليم الجامعي ورسم سياساته وفقاً لتوجُّهات الدُّول المهيمنة.

٨. يشير واقع التعليم العالي بمملكة البحرين إلى الاهتمام بِالكمِّ والعشوائية في مَنح تراخيص إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي الخاص على حساب الكيف في نوعية هذه المؤسسات وجودتها، لذا فإنَّ الواقع الحالي يحتاج إلى دراسة حقيقية قبل مَنح التراخيص لهذه المؤسسات ووضع ضوابط وإجراءات وقائية تكون كفيلة لتحقيق مبدأ التنافسية بين الجامعات، وتحقق الممارسة الفكرية والإبداعية التي ترفع من شأن المنتسبين لها وبالتالي النهوض بمستوى التعليم الجامعي الخاص في المملكة.

٩. غياب السياسة العلمية الواضحة والتي تحقق إنتاج المعرفة المتجددة التي تناسب وضعية المجتمع المحلي وليس استهلاكها واستيرادها من الجامعات الأجنبية التي لا تتواءم مع النظرة الاستراتيجية المستقبلية لدور التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في استثماره للموارد الوطنية والقومية.

١٠. الافتقار إلى التشريعات المحلية التي تُنظِّم حركة إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بالقدر الذي يؤمِّن من نسبة وتناسب تلك المؤسسات مع حجم وعدد المنتسبين إليها، فالتشريعات والقوانين المتاحة هي أساساً مقتبسة من تجارب الدول الأخرى ولم توضعْ التشريعات بشكل مستقل وإنما وُضِعَتْ بتأثير مباشر لمتغيرات العولمة ومتطلباتها، ولهذا لا بُدَّ من صياغة التشريعات بالشكل الذي يجعلها تُناسب وضعيَّة وبيئة المجتمع البحريني، وتبرِز هويته وانتمائه وثقافته.

١١. العشوائية في افتتاح الجامعات الخاصة في المملكة جاء نتيجةً لسياسة الترضيَة والتراضي لاتفاقيات التجارة الدولية والاستثمار في التعليم، وهذا ما جعل التعليم الجامعي الخاص اليوم يُواجِه عدة سلبيات أبرزها: القصور الواضح في تحقيق أهدافه، أو بُعدها عن تطلعات واحتياجات سوق العمل البحريني. فالجامعات الخاصة تضع أهدافاً تتفق مع رسالتها في موطنها الأم، فحصولها على تقديرات غير مُرضية ولا تبعث على الثقة من قبل هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب يؤكِّد أنها لا تُراعي مُتغيرات السُّوق المحلي بل تُركز على عالمية السوق، وهنا يبرز عنصر العولمة في تشكيل مُخرجات الجامعات الخاصة في مملكة البحرين.

وعليه يجب على مؤسسات التعليم الجامعي الخاص أن تضع في الحسبان عند وضع أهدافها ورسالتها مشاركة الأطراف المَعنية من الشرائح الواسعة في المجتمع البحريني كاحتياجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية بكل أبعادها.

١٢. أنَّ التوسُّع السريع لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص عبر السنوات الأخيرة لم يرتبط بتخطيط مُسبق، ونتيجة لذلك غابت بصورة جدِية الكثير من المتطلبات الأساسية اللازمة للمحافظة على سُمعة التعليم الجامعي وعلى جودة التعليم، كما وأنَّ هناك عددًا من جوانب القصور لدى أغلب مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بما في ذلك غياب منظومة التخطيط المؤسسي والأكاديمية الشامل. إضافةً إلى وجود عبء تدريسي فائق على أعضاء هيئة التدريس، ناهيك عن غياب البنية التحتية المناسبة والكافية، والافتقار لمصادر التعلم المتخصصة التي من شأنها أن تكون الداعم الأوَّل لعملية التعليم، وعدم كفاية الدعم والإسناد الوظيفي، إلى جانب غياب المنظومة الشاملة لضمان الجودة .

ومع أخذ هذه العوامل مجتمعة بنظر الاعتبار يتَّضح الأثر السلبي لها على العملية التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي وعلى جودتها مِمَّا يستدعي معالجتها قبَل المُضي في المزيد من عمليات التوسُّع في افتتاح الجامعات الخاصة.

١٣. أنَّ مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين تقوم بترسيخ مفاهيم العولمة، ويتضح ذلك من خلال رسالتها وبعض أهدافها، فالأهداف إن لم تكون واقعية وذات مضمون وطني ولم تكن من صُلب حاجات المجتمع البحريني، فإنها تُمثل خطورة كبيرة في اختراق قيَم وثقافة المجتمع بكل سهولة، الأمر الذي يجعل

المواطن البحريني يتأثر بمكاسب وأهوال العولمة؛ ولهذا لا بُدَّ من المُراقبة الصارمة على الجامعات الخاصة فيما يتعلق بأهدافها ورسالتها، ويكون ذلك بتقديم الأدلَّة والإثباتات التي تؤكد خدمة الجامعة لاحتياجات ومتطلبات المجتمع البحريني.

١٤. أنَّ مصادر الدَّخل الرئيسية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص هي الرسوم الدراسية التي تستوفيها من الطلبة. ومِن المُلاحظ أنها حققت أرباحًا سنوية صافية تفوق كلفتها التأسيسية بكثير، ومن خلال تقرير هيئة المؤهَّلات وضمان الجودة لأغلب الجامعات تبيَّن أنَّ الجامعات لم تخصِّص أي مبالغ من أرباحها لخدمة البحث العلمي والتطوير الوظيفي وهو ما يُعدُّ جموداً في عملية التطوير للجامعات، ويمكن القول أنَّ الأهداف غير المُعلنة بالنسبة لتلك الجامعة هي تحقيق الأرباح، فالجامعات الخاصة مُسجَّلة على أنها مؤسسات قابضة ربحية بامتياز وهدفها ليس المساهمة في رفع شأن التعليم إنما في رفع ومضاعفة استثماراتها، ولهذا فإنَّ التعليم الجامعي أخطر من أن يُترك للقطاع الخاص للاستثمار فيه بهذا الشكل دون وضع الضوابط والقوانين الصارمة التي تؤكد الاهتمام بالجانب النَّوعي والتطويري لعملية البحث العلمي والتدريب المِهَني للمُنتسبين للجامعة.

# الفصل الثالث
# مشكلات التعليم الجامعي الخاص
# بمملكة البحرين في ضوء العولمة

المشكلات الرئيسية للتعليم الجامعي الخاص في ضوء العولمة:

- أولاً: مشكلات مرتبطة بهوية التعليم الجامعي الخاص.
- ثانياً: مشكلات مرتبطة بتسليع التعليم الجامعي الخاص.
- ثالثاً: مشكلات مرتبطة بالتنافسية (الجودة والتميُّز) في التعليم الجامعي الخاص.
- رابعاً: مشكلات مرتبطة بتسييس التعليم الجامعي الخاص.

# الفصل الثالث

# مشكلات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في ضوء العولمة

يُمثل التعليم الجامعي الخاص في كثير من دول العالم ظاهرة تربوية ذات أبعاد متضاربة الإشكالية، رغم ما يُقدمه من دور ثقافي وعلمي في إحياء الفكر الإنساني، وما يرفد من كوادر بشرية تساهم في عملية التنمية وتوطين المجتمع بمختلف الكفاءات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، هذه الإشكاليات التي يواجهها التعليم الجامعي الخاص، باتت لصيقة الصلة بتموُّجات العولمة التي أطلقت عنانها سريعًا بتقدُّم علمي وتكنولوجي فاق التوقعات، مما جعل التعليم الجامعي الخاص يمرُّ بأزمة مُثقلة بتحديات كبيرة للعولمة، تكمن في عدم قدرته على الانسجام مع متطلبات العصر، وتفاقم أزمة الهوية والتغريب، وظهور مصطلحات التسليع، والتميُّز، والتسييس، والتي أصبحت تتشكل في بُنية النظام العام للتعليم الجامعي الخاص في كثير من دول العالم، ما تسبب في فقدانه السيطرة على المناورة في ملاحقة التقدم المتوحِّش للعولمة بمختلف تكويناتها، وهذا ما جعل العولمة تعُوم في كينونة المشكلات الكبرى التي تواجه التعليم الجامعي الخاص، الأمر الذي يجعل البحث في التعليم الجامعي الخاص بمشكلاته غاية في الأهمية، وفي سياق ذلك سوف يتناول هذا الفصل:

## المشكلات الرئيسية للتعليم الجامعي الخاص في ضوء العولمة:

قبل الخوض في مشكلات التعليم الجامعي الخاص المرتبطة بمتغيرات العولمة، لا بدّ ــ في بادئ الأمر ــ من لمحة تاريخية سريعة، فقد عرفت الحضارة العربية حقبة انحطاط مديدة تركت بصماتها على معظم المجالات العلميّة والأدبية والثقافية، فالأمة العربية قد خضعت للظلم والطغيان على امتداد ثمانية قرون، كانت الأربعة الأخيرة منها تحت السيطرة العثمانية، التي عطَّلت الفكر الإبداعي عند العرب وعزلتْهم عن تيارات التطوّر العالمية، ولا سيّما عن الغرب وثورته الصناعية[1]

---

(١) راجي أبو شقرا: مشكلات التعليم العالي في الدول العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، **مستقبليات**، المجلد(٢١)، العدد(٣-٤)، ١٩٩١م، ص ص٤٤٥-٤٥٩.

وبالنظر إلى بدايات التعليم في مملكة البحرين يُلاحظ أن هناك محاولات عديدة من قِبَل البعثات القادمة من نيويورك والمُرسَلين من قِبَل الكنيسة الإصلاحية البروتستانتية، لتحقيق الهدف الرئيسي المُتمثل في تنصير العرب والعبيد المسلمين من سكان الجزيرة العربية وإخضاعهم تحت التأثير الأجنبي المباشر في المعتقد والسلوك والانتماء[1]، حيث ألقوا جل اهتمامهم بالتعليم على اعتباره أهم القطاعات المؤثرة في السيطرة على المجتمع بكل جوانبه، وعلى ضوء ذلك قسَّم الباحث المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص وفقاً لمتغيرات العولمة كالآتي:

## أولاً: مشكلات مرتبطة بأزمة الهوية في التعليم الجامعي الخاص:

لعلّ المشكلة الأمّ التي يواجهها مجتمع مملكة البحرين منذ نيّف ومائتي سنة ــ وما زال يواجهوها ــ هي مشكلة الهوّية، فبعد قرون من الرُقاد الثقافي في ظل العولمة، والغفلة التامة عن الماضي الحضاري، وجد المجتمع البحريني نفسه عند منقلب القرن الثامن عشر في عصر اسمه عصر العولمة،[2] العصر الذي وصل فيه تشارلس بلجريف للعمل كمستشار لحكومة مملكة البحرين،[3] فقد كان لوصوله بداية لحقبة تاريخية مثيرة للجدل، فهو كمستشار في ذلك الوقت، كان يحمل توجهات الحكومة البريطانية، بل كان في طيلة سنوات العمل في البحرين يرفع تقارير شبه سنوية وسنوية للمعتمد البريطاني في الخليج،[4] وكان لبلجريف سلطة واسعة الصلاحيات في جميع مؤسسات الدولة، وعلى الدوام كان تركيزه يرتبط بمشروع التعليم في البحرين بتوجهات الإدارة البريطانية، ومع التطورات والتجاذبات التي حصلت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حدثت فجوة علمية وفارق كبير في القوة العلمية على المستوى العلمي والتكنولوجي التي بلغها الغرب، وعليه اتسم العصر الحديث بالمعرفة والتكنولوجيا وما يتصل بهما من شؤون حياة الإنسان من مختلف الجوانب، فأصبح وجود الهويّة مرتبطاً بقوة المعرفة وامتلاكها، وعلى اعتبار أنَّ الجامعات تفتح أبواب العلم والمعرفة

---

(١) مي محمد الخليفة: **مائة عام من التعليم النظامي في البحرين: السنوات الأولى للتأسيس**، ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩م، ص١٤.

(٢) نديم نعيمه: الثقافة العربية في عصر العولمة، **المجلة العربية للثقافة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، المجلد(٢٧)، العدد(٥٤)، مارس ٢٠٠٩م، ص ص١١-٢١.

(٣) عبد الحميد المحادين: **الخروج من العتمة خمسون عاماً لاستشراف الأفق**، ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م، ص١١٥.

(٤) مي محمد الخليفة: مائة عام من التعليم النظامي في البحرين: السنوات الأولى للتأسيس، **مرجع سابق**، ص٢٦٦.

احتدم الجدل بين المُنظرين والباحثين حول الدور الثقافي الذي تقوم به مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في تشكيل نمط الهوية الثقافية للأفراد، باعتبارها مؤسسة تربوية تُعنى بالتربية والتعليم وما تُسهم به البيئة الجامعية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي وقيَمِهم، وخصوصاً في ظل الظروف التي تمرُّ بها المجتمعات الإنسانية المُنضوية تحت ظِلال العولمة وما رافقها من تبعات تخصُّ الهوية[١].

والهويّة تتكون من عدة عناصر أهمها "العقيدة والثقافة واللغة والتراث الثقافي والتاريخ "، وقد اختلف الباحثون في أهمية تلك العناصر ودورها في صنع الهوية، ولكنهم أجمعوا على تأثرها بمتغيرات العولمة.[٢] لذلك ركز بلجريف ومن تبِعَه من الحمْلات التنصيرية على تغيير ثقافة التعليم المرتبطة بالهوية إلى ثقافة العولمة والتنميط في وجهة الانتماء، فكان المجتمع البحريني مُحاطًا بتاريخ تعليمي مستورد بكل الثقافات، الثقافة البريطانية من جهة الإدارة والاقتصاد والثقافة الأمريكية من جهة التطور العلمي والتكنولوجي.

فالعلاقة بين الهوية والعولمة هي علاقة مُعقدة، فمن جهة تغزو العولمة أهمَّ رُكنين في الحياة البشرية، هما الاقتصاد والثقافة، ومن جهة ثانية تعمل العولمة على فرض نفسها كهوية جامِعة يمكن التعبير عنها بالأمركة، ذلك لأنها تستهدف الهويات الوطنية والقومية لتفسح المجال لبروز الهويات الضيقة والفردية والإثنية والطائفية، وهي التي يسهُل استقطابها، وبالتالي دمجُها في اللاّهوية العولمية، في الليبرالية المتوحشة اقتصادياً وثقافياً[٣]، ومن جهة ثالثة سرعة اختراق العولمة لمكامِن الهوية من خلال تقنيات الاتصال التي تُلغي المسافات الجغرافية والثقافية وتُساعد على تعميم المعرفة، التي تُعتبر محطة الفكر الإنساني.

وفي اتجاه ذلك برز التعليم الجامعي الخاص كأحد المنافذ الرئيسية التي تبذل الأمم المتحدة جهدًا حثيثاً عبر منظماتها المختلفة لتوجيه الثقافة الموحدة في دول العالم لتحل محل

---

(١) ماجد الزيود: تصورات الشباب الجامعي في الأردن لدرجة إسهام البيئة الجامعية في تشكيل الاتجاهات والقيم لديهم في ظل العولمة والمعلوماتية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، المجلد(٥)، العدد(١)، ٢٠٠٧م، ص ص٨١-١٤٤.

(٢) أحمد صالح البطاينة: العولمة والغزو الثقافي وتأثيرها على الهوية القومية والإسلامية، **شؤون اجتماعية**، المجلد(٢٦)، العدد(١٠١)، ربيع ٢٠٠٩م، ص ص٩-٥٤.

(٣) محمد عابد الجابري: **الهويّة..العولمة.. المصالح القومية**، ط١، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م، ص٢٤.

ثقافات الشعوب التي أولدتها المجتمعات عبر حضاراتها المختلفة، والتي تحُول دون توحيد العالم ونشر الثقافة الأنجلو سكسونية، فالعولَمة في سياق الثقافة هي نموذج محدد هو النموذج الغربي، إنْ لم يكن الأمريكي في واقع الأمر، "بحيث يُصبح لهذا النموذج السيادة والريادة على كافة النماذج الأخرى، وليس نتاج عولمة نموذج توليفي من جملة النماذج الثقافية في العالم، فقد "أُثيرت سابقاً حفيظة الأمم المتحدة لنشر ثقافتها والسيطرة على خصوصياتها الثقافية، ومن أمثلة ذلك المحاولات الفرنسية لمنع تآكل لغتها في مواجهة اللغة الانجليزية المصدَّرة"،[١] وظهور الحركات المُعادية (مظاهرات باريس ١٩٩٥م، ألمانيا ١٩٩٦م، أسبانيا وفرنسا ١٩٩٧م، دافوس١٩٩٧م، جنييف ١٩٩٨م، ستايل ١٩٩٩م، ميرو١٩٩٩، جنوه ٢٠٠٠م،) ضد اجتماعات رؤساء أمريكا الشمالية والجنوبية[٢] للأمركة فى صورة معارضة للعولمة، ومن ثمَّ فهناك على الطرف الآخر محاولات منظمَة من قبَل مؤسسات العولمة لفرض ما يسمى "بالثقافة الكونية" أو "ثقافة العولمة"[٣] وعليه فإنّ التعليم الجامعي الخاص في المجتمع البحريني اليوم يعدُّ الكوادر المواكِبة للعصر العالمي، وليس للوطن بالمفهوم القومي، "فمهمة التعليم الجامعي الخاص مجرد تكوين تلك الكوادر وفق تكوين ثقافي عولمي"،[٤] ولعل ذلك ما أثار الصعوبات والمناقشات في جولة أورجواي ومطالبة العديد من الدول الأوربية حتى التي لها ثقل سياسي كبير نسبياً، باستبعاد المنتجات الثقافية من بنود معاهدة التجارة الحرة الجات، وهو ما وقّعت عليه مملكة البحرين ودول الخليج قاطبة في "معاملة قطاع خدمات التعليم في منظمة التجارة العالمية مع التركيز تحديداً على التعليم الجامعي"[٥]، الأمر الذي يجعل التعليم الجامعي الخاص في بوتقة إشكالية الهوية الثقافية التي تُعتبَر شريان التغيير في ثوابت المجتمع بقيَمِه ومبادئه.

---

(١) ما مادو ندوي: العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في أفريقيا، ترجمة محمد العقـدة، **مـستقبليات**، المجلد(٢٧)، العدد(١)، مارس ١٩٩٧م،ص ص٩٠-١١٢

(٢) صلاح الدين عبد القادر محمد: قراءة نفسية في ملف العولمة، بحث مقدم إلى ندوة: **العولمة وأولويـات التربية** المنعقدة في رحاب كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفترة من ٢٧-٢٨ /٢/١٤٢٥هـ الموافق ١٧-١٨/٤/٢٠٠٤م، ص٥.

(٣) صلاح الدين عبد القادر محمد: قراءة نفسية في ملف العولمة، بحث مقدم إلى ندوة: **العولمة وأولويـات التربية** المنعقدة في رحاب كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفترة من ٢٧-٢٨ /٢/١٤٢٥هـ الموافق ١٧-١٨/٤/٢٠٠٤م.، ص٥.

(٤) محمد عابد الجابري، الهويّة..العولمة.. المصالح القومية، **مرجع سابق**، ص٢٦.

(٥) **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت: المؤسـسة العربيـة لـضمان الاسـتثمار وائتمـان الصادرات، ٢٠٠٨م، ص١٧٧.

ونتيجة لإشكالية العولمة وتلازمها مع المعرفة والهوية، أثيرتْ في مجال التعليم الجامعي، وبخاصة التعليم الجامعي الخاص، قضايا تتصل بالدور الثقافي للتعليم، وقدراته على المحافظة على الهوية الثقافية في ظل تحديات العولمة، وكما أشار بعض الباحثين أن التعليم الجامعي الخاص هو أرض خصبة لإنتاج ثقافة عالمية موحدة تحت سيطرة قوى عظمي، على اعتبار أن أغلب المنتسبين للتعليم الجامعي هم الشباب، والشباب بحُكم ما يتوافر لديهم من طاقة ودافعية وتطلُّع أمْيَل إلى النزوع نحو وجهة التغيير منطقًا وفكرًا ومنهجًا، كما "أن شبابنا المعاصر أصبح يعايش ثقافتين غير متكافئتين، ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخرى عولمية تغريبية تدفعه نحو عصرنة شكلية مصطنعة، تجعله فاقد الهوية مُهمش الشخصية، غير قادر على التكيُّف مع الواقع، أو التعايش مع الآخـــر من أجل إعادة إنتاج الذات".(١)

وبغضِّ النظر عن الأجندة الخفية للداعين إلى العولمة إلا أن الأجندة الواضحة منها هي التي يميل الشباب إلى قراءتها والانسجام التام معها على أرض الواقع، فهي براقة وجاذبة، والأفكار الحضارية الأصيلة لا تقارِع أطروحات العولمة الثقافية. والسؤال هنا هل الحضارة العربية بأفكارها وقيمها لا تناسب الواقع المتطور؟ إن النُظُم واللوائح المنبعثة عن الحضارة العربية ظلت في حالة من الركود تعذَّر معها تطوير نفسها لتواكب التطور السائد في أوجُه الحياة المختلفة ولهذا تأثر التعليم الجامعي الخاص بعدة إشكالات تتعلق بالهوية الثقافية لأفراد المجتمع، وذلك من خلال المظاهر والجوانب التالية:

١. تفضيل الشباب للتكنولوجيا وما ينتج عنها من منتجات مادية أو رمزية : سلع وأغاني وأفلام ومسلسلات..إلخ، ومحاولة اقتناء هذه المنتجات واستخدام التكنولوجيا الحديثة بمختلف أدواتها، وإقبال نسبة كبيرة من الشباب على مسايرة الموضات العالمية في الأكل والملبس وقصات الشعر، وسماع الأغاني والموسيقى العالمية الحديثة، واستخدام المفردات الأجنبية في التحدُّث، وهو ما يمثل توسعاً واستهلاكاً للثقافة الأجنبية وانزواءً للثقافة المحلية في كثير من السمات الثقافية،(٢) التي يكتسبها الطلاب والشباب في الجامعات الخاصة التي تولي اهتماماً كبيراً لعملية التغيير والتطور اللا واعي.

---

(١) أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، **مجلة عالم الفكـــر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، ١٩٩٩م، ص ص١٢٣-١٤٦.

(٢) مصطفى مرتضى على محمود: تأثير العولمة على قيم الشباب العربي: دراسة حالـــة للواقـــع الثقـــافي للشباب المصري، **عالم التربية**-القاهرة، المجلد(٦)، العدد(١٨)، ٢٠٠٦م، ص ص١٥-٤٤.

٢. دعوة الدول الكبرى عن طريق الأمم المتحدة ومنظماتها إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الشخصية، والتي نرى آثارها متفشية بين طلاب الجامعات الخاصة حيث يمارسون حرياتهم الشخصية دون اعتبار للهوية والقيم العربية، وهذا هو الترويج غير المُعلَن للأفكار الهدامة والممارسات السلوكية بمختلف أنواعها، والاستحواذ على عقلية الطلاب من خلال المُفاخرة بالهوية الثقافية العالمية وليس الهوية الثقافية المرتبطة بالحضارة المحلية.(١)

٣. تأثر الهوية بالتشكيك في مملكة البحرين ودول الخليج وتخلُّفها وعدم مواكبتها للتطور الحضاري الغربي،(٢) وهو ما يُشاع في الأوساط التعليمية المنفتحة كالجامعات الخاصة، التي تُجسِّد تفتيت الأمم العربية وتبرز الانقسامات والتشرذم والجمود الحضاري وتشويه صورة المواطن العربي أمام ثقافات العالم الآخر.(٣)

٤. تراجُع قيمة المُنتج الوطني عند الشباب في ظل المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الأجنبية، حيث تتميز السلع المستوردة بارتفاع الجودة، وأحياناً انخفاض السعر، علاوة على أساليب الإعلان المتقدمة التي تجتذب المستهلكين وخاصة من الشباب مما يؤدي إلى تراجع قيمة الادخار والإنتاج في مواجهة قيمة الاستهلاك، ويؤثر نظام الإنتاج بالشركات الأجنبية على ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في ظل مَيْكنة الإنتاج والتقدم التكنولوجي.(٤) مثل إعادة قراءة مناهج الدُعاة وتجديد فقه المعاملات، علمًا بأن تلك اللوائح كانت هي الأنسب في بعض الأوقات. والذي عمَّق الفجوة بينما نزعم بأنه من تعاليم الإسلام وبين واقع الحياة أن الناس في كثير من الدول الإسلامية قد خلطوا بين عاداتهم غير الراشدة المنحدرة من حضارات غابرة ــ وبين تعاليم الإسلام..(٥) ونتيجة

---

(١) مصطفى عمر التير: الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي في الوطن العربي في ظل العولمة، **الفكر العربي**، المجلد(٢٠)، العدد(٩٧)، ١٩٩٩م، ص ص٧-٣٠.

(٢) علي فخرو: أثر العولمة على التعليم في الوطن العربي، مجلة العروبة، المنامة، مملة البحرين: نادي العروبة، العدد(٢٤)، ٢٠٠٨م، ص٣٧.

(٣) أحمد مجدي حجازي: العولمة والتدفق المعلوماتي: الأبعاد الاجتماعية والآثار السلبية، العربية٣٠٠٠، المجلد(٥٠)، العدد(١)، مارس ٢٠٠٥م، ص٢٧-٥٤.

(٤) مصطفى مرتضي على محمود، تأثير العولمة على قيم الشباب العربي: دراسة حالة للواقع الثقافي للشباب المصري، **مرجع سابق**، ص ص١٥-٤٤.

(٥) إبراهيم عثمان: عولمة أفكار الشباب في المؤسسات الأكاديمية: دراسة على عينة من طلاب الجامعة، بحث مقدم إلى ندوة: **العولمة وأولويات التربية** المنعقدة في رحاب كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفترة من ٢٧-٢٨ /٢/١٤٢٥هـ الموافق ١٧-١٨/٤/٢٠٠٤م، ص٥.

لإشكالية الهوية الثقافية، فإن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص اليوم تواجه مشكلات بناء الهوية الثقافية في عصر المنافسة في العالم المفتوح، وهذه المشكلات هي كالآتي:

**١- مشكلة نشر الثقافة الواحدة:**

لقد ذكر تقرير الأمم المتحدة الثالث أن هناك تطوراتٍ حصلت في نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي في المجتمع البحريني، وربط التقرير تلك التطورات بممارسة المرأة لحقوقها المختلفة، وبيَّن التقرير أن السبب في ذلك التطور هو تغيّر الممارسات الثقافية، وتغيّر نظرة المجتمعات العربية إلى المرأة وحقها في ممارسة حقوقها المختلفة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وغيرها.[١] وما يعني الباحث هنا ليس تطور المرأة ومشاركتها في التعليم والعمل ونيلها لحقوقها المختلفة، وإنما المعنى يكمُن في تسيُّد الثقافة الواحدة، التي تدعو إليها الأمم المتحدة، بحيث تقوم بنشر مبادئ وقيم عالمية لها صلة مباشرة بعادات وقيَم مجتمعات الدول الكبرى المُهيمنة كالولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تكمن الخطورة.

والخطر من مشكلة نشر الثقافة الواحدة لا يقتصر فقط على الاستهلاك الثقافي أو الاستلاب المعرفي، بل هو أكثر من ذلك فسيادة ثقافة عالمية واحدة كما أكدت عليها الأمم المتحدة في مواثيقها، إنما هو ضربٌ في القيم والمبادئ والأخلاق، والتي هي عصَب النظام والاستقرار الأسَري في المجتمعات العربية، "فالأمم المتحدة أكدت على التثقيف العام للمجتمعات من منطلق الحقوق والواجبات، وقد أطلقت برامج تدريبية في قطاع التثقيف الرسمي، وركزت على التثقيف في مجال حقوق الإنسان على مستوى التعليم الجامعي، وخصوصاً التعليم غير الرسمي، حيث تضع بعض المؤسسات الوطنية التابعة للأمم المتحدة برامج لمعاونة الجامعات على استعمال دورات دراسية تدريبية مُدمَجة في المناهج والبرامج القائمة، وتشمل هذه البرامج تعريف الطالب بحقوقه الدولية المشروعة في مختلف جوانب الحياة،[٢] التي منها كما ورد في وثيقة الأمم المتحدة المتعلقة بالنهوض بالمرأة "أن ممارسة الجنس والحمل والولادة والإجهاض وغيرها من الثقافات الواجب نشرها والعمل بها في

---

(١) الأمم المتحدة: **التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠م وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**، بيروت: طباعة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٠م، ص٤٠.

(٢) مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: **المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات**، سلسلة التدريب المهني، العدد(٤) التنقيح(١)، نيويورك وجنيف: مكتب الأمم المتحدة، ٢٠١٠م، ص٧٤.

جميع دول العالم"،[1] وهذا ما يُعتبر دعوة صريحة للإباحية والانحلال الأخلاقي، ونسفًا مباشرًا للثقافات الأخرى في العالم، حيث لم تذكُر الوثائق المتعلقة بالمرأة أن يكون هناك تنظيم شرعي لعملية الممارسة الجنسية، فالوثيقة تؤكد أن الجنس كالغذاء الأساسي، "شرط أن يكون مأموناً ومسؤولاً"، بحيث لا تُصاب المرأة بفيروس نقص المناعة، ويجب تثقيفها على مستوى العالَم صحياً بكيفية الممارسة الآمنة، بحجَّة "أن الجنس والحمل والإجهاض والولادة حق للجميع".[2] فالقيم التي تُفرزها الثقافات الغربية مقبولة في تلك المجتمعات، بل الإيمان بها هو حق من حقوق المجتمع طالما هي أساساً نشأتْ من صلب حضارة ذلك المجتمع ولهم الحرية في ذلك، بينما في المقابل هناك شريعة سمحاء في الوطن العربي والإسلامي تجمع الكيان الإنساني وتحافظ على توازنه ونشاطه وتصرفاته وفق مرئياتها، إلا أن "هناك صراعًا حول سيادة ثقافة القطب الواحد التي تُفرزها العولمة، وذلك في محاولة لطمس وجود الآخرين وفرض أجندات خارجية أنانية دون الاكتراث بثقافات الآخرين".[3]

ولا غرابة في أن سيادة الثقافة الواحدة ناتجةٌ من فرض القوة، وفرض القوة ناتجٌ من المعرفة، ومَن يملك المعرفة يملك السلطة، حيث تُقاس قوة الدول راهناً بمقدار إنتاجها للمعرفة وتصنيعها وتسويقها،[4]ولذلك ترتبط سيادة الثقافة باحتكار إنتاج المعرفة وفرضها على باقي الشعوب، وهذا ما حذر منه وزير الخارجية الكندي السابق (فولكنر) بقوله "لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية، فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا

---

(1) United Nations: **The United Nations and the advancement of women**, 1945-1996, Dept. of Public Information, United Nations, 1995, p211.

(٢) الأمم المتحدة: تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نيويورك: الأمم المتحدة، القاهرة من ٥ إلى ١٣ أيلول ١٩٩٥م، ص ٣٨.

في هذا المؤتمر كان هناك تحفظ عام على الفصل السابع، من قبل الكرسي الرسولي، حيث أن هناك بيان أدلى به الرسولي يبين حيثيات التحفظ والدعوة العالمية لنشر ثقافة الصحة والممارسة الجنسية بخصوص المرأة.

(٣) زياد خليل الدغامين: تأثر منظومة القيم الإسلامية بظاهرة العولمة، **ندوة العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، الأردن: دار الرازي، ٢٠٠٨م، ص١٥٥.

(٤) مصطفى حجازي: التعليم العالي والمعرفة ممارسات الحاضر وخيارات المستقبل،" **المؤتمر التربوي الرابع"التعليم العالي بين إنتاج المعرفة وإستهلاكها: توجهات مستقبلية**"، كلية التربية جامعة البحرين، ٦-٨ مارس٢٠٠٠م، ص٣٩٨.

يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار، وإنما تثبيت الأفكار أيضاً"[١] وهذا ما يؤكد أن العولمة تجتاح الجميع، وبشكل تدريجي.

ففي ظل التطور المعرفي والابتكار التكنولوجي على المستوى العالمي، تسيّدت الثقافة العالمية وأُدخلت الثقافة القومية في ارتجاج معلوماتي أزاحها عن موروثاتها المجتمعية ومشكلات شعوبها الآنيّة، وقذف بها في أتون مفاهيم جديدة لا تتوافق في كثير منها، ولا سيما في نزوعها إلى القول بنهاية التاريخ وبفرض ثقافاتها وأسلوب حياتها وتعميم قيَمِها التي تنزع مواطنية الإنسان وتلغي ميزته القومية والحضارية لتدمجه في آفاق جديدة تتنكر لثوابته وقيمه الأصيلة.[٢]

وأمام تلك المتغيرات التي نعيشها اليوم في عصر العولمة، يُشكل التعليم الجامعي الخاص خطراً محدقًا غير واضح المعالِم، لأنه يستورد الثقافة الأجنبية بحكم تبعية الجامعات الخاصة في مملكة البحرين لدول أجنبية،[٣] وإن أخذت مسميات قومية ومحلية إلا أنها ترتبط باتفاقيات مع جامعات خارجية، تقوم بتوريد القيم والأفكار وتعمل الجامعات الخاصة في البحرين ببيعها ونشرها في وسط المجتمع والمحيط المحلي، ولهذا يمرُّ التعليم الجامعي الخاص اليوم بحالة من التصادم مع القيم والمبادئ المجتمعية المحلية، والتي لا تتوافق مع عرفه الإنساني والمجتمعي، فما يُصيب الجامعة الخاصة في موطنها الأصلي من تدهور قيمي وعلمي وبحثي، هو نتاج طبيعي لما يفرزه المجتمع من سلبيات عليها، ودورها كمؤسسة اجتماعية تلعب دوراً وطنيًا وطليعيًا في بلدان العالم الثالث، وما تقوم به من مهام في مواجهة قضايا مجتمعية عديدة منها العدل الاجتماعي والحريات العامة والديمقراطية وشيوع المناخ الملائم لتطور وتقدم المجتمع بما يحقق مصالح الغالبية العظمي من المواطنين،[٤] فهي تؤثر وتتأثر بقوة المجتمع ومتطلباته.

---

(١) نقلاً عن: أحمد ثابت: العولمة حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد، **شؤون الشرق الأوسط**، العدد(٧٦)، تشرين الأول، ١٩٩٨م، ص٨٨.

(٢) سالم المعوش: العرب والعولمة: **التكتلات وترتيبات الأمن الإقليمي، النظام العربيّ والعولمة**، طلال أبو غزالة وآخرون، تقديم على محافظة، ط١، عمان، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٤م، ص٧٩.

(٣) إبراهيم يوسف العبد الله: **أزمة التربية والإصلاح والتطوير التربوي المستدام**، المنامة، مملكة البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر،٢٠٠٥م، ص١٠٣.

(٤) شبل بدران: الجامعات الخاصة دعم للاستثمار أم للاستقرار الاجتماعي، **التربية المعاصرة**، المجلد(٤)، العدد(٤٦) أبريل ١٩٩٧م، ص ص٥-٣٩.

**٢- مشكلة اللغة الأجنبية:**

إن اللغة تمثل ذاكرة الأمة، حيث يظهر فيها تراثها وقيمها ومفاهيمها، وهي في الوقت نفسه أداة أساسية في حركة المجتمع ونموه، وهي تمثل الذاكرة الحضارية للشخصية وعماد للثقافة، وتُعتبر حجرَ الأساس في البنية المجتمعية،(١) ولهذا فاللغة تُعبِّر عن الهوية والثقافة المجتمعية، "فالصراعات الكبرى بين الأمم والحضارات تركزتْ حول تحوُّل لغة الصراع السياسيّ إلى حرب أو إلى حالة سلام"،(٢) وأكثر الاختراقات الغربية خطورةً على الإطلاق تركزت في محاولة لطمس الهوية الثقافية، عن طريق تفكيك اللغة الأم، ويقابل هذا التفكيك تشويه متعمَّد لمنظومة القيم الثابتة بطريقة ترتكز على الأناقة التكنولوجية والتحضر العالمي.

فاللغة هي عنصر الهوية، وتُعتبر في العصر الحديث أفتكُ من الأسلحة الأيديولوجية، ومورداً اقتصادياً من أهم المقومات الأساسية لصناعة الثقافة من خلال استخدامها إعلامياً،(٣) ولذلك تولدت لدى المجتمع العربي لغات أجنبية تفوقت من حيث الأهمية على اللغة العربية الأم، مما جعل أفراد المجتمع يميلون إلى تعليم أبنائهم اللغة الأجنبية في قِبال إهمال اللغة العربية الأم، وهذا ما أحدث صراعًا ثقافيًا حول مسألة عولمة اللغة العربية.

إن مشكلة اللغة في التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين أو سيطرة اللغة الأجنبية في الجامعات الخاصة قد تسببّت في خلخلة البناء الاجتماعي والتي ستزداد وطأته يومًا بعد يوم. والوقوف على تلك المشكلة لا يعني محاربة اللغة الأجنبية، ولكن يجب ألاّ تُعطى أكثر من قدرها، حيث تمثل السبيل للتفاعل الحضاري والنهضَوي الحديث، ولكن يجب أن نفرّق بين ما يُعلي شأن الأمة وما يجعلها تهوي إلى الحضيض وتكون تبعاً للغرب وبشكل تنميطي بالأمر والنهي.

إن التعليم الجامعي الخاص في المجتمع البحريني يفرض أجنداته اللغوية، حيث يستثني اللغة العربية على أنها اللغة الرئيسية، ويتم التدريس غالباً باللغة الأجنبية، مما جعل أفراد المجتمع يتعلمون اللغة الأجنبية منذ الصغر للالتحاق مستقبلاً بالجامعات الخاصة التي

---

(١) رشدي أحمد طعيمة ومحمود كامل الناقة: **اللغة العربية والتفاهم العالمي: المبادئ والآليات**، ط١، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٩م، ص٥٧.

(٢) قاسم عبده قاسم: اللغة سلاحاً، **العربي**، العدد(٥٢٣)، حزيران ٢٠٠٢م، ص ص١٧-١٩.

(٣) نبيل علي: عن العولمة واللغة، **مجلة سطور**، العدد(٣٣)، القاهرة، أغسطس ١٩٩٩م، ص ص٢-١١.

تُدرس باللغات الأجنبية،[١] وهذه السياسة التي تنطلق من الأيديولوجيات السياسية عند وضع استراتيجيات التعليم الجامعي الخاص، لذلك فهي تقوم بتكيُّف مناهج التعليم الجامعي وفقاً للغة الأجنبية وتُغرس فيها هذه الأيديولوجية وتوجِّه برامج الدراسة في إطار إستراتيجية يضعها النظام والتي يغلب عليها النظرة الاقتصادية والتنموية حتى وإن كان ذلك على حساب الإبداع والحرية الفكرية والبحث العلمي.[٢]

ويمكن القول إن مشكلة تفكيك اللغة العربية هي مشكلة معقدة بدأت تتفاقم تعقيدًا يومًا بعد يوم في ظل التطور العلمي والتكنولوجي، نتيجةً لفرض استخدم اللغة الأجنبية وتنحية اللغة العربية في كثير مِن مجالات الحياة على مختلف الأصعدة، وتعميم تلك اللغة في الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية الأجنبية في البحرين، وكذلك "انتشار السِّلع والأجهزة المرتبطة بها واختلاط الجمهور بأهل هذه اللغة، أدى إلى تكوين شعور إلى عامة الناس بهيمنة هذه اللغة وسيطرتها في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد ضعفت ثقة أبناء المجتمع البحريني ببعضهم وبأنفسهم، وبلغتهم،[٣] وبقدرات هذه اللغة على الوفاء بمتطلبات الحياة ومستلزماتها الحضارية،"[٤] فالمجتمع اليوم بدأ يُهمل مسألة الحِفاظ على اللغة العربية ورصانتها، واتجه نحو الاهتمام بلغات التواصل الأجنبية التي تُدرَّس اليوم في كل الأوساط التعليمية، فإنَّ المتعلم العربي اليوم تقوده دافعية وعيه بأهمية اللغة الإنجليزية نحو إيجاد عمل والارتقاء بوظيفته، ومتابعة دراسته العليا في الجامعات الأوربية، وهو ما يدل على أن المُتعلم شديد الإعجاب بمتكلمي اللغة وحضارتها لحد يجعله يرغب في الإنضمام لهذه الحضارة، ليصبح جزءًا منها.[٥]

---

(١) زينب بيره جكلي: أثر العولمة على اللغة العربية، **المنبر الجامعي**، المجلد(٨)، العدد(٥٥)، مايو ٢٠٠٨م، ص ص٣٤-٣٥.

(٢) أبو بكر عبد الله القربي: التعليم العالي الحكومي في اليمن.. إلى أين؟، **مؤتمر التعليم العالي الأهلي**، صنعاء ٣٠-١يونيو ٢٠٠٠م، ص٤.

(٣) حسين عبد الله بدر السادة: العولمة والتعليم في دولة البحرين: ثوابت وتحديات، ورقة بحثية قدمة **لندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة التحديات والفرص**، جامعة البحرين، كلية التربية ٢-٣ مارس ١٩٩٩م، ص١٥٨.

(٤) فهد خليل زايد: **العربية بين التعريب والتهويد**، عمان، الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص١٠.

(٥) محمد راجي الزغول: **لغة القوة وقوة اللغة في التعليم العالي في العالم العربي: الصراعات والهيمنة والتحول في الاستخدام اللغوي**، اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد(٥٨)، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص٩٤.

ولهذا أصبحت اللغة الإنجليزية بدل أن تُسهم في البناء الحضاري والثقافي، اتجهت نحو حشو العربية بمفردات أجنبية، وهو ما يؤدي على المدى البعيد إلى مسخ هويتها ووجودها.

ولو تأملنا في المحطات التاريخية للبحرين سنخرج بقناعة بأن انتشار اللغات الأجنبية الإنجليزية في المجتمع البحريني، يعود لسياسات استعمارية بريطانية، والدافع وراء انتشار تلك اللغة تاريخياً يكاد يكون متطابقاً على الرغم من بعض الاختلافات في الإستراتيجية، أو في الكم،[١] وكلها تركزت حول اقتحام التعليم الجامعي في تلك البلدان المستعمرة، فقد ذكر أهم مهندسي السياسة البريطانية التعليمية ماكولي(T.B.Macauly) إن التعليم في المستعمرات البريطانية كان يرتكز على دراسة اللغة الإنجليزية وآدابها، فاللغة الانجليزية تُعطي مواطني الدول المستعمَرة الحق لأن يكونوا مثقفين أو متحضرين ومتعلمين،[٢] ومملكة البحرين قبعت تحت الاستعمار الإنجليزي، ولا زالت تحت النفوذ البريطاني، ولهذا فإن مشكلة استثناء اللغة العربية في التعليم الجامعي الخاص البحريني ليست نابعة من العولمة فقط، بل جاءت نتيجة لسياسات الاستعمار، وعلى هذا الأساس زرع المستعمر لغته في المجتمع البحريني عن طريق مدارسه وجامعاته، فهناك هجمة قوية لإرجاع الاستعمار للمجتمع البحريني، الأمر الذي يتطلب إعداد المواطنين لهذه المواجهة.[٣]

ومن ناحية أخرى هناك دلائل في مجتمع مملكة البحرين، تُشير إلى "الضعف الشديد في اللغة الأم " اللغة العربية " والوعي المعلوم بالتاريخ والتراث الفكري العربي، لحساب التغريب والانبهار بالآخر والاستسلام له"،[٤] وهذا الضعف ناتجٌ من استخدام لغة المستعمِر على المستوى الرسمي في الجامعات وغير الرسمي في الأوساط الاجتماعية، وهذا بحد ذاته

---

(١) محمد راجي الزغول: لغة القوة وقوة اللغة في التعليم العالي في العالم العربي: الصراعات والهيمنة والتحول في الاستخدام اللغوي، اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد(٥٨)، ديسمبر ٢٠٠٤م.، ص ص٧٢-١٢٢.

(٢) **انظر:**

Daswani, C.J.:"**English in India: The Brown Man's Burden**" In Narasimhaiah and Srinath(eds.) English; Its Complementary Role in India. Mysore: Wesley Press, 1982.

(٣) علي فخرو: التعليم أخطر من أن يُترك للمؤسسات الخاصة، **مجلة الثقافة التربوية**، دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد(١)، مايو ٢٠٠٤م، ص٨٢-٩١.

(٤) علي فخرو: التعليم أخطر من أن يُترك للمؤسسات الخاصة، **مرجع سابق**، ص ص٨٢-٩١.

يُعدُّ "اقتحامًا للغة العربية الأم وضربًا للحصار الثقافي اللغوي للشخصية العربية"،[1] ويطرح مشكلة على صعيد المسخ الثقافي والحضاري للبلد، فحتى في المناسبات غير الرسمية يتم المزج بين اللغة العربية ولغة الاستعمار، وهذا بدوره يعيق عملية الحفاظ على أساسيات اللغة العربية ومدخراتها

فيجب على الجامعات الخاصة في مملكة البحرين أن تستخدم اللغة العربية كلغة أولية، وتعزز استخدامها لتزيل اللغط السائد حول ضعف ثقة المواطن البحريني من استخدام لغته في المحافل العلمية.

**٣- مشكلة تفتيت الثقافة والهوية:**

إن مشكلة تفتيت الثقافة والهوية العربية هو أشبه ما يكون تلوثاً فكرياً خطِراً على الأمة العربية، فالأمم المتحدة في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية "أفردت فصلاً عن التلوث والاستدامة البيئية ودعَتْ حكومات العالم إلى مواجهته"،[2] وقد غفلت أو تغافلت عن التلوُّث الفكري الذي يؤدي إلى تفتيت ثقافة وهوية المتلقي ويُسبب أمراضًا نفسية واجتماعية لا يمكن معالجتها، فتفتيت الثقافة هو مسخ الشخصية ومسخ الذات وغسيل الدماغ لجميع أفراد المجتمع.[3] وخطر هذا التفتيت غير ملموس بالصورة التي ذكرتها الأمم المتحدة في تقريرها، ولكنْ تتجلى صورُه في وسائل الاتصال الحديثة التي تخترق الحدود القومية بما فيها الحدود الثقافية، ويتم ذلك باتجاهين: الأول هو التأثر من مراكز صناعة الثقافة من أجندة العلوم الاجتماعية وحتى أنماط الترفيه والاستهلاك، والثاني: يبرز في التعددية الثقافية التي تتجلى في اكتشاف الهويات الثقافية الجزئية ضمن الدولة القومية : أقاليم وطوائف، ومجموعات إثنية.

وقد تتحول هذه الهويات الجزئية ضمن الدولة القومية إلى محاولة إثبات ذاتها كقوميات منفصلة ذات مطالب سياسية، الأمر الذي يؤكد أن العولمة لا تعني بالضرورة زوال

---

(١) بكر بن عبد الله أبو زيد: **المدارس العالمية الأجنبية الاستعمارية تاريخها ومخاطرها**، ط١، الرياض: دار العاصمة، ٢٠٠٠م، ص٥٥.

(٢) الأمم المتحدة: **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية**، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١١م، ص٤٨.

(٣) السيد محمد تقي المدرسي: **كيف نقاوم الغزو الثقافي؟**، اليوم: الثلاثاء تاريخ ٢٠١٢/٥/١٥م، http://www.almodarresi.com/notes/ap0x92jt.htm

الأمة أو تقادمها، بل قد تعني تفتيتها إلى قوميات عدة تطالب بدورها بدول قومية، أي التحول إلى أمة تقوم على أساس إثني أو على أساس عنصري هو وحدهُ أصلٌ مزعومة.(١)

فالتفتيت يأتي دون دراية وينغمس في العقلية الثقافية، ومن ثم يستشري في الجسد ويقتل الروح الثقافية والقيّم ويَذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الفرد،(٢) ومن خلال ذلك تقوم الصراعات والحروب بين الطوائف والتيارات الفكرية المختلفة في المجتمع، فبداية الحرب"هي الهوية" والقناعة بالصراع تنتج عن طريق القناعة بالفكرة والتعصب لها، وبالتالي فإن العولمة تفرز سموماً وأمراضاً سرطانيةً تفتك بالبشرية.

وهذا ما جعل الغرب يلجأ إلى إشعال الحروب وإثارة الفتن والفوضى وإذكاء الخلافات الإقليمية على مستوى العالم ككل، "حرب العراق والخليج وانفصال الجنوب مثلاً" فكل ذلك حدث بداية بتشويش الكلمة وحرفِها عن مسارها والتلاعب بمعانيها بمسمى ثقافة المواطنة والحقوق والواجبات وغيرها.

ويمكن القول بأن العولمة الثقافية هي حرب مُعلنة على الهوية الثقافية، كونها تحاول القضاء على الثقافات القومية خارجياً وداخلياً في آن واحد، "حيث تعمل على الغزو الثقافي لهذه الأمم مما يؤثر سلباً على ثقافتها ويضعفها، وتحاول أن تحلَّ محلها ثقافة الغرب مما يدفع الجماعات الأثنية والعرقية والدينية داخل هذه الثقافات للعودة إلى جذورها وبالتالي تنقسم هذه الثقافات إلى عدة ويتحوّل الصراع الثقافي بينها إلى صراع سياسي ثم عسكري دموي".(٣)

إن الهوية الثقافية للشعوب هي كيان متصل بكل المتغيرات المحيطة بها، فلا يمكن فصل السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والتطور التكنولوجي والمعلوماتي عن الهوية الثقافية، لأنها تذوب تدريجياً مع بعضها البعض وتخرج بفكرة مغايرة عن حالتها السابقة، لذلك فإن التعليم الجامعي الخاص يتبنى أفكاراً تحمل مضامين تغيير الهوية، ولكن بسياقات أخرى، وهذا

---

(١) عزمي بشارة: إسرائيل والعولمة: بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً، **ندوة العرب والعولمة**، ط٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص٢٨٤.

(٢) نبيل الدجاني: تعقيب(٣)، **ندوة العرب والعولمة**، ط٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص٣٣٤.

(٣) هشام محمد علي عمارة: إسهامات التربية في إعادة البناء الثقافي للإنسان العربي في سياق ثورة الاتصالات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٨٢.

ما أشار إليه "تقرير اليونسكو بأن على النُظُم التعليمية أن تتفاعل مع الاتجاهات العالمية وتتكيف معها، والعولمة كما أشار التقرير أحد تلك الاتجاهات، ونظراً لكون العولمة تستمد وجودها من التكنولوجيا، فهي إذاً في صُلب نظم التعليم الحديثة"،[1] والجامعات الخاصة أغلبها هي فروع لجامعات أجنبية أو لها علاقات تعاونية مع تلك الجامعات، وبالتالي فالخطر هنا يكمن في سيادة ثقافة الجامعات الأجنبية على ثقافة الجامعات الخاصة المحلية، وهذا ما يدفع إلى مراقبة تلك الجامعات وفرض مزيد من القيود على المناهج المستوردة، وعلى أنظمتها بكل جوانبها، فالتفريط بثقافة الهوية داخل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، يؤدي إلى تكوين ثقافة استهلاكية بين أبناء المجتمع تقوم على الاستهلاك النَّهِم غير المنضبط، وبالتالي يتمتعون بالتنميط والاعتزاز بهوية وثقافة الآخر.

**٤- مشكلة الغزو الثقافي:**

هدف الغزو وإن كان عسكرياً بالدرجة الأولى هو احتلال الأرض، أما الغزو الثقافي فيهدف إلى احتلال العقل، وهو أخطر من الغزو العسكري، وعلامة ذلك أن الغزو العسكري يستمد قوته من آليات الإخضاع الخارجي، بينما ييسّر الغزو الثقافي آليات الإخضاع الداخلي، مما يبدو وكأنه تعمية للحال، أو تجميل له، فيُقبَل الإخضاع على أنه شيء آخر غير الإخضاع، لالتباسه بمفاهيم كثيرة تتصل بعمليات التكوين الذاتي، كالنمو والاستقلالية والأصالة والصلابة والسلطة والمناعة والوعي،[2] والغزو الثقافي يأخذ مسميات أخرى تتصل بالمفهوم العام للمصطلح، ويُعبَّر عنه أحياناً عند كثير من الباحثين بالاختراق الثقافي، وفي غاية الأمر كلها تصب في مسألة الانهزام المعرفي نحو الثقافة السائدة والمسيطِرة على العالم.

فالغزو الثقافي الأجنبي المتمثل في العولمة، للثقافة العربية اتخذ مكاناً وحيِّزاً وموقعاً مؤثراً في الجسد الثقافي للأمة العربية، وذلك من خلال الزراعة المبكرة لبذور العولمة في الأرض الخصبة،[3] المتمثلة في التعليم، وتحديداً التعليم الجامعي الخاص، والذي وُجِدَ أساساً بفعل العولمة، "فالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بترجمة كتب مبسطة حول أنماط الحياة

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التعليم الجيد والإنصاف والتنمية المستدامة، **مرجع سابق**، ص٤.

(٢) عبد الله أبو هيف: الغزو الثقافي والمفاهيم المتصلة به، **مجلة النبأ**، العدد(٦٣)، تشرين الثاني ٢٠٠١م، اليوم: الأربعاء تاريخ ١٦-٥-٢٠١٢م، http://annabaa.org/nba63/qazo.htm

(٣) أحمد صالح البطاينة، العولمة والغزو الثقافي وتأثيرها على الهوية القومية والإسلامية، **مرجع سابق**، ص ص٩-٥٤.

الأمريكية، مع قصص رمزية ترسخ أهدافاً وقيمًا معينة توزَّع على طلبة المدارس والجامعات الخاصة، كما تقوم بإدخالها في صلب المناهج التعليمية وتشرف على حركة الترجمة وزارة الخارجية الأمريكية"،[١] والتعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين جزء من موجة العولمة الأمريكية التي تخترق المجتمع، حيث يبرُز الاختراق الثقافي عبر تقنيات المعرفة والإعلام والثقافة الحديثة، والتي لا يُقصد منها إلا بث وإشاعة مفاهيم جديدة في أوساط المثقفين، وبالتالي التوغل في منظومة القيَم والمبادئ والمفاهيم الأساسية للثقافة الوطنية وزعزعة القناعات بها والترويج لمبادئ وقيم عولمة الثقافة التي ترتكز حول تعميم الثقافة الأمريكية الوافدة، ولا شك أن الاختراق الثقافي يمثل أحد المداخل المهمة لاقتحام عقول المثقفين في المجتمع البحريني والعربي ككل والمخاطبة الفكرية معهم ومن ثم التأثير في قناعاتهم بالأسس والمرتكزات الجوهرية التاريخية للثقافة العربية.[٢] ولهذا فإن الغزو الثقافي هو عمل مقصود ومخطط له من قبل "النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تنميط العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً"،[٣] والاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية، ليس الآن فقط، بل وعلى مدى الأجيال القادمة، ذلك أن الوسائل السمعية والبصرية، المرئية واللا مرئية التي تحمل هذا الاختراق وتُكرسه إنما تملكها وتستفيد منها فئة معينه هي النخبة العصرية وحواشيها، فهي التي تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية، بحُكم التعليم العصري الذي تتلقاه، أما النخبة التقليدية فهي في عزلة كما تُصورها العولمة، وتختزلها بصورة الجمود الثقافي، والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها، ثنائية التقليدي والعصري، وثنائية الأصالة والمعاصرة في الثقافة والفكر والسلوك.[٤] لهذا فمسألة الغزو الثقافي تنبع من الصراع الفعلي للتقدم العلمي، "وينتج من ذلك الصراع سيطرة ثقافة تفوق الثقافات الأخرى، وليس التفوق في القيم الأخلاقية أو الدينية أو الفنية لتلك الثقافة، بل السيطرة المادية المحسوسة، كالسيطرة الاقتصادية والعسكرية والسياسية أو جميعها معاً"،[٥]

---

(١) حامد عمار: **الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤م، ص١٠١.

(٢) حسين علوان حسين: العولمة والثقافة العربية، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لكلية الادآب والفنون العولمة والهوية** بجامعة فلادلفيا ٤-٦ أيار ١٩٩٩م، ص١١٩.

(٣) أسامة الباز: ملاحظات عن العولمة، **سلسلة أبحاث المؤتمرات(٧)**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨م، ص٤١

(٤) محمد عابد الجابري: العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، **ندوة العرب والعولمة**، ط٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص٣٠٥.

(٥) برهان غليون وسمير أمين: **ثقافة العَولمة وعَولمة الثقافة**، ط٢، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠م، ص٤٩.

### ٥- التأثيرات العولمية التي تخلق مشكلات الهوية الثقافية في التعليم الجامعي الخاص:[١]

تمثل الهوية الثقافية الآن إحدى القوى المحدِّدة لهذا العصر، فلم يعد مقبولاً أو مفهوماً إغفال العنصر الثقافي ودوره الفعال في صياغة أو إعادة صياغة توجهات المجتمعات، خاصة مع تبلور تأثيرات العولمة التي لا تحجب أي من المجتمعات عن تأثيراتها المختلفة والمتضاربة في بعض الأحيان، الأمر الذي دفع بخبراء الاقتصاد إلى إعطاء اعتبار للعنصر الثقافي إدراكاً منهم أن كل حقيقة هي أيضاً حقيقة معبَّر عنها في الفكر والفعل، وأن هناك علاقة سببية بين الثقافة ومستوى النمو الاقتصادي، فلكل نظام اقتصادي رأس مال ثقافي أيضاً. وهذا ما عبَّر عنه بعض الباحثين[٢] العقل الثقافي خضع في سياق العولمة للسلطة غير المحدَّدة، وهي السلطة المهيمِنَة للسوق العالمي، الأمر الذي ساهم في ازدياد الفجوة بين العقل الطبيعي والعقل الثقافي، إلا أن هذه الفجوة قد نتج عنها إعطاء دورٍ فعّال للعقل الثقافي.

يرتكز كل مجتمع على مجموعة من الخصائص التاريخية الذاتية التي قد تتشابه مع مجتمعات أخرى، إلا أن هذا لا ينفي أن لكل مجتمع خصوصياته التي تطبعه وتميزه، ومراجعة الخطاب السياسي والثقافي لكثير من بلدان العالم يثبت ذلك بجدارة، في صورة اعتقاد بتفرق النموذج الوطني باعتباره الصيغة أو النموذج الذي ينبغي الاقتداء به أو تقليده صراحة، هذا الخطاب دعت إليه أمريكا في فكرة الحُلم الأمريكي، ودعت إليه غيرها من البلدان، وقد تأخذ هذه الدعوة في بعض الأحيان صوراً عنصرية بالاعتماد على خصوصية سياسية أو تاريخية ثقافية، إلا أن هذه الخصوصية تُثير تساؤلاً عمّا إذا كانت فحوى الصراعات الثقافية تعتمد على تضاد وتنافر خصوصيات ثقافية في مقابل أخرى، أم أنها تنصَبُّ على صراع نماذج تنموية لا تتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والثقافية لبلدان بعينها.

من الواضح اليوم أننا نعيش في عالم يفيض بالشعارات التي تُشكِّل منطلقاً لوصف المجتمع الإنساني المعاصر الذي نعيش فيه مثل: العولمة، المعلوماتية والاتصال، اقتصاد المعرفة، ما بعد الحداثة، ثورة المعلومات، الثورة الرقمية، الموجة الثالثة، نهاية التاريخ، صِدَام الحضارات، ما بعد المعرفة، ثورة الأنفوميديا، مجتمع المعرفة، الليبرالية الجديدة والقائمة لا

---

(١) رباب الحسيني: العولمة والخصوصية الثقافية، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العـدد(١)، ٢٠٠٨م، ص ص٤٨-٦١.

(٢) برهان غليون وسمير أمين: ثقافة العَولمة وعَولمة الثقافة، **مرجع سابق**، ص٥٠.

تنتهي أبداً،[1] وبالتالي فإن وجود العولمة والتيارات الأخرى المصاحبة بات حقيقة تفرض نفسها في مختلف جوانب الحياة المُعَاصِرة، والمجتمع البحريني يقع في الرقعة الساخنة على أكثر من صعيد، والجامعات الخاصة في البحرين تجتذب المواطنين لإعدادهم ثقافياً ونفسياً وذهنياً لعدم التفريط في مواضيع الهوية وحرية الأوطان واستقلالها وفي التنمية المستقلة وفي الخصوصية الثقافية وفي الدفاع عن الثوابت المجتمعية، فالمجتمع البحريني أصبح جزءًا من موجة العولمة،[2] ولا يمكن الهرَب والتنصُّل من ذلك الجزء، وبالتالي لا يمكن الانعزال عن الآخر، حيث لا تنفع الأحادية أبداً في التعامل مع تلك المفاهيم، فلا بُدَّ من رصد هذا الواقع على أساس التنوع، وتقديم نموذج معتدل للتعامل مع هذه التيارات، بحيث يتم الحفاظ على المكتسبات الوطنية والهوية الثقافية للمجتمع البحريني.

## ثانياً: مشكلات مرتبطة بتسليع التعليم الجامعي الخاص:

منذ الحرب العالمية الثانية، بدأت بعض القوى والنُّخب في الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تكريس مصادرها الهائلة للسيطرة على منافذ الإعلام والاقتصاد، "بقصد التحكم في الرأي العام الأمريكي والعالمي لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، ومن أبرز هذه الجهات، الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، ومجلس العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، إضافة إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وغيرها".[3]

ومما زاد من نفوذ الولايات المتحدة في مختلف الجوانب، كونها أكبر دولة في العالم اقتصاديًا وسياسيًا، وهي الأولى في الاتصالات وكذلك في الكمبيوتر، ولا يوجد منافس حقيقي لها في الساحة الدولية اقتصادياً، وهذه الحقيقة تعطي تصورًا واضحًا للمستقبل الاقتصادي العالمي، ومما زاد من نفوذها أيضاً، تداخل القوة الاقتصادية مع التقنية في الكمبيوتر والاتصالات، والتي تمنحها الامتياز في استمرار الهيمنة الاقتصادية بقوة ووضوح، خصوصًا إذا انتبهنا إلى الأسلوب المستخدم في الإعلام المرئي على وجه الخصوص، والذي يعتمد على الإيحاء والخيال الواسع والصورة والحركة لإيصال الرسالة الإعلامية، بعيداً عن الكلام الكثير

---

(١) على أسعد وطفة: في تقاطعات التربية والعولمة، **التربية-قطر**، المجلد(٣٨)، العدد(١٧١)، ٢٠٠٩م، ص ص١٢٠-١٣٦.

(٢) على فخرو: التعليم أخطر من أن يُترك للمؤسسات الخاصة، **مرجع سابق**، ص ص٨٢ ٩١.

(٣) مصطفى يوسف منصور: تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهتها، بحث مقدم إلى **مؤتمر "الإسلام والتحديات المعاصرة"** المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية في الفترة: ٢-٢٠٠٧/٤/٣م، ص٦٠٥.

والحشو المطوّل؛ فالتوسُّع الإعلامي الأمريكي على وجه الخصوص أُفُقي وعمودي، وقد استفاد من التحالفات المحلية في المناطق القوية والسيطرة والاحتكار في البلدان الضعيفة . كذلك فإن النظرة للعولمة من جهة الشركات المتعددة الجنسيات على وجه الخصوص، يزداد مع الأيام، والقناعة به بدأت تسري حتى في المؤسسات المتوسطة والصغيرة فضلاً عن الكبيرة"[١].

وبالنظر إلى هذه الزوبعة الاقتصادية الكبرى التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية، نرى أنَّ مساعي العولمة بدأت تدق أبواب التعليم الجامعي من مداخل عدة، بدءًا من الخصخصة ومن ثم مدخل التسليع وتراكم الثروات، إلى تراجع الدولة عن مسؤولياتها في رعاية مواطنيها؛ فالانغماس في اقتصاديات التعليم دون دراسة دقيقة تحدِّد مستوى دخل الفرد ووضعه الاجتماعي أحدث اختلالاً في التوازن التعليمي بين أفراد المجتمع، وهذا تحديداً ما "جعل التعليم الجامعي يتحول إلى وحدة نشاط اقتصادي تحكمُها قواعد "البيزنس" تقدِّم سلعة لها ثمنها يشتريها القادرون على دفع هذا الثمن، وتسليع التعليم من أهم وصايا صندوق النقد والبنك الدوليين للتخفيف من أعباء الدولة في تمويل التعليم وترك ذلك ليتولاه القطاع الخاص بدرجات متزايدة".[٢]

ووفق اعتبار التعليم الجامعي سلعة تجارية يتنافس فيها المتنافسون، نلقي الضوء على أهم مشكلات التعليم الجامعي الخاص المرتبطة بقضية التسليع في الآتي:

**١- مشكلة الطابع التجاري لأغلب أشكاله:**

ارتبط التعليم الجامعي في مملكة البحرين بعدد من الاتفاقات في منظمة التجارة العالمية، فالتجارة في المُعدَّات التعليمية هي بمنزلة تجارة سِلَعِيَّة؛ لذا ترتبط باتفاقية الجات والتي تتضمن الحواجز الجمركية وغير الجمركية على معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما أنها ترتبط بالاتفاق المتعلق بالحواجز الفنية على التجارة، واتفاقية المشتريات الحكومية، ونظرًا لأنَّ بعض قضايا التعليم الجامعي والبحث العلمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمِلكية الفكرية، فإنَّ قطاع التعليم يرتبط أيضاً باتفاق حقوق المِلكيَّة الفكرية، وبما أن جزءًا

---

(١) ياس خضير البياتي: **يورانيوم الإعلام: حروب العصر بالتقنيات الرقمية: احتلال العراق نموذجاً**، القاهرة، مصر: المكتب المصري للمطبوعات، ٢٠٠٦م، ص١٧٢.

**(٢) حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠م، ص٢٠٥.**

كبيراً من تجارة الخدمات التعليمية يأتي في إطار الخِدْمات، فإنها بالطبع ترتبط بالاتفاق العام لتحرير التجارة في الخِدمات(جاتس)[١] لذلك فإن من المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين هو تحويله إلى سلعة تجارية متداولة بين المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والمنتفعين، وهذا ما جعله يحمل تأثيرات سلبية انعكست على أدائه ومخرجاته من جهة، وعلى إهدار المُلتحقين به من جهة ثانية؛ فتوقيع الاتفاقيات العربية بخصوص خدمات التعليم الجامعي ارتكز على إشكاليات أربع نبرزها في الآتي:[٢]

١. التوريد عبر الحدود(Cross-border Supply) حيث يتم انتقال الخدمة عبر الحدود الدولية، بينما يظل مُورِّدُو الخدمة ومستهلكوها كلٌّ في دولة إقامته، وينطبق هذا الشكل على خدمات التعليم الجامعي عن بُعد، والتعليم الالكتروني، والجامعات الخالية، والافتراضية، ويتسم هذا الشكل بمحدوديته في السوق العالمي، إلا أنه مستقبلاً سيكون منتشرًا بشكل أوسع، من خلال التطور التكنولوجي وشبكات الاتصال، وهو ما يُعتبر تسويقًا الكترونيًا للتعليم الجامعي الخاص.

٢. الاستهلاك خارج الحدود(Consumption Abroad)، حيث يستوجب استهلاك الخدمة من خلال انتقال مستهلِك الخدمة من دولة إقامته إلى الدولة التي تقدِّم الخدمة على أراضيها، ومن أمثلة هذا الشكل إيفاد طلاب التعليم الجامعي إلى دول غير عربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي، ويمثل هذا الشكل الأكبر من السوق العالمي الحالي لخدمات التعليم الجامعي، وينطبق على هذا الشكل في مملكة البحرين، ابتعاث الطلاب من قِبل وزارة التربية والتعليم إلى الجامعات الأجنبية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك برنامج ولي العهد للمِنَح الدراسية العالمية والذي يقوم على اختيار المُبتعَثين بناءً على معايير خاصة تضعها الجامعات بالتنسيق مع مكاتب الدراسات الثقافية الأجنبية في مملكة البحرين.[٣]

---

(١) مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨، **مرجع سابق**، ص١٧٧.

(٢) مناخ الأستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨م، **مرجع سابق**، ص١٧٧.

(٣) برنامج ولي العهد للمنح الدراسية ٢٠١٣م، الموقع الرسمي لوكالة أنبـاء البحـرين، الخمـيس ٢٨-٣-٢٠١٣م: http://www.bna.bh/portal/news/551456

٣. التواجد التجاري(Commercial Presence)، حيث يتم توفير الخدمة داخل حدود دولة إقامة مستهلِك الخدمة من خلال الاستثمار في إنشاء فرع محلي أو كُليّة تابعة أو زميلة أو منتسبة للجامعات الأم ( مقرها دولة أخرى بخلاف دولة إقامة الطلاب) أو اتفاقيات تآخي أو توأمة بين جامعات محلية وأجنبية، ويُطلق على هذا الشكل"الاستثمار الأجنبي المباشر" الذي أصبح يمثل حصصًا متنامية وضخمة من المعاملات التجارية في مجال الخدمات، وينطبق على هذا الشكل أمثلة متعددة في مملكة البحرين، مثل فروع الجامعة العربية المفتوحة، والجامعة الأهلية التي تُشكل برامجها إنعكاسًا للنمط الأمريكي، وجامعة نيويورك، وجامعة أما وغيرها من الجامعات الخاصة المنتشرة في ربوع مملكة البحرين.

وفي ظل الاتجاهات الحالية، تتزايد أهمية هذا الشكل وخاصة في منطقة الخليج، فهو يتمتع بآفاق مستقبلية واسعة، وهو ما أشار إليه أيضاً أحد الباحثين بأنه "تكونت لدينا منظومة متكاملة من التعليم الخاص الأجنبي من رياض الأطفال حتى الجامعة، ومع قليل من التأمل يتجلى لنا أنه يخدم كفة التمايُز بدلاً من الحق والعدالة، وتغليب دوافع التربُّح من سلعة التعليم على دور التعليم الجامعي العام، وتكوين الزبون السوقي بديلاً عن المواطن المنتمي".(١)

٤. انتقال الأشخاص الطبيعيين(Movement of Natural Persons)، حيث مَنْحُ أساتذة الجامعات والمساعدين والمعيدين وغيرهم من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الأجنبية حقَّ الدخول والإقامة المؤقتة بل الدائمة أحياناً لمملكة البحرين، بغرض تقديم الخدمات في دولة إقامة مستهلِك الخدمة، حيث يتطلب عمل هذه الفئة الانتقال والإقامة لفترات زمنية محدودة في دولة إقامة الطلاب طالبي خدمة التعليم الجامعي بمختلف الفروع، ويتسِمُ هذا الشكل بآفاقه المستقبلية الرحبة وخاصة في ظلِّ الاتجاهات الدولية التي تؤكد على أهمية حِراك المهنيين.

لعل أهم ما يحاول الباحث تسليط الضوء عليه في قضية تسليع التعليم الجامعي بمملكة البحرين هو تحديات القرن الحادي والعشرين والتي تمثل خطورة التحولات الحضارية بأنواعها: الاقتصادية والسياسية والثقافية والمجتمعية وغيرها، فهي عناصر جوهرية متداخلة فيما بينها، ولا يمكن فصلها، على اعتبار أنها شرايين تغذي الحياة بمختلف جوانبها، ولهذا فإنَّ مملكة البحرين لم تتفان في توقيع صيَغ التعاون والانفتاح مع العالم بكل ما تحمله العولمة من

---

(١) حامد عمار: **الجامعات الخاصة جداً في الميزان**، الخميس: تاريخ ١٠-٥-٢٠١٢م، مكتب الدول التربية العربي لدول الخليج: http://www.abegs.org/Aportal/Article/showDetails?id=3591

تطورات من أجل اللحاق بركب الحضارات والتقدم وخشيةً من التهميش والعزلة في هذا العالم الذي يتطور يومًا بعد، ومن جهة أخرى فإنَّ دول العالم لديها قناعة تامة بأهمية التنافسية والإنتاج والتصدير من أجل استدامة النمو الاقتصادي، وهو ما يُعلَن عنه في برامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي في معظم دول العالم، والمشكلة هنا تكمن في إفراط الدول نحو تسليع التعليم الجامعي الخاص، مما يتسبب في ردود فعل عكسية تظهر من خلال تدني مستوى الطلاب الدارسين في الجامعات الخاصة وافتقارهم لأبسط مفاهيم مهارات العمل، وذلك لكون التعليم الجامعي الخاص يحمل صفة التجارة، ناهيك عن المخاوف المباشرة على اللغة العربية والثقافة الأسرية والهوية العربية أمام انفتاح العالم وتداخل المصلحة مع مستجدات الثورة التكنولوجية.

**٢- مشكلة ارتفاع الرسوم الدراسية:**

إن من المشكلات الرئيسية التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين هي ارتفاع الرسوم الدراسية التي تعمل بمثابة سقف يحُدُّ من قدرة هذه الجامعات على استيعاب الأعداد الضخمة من الطلبة والطالبات، وفي هذا الصدد أشارت عدة دراسات إلى أن "الجامعات الخاصة في مملكة البحرين تسعى لتحقيق الربح"[١] بما يعرِّض طبيعة نشاطها وأهدافها لانتقادات شديدة، لأن الجامعات الخاصة التي يُمولها المستثمرون عادةً، يحركها حافز الربح السريع، وليس حافز التطور التكنولوجي العلمي والأكاديمي، حتى أن الجامعات ذات المستوى الأكاديمي المحترم في الولايات المتحدة الأمريكية ــ على سبيل المثال ــ مازالت محصورة في الجامعات الحكومية، أما الجامعات الخاصة المُمَوَّلة من جمعيات أهلية لا تتوخى الربح،[٢] وليس ذات ملكية لشركات استثمارية هدفها الربح، وعليه فإن عنصر الاستثمار المالي، هو الذي يقف وراء معظم بل جميع الجامعات الخاصة الجديدة، حتى أن بعض رُخص هذه الجامعات في البحرين مُنحَ أساسًا لشركات تجارية استثمارية بامتياز، كَكُلية طلال أبو

---

(١) جاسم محسن إبراهيم المحاري: تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في ضوء متطلبات الاعتماد الأكاديمي، **رسالة ماجستير**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التربوية، ٢٠١٢م، ص١٦١.

مركز البحرين للدراسات والبحوث: **التقرير الإستراتيجي البحريني الثاني ٢٠٠٩م**، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٩م، ص١١.

(٢) قضية الجامعات الخاصة في الوطن العربي،، الطفرة عددية،، أما الأداء فمسألة أخرى، **مجلة القافلة**، المجلد(٢)، العدد(٢٦)، ٢٠٠٧م، ص ص١٠-٢٢.

غزالة الجامعية التي تملكها شركة أبو غزالة للاستثمار، وهي شركة ذات استثمار مباشر ومنتشرة في دول عديدة في العالم وهدفها غير المُعلن في التعليم استثمار أقل وأرباح أكثر.[١]

ويمكن القول إن مشكلة ارتفاع الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين، تستند لعدم تنويع مصادر دخل الجامعات، فالتعليم الجامعي الخاص يعتمد اعتمادًا كليًّا على الرسوم الدراسية المفروضة على الطلبة لاستعادة التكاليف التشغيلية الجارية، ومنه يتم تحقيق معدل عائد مرتفع على الاستثمار. وتعزى مشكلة ارتفاع الرسوم الدراسية إلى أمرين: الأول هو تكاليف بناء الجامعات عن طريق القروض من المصارف البنكية، والثاني هو عدم تحديد سقف من قبل الدولة أو الحكومة للرسوم الدراسية لكل جامعة، فمملكة البحرين وفّرت حرية مطلقة لتلك الجامعات وهو ما جعل المستثمرين يطمعون في رفع الرسوم الدراسية لتحقيق الأرباح، وتحولت الجامعات الخاصة من جامعات تتنافس على تقديم تعليم ذي كفاءة ونوعية إلى جامعات متنافسة في تحقيق مبيعات وأرباح أكثر.

وبحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية فإن كثيرًا من أُسر دول مجلس التعاون ومن ضمنها البحرين عبّرت عن ارتفاع عبء تكلفة التعليم الجامعي الخاص، بالنسبة لدخلها، ووفقاً للتقرير الاستراتيجي البحريني الثاني،[٢] تبيَّن أنَّ هناك قلقًا بشأن ارتفاع رسوم الدراسة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين وخاصةً الكليات التطبيقية والطبية، مما يُشكل صعوبة كبيرة في الالتحاق بهذه الكليات للمواطنين والوافدين على حد سواء، ومن ثم يُخشى من أن يقتصر الالتحاق بهذه الكليات على الفئات شديدة الثراء. وبحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية[٣] رفعت الجامعات الخاصة في الخليج رسومها بنسبة(٣٠%)، وهذه مشكلة خطيرة على المدى القريب والبعيد، والجدير بالذكر أن عدد الجامعات الخاصة في مملكة البحرين وصل إلى (١٤) جامعة خاصة، ومن المتوقع أن تصل الجامعات الخاصة في مملكة البحرين خلال العامين القادمين إلى (١٨) جامعة خاصة.

---

(١) الوكالة الرسمية لأنباء البحرين: كلية طلال أبو غزالة الجامعية بالبحرين استكملت حصولها على التراخيص المباشرة وسوف تبدأ العمل في مطلع العام الجامعي المقبل ٢٠١٢/٢٠١٣م، اليوم الأربعاء، ٢٠ آذار، ٢٠١٣م، الرابط المباشر: http://www.bna.bh/portal/news/520841

(٢) مركز البحرين للدراسات والبحوث: **التقرير الإستراتيجي البحريني الثاني**، عوالي، مملكة البحرين: مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٩م، ص١١.

(٣) مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨م، **مرجع سابق**، ص١٧٧.

وعلى صعيد آخر فإن هذه الرسوم تعتبر ميزة نسبية للجامعات المحلية على فروع الجامعات الأجنبية، حيث يلاحَظ ارتفاع مستوى الرسوم الدراسية السنوية بشكل مبالغ فيه لدى العديد من الدول العربية التي دخلت الجامعات الخاصة المحلية والأجنبية، فعلى سبيل الاستدلال لا الحصر، تتراوح هذه الرسوم في مصر لدى بعض فروع الجامعات الأجنبية ما بين ضعفي أو سبعة أمثال متوسط دخل الفرد، بينما تصل هذه النسبة في الكويت ما بين ٣٦%-٤٠% من متوسط دخل الفرد، أما في السعودية فتتراوح الرسوم في بعض هذه الكليات الخاصة المحلية ما بين٤٠-٥٠ ألف ريال سعودي سنوياً بما يعادل ٥٥-٦٩% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تبيان الرسوم الدراسية لبعض الجامعات الخاصة في الوطن العربي فيما يلي:

جدول (٣)

الرسوم الدراسية لبعض الجامعات الخاصة في البحرين والبلدان العربية.

| اسم الجامعة | الرسوم الدراسية | دخل الفرد بالعملة الوطنية | النسبة من دخل الفرد |
|---|---|---|---|
| الجامعة الألمانية في القاهرة | ٨٠-٨٥ ألف جنيه مصري | ١١,٩٤٦ | %٦٧٠-٧١٢ |
| جامعة الخليج في الكويت | ٥ ألاف دينار كويتي | ١٢,٣٤٤ | %٤٠,٥ |
| جامعة أما الدولية | ٩ ألاف دينار بحريني | ٨,٣٥٧ | %١٠٧,٦٩ |
| جامعة العلوم التطبيقية | ١٢ ألف دينار بحريني | | %١٤٣,٥٩ |
| كلية إدارة الأعمال بجدة في السعودية | ٤٠-٥٠ ألف ريال سعودي | ٧٢,٤٤٨ | %٥٥-٦٩ |

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبعض التقارير.[١]

---

(١) مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨م، **مرجع سابق**، ص١٦٥.

صندوق النقد الدولي. **international monetary fund**

**http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/02/weodata/index.aspx**

يتبين مما سبق أن هناك بعض المشاكل ترتبط بظاهرة الجامعات الخاصة، رغم أن وجودها هو أحد الحلول البديلة التي أوصى بها الخبراء لحل مشاكل الالتحاق بالتعليم الجامعي في مملكة البحرين والمنطقة العربية، والتي يزيد الإقبال عليها عامًا بعد عام، ويأتي على رأس هذه المشاكل ارتفاع الرسوم الدراسية بشكل يفوق مستوى دخل الفرد، مما يجعل قضية الحصول على خدمة التعليم الجامعي ورطة اقتصادية لمحدودي الدخل أو أصحاب الدخل المتوسط، ناهيك عن القوانين التي صدرت بخصوص تنظيم وإنشاء التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين والتي تعطي نظرة واضحة لتحويل التعليم إلى سلعة للمتاجرة والاستثمار.

**٣- مشكلة العدد في قبال الاستيعاب:**

إن أعداد الجامعات الخاصة في مملكة البحرين لا تعكس الصورة الكاملة والحقيقية للمساحة الاستيعابية داخل الحرم الجامعي، فمع أن عدد الجامعات الخاصة قد وصل بسرعة إلى أضعاف مضاعفة مقارنة مع عدد الجامعات الحكومية، إلا أن معظم الجامعات الخاصة هي جامعات صغيرة الحجم، وبعضها متناهي الصغر و"عددها وصل إلى (١٤) جامعة خاصة"،[١] وعدد طلاب الجامعات الخاصة بأجمعهم لا يصل حتى نصف عدد طلاب الجامعة الحكومية الوحيدة في البحرين،[٢]، وعليه فإن مشكلة العدد في قبال الاستيعاب تكاد تفقد سمة الجامعة ودورها وهدفها، الأمر الذي يحتاج إعادة دراسة لوضعية تلك الجامعات بكل أبعادها حتى تكون الجامعة ملاذًا آمنًا لبيئة تعليمية خصبة وشديدة المنافسة، ويتطلب ذلك مراقبة صارمة على آلية منح التراخيص وإصدار الموافقات بكل شفافية وثقة حول البنية الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص، بحيث تكون المباني مستوفية لشروط مُحدَّدة موضوعة من قبل هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب ومن خلال الإشراف المباشر من مجلس التعليم العالي بمملكة البحرين.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: **التقرير السنوي٢٠١١م**، المنامة: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١١م، ص٨٧.

(٢) أمل حمود المعاودة وآخرون: **بيان بالبرامج الأكاديمية التي تُقدمها مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين**، إحصائية وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧م، ص١٥.

## ثالثاً: مشكلات مرتبطة بالتنافسية (الجودة والتميّز) في التعليم الجامعي الخاص:

يمر التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين بمرحلة انتقالية مهمة ترتكز على تجويد نوعيته والارتقاء بمخرجاته، ويرجع ذلك إلى طبيعة التحديات التي تواجهها أنظمة التعليم الجامعي، والتغيرات العالمية، وطبيعة المرحلة القادمة التي تتطلب إعداداً مَرِناً للقوى العاملة الوطنية يُمكِنُها من امتلاك مهارات عالية تؤهلها للدخول لسوق العمل المحلي والتنافس على المستوى العالمي، وتعدها لتكون قادرة على التعامل بفعالية ومهنية مع المعطيات الجديدة في عصر العولمة.(١)

ففي ظل التحديات والمستجدات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، ظهر مفهوم ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، كمَدخل هام لتحقيق الجودة وإحداث التطوير التنظيمي للجامعات.(٢) وبغض النظر عن الدوافع والمسببات وراء انتشار مفاهيم الجودة والاعتماد، إلا أنه يُعدُّ اليوم أحد المؤشرات القوية على جودة أداء مؤسسات التعليم الجامعي وبرامجها، وللتأكد من مواكبتها التطور العلمي الذي يشهده العالم في التعليم الجامعي وفي مجالات التخصص والمهن، وكذلك على قدرة مؤسسات التعليم الجامعي والبرامج الأكاديمية على تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المجتمعية.

وتأكيدًا على ذلك أوصى البنك الدولي بضرورة تطوير التعليم الجامعي ومواكبته للمستجدات العالمية من خلال تحقيق النوعية والجودة،(٣) حيث شكلت تلك المفاهيم الحديثة (الجودة والاعتماد والنوعية)، هاجساً كبيرًا في الأوساط التعليمية، لارتباطهما المباشر بالمتغيرات العالمية والإقليمية التي أفرزتها العولمة،(٤) حيث سببت تلك المتغيرات توسعًا كميًّا

---

(١) سعيد بن حمد الربيعي: **التعليم العالي في عصر العولمة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل**، عمان، الأردن: دار الشروق، ٢٠٠٧م، ص٣٧٥.

(٢) أشرف محمود أحمد ومحمد جاد حسين: **ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير هيئات الاعتماد الدولية**، سلسلة ضمان الجودة والاعتماد(١)، ط١، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٩م،ص٢٤.

(٣) البنك الدولي للإنشاء والتعمير: **التقرير السنوي للبنك الدولي**، تركيا، الشئون الخارجية، ٢٠٠٧م، ص١٧.

(٤) تيسير النهار النعيمي: **ضمان الجودة في التعليم العالي في الإردن: الأطر النظرية والعملية ونماذج من التجارب العالمية**، الكتاب السنوي الخامس، ضمان الجودة في الجامعات العربية، عدنان الأمين(محرر) وآخرون، ط١، بيروت، لبنان: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٥م، ص٣٠٩.

في عدد الجامعات الخاصة وصاحَبَ ذلك انخفاض في مستويات الجودة المصاحِبَة لتلك الخدمات.[١]

ولا شك بأن "مشكلات الجودة والنوعية في التعليم الجامعي الخاص ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستجدات العصر الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية وثورة الاتصالات"،[٢] حيث يقع التعليم الجامعي تحت تأثير متطلبات السوق العالمية، وتحت تأثير أنظمة ضمان الجودة والاعتماد العالمية، والتي تهدف إلى الارتقاء بمخرجاته، وعلى النقيض "فإنه لا يوجد نظام مؤسسي متكامل لضمان نوعية التعليم الجامعي"،[٣] وإنما توجد فلسفة غربية أفرزتها النظم العالمية بسبب متغيرات العولمة، وإلا "ما قيمة الجودة والاعتماد بالنسبة لمؤسسات جامعية مرموقة اعترف المجتمع مسبقاً بجودتها، كهارفارد ويال مثلاً، حيث الجودة مضمونة بدليل سمعتها والإقبال عليها وعلى خريجيها ومكانتها بين الجامعات الأخرى".[٤]

وتأسيسًا على ما سبق فإن مشكلات التعليم الجامعي الخاص المرتبطة بالجودة والتميُّز تدخل ضمن سياق العولمة بكل متغيراتها، فظهور مفهوم ضمان الجودة والاعتماد مع بداية القرن العشرين، كان نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة التنافس العلمي والاقتصادي بين الدول المتقدمة رغبةً في السيطرة على العالم والتحكم في عناصر القوة فيه،[٥] ولهذا عمدت الدول المُهيمنة على إبرام معاهدات واتفاقيات تدخل ضمن هذا السياق، ومنها على سبيل المثال اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مملكة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تفرض هذه الاتفاقيات شروطاً ومواصفات في السِّلع والخدمات محل التبادل التجاري، وحماية الملكية الفكرية، الأمر الذي يُحتم الاهتمام بنوعية المنتَج وجودته على المستوى العالمي والمحلي؛ لوجود المنافسة الشديدة بين المنتجات من حيث جودتها وتطورها، ويسري

---

(1) Alexandris, K, Douka, S, Papadoulpsm P, Kaltsatous, **A: Testing the role of service quality on the development of brand association and brand loyalty**, Managing and Service Quality, Vol(18), No(3), 2008, p242.

(٢) بسمان فيصل محجوب: **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣م، ص١٤٣.

(٣) تيسير النهار النعيمي: ضمان الجودة في التعليم العالي في الأردن، **مرجع سابق**، ص٣١٥.

(٤) عدنان الأمين وآخرون: **ضمان الجودة في الجامعات العربية**، الكتاب السنوي الخامس، ط١، بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٥م، ص٩.

(٥) على براجل: المواقف المعوقة في رفع مستوى الجودة في التعليم العالي الجزائر نموذجاً، **المؤتمر التربوي الخامس جودة التعليم الجامعي**، جامعة البحرين، كلية التربية المجلد(٢)، ١١-١٣ ابريل ٢٠٠٥م،ص٤٩٩.

ذلك الاهتمام في جميع الميادين وخاصة في ميدان التعليم الجامعي الخاص.[١] على اعتباره تعليمًا يُموّل عن طريق القطاع الخاص، ونحن هنا لا نعارض التوجهات العالمية في التركيز على النوعية والجودة في التعليم الجامعي الخاص وإنما نُبرِز تناقضات الواقع وتجليات ذلك في التعليم الجامعي بمملكة البحرين.

وعليه فإن العولمة ومطلب الجودة والاعتماد أمر لا بُدَّ منه شئنا أم أبينا، فقوى العولمة العاتية تفرض نفسها على التعليم في مملكة البحرين بصرف النظر عن كون تأثيراتها سلبية أم إيجابية،[٢] ولهذا أدركت الجامعات الخاصة أنه لزاماً عليها تطبيق أنظمة الجودة الحديثة التي تعتمد على تبني آليات ونماذج تخطيط فاعلة تستند إلى عناصر التكامل في المُدخلات والعمليات والمخرجات،[٣] لكي تواكب عصر التطور العلمي والتكنولوجي. والمشكلة هنا ليست في أنظمة الجودة ومدى ملائمتها فقط، بل في تبنّي تجويد التعليم ومبدأ المُساءلة[٤] كشعار وليس كمعيار للمنتج التعليمي، وهذا ما يكشفه واقع الجامعات الخاصة في مملكة البحرين،[٥] التي لم تُذكر حتى في أدنى الترتيب العالمي لتصنيف الجامعات المائة في العالم، ولهذا فإن التعليم الجامعي الخاص يُعاني من مشكلات تتعلق بتطبيق معايير الجودة والاعتماد، ففي العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١م قامت هئية ضمان جودة التعليم والتدريب بعمليات مراجعة لمدى استيفاء مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بالمملكة لمعايير الجودة المؤسيسة والتي وصل عددها إلى(١٤) تقريرًا، حيث أجمعت التقارير على أن الجامعات تُعاني من ضعف شديد في ممارسة مبادئ الجودة الشاملة. وتواجه الجامعات أيضاً العديد من التحديات في بيان الرسالة، والتخطيط، وهياكل الحوكمة وأنشطتها لتكون متوافقة من أفضل الممارسة الدولية، فمعظم مؤسسات التعليم الجامعي الخاص لديها رؤية ورسالة، بيد أنه لا يوجد أي ربط في الغالب بين طريقة تضمين هذه البيانات مع هُويّة المؤسسة وثقافتها وبرامجها الأكاديمية،[٦] وبيَّن التقرير أيضًا أن هناك إبهامًا واضحًا بين هياكل حوكمة

---

(١) عمر الحسن: البحرين وفلسفة التطوير، **مجلة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيات**، العدد(١٤)، البحرين: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨م، ص ص١٢-٣٢.

(٢) محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، **مرجع سابق**، ص٥٣.

(٣) إبراهيم يوسف العبد الله: أزمة التربية والإصلاح والتطوير التربوي المستدام، ط١ لبنان: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م، ص١٠٤.

(٤) جعفر يعقوب العريان: القطاع الخاص ودوره في العملية التربوية، **المؤتمر السنوي الأول للتعليم العام المنعقد في وزارة التربية والتعليم العالي بدولة قطر**، الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، ٢٠٠٠م، ص٤.

(٥) إبراهيم يوسف العبد الله: أزمة التربية والإصلاح التربوي المستدام، **مرجع سابق**، ص١٠٣.

(٦) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٦٧.

المؤسسات التعليمية وإدارتها، مما يعني الغياب الكامل للحوكمة المؤسسية الجيِّدة، كما أن الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي ومعايير المقايسة الخارجية المناسبة، تُعد من الجوانب التي يجب على مؤسسات التعليم الجامعي الخاص أن توليها الاهتمام.

وسوف يستعرض الباحث أهم مشكلات الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين في ضوء العولمة على النحو الآتي:

**مشكلات تتعلق بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

إن أخطر "مشكلات التعليم الجامعي في مملكة البحرين تتمثل في تردِّي الجودة والنوعية في التعليم المُتاح"(١) مما يُفقد التعليم الجامعي الخاص هدفه الرئيسي في إثراء المجتمع بالنوعية المميزة من الخريجين الذين يتمتعون بمهارات وخبرات عالية في الحقل الميداني، وعلى الرغم من ازدياد الاهتمام بالتعليم الجامعي الخاص في البحرين، والعمل المستمر على تحسين كفاءة الهيئة الأكاديمية والإدارية في الكليات والجامعات الخاصة، إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي تُشير إلى تدني نوعية مخرجاته.(٢) وقد أشار تقرير منظمة العمل العربية إلى أن ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات ليس منشؤهُ ارتفاع نسبة الخريجين وإنما في نوعية التعليم الجامعي المُقدَّم من مؤسسات التعليم الجامعي.(٣) ويعود السبب في ذلك لعدم توافق مستوى خريجي الجامعات الخاصة مع متطلبات خطط التنمية واحتياجات سوق العمل.(٤)

وبالنظر إلى مملكة البحرين، فقد أظهر تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب أن جميع الجامعات الخاصة ــ بلا استثناء ــ في مملكة البحرين لم تستوفِ الحد الأدنى من شروط التعليم العالي لنَيْل الثقة، ويتضح ذلك من تقارير مراجعة الجودة المؤسسية، وعلى

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م، نحو إقامة مجتمع المعرفة**، الأردن: المكتب الإقليمي للـدول العربيـة، ٢٠٠٣م، ص٥٢.

(٢) فيصل أحمد عبد الفتاح: فحص التوجهات المهنية لملتحقي برامج إعداد المعلمين ضمن متطلبات الاعتماد الأكاديمي: تجربة جامعة الملك سعود، **المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي**، مملكة البحرين: الجامعة الخليجية، ٤-٥ ابريل ٢٠١٢م، ص٣٢٦.

(٣) منظمة العمل العربية: **بنود ووثائق مؤتمر العمل العربي**، تقرير المدير العام، الدورة السابعة والثلاثون، المنامة، البحرين، منظمة العمل العربية، مارس ٢٠١٠م، ص٥.

(٤) الجمعية البحرينية للجامعيين: ندوة واقع الجامعات الخاصة في البحرين، صـحيفة الوسـط البحرينيـة، العدد(١٨٥٨)، الاثنين ٨ أكتوبر ٢٠٠٧م.

ضوء ذلك فقد أصدرت هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب أكثر من (٢٢٢) توصية لأكثر من عشر جامعات خاصة خلال المراجعة الدورية لسنة٢٠١٠م،[١] وهذا ما يفتح باباً للجدل حول الفجوة الكبيرة بين النظرية والتطبيق في التعليم الجامعي الخاص وبين الجودة والنوعية، من حيث الكيفية التي يتعلم بها الطالب من حيث تطبيق معايير الجودة والاعتماد لجميع مكونات النظام التعليمي الجامعي الخاص، ولهذا تبرز أهم المشكلات المتعلقة بضمان الجودة والاعتماد والتي تعتمدها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب كالآتي:

**١- مشكلة رسالة الجامعة وأهدافها:**

أغلب الجامعات الخاصة في مملكة البحرين لا تجد لها رسالة واضحة المعالم،[٢] فهي تُهمل مسألة المجتمع والحفاظ على الهوية والمنظومة القيميّة الأخلاقية، وأنماط السلوك في المجتمع، كما أنها قائمة على تحقيق مصلحة اقتصادية بالدرجة الأولى وغير المُعلنة، والدليل على ذلك ارتفاع رسومها الدراسية، وأهدافها عموماً لا تتفق مع متطلبات المجتمع الداخلي، وغالبًا ما تُرسم أهدافها وفقاً لمنهج التبشير الذي جاء مع طلائع الاستعمار[٣]. وتختلف الجامعات الخاصة اختلافاً كبيرًا فيما يتعلق برسالتها وأهدافها حيث تبرزُ الرسالة التعليمية تاريخ وتراث وإسهامات الدول المُهيمنة وتوجّه الطلاب نحوها،[٤] وتُهيئ شخصية الطالب نحو جعلِهِ عنصرًا مرتبطاً بالعالم الخارجي وميالاً للرؤى الغربية بكل ألوانها، ويُمكن القول إن فروع الجامعات الخاصة المنتشرة في مملكة البحرين، تحمل معها الغايات والمضامين والبرامج نفسها التي تُدَرّس في الجامعات الرئيسية الأم في تلك الدول، أو تلك التي لديها اتفاقيات تعاونية وتعليمية مع جامعات أجنبية.

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (البحرين): **التقرير السنوي ٢٠١٠**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١٠م، ص٦٥.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي ٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٦٧.

(٣) عبد الحميد المحادين: **الخروج من العتمة: خمسون عاماً لاستشراف الأفق**، ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م، ص٥٢١.

(٤) كريس إيكل: نظام الاعتماد في الجامعات الأمريكية، ورقة بحثية **لمؤتمر التعليم الأهلي في صنعاء**، ترجمة شادية التل، مجلة الآفاق لجامعة الزرقاء الأهلية، المملكة الأردنية الهاشمية، جامعة الزرقاء، المجلد(٢)، العدد(٥/٤)، ٢٠٠٠م، ص ص٢٤-٣١.

**٢- مشكلة المباني والمرافق:**

تفتقر الجامعات الخاصة للمرافق والمباني المؤهِّلة خصيصًا لذلك، فهي لا توفر قاعات تدريس مناسبة لأعداد الطلبة ولطبيعة التخصصات المُتاحة النظرية والتطبيقية والطبية، من مدرجات وقاعات ومعامل اللغات، والحاسب الآلي والوُرَش والمشاغل، والمكتبة الشاملة التي توفر جميع مصادر المعرفة وتكون مساندة للبرامج المطروحة، حيث المساحات صغيرة نسبة لأعداد الطلبة.(١) وقد أشار تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب إلى أنَّ التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين يعاني من انخفاض في عدد القاعات والمكتبات والمختبرات والتجهيزات بالنسبة لعدد الطلاب، وتفتقر أكثر من تسع جامعات خاصة من الأربع عشرة جامعة التي تمت مراجعتها، وعلى نحو خطير إلى البنية التحتية للمقار والمرافق المُلائمة،(٢) مما يؤثر سلبًا على جودة البرامج الأكاديمية وجودة عملية التعلُّم للطلبة.

**٣- مشكلة التنظيم والإشراف على المؤسسة:**

تُعاني مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين من ضعف الإشراف على الحركة الإدارية بكل مستوياتها، سواءً على مستوى الجامعة، أو الكلية أو القسم، ويكمُن ذلك في سوء سياسات القبول والتحويل ونتائج الطلاب،(٣) وتوزيع الطلاب في التخصصات وضعف الكفاءة الداخلية، وغياب المعايير الواضحة عند تعيين أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية، حيث أن الاهتمام الإداري يرتكز على تضخيم الأرباح على حساب الجودة والمِهنية العلمية.(٤) كما تفتقر الجامعات الخاصة إلى مسألة الرقابة على الطلاب وعدم تحقيق الانضباط المطلوب داخل الكليات، إذ يشكو أعضاء هيئة التدريس من عدم انتظام الطلاب في الحضور وفق الجدول المُعلن،كما يشكو العاملون في الجامعات الخاصة من قلة الانضباط أيضاً مما يجعلهم يفتقدون الشعور بالرضا الوظيفي.(٥)

---

(١) السيد فاضل حيدر مهدي علوي، متطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين-تصور مقترح، **مرجع سابق**، ص٩١.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي ٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٦٦-٦٨.

(٣) التقرير الإستراتيجي البحريني٢٠٠٩، **مرجع سابق**، ص١١.

(٤) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي ٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٧٨.

(٥) جاسم محسن إبراهيم المحاري: تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في ضوء متطلبات الاعتماد الأكاديمي، **مرجع سابق**، ص١٤٤.

**٤- مشكلة البرامج والمناهج:**

فهي لا تعكس مشكلات المجتمع، إنها غريبة على الاحتياجات المحلية، وقد نُسِخَتْ عن مناهج الجامعات الأجنبية، ونجد في بعض البلدان العربية جامعاتٍ خاصة لها مناهجها التعليمية الخاصة، والتي تختلف عن مناهج الجامعات الوطنية، مما يؤدي إلى تخريج طلاب شديدي الاختلاف بعضهم عن بعض، فكريًا، وثقافيًا، وعاجزين أحياناً عن خدمة مجتمعهم، فمستوى المناهج في الجامعات الخاصة أصبح متدني، مما دفع دولة الكويت لنشر قائمة بأسماء الجامعات الخاصة الموجودة في مملكة البحرين التي لا تعترف بشهاداتها،[١] ويُمكن القول إن الجامعات الخاصة بفعل نفوذها السياسي، قد أضرَّتْ بنمو الجامعات الوطنية. وتعاني الجامعات الخاصة أيضاً من تشابُه معظم التخصصات المطروحة مع بعضها البعض وتغيب التخصصات الصناعية التي تستلزم دراستها وجود تجهيزات ومخابر ومعدات ثقيلة، الأمر الذي يترتب عليه التركيز فقط على التخصصات النظرية كالعلوم الإنسانية والإدارية فقط، إضافةً بروز ضاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، وتفضيل سوق العمل للعمالة الوافدة[٢]، مما أحدث أثرًا نفسيًا بالغ السُّوء على الخريجين، فضلاً عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي، وتبديد الموارد البشرية التي هي مورد هام ونادر للمجتمع البحريني.

**٥- مشكلة أعضاء هيئة التدريس:**

يفتقر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة إلى التنمية العِلمية والمِهنية، وهناك زيادة في أعباء التدريس عمومًا، تجاوزت في بعض الأحيان الحد الأقصى المنصوص عليه في أنظمة مجلس التعليم العالي، ونظرًا لأن طرُق التعليم ذات الجودة العالية ترتكز على الدراسات البحثية، فإن العبْءَ التدريسي لأعضاء الهيئة التدريسية يُشكل خطرًا كبيرًا يعصِفُ بالبرامج والمعايير الأكاديمية المتعارف عليها على المستوى العالمي[٣] فلا يوجد تشجيع للبحث العلمي ولا توجد مساهمات بحثية في مجال الاختصاص في المؤتمرات واللقاءات التربوية المحلية والعربية والدولية، نظرًا لعدم وجود ميزانية مرصودة لغاية البحث العلمي والتطوير المهني.[٤]

---

(١) التقرير الإستراتيجي البحريني٢٠٠٩، **مرجع سابق**، ص١٠.

(٢) التقرير الإستراتيجي البحريني٢٠٠٩، **مرجع سابق**، ص١١.

(٣) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي ٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٦٨.

(٤) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي ٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٦٨.

ويعاني التعليم الجامعي الخاص أيضًا من نقص أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة أستاذ، وأكثر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة هم من فئة أستاذ مساعد، وبالتالي فإن الخبرة التخصصية الكافية في مجال التدريس تكون منقوصة، ولا تُناسب أعداد الطلبة مقارنة بأعداد أعضاء هيئة التدريس،[1] ناهيك عن أن الجامعات الخاصة تعتمد على استعارة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية، ولا تقوم بتعيينهم، ويرجع السبب في ذلك لارتفاع كلفة توظيف النُخَب الأكاديمية.

**٦- مشكلة الخدمات الطلابية:**

تعاني مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين من قصور في خدمات الإرشاد الطلابي، مما يؤثر على التوجيه السليم للطلبة في مساعدتهم على تحديد التخصصات العلمية التي تناسب قدراتهم وميولهم، وكذلك تحمُّل إدارات الكليات أعباءً إدارية إضافية ناتجة عن تحوُّل الطلبة من تخصص إلى آخر، فقد ذكر تقرير هيئة ضمان الجودة، أن مساندة الطلبة من الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام خاص، وأظهر التقرير أن هناك نقصًا في المتابعة والإرشاد، وتحديد الطلبة المُتعثرين، ولا توجد مساندة أكاديمية مناسبة لهم في بداية البرنامج التعليمي، مما يؤدي إلى إخفاقهم في مواصلة البرنامج العلمي، وكذلك خدمة القبول والتسجيل والتي تُعتبر من أهم الخدمات الطلابية في التعليم الجامعي.[2]

فالمؤسسة الجامعية لابد وأن تقوم بتوفير البيئة الملائمة لتعزيز النمو الفكري والشخصي لطلبتها، وتُدرك أن خبراتهم التعليمية تتكون من المُكوِّن الأكاديمي ومن فرص التنمية المُعززة لهذا المُكوِّن، والتي يمكن تقديمها من خلال برنامج الخدمات الطلابية المُرافقة، وعليه فإن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص لا توفر الإمكانات التي تجعلها تقدم خدمات طلابية مُميزة وذات مردود أكاديمي لكونها تصب اهتماماتها في الجانب الاقتصادي الربحي.

**٧- مشكلة المكتبة وقواعد المعلومات:**

لا توفر الجامعات الخاصة غالباً للطلبة وهيئة التدريس خدمات المكتبة والمصادر المعلوماتية والخدمات ذات الكفاءة العالية من حيث المستوى والتنوع والكميّة، فمكتبات

---

(١) السيد فاضل حيدر مهدي علوي، متطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين-تصور مقترح، مرجع سباق، ١٦٢.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي ٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٦٨.

الجامعات الخاصة تحتوي على مصادر قليلة ولا يوجد بها تنوع حيث العناوين والمواضيع المتصلة بالبرامج، ولا توفر قواعد المعلومات المتنوعة والمتخصصة، كقواعد المعلومات الخاصة بمؤسسة (ابسكو) وقواعد المعلومات الخاصة بالأطروحات العلمية الماجستير والدكتوراه، نظراً لكلفتها المادية العالية، وتشمل تلك المصادر أيضًا وسائل الإعلام ومراكز الإنترانت والمختبرات الحاسوبية وغيرها.[١]

**٨- مشكلة المصادر المادية والمبنى الأساسي:**

بحسب معِيار البُنية التحتية في تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب تبيَّن أن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص لم تُوفر بُنيَة تحتية قويّة من مرافق ومدرّجات وصفوف ومختبرات ومكاتب للأساتذة والإداريين وملاعب ومطاعم وغيرها، بما يتوافق مع المواصفات التي يحددها مجلس التعليم العالي بمملكة البحرين.[٢] فالتقرير لم يستثنِ ولا حتى جامعة خاصة واحدة تمت مراجعتها من افتقارها للبنية التحتية والمرافق الملائمة، حيث تركزت أغلب التوصيات حول افتقار الجامعات الخاصة للمرافق المناسبة للبيئة التعليمية، والسبب في ذلك لأنها تستأجر إما مباني سكنية أو مُنشآت غير مُصممة للتعليم. وتقوم سياسة الجامعات الخاصة أيضاً بالتركيز المباشر على تحقيق الأرباح ومسايرة اتجاهات السوق وجذب أكبر عدد من الطلبة لتوفير العوائد المالية.

**٩- مشكلة النزاهة:**

تعامُل الجامعة الخاصة مع الجامعات والمؤسسات الخارجية ومع الطلبة، وتطبيق القوانين بنزاهة وأمانة، ويشمل ذلك النزاهة والمنطقية في القبول والتسجيل وغير ذلك.[٣] والجامعات الخاصة لا تقوم بنشر المعلومات الكاملة حول آليّة عملها وسياسات تمويلها ومصادر دخلها، وهذا ما يُعتبر من المشكلات الواضحة التي تُعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، فقد أشار تقرير هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب[٤] إلى أن العمليات المالية ومسائل التدقيق فيها تخضع لسريّة تامة،

---

(١) كريس إيكل، نظام الاعتماد في الجامعات الأمريكية، **مرجع سابق**، ص ص٢٤-٣١.

(٢) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي ٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٦٨.

(٣) التقرير الإستراتيجي البحريني٢٠٠٩، **مرجع سابق**، ص١٠، ص١٢.

(٤) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: **التقرير السنوي ٢٠٠٩**، المنامة: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١١م، ص١٥.

وخصوصًا أنّ لجنة المراجعة في الهيئة انتابها قلق وعدم ارتياح من خلال التكتم على آلية عمل الإدارة مع سياسات القبول وتطبيق لوائح الغش والانتحال داخل أروقة الجامعات الخاصة.

**١٠- مشكلة مشاركة المجتمع:**

أشار تقرير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب إلى أنَّ مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين أخفقت في تحديد مفهوم مشاركة المجتمع الخاص بها وفق بيان رؤيتها ورسالتها،[١] وبالتالي فلا بُدَّ من إطار عمل لمشاركة المجتمع، وتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية ضمن إطار هذه المهمة، حيث تقوم العديد من الجامعات الخاصة بتنفيذ أنشطة تتعلق بمشاركة المجتمع ولكن عادةً ما تتم هذه الأنشطة بدون خطط مُسبقة.

ويرى الباحث أن هذه المشكلات تعتبر معايير مطلبيّة لتحقيق الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين، وهي مهمة جدًا للارتقاء إلى النموذجية في الخدمة التعليمية على مستوى الجامعات الخاصة، لكن يصعب تطبيقها على أرض الواقع حتى على الجامعات الحكومية ذات الدعم المالي من الدولة، نظرًا لاعتبارات تجارية واستثمارية، ونظرًا للكثافة السكانية من جهة واختلاف الإمكانات المادية من جهة أخرى. وتُعتبر تلك المشكلات المتعلقة بضمان الجودة والاعتماد هي وليدة العولمة، وتطبَّق على نطاق عالمي على جميع الجامعات التي تريد الحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي.

وعلى النقيض من ذلك فإنَّ من يُصدّر مسميات الاعتماد والجودة كالولايات المتحدة الأمريكية تعاني اليوم من مشكلات جسيمة لا تختلف عن المشكلات التي تمرُّ بها جامعات الدول النامية، فقد أشار فريتسكلر،[٢] في دراسته التي تحمل عنوانًا صريحًا "يجب على الحكومة أن تبقى بعيدًا عن الاعتماد"، أن التعليم الجامعي الأمريكي صار ينحدر إلى مستويات مثيلة في الدول النامية، وذلك بسبب انخفاض معدّل الالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي من جهة، وارتفاع كلفة الحصول على درجة البكالوريوس من جهة أخرى، وهذا ما يُشير إلى أنَّ فلسفة الاعتماد ليست منطقية، وليست مهمة بالدرجة التي ترفع من شأن الجامعة في مصاف الجامعات العالمية، بل هي ــ كما يُشير فريتسكلر ــ لا ترسم حدًّا أدنى لوجود الجودة، بل هي عملية شكلية تتطلب تكاليف باهظة، تقلل من ميزانية الجامعة بشكل كبير، وتجعل التعليم

---

(١) هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: التقرير السنوي ٢٠١١م، **مرجع سابق**، ص٦٩.

(2) Fristschler, A,Lee: Government Should Stay Out of Accreditation, **Chronicle of Higher Education**, V(53), N(37), May 2007, p15.

الجامعي يتنمط وفق رؤية هيئات الاعتماد التي تختلف معاييرها من هيئة إلى أخرى، وهذا ما يُعطي مؤشرات سلبية عن التعليم الجامعي وبالتالي خلخلة ثقة المجتمع بالجامعة وعزوفهم عن إلحاق أبنائهم بها.

ومن مُجمل ذلك فإن مفاهيم الجودة والاعتماد الأكاديمي لا زالت تفتقر إلى الوضوح والتحديد في الرؤية نحو القيادة الأكاديمية والإدارية وتفتقر أيضًا للفلسفة التشخيصيّة لأداء الطلبة وجودتهم، كما يَصف نظام الجودة والاعتماد على أنه مجرد نظام للتقويم لمؤسسات التعليم الجامعي وليس كآلية تُجسد الجودة وتؤكد صدقية ممارستها، وإلا ما قيمة الاعتماد بعد مُضي سنة على نيله، وعلى هذا الأساس لا ينبغي الانغماس سريعًا نحو مسميات الجودة والاعتماد من الهيئات الخارجية دون الوعي بقيمة وفائدة ذلك، ومدى انسجامه مع بيئات المجتمع المحلي.

ونظرًا لشيوع النموذج الأمريكي في الاعتماد الأكاديمي وطغيانه على أنظمة التعليم الوطنية يرى الباحث أنَّ الاعتماد الأكاديمي يضمُّ في طياته أبعادًا سياسية واقتصادية، فالمُراد منه توحيد الأنظمة التعليمية لأجل إحداث تغييرات مستمرة تتوافق مع مشروع الإمبراطورية الأمريكية، وهو ما يعكس صراعًا على السلطة والهيمنة، ويُراد منه حصر دائرة الجامعات التي تحصل على مساعدات مالية من الدولة، وتمييزها عن الجامعات التي لا تحصل على المخصصات المشروطة، وبالتالي فإن الاعتماد الأكاديمي في هذا المجال عامل ضغط أساسي على مؤسسات التعليم الجامعي الخاص لأنظمة الاعتماد الأكاديمي لكي تتصاع تحت أوامر الهيئات العالمية ذات المركزية الأمريكية.

فاستجابة التعليم الجامعي الخاص لأنظمة اعتماد قوية وقومية مطلبٌ مُلِحٌّ وغاية في الأهمية، لكن استجابة التعليم الجامعي الخاص واتساع نطاق تدويله وإيجاد قوانين ولوائح تناسب القارة أو الإقليم، يحد من درجة التنوع في مضامينه، ويُضفي عليه طابعاً آلياً لا يأخذ في الاعتبار الخصائص القومية والوطنية للبلد المَعني، ولهذا سارعت العديد من الدول الأوربية في تبني نظُم اعتماد خاصة بها، وتتناسب مع ظروفها ومتطلباتها، بحيث يؤدي الالتزام بهذه النُظم إلى نيل ثقة المجتمع الأكاديمي والتعليمي وتحسين صورة الجامعة في المجتمع وتعزيز مكانتها على المستوى العالمي. فقد ذكر خبير البنك الدولي في التعليم العالي أن الدول التي تُريد أن تساعد جامعاتها الحالية على الوصول إلى العالمية فلا بُدَّ لها من "إنشاء بيئة سياسية داعِمة، مع خلق التمويل والشروط التنظيمية التي تمكّن وتشجِّع الجامعات على

المنافسة على المستوى العالمي عن طريق اكتساب المؤشرات التي تقوم عليها معايير الجودة المُطبّقة، ومن خلالها تُقيَّم العملية التعليمية في الجامعة".[١]

ولو تأملنا قليلاً في نتائج تصنيف الجامعات والتي صدرت مؤخرًا في الولايات المتحدة الأمريكية في مجلة تايمز، والقائمة التي نُشرِت في أحد المواقع الإلكترونية سنرى أن القائمة تخلو من أي جامعة عربية من بين الجامعات المائة الأولى في العالم، والسؤال هنا لماذا لم تتمكن بعض الجامعات العربية العريقة على مستوى العالم العربي، والتي يزيد عمرها عن (١٠٠) عام "كجامعة القاهرة التي تقلدت مكاناً مرموقاً بين دول العالم، في تصدير العلماء لدول العالم المتقدم"،[٢] وجامعة دمشق والجامعة اللبنانية وبغداد من دخول مستوى الجامعات الأولى في العالم، ولو حتى في آخر قائمة الجامعات الخمسمائة الأولى؟! فبغضِّ النظر عن آليّة ومصداقية ومعايير ذلك التصنيف، إلا أن ذلك يعكس حالة التناقض الذي تفرضه الدول المُهيمنة على العالم العربي ويثير عدة تساؤلات، فإن كان التبرير في ضعف الإمكانات المادية والمالية المتاحة لها ــ كما اعتدنا على ذلك التسويغ ــ فلماذا لم تتمكن الجامعات التي تملك الوفرة المادية الكبيرة والتي لا تقل عن مثيلاتها المصنفة في العالم الغني من دخول ذلك التصنيف أمثال الجامعات الخليجية أو الدول الغنية بالنفط؟ فهذه الجامعات تقوم بتوظيف الكفاءات الغربية بمرتبات خيالية قد تفوق حتى مرتبات الوزراء!.

لا شك أن وجود جامعاتنا في الدرك الأسفل على المستوى العالمي يرتبط بعوامل أخرى لا تتعلق بالمال والبُنية التحتية والمنافسة وغيرها،[٣] وإنما يرتبط ذلك بالسياسات الاستعمارية والمصالح الحزبية الحاكِمة للعالم، فالمُلاحظ أن جميع البلدان العربية هي تحت وطأة الهيمنة الأمريكية، وبالتالي فإن المصلحة تقضي بأن تكون جامعات الدول العربية مُهَمَّشة لا تعرف الاستقرار والإنتاج المعرفي الذي يُغيِّر ويضيف للعالم معرفة جديدة تُساهم في رفع مكانته، ولهذا فإن اهتمام الجامعات العربية بمُسميات العولمة الأمريكية دون وعي

---

(١) جميل سالمي: **توجهات في التنمية البشرية: تحدي إنشاء جامعات عالمية المستوى**، الرياض: البنك الدولي، ترجمة مركز الدراسات والبحوث في وزراة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م، ص٤٣.

(٢) جمال حسن: نظرة مستقبلية نحو تطوير التعليم العالي، **مجلة إشراقه**، العدد(٣١)، أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ص٧-٩.

(٣) محمد مرعي: الجامعات العربية... لماذا هي خارج الترتيب العالمي؟، **مجلة العربي**، العدد(٥٨٧)، أكتوبر ٢٠٠٧م، ص ص٢٢-٢٤.

ودراسة لمتغيراتها، يجعل التعليم الجامعي الخاص تحت ضغط النظام السياسي أو المحسوبية السياسية البرجماتية.

كما يمكن القول أيضاً أنَّ القُبحَ في الاعتماد الأكاديمي يتمثل في الجانب الخاص بالتسليع، أي تحويله إلى سلعة كما في بعض مؤسسات الاعتماد الدولية، أما القُبح الثاني فهو في تسطيحه، أي جعله عملية شكلية نتيجة ظروف مختلفة من دولة إلى أخرى، وهو ما يؤدي إلى ضعف الارتباط بين مَنح الاعتماد أو الحصول عليه وبين جودة المخرجات أو انعدامها، وهذا ما يُفقد المجتمع الثقة بالاعتماد الأكاديمي برمَّته.(١)

ورغم أهمية الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي الخاص، إلا أنَّ الواقع يُحَتم أن ندرس منطقية شروط ومتطلبات الاعتماد وسهولة الوصول إليها قبل العمل بها، أي دراسة جدوتها ومتطلباتها ومعوقاتها والتوقعات التي سيصل إليها التعليم الجامعي بعد خوض عملية الاعتماد الأكاديمي. وخلاصة القول إنَّ على مؤسسات التعليم الجامعي مجتمِعَة أن تُركز في ممارساتها على إصلاح أنظمة الجودة والاعتماد، بحيث تعتمد على الأنظمة العربية ذات البعد التطويري والتي تُطلقها مؤسسات عربية قومية ليس ذات توجه تجاري.

## رابعاً: مشكلات مرتبطة بتسييس التعليم الجامعي الخاص:

ويُقصد بالتسييس هنا، توجيه سياسات التعليم الجامعي الخاص نحوَ هيمنة القوة الخارجية التي هي مصدر للقرار المتعلق ببناء المناهج وبالممارسات العملية داخل الجامعة، وتحديدًا العمل بما تفرضه دائرة النفوذ التي تتحكم بقوتها الأيدلوجية في كل المنظومة الخاصة بالجامعة، وبالتالي فإن مشكلة التسييس للتعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين تدخل من مداخل عِدّة "وأبرز تلك المداخل : حرية العقيدة، والفِكر والتعبير، حرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخاب وحرية الاختيار،(٢) والدعوة التي أطلقتها الأمم المتحدة بحق تقرير المصير حينما دعت الحكومات في العالم " لخلق ظروف الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سِلميَّة وُديَّة بين الأمم مبنيَّة على احترام مبدأ وحقوق

---

(١) عبد اللطيف بن حسين حيدر الحكيمي: الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي: نظرة نقدية، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد(٧) ٢٠١٢م، ص ص٣٩-٦٠.

(٢) عاطف السيد: "**العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية**، الإسكندرية، مصر: مطبعة الانتصار، ٢٠٠١م، ص٥٧

الشعوب في تقرير مصيرها بأنفسها"،[1] وتلاها القرار(٢٧٨٧) الصادر في ١٢ كانون ١٩٧٢م حول شرعية الشعوب التي تُطالب بحق تقرير المصير والحرية والاستقلال وشرعية نظامها بكل الوسائل المتاحة لها والمنسجمة مع مواثيقها، وطلبت في القرار رقم "٣٩٧٠" الصادر في تشرين ثان ١٩٧٣م، من جميع الدول الأعضاء الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها وتقديم الدعم المادي والمعنوي وكافة أنواع المساعدات للشعب الذي يناضل من أجل هذا الهدف."[2]

لقد أثارتْ تلك الدعوة التي أطلقتها الأمم المتحدة جدلاً واسعاً بين الشعوب والحكومات، وعلى أثر ذلك نرى اليوم تحوُّلاً وتطوراً ديمقراطياً واسع الانتشار طال حتى بعض الدول النامية التي لا تشارك الشعوب في تقرير مصيرها.

ولا خلاف أن الولايات المتحدة الأمريكية وراء قيادة الأمم المتحدة، على اعتبار أنها تنفرد بأعظم الإمبراطوريّات حالياً، فمِنْ صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل، ومِن العلوم إلى التكنولوجيا، ومِن التعليم الجامعي إلى الثقافة العالمية، تمارس الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، فالموقع الذي شغلته الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الأخير جعلها المكّون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي، فقد توسطت النزاعات في بُقع الاضطرابات الرئيسية إلى الحد الذي جعلها جزءًا لا يتجزّأ من عملية السلام في الشرق الأوسط.[3]

وتجدُرُ الإشارة هنا بأنَّ ظاهِرَ العولمة ينادي بقيم إنسانية عادلة، كقيَم الديمقراطية وممارساتها المختلفة والتي تتباين من دولة إلى أخرى، وخصوصاً في مملكة البحرين كالدعوة للحريات المدنية والسياسية وحقوق الجماعات وإقصاء المرأة وبناء دساتير نخبوية،[4] إضافةً إلى ما أكَّده تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة بأن قوانين مملكة البحرين المدنية ومنها

---

(١) الأمم المتحدة: **حق الشعوب والأمم في تقرير المصير**، قرار الجمعية العامة رقم(٦٣٧)(د.٧) المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٣م.

(٢) ديب عكاوي: **حق الشعوب في تقرير المصير، توجهات قانونية جديدة في القانون الدولي**، عكا، فلسطين المحتلة: مؤسسة السوار، ١٩٩٧م، ص٥.

(٣) هنري كيسنجر: **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خاجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢م، ص٧.

(٤) **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤م** نحو الحرية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية: المطبعة الوطنية، ٢٠٠٥م، ص٨.

التعليمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقانون الدولي في كل معاملات الدولة،[١] لكن حينما نرى المشهد العَمَلي والتطبيقي من تلك القوانين نرى عكس ذلك، وخصوصاً في فلسطين وبعض الدول النامية، حيث يتبين أن العولمة بمفاهيمها حبرٌ على ورق فهي تُدار لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية بالدرجة الأولى وتحمل في باطنها دماراً هائلاً للإنسانية وتفكيكاً لكينونة المجتمعات والدول على حساب تلك المصلحة. ويُمكن إيجاز بعض الحقائق التي أدَّت إلى الحروب والدمار لبعض الدول والتي لها ارتباط مباشر بالعولمة وإدارتها حسب المصلحة السياسية الأمريكية التي تقضي ذلك في الآتي:

١- التدخل الدولي ضد العراق إثر تحرير الكويت من الغزو العراقي في ٢٦ فبراير ١٩٩١م، بعدما وحسبما أشارت وثيقة ويكيليكس أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أطماع اقتصادية في الكويت، وتربطها علاقة وثيقة مع صدام حسين وهي مَن عَمَدَ إلى تحريض العراق على غزو الكويت، عندما رفض مجلس الأمة الكويتي إقامة قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في الكويت، وبالتالي دبَّرت المكائدَ في الخفاء بين المملكة المتحدة التي كانت طرفًا في النزاع والولايات المتحدة الأمريكية مع العراق والتي كان منها تحريض العراق على اعتبار الكويت جزءًا من أراضيها.[٢] وظاهر الأمر أن العراق ادّعى أنّ الكويت قامت باستخراج نفط خام عراقي قيمته(٢,٤) بليون دولار باستخدام طريقة الحفر المائل في حقل الرّميلة النفطي وأن الكويت تملك بعض الجزر (وربه وبوبيان وفيلكا) بطُرُق غير مشروعة، ولا يوجد التزام يخصص تصدير النفط، وردَّتْ الكويت بأنّ هذه الادعاءات وغيرها تفتقر إلى أي أساس من الصحة، وأن الكويت مستعدة لعمل أي شي من أجل تجنُّب الحرب،[٣] إلا أنَّ المكائد دُبِّرتْ من قِبَل القوى العظمي لوقوع الحرب وبالتالي تحقيق الأطماع.

٢- أزمة (دار فور) والأزمات التي تواجه الدولة السودانية والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالات عدم الاستقرار الداخلي وإنما يتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة

---

(١) محمود شريف بسيوني: **تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق: الالتزامات الدولية لمملكة البحرين**، المنامة، البحرين ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، ص٢٦٩.

(٢) وثيقة ويكيليكس: أسباب احتلال العراق للكويت، ترجمة نفسية الصباغ، ١ يناير ٢٠١١م. http://elbadil.net

(٣) **الأمم المتحدة والنزاع بين العرق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٦**، سلسلة الكتب الزرقاء(المجلد التاسع)، نيويورك: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، ١٩٩٦م، ص١٥

ونظامها السياسي ذاته.[1] كل ذلك نتج من خلال حرب العولمة التي ظهرت بصورة الاستعمار الإنكليزي الذي فصل الإقليم الجنوبي عن بقية السودان في الفترة ما بين (١٩٢٤م إلى عام ١٩٣٦م) عبر إغلاق الحدود الشمالية في وجه الشمال بمدرِّسيه وتجَّاره، وفتْح باب الجنوب على مصراعيه أمام حملات التبشير ممّا كان له تأثيره الملحوظ في بذر بذور الفتن بين الأقلية والأكثرية،[2] وهو ما جعل جنوب السودان اليوم منفصلاً كلياً عن دولة السودان، ولو تأملنا بدقة في أسباب الانفصال لرأينا أنَّ مَنع المُدرسين وأعضاء هيئات التدريس من دخول الجنوب كان له تأثيراً خطيراً في تشويه الحقائق ونشر الفتن، ناهيك عن حملات التبشير التي استفرد بها الاستعمار لبث سمُومه وفرْض أجنداته على جميع المستويات، وممّا لا ريب فيه أنَّ الجامعات الخاصة التي افتتحها المستعمِر كانت أحد أهم الأدوات المُهمة لفرض تلك الأجندات.

٣- الحرب الأمريكية علي العراق، "فهي حربٌ عدوانية بكل المقاييس العلمية، وتذّكر بحرب أمريكا لتدمير الفيتنام، والدليل على ذلك أنّ تقرير المفتشين الدوليين حول مراقبة أسلحة الدمار الشامل في العراق والذي قُدِّم إلى مجلس الأمن في ١٤ شباط ٢٠٠٣م، قد خذل التوجُّه الأمريكي لضرب العراق لأنه لم يُظهِر امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، ممَّا جعل معارضي الحرب على امتداد العالم كلهِ ينزلون بالملايين إلى شوارع المُدن الكبرى مُنددِّين بالحرب على العراق قبل انفجارها، ورغم التحركات والضغوط التي قادها الرئيس المصري بدعوته إلى إقامة قمة عربية طارئة في شرم الشيخ في ٢٢ شباط ٢٠٠٣م وكذلك اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عُقِد في القاهرة بتاريخ ١٦ شباط لم ينجحْ في تثبيت الموعد المُحدد للحرب".[3] وهذا ما يؤكد خطورة المشروع الأمريكي المتكامل للسيطرة على منابع النفط، والتحكم بمصادر الطاقة في العالم، والتأثير على شرايين الاقتصاد العالمي ومنها الاقتصاد الأوروبي والصيني والياباني بالدرجة الأولى، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف حشدت أمريكا وبريطانيا جيشاً كبيراً لتنفيذ مهمة استراتيجية تتجاوز

---

(١) فتحي ذياب سبيتان: "**قضايا عالمية معاصرة: اجتماعية، اقتصادية، سياسية**"، عمان، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص١٧٥.

(٢) عبده مختار موسى: "**مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**، ط١، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م، ص٧٢.

(٣) مسعود ضاهر: "الحملة العسكرية على العراق ومخاطر الإمبريالية الأمريكية في عصر العولمة، **مجلة تاريخ العرب العالم**، بيروت، لبنان: دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، المجلد(٢٣)، العدد(٢٠٣) فبراير ٢٠٠٣م، ص ص١٤-٣٠.

بالضرورة حدود منطقة الشرق الأوسط بأكملها، فكانت الحرب على العراق الخطوة الأولى نحو تحقيق التوجهات المستقبلية تجاه الشرق الأوسط وسيطرة أمريكا على العالم.

٤- " المساعي الدائمة من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني لانفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، والذي لا بُدّ من أن يؤدي إلى تصفية القضية"(١) وبدأ ذلك من خلال "الاضطرابات التي اندلعت في خريف ٢٠٠٠م وما أعقبها من حوادث أدت إلى هبوط حاد في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ممّا تسبب في حدوث أسوأ أزمة اقتصادية واجهها الاقتصاد الفلسطيني على مدى ٣٠ عاماً"(٢)، وذلك بمساندة حركة فتح ضد حماس وبالتالي إحداث الفوضى البنّاءة بينهما وتحقيق المآرب التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الكيان الصهيوني، وهذا يعني تماماً عولمة القضية باتجاه تكوين دولتين وإحداث الشقاق بين الفلسطينيين، وتنفيذ المخططات المرسومة من قِبَل مؤسسي الدولة الإسرائيلية.

٥- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ثورات الربيع العربي، "فقد عمَدَتْ الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد شنّ سلسلة من الحروب- في صربيا والعراق وأفغانستان وليبيا- وكلها شُنّتْ باسم انتصار المُثل العليا للعدالة والخير والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من القيَم التجريدية لكنها ذات المظهر الجذاب. ولكن لا ترى نهاية لهذه الحروب "الإنسانية"، وتزداد تِلال الجُثث (كان آخرها مقتل ٥٠ ألف شخص في مدينة سرت الليبية). وتلقى محاولات روسيا في مجلس الأمن الدولي للحصول على جواب حول من المسؤول عن هذا كُلِّه بجدار من الصمت.وفي أفضل الأحوال يكون الجواب شبيهًا بأقوال هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية في تعليقها على النزاع بين إسرائيل و"حزب الله" في لبنان في عام ٢٠٠٦ حين وصفت هذه الحرب المحليّة التي رافقها القصف الجوي للمدن اللبنانية المسالمة بأنها " آلام مخاض ولادة

---

(١) نعيمة شومان: "**العولمة بداية ونهاية: بداية مع الصهيونية ونهاية مع البترول**، بيروت، لبنان: دار الفارابي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص٣٠.

(٢) روزا فالديفيزو وآخرون: "**الضفة الغربية وقطاع غزة: الأداء الاقتصادي والاحتمالات والسياسات الاقتصادية تحقيق الرخاء ومواجهة التحديات الديمغرافية**، مطبوعات صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١م، ص٤.

الشرق الأوسط الجديد"،[1] وهذا إلى جانب التناقض الواضح في دعم بعض ثورات الربيع العربي والتخلي عن البعض الآخر منها، وهذا ما يؤكد مصلحة أمريكا وبريطانيا وأنهما لا تُناصران الديمقراطية وإنما تُناصران مصالحهما بِاسم حقوق الإنسان وتقرير المصير وغير ذلك من المفاهيم الزائفة التي تُنادي بها الولايات المتحدة وبريطانيا.

ومن خلال ذلك تبرُز مشكلات تسييس التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين في الآتي:

١- تدخُّل الدول ذات النفوذ السياسي التي لها القوة والسيطرة في شؤون وسياسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين والتي أدَّتْ إلى فصل واستبعاد الكثير من الكفاءات العلمية داخل المحيط الجامعي بسبب المشاركة في أنشطة حقوقية ونقابية، والتي أثبتها تقرير لجنة تقصي الحقائق مما أثر على كيان الدولة وأدى إلى الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي،[2] فالدُّول المتقدمة تسعى دائماً إلى السيطرة السياسية بجلب حكومات العالم تحت مظلة العولمة والعمل على تأديب من يُظهِر العصيان عليها والعمل على ذيوع وانتشار الفوضى السياسية في الكثير من بلدان العالم وذلك من خلال إشعال فتيل الحروب الأهلية في بعض دول العالم، وانتشار الفتن الطائفية والدعوة إلى تمييز فئة من المجتمع على غيرها.[3]

٢- الضغوط التي تتعرض لها مملكة البحرين بإصدار قوانين وتشريعات تؤثر على أفراد المجتمع من أجل إرضاء حكومات الدول ذات الارتباط البرجماتي مما يؤثر على النُّظم الداخلية في المجتمع وعدم الاستقرار في استقلالية الجامعات، ومن ثمَّ حدوث الأزمات والتظاهرات، فبحسب تقرير منظمة أطباء بلا حدود، أعلن مؤخراً رئيس جامعة البحرين الطبية التابعة للكلية الملكية للجراحين بإيرلندا البروفيسور توم كولينز استقالته أمام ١١٠٠ طالب و٢٤٠ موظفاً، وجاءت الاستقالة نتيجة لإلغاء السلطات البحرينية مؤتمر الأخلاقيات الطبية والمُعضلات في حالات

---

(١) اوليغ اوزيروف: الربيع العربي" في سياق العولمة.. أو إعادة إطلاق المفاهيم، **مجلة الحياة الدولية**، اليوم الأحد، ٠٢ أيلول، ٢٠١٢م، الرابط: http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68987/

(٢) محمود شريف بسيوني: **تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الفقرة(١٣٣٨) المتعلقة بفصل موظفي القطاع العام والخاص**، المنامة، البحرين ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، ص٤٢٠.

(٣) سعد خلف عبد الوهاب البنداري: "**العولمة في ميزان الإسلام**، طنطا، مصر: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر، ٢٠٠١م، ص٣٤.

الخلاف السياسي أو العنف.[1] مما يؤكد أن التعليم الجامعي الخاص يقع تحت تأثير التجاذبات السياسية.

٣- هيمنة ونفوذ الدول المتقدمة داخل المؤسسات والهيئات العالمية والتي هي من صُلب العولمة، كمجلس الأمن، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، بحيث تستخدم تلك الدول نفوذها للتصويت على قرارات سياسية تخدم مصالحها على حساب الدُّول الفقيرة ويؤدي هذا "إلى ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن".[2] ومن الواضح أن العولمة ساهمت بدور كبير في إحداث تغيرات على المستوى العالمي والمحلي، وإن كانت لها إيجابيات في بعض الجوانب إلا أن سلبياتها كثيرة وتؤثر على المجتمعات العربية تأثيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبدأت الدول العربية تدرك مدى خطورة العولمة وذلك من خلال ظهور بعض الدراسات الجادة التي تهتم بالعولمة وتأثيراتها على الوطن العربي، ولهذا نحن في حاجة إلى استراتيجية عربية قومية موحَّدة لمواجهة أو أخذ ما يناسبنا من تجليات العولمة بما يتمشى مع ثقافتنا العربية الإسلامية، ومن ناحية أخرى فإن الدول المتقدمة هي المسيطرة على آليات العولمة وهي بذلك تحاول"فرض هيمنتها على العالم بكثير من الغطرسة المُدَّعمة بطابع الهجوم والغزو مسلحة بوسائل ومؤسسات دولية ونوع من الترابط المتزايد بين اقتصاد الدول بسبب الحرية المطلقة وإزالة الحواجز الجمركية والأنظمة وتعزيز التجارة والمبادلات الحرة بتشجيع من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية"[3].

**مشكلات التسييس الداخلية للتعليم الجامعي الخاص:**

١- التعصب لفكر سياسي معين: ويدور مضمون التعصُّب فيه حول تبني فكر سياسي

---

(١) أطباء بلا حدود: **إلغاء مؤتمر بشأن أخلاقيات مهنة الطب في البحرين**، ٢٤-٣-٢٠١٣م، الإثنين، ٢٥ آذار، ٢٠١٣م الرابط:
http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/medical-ethics-conference-cancelled-in-bahrain-1.html

(٢) السيد يسن: "في مفهوم العولمة"، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد٢٠، العدد٢٢٨، ١٩٩٨م، ص ص٤-١٢.

(٣) منير الحمش: "**العولمة... ليست الخيار الوحيد**، ط٢، دمشق، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص٨.

معين والاستماتة في الدفاع عنه بشتى الطرق والإيمان بأنه هو الوحيد الصحيح الهادف، والسعي إلى الانضمام إلى الحزب السياسي الذي يتبنى هذا الفكر السياسي، وصعوبة تقبُّل الأفكار الأخرى المغايرة له، والغيظ الشديد من أيَّة محاولة لنقده، وعدم القبول بالأشخاص الذين تتباين معتقداتهم وآراؤهم لهذه الأفكار والمعتقدات السياسية التي يتبناها الفرد، حيث أوضح رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، أن "هناك ألفة واحترامًا رفيعًا في الشرق الأوسط لمؤسسات التعليم الجامعي الأمريكية التي زُرِع عددٌ منها بنجاح في المنطقة ومنذ فترة طويلة شأنها شأن الجامعات الأخرى كالجامعة الأمريكية في القاهرة، وجامعة روبرتس كولدج في اسطنبول، هذه المؤسسات الأمريكية أنتجت زعماء شرق أوسطيين، تستطيع السلطة الأمريكية التعامل معهم وتحديد المسائل بِلُغة وعبارات يفهمونها ويحترمونها سواء بسواء، فعندما يتمكنون يحملون بفخر صفة أمريكية، وأشار أيضاً إلى حماسة التعليم الجامعي الأمريكي وهو يقف بصلابة أمام الإحباط الذي يحوم حول أنظمة التعليم المحلية البديلة في الشرق الأوسط اليوم، والتي تشهد اكتظاظاً، وانعدام إنتاجية، فهي متوهِّمة بالنمو السريع، ومقوّضة بالنمو الاقتصادي البطيء، إنها حتمًا تؤدي إلى انهيار التمويل العام، برصد موازنات مُكلفة للغاية"[1]، هذا الوصف يُنمي عن الفكر المتعصب للإمبريالية الأمريكية التي تفرض فكرها بشكل تدريجي عن طريق التعليم الجامعي الخاص، فكما وصف رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت أن مخرجات الجامعات الأمريكية في الشرق الأوسط تتوافق مع الرؤية الأمريكية وأهدافها، فإن ذلك حتماً يشكل خطراً كبيراً على جميع المستويات، والحروب التي حصلت في الشرق الأوسط كحرب غزة وحرب الكويت والنزاعات في إقليم دارفور ليست بمنأى عن الأيدي الأمريكية، فالجامعات الخاصة هي المحرِّك الخفي لقرارات الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا يعني استغلال التعليم الجامعي الخاص في عملية التكيُّف مع التغيرات الإقليمية التي تحدُث في العالم، ولهذا لا بُدَّ من مواجهة هذا التطرُّف والتعصُّب الخفي بإعادة صياغة الأدوار والوظائف التي أنشئتْ مِن أجلها الجامعات الخاصة، وتجنُّب إيقاع التعليم الجامعي الخاص في السير عكس الهدف الذي وضِعَ من أجله.

٢- الارتباط بالخارج: والمقصود منه بأن الشخص الذي يكون في موقع القرار مرتبطاً بأجندات خارجية ينفذها دون أي اعتراض حتى لو خالف ذلك عقيدته وانتماءَه لوطنه،

---

(١) جون واتر بوري: "لماذا يكرهوننا؟" جزئية اخفاق التعليم العالي، ترجمة علي بـــردي، **جريـــدة النهـــار اللبنانية**، العدد(٢١٧٥٥)، اليوم السبت الموافق ٨ فبراير، شباط ٢٠٠٣م.

وقد يأتي الارتباط بالخارج من عِدّة مداخل ومن هذه المداخل مدخل الإصلاح التربوي للتعليم بمختلف مراحله، والذي يأتي في إطار تطوير المناهج التعليمية، وهذا ما حدث بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، "عندما أسفرت الضغوطات على البلدان العربية من الخارج، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة إصلاح المناهج التعليمية، وتحديداً إزالة ما تعتبره الولايات المتحدة عدائياً تجاهها، أو يستبطن مُثُل العداء أو ما سمّته بالتطرف خاصة في مناهج التعليم الديني واللغة العربية والعلوم الاجتماعية، وسارعت كل هذه البلدان إلى تشكيل اللجان، وإدخال التعديلات هنا أو هناك على مناهجها، وسط اعتراضات ومداخلات تتراوح بين الاحتجاج الصارخ على التدخل الأجنبي، وبين الدفاع عن النفس أو التبرير أو غيره.

ويرى الباحث أن مثل هذه التعديلات إنما هي ارتباط بالخارج تماماً، وليس مجرد محاولات لتطوير المناهج جاءت استجابة لدوافع أو رغبات داخلية لإصلاح واقع الحال"[١]، ويمكن القول أيضاً بأن إصلاح التعليم الحكومي مرتبطٌ ارتباطاً كلياً بقرارات الحكومات وهي مرتبطة بالخارج أساساً، إلا أن إصلاح التعليم الخاص، وخصوصاً التعليم الجامعي الخاص، ليس له رقيب ولا حسيب، فهو تعليم يقوم على تنفيذ أجندته من خلال فرض مناهج مُغايرة تماماً للمناهج التي تقدَّم في الجامعات الحكومية، ناهيك على أن الجامعات الخاصة مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً وكلياً بالخارج، وهذا ما يشكل مشكلة كبرى بالنسبة لصيرورة التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي.[٢] فالجامعات العربية الخاصة وغيرها ليست جامعات وطنية فحسب بل هي جامعات سياسية أيضاً والسبب في ذلك مفهومٌ تماماً كما يقول أدوارد سعيد.[٣] بأنَّ الجامعة هي ذراع الحكومة، وأنها تعكس مصالح الشركات متعددة الجنسيات، ولهذا صارت مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بين دفتي الحكومة والشركات الاقتصادية.

---

(١) عدنان الأمين وآخرون: **إصلاح التعليم العام في البلدان العربية**، ط١، بيروت، لبنان: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠٠٥م، ص٢٨١.

(٢) إصلاح التعليم في البلدان العربية أمر مطلوب لان هذا التعليم لا يقوم بما هو مفترض أن يقوم به، أو بما هو مرغوب أن يقوم به، وهو لا يقوم بما هو مرغوب به بالشكل السليم أو الجيّد أو الصحيح، والتعليم الجامعي الخاص في البلدان العربية قد لا يكون سليماً أو صحيحاً بقدر ما ينجح في تأمين احتياجات المتعلمين، وفي تطوير هذه الاحتياجات والارتقاء بها، على أنواعها ووجوهها المختلفة، وللتوضيح نقصد هنا احتياجات المتعلمين لا احتياجات المجتمع ولا احتياجات الدولة أو غيرها من التركيبات الكبرى، والتعليم كعملية، والجامعة كمؤسسة مهماتها أن تؤمن احتياجات المتعلمين والمعلمين أنفسهم يقرروا فيما إذا كانت الاحتياجات التي عندهم تتوافق أو تلتقي مع احتياجات المجتمع أو احتياجات الدولة، ويمكن القول أن الجامعة تستمد مبرر وجودها من حاجة المتعلمين إليها، لا من حاجة المعلمين، ولا الإداريين ولا القابضين على مقدّراتها، بمن فيهم وزراء التعليم أو الدولة.

(٣) أدوارد سعيد: الحريّة الأكاديمية، ترجمة ثائر ديب، **مجلة الثقافة التربوية**، مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم، العدد(١)، مايو ٢٠٠٤م، ص ص١٨٣-١٩٧.

**مجالات التسييس في التعليم الجامعي الخاص:**

١- الإدارة الجامعية: إنَّ الاتجاه المتنامي للعولمة أدى إلى ظهور عدد كبير من المعايير التي تحكُم كيفية تسييس إدارة الجامعات الخاصة، فقد أشار ساتر بأنه "لم يعد كافياً معرفة مجال النشاط والمتطلبات التشريعية (القانونية) للبلد الذي تكون فيه رئاسة المؤسسة أو الشركة العالمية والمتطلبات الخاصة بالدول التي تعمل فيها فروعها الخارجية، فالمؤسسات المشتركة بين الدول (الجامعات التي لها فروعٌ في بعض البلدان) تقوم بتحديد معايير للنشاط باستمرار وتصبح فيما بعد شروطاً ملزِمَة للمؤسسات العالمية حيثما مارست نشاطها، وعلى ذلك يتعين أن تكون قرارات المؤسسات متوافقة وتلك المعايير الدولية مهما كانت جنسية المؤسسة الدولية"(١). وتجدُر الإشارة إلى أنَّ كل الجامعات الخاصة بلا استثناء لها استقلاليتها الإدارية عن الدولة، وأغلب تلك الجامعات هي مؤسسات خاصة عالمية لها فروعها الدولية، وبالتالي فإنَّ "المؤسسات العالمية كالجامعات الخاصة مُلتزمة بالتعامل مع واقع عمليات الإدارة الجديدة في السياق الكوني"(٢)، وليس المحلي، بمعنى أن الحكومة غير قادرة على توجيه إدارة الجامعة وفق معايير محددة، الأمر الذي "يلغي كلياً أو نسبياً حدود الزمان والمكان والقيود على الحركة والاتصال في عمل الإدارة الجامعية"(٣)، فهي خاضعة في قراراتها الإدارية ذات التوجُّه العالمي إلى رأس المنظمة العالمية التي تُعَوِّلم توجُّهاتها وفق قرارات القوى العظمي في العالم، وعليه فإنَّ الإدارة في الجامعات الخاصة، تستجيب للسياسات العليا الخارجية والتي تُحكِم السيطرة للدول العظمى في نهاية المطاف، ومنها يتمُّ التسييس للتعليم الجامعي الخاص، وهي من المشكلات الخطرة التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في البلدان العربية.

٢- المناهج والمقررات: إن مناهج الجامعات الخاصة في الوطن العربي تصطدم مع رؤية الثقافة المحلية والنُّظُم المجتمعية السائدة في المجتمعات العربية، ومنها الهويِّة والمواطنة وحقوق الإنسان في الحقل التربوي، وتُعتبر الجامعات الخاصة أرضاً خصبة

---

(١) ساتر ريموند: العولمة واثراها على المؤهلات في الإدارة العامة، **المجلة الدولية للعلوم الإدارية**، العدد(٦)، المجلد(٦)، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م، ص ص٦٩-٨٣.

(٢) سي. بي. راو: **العولمة الكونية وأبعادها الإدارية**، ط١، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص٥.

(٣) آمنة بواشرى بنت ميرة: توجه **القيادات الادارية العربية في ظل العولمة**، الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥م، ص١٤١.

لتدريس المناهج التي تُعيد الاستعمار الثقافي إلى المنطقة العربية من خلال تفكيكه علمياً، فكُلُّ مناهج الجامعات الخاصة مرتبطة بموطن الجامعات الأصلية في بلدانها، وهذا مجال من مجالات التسييس، ويعتبر استلاباً وتنميطاً لعقل المُتعلم في تلك الجامعات وفقاً لثقافة وميول تلك الدُّول، وهذا ما يؤكد أيضاً "أن هناك هجمة قوية لإرجاع الاستعمار للوطن العربي بِاسم المحافظة على تطوير التعليم وفقاً لتجارب الدول المتقدمة، فالتعليم أخطر من أنْ يُترك للجامعات الخاصة بمختلف أشكالها وأنواعها".(١)

٣- استقطاب الكفاءات الخارجية الأجنبية: لعل من أبرز مجالات التسييس في التعليم الجامعي الخاص هو استقطاب الكفاءات وأعضاء هيئات التدريس من الجامعات الغربية لمزاولة المهنة في البلدان العربية، والتي تُعتبر سُوقاً نشطة لترويج الأفكار والسياسات الغربية، فعضو هيئة التدريس لديه تحيُّز فكري قائم على المصلحة الشخصية ومرتبط بالأفكار التي ينتمي إليها، وبالتالي فهو يقوم بتهميش ثقافة المجتمع وعاداته ونُظمِه ويقوم بنشر ثقافة الدولة المُهيمنة والتي ينتمي إليها، وهذا ما تُعبِّر عنه الثقافة الأمريكية بحق التدخل في المصير العالمي المشترك،(٢) فتوظيف هيئات التدريس الأجنبية في البلدان العربية يؤدي لزيادة الحساسية الثقافية تجاه نُظُم وثقافة المجتمع المحلي(٣) وما يُلفت النظر أن الدولة ليست غائبة عن هذا المشهد الخطير، بل يؤكد ذلك "أن الدول العربية تحت نفوذ الإمبراطورية الأمريكية، فكل أعضاء هيئة التدريس يحملون أفكاراً وتوجهات ذات اتجاه سياسي"،(٤) وكل أهداف النظام الأمريكي من ذلك هو تحويل التعليم الجامعي في البلدان العربية تدريجياً إلى قناة يمكن من خلالها نشر الثقافة العولمية بالصبغة الأمريكية.

---

(١) علي فخرو: التعليم أخطر من أن يترك للمؤسسات الخاصة، **مجلة الثقافة التربوية**، مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم، العدد(١)، مايو ٢٠٠٤م، ص ص٨١-٩١.

(٢) مهيوب غالب أحمد: العرب والعولمة: **مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، أحمد ثابت وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٤) بيروت، لبنان: مركز دراسات **الوحدة العربية، ٢٠٠٤م، ص٨٩.**

(٣) بيتر سكوت: **عولمة التعليم الجامعي**، ترجمة خالد العامري، سلسلة تطوير التعليم الجامعي، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م، ص٥٠.

(٤) بيتر سكوت، عولمة التعليم الجامعي، **مرجع سابق**، ص٥٥.

ومما سبق يمكن القول أن مشكلات التعليم الجامعي الخاص المرتبطة بالتسييس تتجلى آثارها في كثير من مناطق العالم، "ويمكن تلمُّس بعض هذه الآثار في اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة التعليم الجامعي بما يتلاءَم مع متطلبات الوحدة السياسية والاقتصادية، ومن ذلك وجود العديد من الاتفاقيات في الاتحاد الأوروبي، التي تسعى إلى التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، للوصول إلى برامج موحَّدة، حيث ظهرت بعض المؤسسات بعد ذلك والتي عبَّرت عن هذا التوجُّه مُمثلة في الجامعة الأوروبية ومقرها بلجيكا، كما يُلاحَظ وجود العديد من التيسيرات فيما بين الدول الأوروبية للمساعدة على الحراك الأكاديمي عبر الحدود السياسية".(١)

ومن الآثار أيضاً ما نجده في الاتجاه القوي للخصخصة في العديد من مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين تعبيراً عن رضا الدولة وتراجع دورها، فالهدف صار ليس تعليمياً بل تجارياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، فالتعليم الجامعي الخاص يقع في يد الدول والحكومات ذات التأثير والنفوذ الاستعماري، ويخدم مصالحها بالدرجة الأولى بمسمَّى حق التعليم للجميع.

---

(١) سعيد طه محمود: الإتجاه نحو تدويل التعليم العالي العوامل والملامح والمتطلبات، **مجلة كليـــة التربيـــة** جامعة الزقازيق، العدد(٣٤)، يناير ٢٠٠٠م، ص ص٦٥-١٠٢.

# الفصل الرابع
# تحديات التعليم الجامعي الخاص
# والاستجابة لمتغيرات العولمة

أولاً: الاتجاهات الرئيسية لاجتياح العولمة للتعليم الجامعي الخاص.

ثانياً: تحديات العولمة المتصلة بالتعليم الجامعي الخاص.

ثالثاً: مظاهر تأثير العولمة على التعليم الجامعي الخاص.

رابعاً: التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة.

١. التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الاقتصادية.

٢. التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة السياسية.

٣. التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الثقافية.

٤. التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة التنافسية.

# الفصل الرابع

# تحديات التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة

## أولاً- الاتجاهات الرئيسية لاجتياح العولمة:

يتخذ تأثير العولمة أحجامًا وأشكالاً متعددة مكانية وتاريخية، إقليمية وعالمية، وهي ليست زيًّا عالمياً موحداً، وإنما تنوع قومي من بلد لآخر، فهويتك وموضعك الجغرافي عاملان حاسمان ويتيحان منطلقات وإمكانات مختلفة للعمل،[1] وهذا الاختلاف بين الدول يعتمد على جانبين[2] الجانب الأول المقياس: أي حجم تأثير العولمة من حيث موقع الدولة ومدى انفتاحها، والجانب الثاني الشكل: أي الشكل السائد لقوى التغيير الفاعلة في العولمة.

وللعولمة أبعاد حتمية ستشكل مستقبل الحياة على الأرض، وأخرى احتمالية يمكن توجيهها بما يحفظ الحقوق ويخدم الفرص، وما بين الحتمي والاحتمالي تحمل العولمة فرَصاً غير مسبوقة تشكل إيجابياتها، وتتضمن أخطاراً لا تقل ضخامةً تشكل سلبياتها، وهي متفاوتة حسب طبيعة ومقدار الجوانب الحتمية والاحتمالية،[3] لذا بات واضحاً أن صُوَر الاستجابة للعولمة يكمن في تجنب الرفض الانفعالي أو القبول المجاني لها، فذلك لن يغيِّر حقيقة ما يجري ولن يقلِّل من خطورته، كما أن الاكتفاء بترديد مقولات الهيمنة أو الامبريالية واعتبار العولمة صيغة لاشتغال الرأسمالية في عالم ما بعد الامبريالية ــ على رغم صحته ــ لم يعد يجدي نفعاً؛ فظاهرة العولمة وبما تنطوي عليه من ميكانزمات اقتصادية وتقنية وسياسية واجتماعية وإعلامية قد بلغت من الرسوخ والصلابة بحيث تصعب مواجهتها بشكل فعّال عبر خطاب إيديولوجي فقد الكثير من بريقه النضالي ونقاط قوته السابقة نتيجة لبروز معطيات وعناصر جديدة في دائرة الصراع، والقول بأن العولمة الراهنة متحيِّزة ومهيمَن عليها من قبل القوى العظمي وخصوصاً أمريكا لا يُعد كونه إلاّ توصيفاً لواقع الحال، فهي قدَرٌ محتوم وخيار

---

(١) ذكاء مخلص الخالدي: العولمة، المفاهيم والمتطلبات، **المجلة الاقتصادية السعودية**، العـدد(٣)، ١٩٩٩م، ص ص٣٦-٦٧.

(٢) جوران توربون: العولمات، الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية، ترجمـة بـدر الرفـاعي، **الثقافة العالمية**، العدد(١٠٦)، مايو ٢٠٠١م، ص ص٦-٣٠.

(٣) مصطفى حجازي: العولمة والتنشئة المستقبلية،**مجلة العلوم الإنسانية**، كليـة الآداب جامعـة البحـرين، العدد(٢)، ١٩٩٩م، ص ص١٦-٤٧.

واقعي، وعليه لا بد من دفع النقاش بدراسة موضوعية وعقلانية تستجيب للحركة الإيجابية من العولمة والتمييز في سيرورتها بين كونها حركة موضوعية ومسيرة طبيعية وشاملة للتطور الاقتصادي والتجارة الدولية، وما يلازمها وينتج عنها من حركات اجتماعية وتوجهات إنسانية (كحركة السلام وحقوق الإنسان، ومنظمات حماية البيئة، وحماية الكوكب، والتوجيهات الديمقراطية، ومكافحة الفقر، واحترام التنوع الثقافي وحوار الحضارات، والحفاظ على حقوق المرأة والطفل...إلخ) والتي تُمثل الجانب الإيجابي المتفائل من حركة العولمة.(١)

ومن جهة أخرى فإنَّ انتقاص ثقافة العولمة والاستفادة من معطياتها خاصة في الدول النامية يستدعي إدخال تعديلات جوهرية على مستوى الفكر والسياسة والممارسة في مختلف الميادين، إذ أنَّ كثيرًا من النُّخب الثقافية تدعو للاستجابة الواقعية لصُوَر العولمة على جميع المستويات وخصوصاً المستوى الثقافي، ويتوجب ذلك أنْ نتوقف عند الخطابات التي ترى إلى العولمة بعين أكثر إيجابية أو التي تتعامل مع حتميتها بقدر أكبر من الواقعية.(٢)

ومن المهم جداً ــ كما يرى بعض الباحثين ــ أن نبدأ رحلة التعامل مع العولمة عبر السعي لفهمها قبل اتخاذ الموقف منها، فمِن الضروري في سياق التعامل مع العولمة إرجاء المواقف وعدم التسرع في إطلاق الأحكام على العولمة سلباً أو إيجاباً، وبناء معرفة ربما كانت معرفة سطحية أو أوَّليَّة أو ناقصة. من المهم السعي من أجل فهم العولمة أولاً وفهم تعقيداتها وفرصها ومخاطرها وحقائقها وأوهامها قبل اتخاذ الموقف أو إصدار الحكم على هذه الظاهرة التاريخية والحضارية الضخمة والمتداخلة أشد التداخل، فكما يرى الباحث أن هناك عدداً مهماً من الكُتّاب والدارسين والباحثين العرب قد انتقلوا أو قفزوا سريعاً للحكم على العولمة وعلى تداعياتها المُحتملة دون فهمها الفهم المتكامل، واتسم الخطاب الفكري العربي في العموم بالانحياز ضد العولمة فيما عدا الاستثناءات القليلة والمعدودة والتي مازالت تحاول التأسيس لفهم موضوعي وسوسيولوجي لهذه الظاهرة الفكرية والحياتية الجديدة، فالفهم المتسرِّع والمتخوِّف من العولمة ربما يضعنا في مواجهة غير ضرورية معها، وربما يجعلنا في صِدَام مع عدو هو ليس بالضرورة عدواً كما يتوهم البعض، وعلاوة على ذلك فمِن

---

(١) كريم أبو حلاوة: الآثار الثقافية للعولمة وحظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **مجلة عالم الفكر**، العدد(٣)، المجلد(٢٩)، يناير-مارس ٢٠٠١م، ص ص١٧١-٢٠٢.

(٢) جورج طرابيشي: العولمة وانعكاساتها على الثقافة العربية: العولمة بوصفها مسألة خلافية، البحرين: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **مجلة البحرين الثقافية**، العدد(٢٦)، أكتوبر ٢٠٠٠م، ص ص١٠٣-١١٦.

المحتمل أن يؤدي هذا التعامل المتوجِّس إلى خسارة العرب معركة العولمة ومعركة الثورة العلمية والتقنية مثلما في السابق خسروا معركة الحداثة،[١] وهو ما جعلنا اليوم نخفق في إنجاز مشروع الحداثة عربياً في الوقت الذي انتقلت فيه الأمم إلى مرحلة ما بعد الحداثة. فكما يرى بعض الباحثين أن هناك خيارات صعبة ومؤلمة في كثير من الأحيان ينبغي الأخذ بها حتى لا نكون عرضة للتهميش والضعف.[٢]

وعلى ضوء ذلك بقيت مسألة العولمة تأخذ صُوَرًا متعددة في الاستجابة لها، رغم اختلافات الكُتاب والمثقفين والباحثين حول مسألة الاستجابة والقبول بها بوصفها مساراً ثقافياً يُشكل الواقع المُعاش، وعليه نضع الاتجاهات أو المراحل الرئيسية الثلاث لصُوَر الاستجابة للعولمة على النحو الآتي:[٣]

**الاتجاه الأول: القبول بالعولمة** واتِّباعها، والمشاركة في قيادة إتمامها، والتعامل معها كعنصر فاعل فيها، وهو أمر يحتاج إلى وعي إدراكي بالغ الأهمية والخطورة، وهي عملية تحتاج إلى استخدام حزمة التفعيل الابتكاري ليس فقط لركوب موجة العولمة ولكن ــ وهو الأهم ــ للتقدم قدُماً نحو قيادة هذه الموجة وتوجيهها وفقاً لما يفيد ويحقق المصالح المستهدفة. وفي هذا الصدد أشارت وثيقة اليونسكو بأن "على الدول الأعضاء السعي قدماً نحو التعاون الجامعي الدولي لمواجهة التحديات المعرفية الهائلة في عصر العولمة، عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة في مجال التعليم الجامعي، وبالتالي تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف ونقلها وتكييفها داخل البلدان وعبر حدودها"[٤].

ويمكن القول أنه لا يوجد وقت محدد لاجتياح العولمة والقبول بها كقوة علمية هائلة، فطالما هناك استحواذ وامتلاك لعناصر الإبداع والابتكار يأتي التأثير المباشر بواقعية القبول بالعولمة على اعتبارها تخلق الفرص الأفضل وتوفِّر الجديد غير المسبوق، وتحسِّن نوعية

---

(١) عبد الخالق عبد الله: ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة،**مرجع سابق**، ص١٢٨.

(٢) محروس بن أحمد غبان: **عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية" الآثار والمضامين والمتطلبات"**، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ٢٠٠٣م، ص٦٩.

(٣) محسن أحمد الخضيري: **العولمة الاجتياحية**، ط١، القاهرة: مجموعة النيل العربية،٢٠٠١م، ص١٣١.

(٤) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التعاون الجامعي الدولي، اليونسكو، اليوم الاثنين، تاريخ ٣٠-٤-٢٠١٢م. http://www.unesco.org/ar/higher-education/international-university-cooperation/

الاتصال وأدواته، وتنظم عملية إعادة الهيكلة، وتفرُض مبادئ حقوق الإنسان وتدعو إلى الرفاهية والخدمات الإنسانية، ونشر الديمقراطية، والتحرُّر الاقتصادي وتزيل القيود الفكرية، وتُذيب الفواصل المكانية التي من شأنها أن تخلق حاجزاً يمنع الاجتياح المعرفي أو الثقافي أو الاقتصادي وغيره.

**الاتجاه الثاني:التكيف والتوافق مع تيار العولمة:** لا أحد يتصور حتى الآن حجم التأثير الذي أحدثه ويحدثه الآن تيار العولمة سواء في حياتنا الاجتماعية أو في آرائنا وميولنا واتجاهاتنا السياسية، أو حتى في سُبُل معيشتنا وأحوالنا الاقتصادية، فقد صنع تيار العولمة قوى ضاغطة أخذت تغيِّر العالم، وتعيد تشكيله وتعيد هيكلته وتزداد تعمُّقاً واندفاعاً إلى الداخل الإنساني، فمع هذه التطورات الحادثة تبرُز أهمية التكيُّف والتوافق مع تيار العولمة، وخاصة أن عملية التأقلم تأخذ بمنهج رد الفعل والاستجابة.

ومن ضمن الأساسيات التي تدعونا للتوافق والتكيُّف مع العولمة هي دور الحكومات في التعاطي مع التطور التكنولوجي والعلمي في كل المجالات، "فالسياسات التي تبنى عليها هيكلة الدولة هي نقطة الانطلاقة نحو التكيُّف والتوافق مع تيار العولمة، وعليه فإنَّ أغلب الحكومات في منظمة الإسكوا حققت مستوى متقدم في النضج المعلوماتي، وعملت على تفعيل مبدأ التأقلم مع التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"[١]، وهو ما يعطينا إشارة واضحة أننا تكيفنا مع العولمة دون أي معوقات تذكر من حيث الرفض، فما حدث في فترة التسعينات من تحولات اقتصادية وسياسية وعلمية ومعلوماتية، "هو أقل ما يمكن قوله عن التحولات الفجائية والسريعة والخارقة في سرعتها في الخارطة الحياتية والفكرة المعاصرة، ففي عالم التسعينات أصبح فجأة أكثر ترابطاً، عندما برزت وسائل وتقنيات جديدة تزيد من ترابط الدول والاقتصاديات والمجتمعات والأفراد في العالم، فالفضائيات والفاكسات وشبكات الإنترنت والبريد الإلكتروني ووسائل الاتصالات والمواصلات السريعة، كل ذلك يدفع في اتجاه واحد وهو زيادة التكيف مع العولمة وزيادة العالم وارتباطه ببعضه البعض، فحجم ونوع وعمق وكثافة الارتباطات القائمة بين الدول والمجتمعات والاقتصاديات والثقافات في العالم ازداد زيادة ملحوظة وملموسة خلال عقد التسعينات، وهي زيادة غير مسبوقة في كل التاريخ البشري المُدوَّن".[٢]

---

(١) الأمم المتحدة **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:** الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٩م، ص١٦.

(٢) عبد الخالق عبد الله: ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة، **مرجع سابق**، ص١٣٠

فمنهاج التكيف والتوافق مع العولمة قائم على رصد ومراقبة ما يحدث من تغيرات ومستجدات على المستوى الكوني سواءً من قوى العولمة أو من جانب القوى المُتعولمة المُستجيبة للضغوط من أجل التعولُم، ومن ثمَّ فهي تعمل من أجل فهم واستيعاب ما يحدث ومعرفة مضمونة وتحديد طبيعته والتوصُّل إلى آثاره والتنبُّؤ بما سيكون عليه الوضع عندما يتطوَّر، وبالتالي إجراء التعديلات والتغييرات على هياكل الإنتاج، والتسويق والتمويل والكوادر البشرية، فقد نجحت العولمة في تغيير كلٍّ من السوق والمستهلك، ونجحت أيضاً في تغيير نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك وأشكال الاستثمار وأنواع الادخار. لقد نجحت العولمة في إعادة صياغة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهي في كل ذلك تجبُر الجميع على الانصياع لها والتكيُّف مع متطلباتها، وإلا كان نصيبهم هو التآكل والتهميش والتكميش.

**الاتجاه الثالث: الرفض والانعزال عن تيار العولمة:** وهو كما يرى الخضيري[1] أنَّ العولمة تمثل بالنسبة إلى كثير من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية مخاطر شديدة، وتمثل للكثيرين من القادة في دول العالم الثالث غياب الامتيازات غير المشروعة أو الاستثنائية التي يحصلون عليها هم وذووهم، ومن ثم فإن خطر العولمة يتجاوز أمر تعريتهم إلى نطاق محاسبتهم ومحاكمتهم على الجرائم التي اقترفوها في حق الشعوب وحقوق مواطنيهم، ومن ثم فإن المهمة الأولى لهؤلاء الحكام هي إبطاء تيار العولمة، ووضع العراقيل أمامه، وعزل بلادهم عن تيار العولمة، وإيجاد شبكات قوية من الفساد تحُول مصالحها دون إجراء عملية التعولُم، وتعيين الجهلاء في مناصب قيادية لمحاربة العلماء، ومن ثم فإن تحالف الجهل والفساد كفيل بتحقيق الرفض والانعزال عن تيار العولمة.

وهناك البعض من الكُتاب والمفكرين أيضاً يؤيد الاتجاه الثالث الرافض للعولمة، فيصفها على أنها ارتقاء سلَعي فوق الوعي والحقوق، وأن المعرفة السِّلعية هي ثقافة السوق، والإنسان فيها مُوكَلة إليه مهام وظيفية آليّة أشبه بالآلة المنتجة للسلعة، ويخضع لمعايير العمل، فلا حياة فكرية أو أخلاقية أو روحية، ولا أهداف ولا صيرورة، إنه خضوع كلي وآلي لوعي قوى التمركز الذي يحقق مصالحه وغاياته.

فالعقل كما يعتبره (هيغل) ملكة عرفانية للذات تتوافق والروح المُطلقة، أما العولمة فتعتبر العقل جملة أحكام معرفية للذات تتوافق والروح الإنتاجية، والاستقلال الذاتي تبعي بحكم

---

(١) محسن أحمد الخضيري: العولمة الاجتياحية، **مرجع سابق**، ص١٣٦.

العادة، والحرية حرية العمل والإنتاج القائم على تجريد العلاقة الإنتاجية واستلابها[١]، فالاستجابة للعولمة هي اجتياح للعقل، بذريعة التحرر الاقتصادي والتطور التكنولوجي، وينظر هذا الاتجاه أيضاً للعولمة على أنها تعبير حقيقي وعملي عن انهيار القيَم الأخلاقية في الحياة الاجتماعية، والانفلات الحُر في السلوك الذاتي، فلا ضوابط في العمل، أو في متطلبات الحاجة، أو أساليب الربح، أو طرائق الاستثمار، أو ممارسة التقاليد العُرفية، فهي تخرق كل ما هو تشريعي وشرائعي، وتتحطم نُظم على مختلف أنماطها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويعبِّر الكاتب بقوله إنها اغتراب جمالي واغتراب قيَمي، ولو توخينا الدقة والتمحيص في قراءة التركيبات البنيوية للتشكيلات الاجتماعية على مراحل التاريخ لألفينا أن النزوع نحو البناء الذاتي أكثر منه نحو البناء الجماعي، فالقبول بالعولمة هو بؤس حضاري ومدني[٢]. في حين يرى آخرون أن رفض العولمة جاء بسبب حالة التوجُّس والخشية والتوتر الناتج عن توقع الخطر الذي تسببه السياسات الشمولية لنظام العولمة وإفرازاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على حياة الناس وعدم قدرة هؤلاء الناس على التنبؤ بنتائجها بوضوح أو احتواء آثارها وتداعياتها، وجهلهم بأساليب مواجهتها أو تجنبها.[٣]

ومن جملة المفكرين الرافضين لاتجاه العولمة رائد من روّاد الحداثة وعلمٌ من أعلام النضال التحديثي، حينما أطلق مقولته الشهيرة (لقد حلّ الصهر والاستتباع محلّ التعددية والتآلف) وهو ما يقوده الغرب السياسي- العسكري- الاقتصادي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا الغرب يُهيمن على الكونية السياسية باسم سلطة القرار، وعلى الكونية الاقتصادية باسم سلطة المال، وعلى الكونية الثقافية باسم سلطة المعرفة، وبهذه الهيمنة يشيع نموذجٌ واحدٌ للفكر والحياة ــ استناداً إلى حداثته ووسائلها التقنية- نموذجٌ تدعمه سوقٌ اقتصادية واحدة، فالعالم بالنسبة إليه ليس أكاديمية معرفية إنسانية يتساوى فيها الجميع وإنما هو متجرٌ، وهو لا يسيطر على أدوات الإنتاج وحدها وإنما يسيطر كذلك على الإنتاج وطرق تسويقه وعلى المسوِّقين، وفي هذا كله يعمل على أن يزداد فقراء العالم فقراً وعدداً.[٤] وهذه إشارة إلى التناقض الغربي الواضح الذي ينادي بحقوق الإنسان وحده فقط، في حين يرفض نشر المبادئ في البلدان التي هي تحت الاستعمار لاستغلال الثروات بشكل أكبر.

---

(١) منير الحافظ: **منهج العولمة اللانمطي: تشخيص جمالي في بؤس العولمة**، ط١، دمشق، سوريا: دار الفرقد، ٢٠٠٥م، ص١٤٩.

(٢) منير الحافظ: منهج العولمة اللانمطي: تشخيص جمالي في بؤس العولمة، **مرجع سابق**، ص١٥٤.

(٣) علي حسين عايد: قلق العولمة وعلاقته بصورة المستقبل والهوية الدينية، **رسالة دكتوراه**، كلية الآداب، قسم علم النفس، ٢٠٠٨، ص٢٦.

(٤) عبد السلام المسدى: **العولمة والعولمة المضادة**، الفجالة، القاهرة: مطابع لوتس، ١٩٩٩م، ص٣٥١.

ولذا يرى الباحث ــ من مُجمل ما سبق ــ أنّ الوقوف في وجه التحوُّلات الكبرى والتغييرات الحاسمة التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة هو أمرٌ غاية في الصعوبة أو ربَّما هو نوعٌ من الوهم ويؤدي إلى الانعزال عن العالم وتطوراته، فالتعايش مع التحولات الكبرى لابد منه وان اجتمعت النُخب من الكُتاب والمفكرين لن يستطيعوا أن يوقِفوا انسجام المجتمع مع تلك التحولات، فلو افترضنا أنّ الغرب أوجد أداة أو وسيلة نقل حديثة ومتطورة فحتماً سيتقبلها الجميع دون استثناء، والسبب في ذلك هو وجود الأفضل من بين الخيارات. نعم هناك فرق بين التطوُّر الحضاري المادي والتطور الحضاري المعنوي، فالأول من السهولة أن نغيِّرَه أمَّا الثاني فمن الصعوبة تغييره، والسبب في ذلك أن الثاني يرتبط بالقيَم والعادات والتقاليد المتوارثة بين أفراد المجتمع، فلا أحد يتقبل أن يغيِّر عادات اكتسبها من بيئته، ولكن يتم الغزو تدريجياً مع تغيُّر المرحلة والبيئة دون دراية أو حتى شعور، وهذا هو الاجتياح غير المُدرَك للعولمة، وبالتالي فإن اتجاهات الاستجابة للعولمة باتت أمراً واقعياً ولا بد منها، وحتى من ينادي برفضها اجتاحته أساساً دون وعي فوجودها قائم على أفضليتها، فمن ينتج المعرفة يملكها، ومن يصنع ويطور يملك مساحة إجبارية في فرض أجندته على جميع المستويات، والتعليم الجامعي الخاص أحد هذه المنافذ الرئيسية التي استطاعت العولمة أن تجتاحها وتستجيب لها كل الفئات التعليمية من التعليم الأساسي إلى التعليم الجامعي وأكثر من ذلك، وما يؤكد استجابة التعليم الجامعي الخاص للعولمة هي تلك الوثيقة التي أطلقتها الأمم المتحدة التي اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو "قراراً يدعوا المسؤولين، إلى مواصلة رسم سياسة شاملة للمنظمة في مجال التعليم العالي كله، واستند هذا القرار إلى تحليل التغييرات التي لوحظت على نطاق العالم وللتحديات التي تطرحها على كل من المجتمع والتعليم الجامعي، بالنظر إلى ما يربطهما من علاقات وثيقة، وتنفيذاً لهذه الإرشادات نشرت المنظمة في عام ١٩٩٥م وثيقتها التوجيهية المعنونة (بحث في سياسات التغيير والنمو في التعليم العالي)".[١]

## ثانياً: تحديات العولمة المتصلة بالتعليم الجامعي الخاص:

إن التقدم العلمي السريع في الساحة الدولية، أدى إلى تغييرات في كل مجالات الحياة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، ويتصل ذلك التقدم ببروز العولمة كقطب رئيسي يُشكل الأنساق المتنوعة التي ترمي إلى بناء الإنسان على منوال القيم والمعايير التي تحكم اتجاهات الحياة ومطالب السوق الرأسمالية الجديدة، هذا القطب العولمي فرض تحديات

---

(١) **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:** التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين: الرؤية والعمل، المؤتمر العالمي للتعليم العالي باريس ٥-٩ أكتوبر تشرين الأول ١٩٩٨م، ص٣.

مصيرية كبرى فاقت حدود الخيال، فتأثرت بها الأنساق في العالم بمختلف أنواعها، مما أدى ذلك إلى حدوث تحولات حضارية في صلب بعض المجتمعات العربية التي هي جزء ذا أهمية من العالم المستهدف، وعليه فإن تحديات العولمة ليست لشعوب أو لدول دون الأخرى فانعكاساتها" تفرض تحديات عميقة وعديدة ذات صلة بنظم التعليم الجامعي الذي يُشكل مخرجات المجتمع، وتمس مكونات وعناصر هذه الأنظمة من مدخلات وأنشطة ومخرجات، ويستوي في ذلك أنظمة الدول النامية والمتقدمة، لكن مع تفاوت بينها من حيث مستوى ودرجة التحديات والقدرة على الاستجابة لها، والتعاطي الإيجابي مع المضامين المصاحبة لها".[1]

إن التحديات التي تواجه المجتمع تجري على إيقاعات متسارعة لا يمكن إيقافها بمجرد التحصن من إندفاعاتها، فمعالم الحياة تتحرك وتتغير بمقاييس مذهلة، وفي كينونة هذه التحديات تتشكل منظمو مات قيمية جديدة تستجيب لمتطلبات مراحل الحياة، ولا يتوقف فيها التغير والتحول، ومن رحم التحديات العولمية تولد أنساق تربوية جديدة تشكل أنظمة التعليم الجامعي، وتتحكم في وظائفه وأهدافه، وبالتالي تكون قادرة على خطف قيم المجتمع، وفرض قيم جديدة قائمة على معايير التكنولوجيا وتوليد المعلومات والذكاء الاصطناعي والأقمار الصناعية والسبق المعلوماتي في جميع حقول المعرفة والحياة البشرية.

إن تحديات العولمة هي القضايا والمشكلات التي تثيرها العولمة عند وضعها في سياقها الاجتماعي والعملي، وما تتيحه من فرص وما تفرضه من مخاطر على التعليم الجامعي الخاص وتختلف تحديات العولمة بحسب:موقعها ومدى تأثيرها واستهلاك الفئة المستهدفة لها، فيمكن وصف التحديات على أنها مكاسب مباشرة في شكلها التكنولوجي والمعرفي وفي سياقها المتطور ويمكن أن توصف على أنها تحمل المخاطر بعيدة المدى كونها تتناغم مع السياقات المجتمعية والثقافية، إضافة إلى التهديدات والصعوبات التي يتعرض لها الفاعلون في مواضعهم وهي الاحتمالات، أي احتمال تحول الفرص إلى مخاطر، والمخاطر إلى فرص، والتي تعتمد على تأثير الحراك والاتصال أو الدعم، وعلى تأثيرات الموقع وإمكانيات التغيير مع الوقت والتكيف مع متطلبات العولمة.

ويمكن إبراز تحديات العولمة ذات الصلة بالتعليم الجامعي الخاص فيما يلي:

## ١-التحديات المعلوماتية والتكنولوجية:

تصطدم تحديات العولمة التكنولوجية بمظاهر التحرر المختلفة في المجتمع، بما فيها التعليم الجامعي الخاص، فالطلاب يتكيفون مع النظام الذي ينتمون إليه، والتعليم الجامعي

---

(١) محروس بن أحمد غبان: عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية"الآثار والمضامين" معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ٢٠٠٢م، ص٣٧.

الخاص كنظام تعليمي ينتمي إلى العالم الأوسع، فالضغوط والقوى الداخلية والخارجية هي التي تُشكل رؤية الجامعة الخاصة، وعندما نفكر في التغيير، فإننا نبتعد عن النظريات القديمة الخاصة بالتطور الأحادي الاتجاه، الذي يرى الاتجاه المتدرج، والذي يتحول فيما بعد إلى اتجاه تصاعدي، حيث يجب عليك أن تندفع لتتسلق بسرعة أكبر، وقد كان دليل المرحلة المزدوجة مقياساً لمعرفة كيفية تحرك المجتمعات إلى الأمام في نفس الاتجاه، وقد غير التفكير في المستقبل بطرق جماعية في العقدين الأخيرين هذا الاتجاه.(١) وصارت سرعة التكنولوجيا والتطورات المعلوماتية تقفز فوق كل الحواجز التي تمنع القبول بها، فدخول التكنولوجيا ميدان التعليم أحدث نقلة نوعية في مسار النظام التعليمي وتكويناته، إذ أن المجتمع التعليمي في العصر الحالي دائماً يضع التكنولوجيا والوسائل الحديثة في التعليم ضمن أحد أهم أهدافه، فالتكنولوجيا أحد المسلمات الأساسية المتغيرة للنظام التعليمي حاليًا، شأنها في ذلك شأن وسائل التعليم التقليدية، كما أن نظام نشر ونقل المعارف، لاسيما عبر الدوريات والمؤلفات العلمية وعبر قواعد البيانات والشبكات المعلوماتية الجديدة، يتطور بسرعة من خلال العديد من الابتكارات التكنولوجية والمعلوماتية والمتمثلة في صفحة" الويب"، والنص المتشعب، والكتاب أو المنهج الرقمي، والمكتبة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والجامعة الافتراضية، وغيرها من الوسائل التعليمية التعلّمية الحديثة.

ولهذا فأن أكبر تغير ناتج عن غزو تكنولوجيا المعلومات للعمل العلمي ليس في السرعة والمرونة والمدى الذي توفره، وإنما في تأثير تلك العوامل على الممارسات العلمية نفسها.(٢)

وبالتالي استطاعت العولمة أن تستغل وجودها في البيئات التعليمية، وأحدثت اختلالات خطيرة في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتعتمد العولمة في فرض قوتها في كل المجالات على الثورة التكنولوجية التي هي من أهم المتغيرات التي تميز العصر الحاضر، وترجع أهميتها في التأثير العميق الشامل الذي تحدثه في كافة جوانب الحياة، فبفضل التكنولوجيا أمكن للبشرية أن تنتقل إلى العيش في عصر جديد يطلق عليه عصر العلم، وأصبحت حضارات الأمم والشعوب تُقاس بما تملكه من أسباب العلم والتكنولوجيا.(٣)

---

(١) يوجش اتال: التعليم في بيئة متغيرة: وظائف اجتماعية جديدة، **مستقبليات**، مكتب التربية الدولي بجنيف، المجلد(٣١)، العدد(١)، مارس ٢٠٠١م، ص ص٩-٢٤.

(٢) جين إم راسيل: الاتصال العلمي في بداية القرن الحادي والعشرين، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعيـــة، العدد(١٦٨)، يونيو ٢٠٠١م، ص ص١٣١-١٤١.

(٣) عبد الرحمن أبو المجد رضوان: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل: النموذج المصري، ط١، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م، ص٥٥.

**الفرص التي توفرها التكنولوجيا للتعليم الجامعي الخاص:**

إن التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا والمعلومات في العالم، جعل مملكة البحرين تُخطي خطوات واسعة في مجال تطوير خدماتها التعليمية، فقد اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات عملية في مجال تطوير العملية التعليمية في جميع المراحل الدراسية والتي من ضمنها مرحلة التعليم الجامعي، فقامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع منظمة اليونسكو من أجل توفير خبراء متخصصين في مجال استخدام التكنولوجيا في التعليم،[١] لاستغلال الإمكانات الكبيرة التي توفرها التكنولوجيا في التعليم الجامعي، وفي إطار استغلال الفرص ومسايرة التكنولوجيا قامت الوزارة باتخاذ العديد من الإجراءات منها:إدخال تكنولوجيا الحاسب الآلي للارتقاء بالنظام التعليمي ومستوى الطلبة في جميع المراحل التعليمية، بداءً من المرحلة الأولى إلى المرحلة الجامعية، وأعدت وزارة التربية والتعليم خطة وبرامج محددة على توسعة استخدامات الحسب الآلي والاستفادة من إمكاناته في التعليم الجامعي.[٢] ويمكن إيجاز الفرص التي توفرها التكنولوجيا للتعليم الجامعي فيما يلي:[٣]

١- تتيح وسائل لاكتساب المعرفة كالربط والنقل والعلاقات الحوارية للمعلم والطالب.

٢- تتيح الوصول عن بعد إلى المعلومات، بل والعمل والتجريب والدراسة عن بعد.

٣- تتيح الحصول على كمية هائلة من المعلومات، وتيسر نشأة اتجاهات معرفية جديدة.

٤- تؤثر على عملية صنع المعلومات بحيث تعزز المعرفة وإعادة إنتاجها وإجراء البحوث.

٥- تجعل من تكلفة تكرار المعلومات تصل إلى ما يقرب من لا شيء تقريبًا.

٦- تجسد الذاكرة بفضل تبويب وتصنيف المعرفة، وتقلل من تأثيرها على الحياة الفكرية.

٧- يمكن أن تحل جزئيًا محل حامل المعرفة وناقلها، مما يقلل من تكاليف إعادة إنتاجها

٨- تحسن إنتاجية التعلم بناء على حقيقة أن أي فرد يستطيع أن يتعلم كيف" يعرف. "

٩- تمحص المعرفة وتصنفها وتألف بينها بطرق شتى، وتخلق أهداف معرفية جديدة.

١٠- تضمن مراقبة الجودة لأن كل فرد يستطيع إنتاج المعرفة الجديدة واختبارها.

---

(١) عمر الحسن وآخرون: مملكة البحرين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وبناء الدولة العصرية، مرجع سابق، ص٣٠٣.

(٢) عمر الحسن وآخرون: مملكة البحرين، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحليل وتقييم لتجربة بناء الدولة العصرية، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧م، ص٣٠٧.

(٣) ديفيد بول أ ودومينيك فوراي: مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة، ترجمة منى عبد الظاهر، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد(١٧١)، مارس ٢٠٠٢م، ص ص ١٧١-١٧٧.

١١-تعزز الكفاءة الثابتة لحصول الجميع على المعرفة الناتجة، ونشأة مجتمعات افتراضية.

**المخاطر التي تفرزها التكنولوجيا على التعليم الجامعي:**

تطرح قضية التحدي التكنولوجي والمعلوماتي مخاوف ومخاطر عدة نوجزها في الآتي:[١]

١-يتخوف البعض من صدمة المستقبل التربوية التي قد تصاحب طغيان التكنولوجيا الجديدة على عمليات التعليم والتعلم وما تحدثه فيها من تغيرات لا يسهل ضبطها والتحكم فيها، وقد يخفف من حدة هذا القلق أن التغير لن يحدث فجأة، بل وقد لا يكون سريعاً بالدرجة التي نخاف منها، والجامعة عادة يكون فيها التطور أسرع وبالتالي الاستسلام للتكنولوجي الجديدة دون وضع خطط إستراتيجية تحقق التوازن وتحافظ على المكتسبات الاجتماعية، بات يُشكل خاطراً.

٢-يخشى البعض أن تزيل التكنولوجيا الجديدة الطابع الإنساني من العملية التعليمية، وذلك بأن يحل التعامل مع الآلات محل التفاعل الإنساني المباشر، وهو ما قد يُحدث ثغرات في شخصية المتعلم، حيث أن الحاسب الآلي لا يمكن أن يتشكل وفقاً لوضعية المتعلم ومدى إلمامه بالمادة العلمية.

٣-يثير استخدام التكنولوجيا القلق من فرض العزلة على أطراف العملية التعليمية.

٤-يوجد خوف حقيقي عند الآباء جراء استخدام التكنولوجيا الجديدة، لأنهم لا يستطيعون لا مراقبة أبنائهم وهو يستخدمونها، ولا ضبط هذا الاستخدام، ولأنهم يخشون أن تكون مضيعة للوقت دون فائدة تربوية حقيقية، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى أن الآباء أنفسهم لا يتقنون استخدام هذه الأدوات.

٥-أثرت التكنولوجيا على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت أشكال جديدة من العلاقات التبادلية الجديدة في إطار المنافسة الدولية.[٢]

---

(١) محمد نبيل نوفل: الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المجلد(٢١)، العدد(١) يونيو٢٠٠٢م، ص ص١٤٣-١٨١.

(٢) عبد الرحمن أبو المجد رضوان: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل: النموذج المصري، ص٥٩.

٦-ظهور تغيرات في أنماط الاستثمار الدولي، من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق الأمريكية، ويعزى هذا إلى معاملة العلم والتكنولوجيا كأسلحة في المنافسة الدولية.

وعليه فأن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في ظل هذا التحدي التكنولوجي لا بد لها من دراسة المتغيرات الطارئة التي تصاحب مسمى التطور التكنولوجي والتنموي، وأن تضع قبل كل شي الفرد مركز الاهتمام، ولا يكون على الهامش، فما يشهده المجتمع من إضرابات سياسية واقتصادية وصراعات طائفية واختراقات ثقافية، يعتبر جزء من كل، من تلك التحديات العولمية والاستراتيجيات الدقيقة التي أولدتها العولمة، حيث تسير وفقاً لمدار متقن للوصول للأهداف المرسومة من قبل الدول التي تمارس دورها في قيادة العولمة.

## ٢-التحديات الاقتصادية:

تواجه معظم الدول صعوبة في تمويل التعليم الجامعي، إلا أن هذه الدول تجد نفسها ملزمة بالمساهمة في التمويل على اعتباره احد أهم مرتكزات التنمية وتحقيق الاستقرار والنمو، ولكن ضعف التمويل بسبب نقص الميزانية والتقلبات الاقتصادية بين الحين والأخر، فرض على الدول التحول إلى نظام السوق الحر بالكامل، إضافة إلى قيام الدول والشركات بإعادة هياكلها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية بما يتفق مع المقاييس العالمية، واحتياجات العولمة ومتطلبات منظمة التجارة العالمية والتي جعلت التعليم احد الأبواب المهمة في تحقيق الاقتصاد النشط والقوي، فنظراً للتأثير القوي للعولمة على الاقتصاد الوطني تراجع دور الدولة في التحكم المباشر بتمويل التعليم الجامعي، وجعل أغلب الدول تبتعد عن الأساليب التقليدية في تطوير وتحديث منظومة التعليم الجامعي، لذلك شجعت التغيير في السياسات الاقتصادية نحو تمويل التعليم الجامعي، وأتاحت الفرصة أمام القطاع الخاص كي يوسع مشاركته في الاستثمار فيه،[١] فالتعليم الجامعي يُعد ضروري لإحداث تنمية بشرية مستدامة وتحقيق نمو اقتصادي معاً، ومع ذلك فإن هناك ضغوطاً مالية على الدولة تجاه تمويل مؤسسات التعليم الجامعي تستلزم إيجاد مصادر تمويل أخرى،[٢] ولذا فأن التحديات الاقتصادية في ظل تيار العولمة

---

(١) جي برتون وم ليمبرت: العولمة والتعليم الجامعي: المضامين المستقبل دراسات حالة، ترجمة السيد عبد العزيز البهواشي وأخرون، ط١، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م، ص٦٤.

(2) Bloom, David E: Mastering Globalization: From Ideas To Action On Higher Education Reform . Based on a speech delivered at University of Laval conference "Globalization: What Issues Are at Stake for Universities" ,September 2002, pp 18-21.

فرضت نفسها بقوة في مجال إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، فأصبح القطاع الخاص مشاركاً أساسياً في تمويل التعليم الجامعي.

ومن الملاحظ أن مشاركة القطاع الخاص في التعليم الجامعي، أوجدت فرصاً مهمة، وفيما يلي يعرض الباحث أبرز الفرص التي توفرها التحديات الاقتصادية للتعليم الجامعي الخاص:

**الفرص التي توفرها التحديات الاقتصادية للتعليم الجامعي الخاص:**[1]

١- تخفيض الأعباء والتكاليف الإدارية على الحكومة وعلى الأقل وقف زيادتها، مما قد يخفف عجز الميزانية العامة للدولة.

٢- التحسين الكمي والنوعي في مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، نظراً للتنافس في تقديم الخدمة التعليمية بطرق أفضل وبجودة عالية.

٣- توسيع قاعدة الملكية للجامعات، ومشاركة القطاع الخاص بفعالية في النشاط الاقتصادي مما يؤدي لإعادة لتطوير حركة التعليم وتقديم المتمايز بين الجامعات بما يحقق احتياجات سوق العمل.

٤- إدارة مؤسسات التعليم الجامعي بالمعايير الاقتصادية مما يعني أن المصروفات الدراسية ستأخذ بمبدأ التكلفة، وليس بمبدأ الدعم كما هو مطالب به عالمياً في التوجه نحو اقتصاديات السوق.

٥- زيادة إمكانية الدولة في تميل مشاريعها التعليمية بسيوله أقل، وفائدة أكبر، ومراقبة النشاط الاقتصادي لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص من خلال وضع المعايير المالية المحكمة التي تعزز نشاط السوق الاقتصادي في الدولة.

٦- جذب رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج، مما يخفف احتمالات الاستثمار الخارجي، والذي قد ينجم عنه تقلبات حادة في معدلات الصرف وفي ومعدلات الفائدة، وانهيار أسواق المال العالمية، وتجنب أخطار التجميد السياسي لهذه الأموال أحياناً.

٧- إن فرض سياسات إصلاح اقتصادي على التعليم الجامعي، يساهم في إيجاد تمويلات غير حكومية له، وبالتالي سهولة إدخال الإصلاحات الإدارية والأكاديمية، والتي

---

(١) أحمد منير نجار: الخصخصة إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي: حالة دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزية العربية، المجلد(٢٧)، العدد(١٠٢)، ٢٠٠١م، ص ص١٩٣-٢٣٩.

تشمل: الارتقاء بالجودة، وتحقيق المساواة التعليمية، ودعم فرص الارتقاء بالبرامج الأكاديمية بما ينسجم بمتطلبات سوق العمل.(١)

**المخاطر التي تفرزها التحديات الاقتصادية على التعليم الجامعي الخاص:**

١- إمكانية سيطرة قوة احتكارية محلية أو خارجية على بعض مؤسسات التعليم الجامعي، مما يؤثر سلباً على المستهلك النهائي.

٢- استغلال التعليم الجامعي الخاص والاتجار فيه بقصد تحقيق العوائد المالية، وإهمال النوعية والجودة.

٣- أن الاتجاه نحو خصخصة التعليم، وبالذات إذا تزايد معدلها في المستقبل سوف تؤثر عكسيًا على فرص التعليم العالي للفئات الفقيرة، ولسكان الأرياف والإناث، لأن الأولوية ستكون لإنشاء التعليم في المدن، ومع تزايد الأعباء المالية ستكون الأولوية للذكور على مستوى الأسرة، كما تؤدي إلى انتشار الدروس الخصوصية، وارتفاع مصروفات الدراسة، وكذلك هجرة الكفاءات التدريسية إلى مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، وترك التعليم الجامعي الحكومي، ومن ثم تدني كفاءته.(٢)

٤- الاستثمار الاقتصادي في التعليم الجامعي الخاص لايضمن استثمارًا اجتماعيًا أمثل في التعليم الجامعي، وذلك بفعل الآثار الخارجية المرتبطة بخصخصة التعليم، وارتفاع تكاليفه مقارنة بالتعليم الجامعي الحكومي، علمًا إن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص لا تستطيع الاستمرار والبقاء من دون مساعدة السلطات العامة في الدولة، إذا استثنينا الاستثمار فيه بالشكل التجاري المتعارف عليه.(٣)

٥- التعليم الجامعي الخاص لا يكترث قط لاعتبارات عدالة التوزيع، ويسهم في تعزيز وتعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وفي إعادة تكوين الطبقية القائمة، ويسهم في إعطاء التعليم الجامعي طابعًا نخبويًا، إضافة إلى أن التعليم الخاص لا يهتم بالبحث ولا

---

(١) محروس بن أحمد غبان : عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية" الآثار والمضامين والمتطلبات"، المملكة العربية السعودية: معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ٢٠٠٣م، ص٤١.

(٢) محيا زيتون: مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد(١)، العدد(١) ١٩٩٧م، ص ص٧٥-١٢٢.

(٣) جاندهيالا تيلاك: تخصيص التعليم العالي، مستقبليات، المجلد(٢١)، العدد(٧٨)، جنيف، سويسرا: مكتب التربية الدولي، ١٩٩١م، ص ص٢٧١-٢٨٨.

يسهم في تلبية الاحتياجات الكلية لبرامج التنمية ويُهمل أهداف التنمية الاجتماعية والثقافية، وخاصة على المدى البعيد، كما يحقق إصلاحات جزئية سريعة تجري على هوى الموضة، وتمنح الطلاب منافع فردية أكثر وعائد اجتماعي أقل، وهو ما يؤدي إلى تغيرات في القيم والتوجهات.(١)

٦- منافسة الفرص الاستثمارية الخارجية للاستثمارات المحلية، أي إمكانية استثمار جامعات أجنبية ذات إمكانيات وسمعة أكاديمية واسعة، وما يترتب من أضرار بالكليات والجامعات المحلية.(٢)

٧- أن التعليم الجامعي الخاص بمفهومه الاقتصادي يعمل على تقليص مسئوليات الدولة تدريجيًا في تحديد المناهج والأهداف التربوية، ويفسح المجال لأجهزة الإعلام المختلفة لتنمي النماذج التربوية الملائمة لمراكز النمو الاقتصادي.(٣)

## ٣-التحديات المعرفية:

تعد المعرفة من أهم متطلبات العولمة، ومن العناصر التي ساعدت على تشكيلها، حتى أصبح مستقبل الأمم في التنمية العالمية يتوقف على القدرة على إنتاج المعرفة وتحصيلها وتسخيرها في الحياة اليومية، كما يعد التعليم الجامعي ضرورة حتمية في طريق المجتمع المعرفي، وهذا بدوره يفرض تحديات تحمل صيغة الفرص، والتي تستدعي القبول بأي شكل جديد من المعرفة دون الوقوف على أبواب التأمل في الرفض، وتحمل أيضاً صيغة المخاطر على الأفراد والمؤسسات والدول عمومًا، وعلى مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بشكل خاص،(٤) كونها ذات تأثير مباشر على سلوكيات الأفراد في مؤسسات التعليم الجامعي، حيث أن الطلاب في مؤسسات التعليم الجامعي يتشكلون وفقاً لما يتعلمون، الأمر الذي يستلزم تحليلها وصياغتها ومدى ملائمتها لنظام التعليم الجامعي قبل الاستجابة لها، وتمثل المعرفة في التعليم الجامعي الخاص تحدياً ذو أهمية بالغة لمملكة

---

(١) جاندهيالا تيلاك: تخصيص التعليم العالي، مرجع سابق، ص٢٧٥.

(٢) أحمد منير نجار: الخصخصة إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي: حالة دولة الكويت، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٣) مامادو ندوي : العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في إفريقيا، مستقبليات، العدد(٢٧)، ١٩٩٧م، ص ص٩١-٩٦.

(٤) عباس أحمد، تقرير التنمية العربية لعام ٢٠٠٢م وكيف الخروج من المأزق، **سلسلة نسيم الروح**، البحرين، ٢٠٠٢م، ص ص٦-١١.

البحرين حتى تستطيع توفير فكراً جديداً، وخبرات متميزة، ومعلمين مبدعين قادرين على تطوير المهارات والقدرات لدى المتعلمين لتحقيق التنمية المجتمعية.

**الفرص التي توفرها التحديات المعرفية للتعليم الجامعي الخاص:**

للمعرفة أهمية واضحة في نجاح مؤسسات التعليم الجامعي، فالإنتاج المعرفي المميز يعتمد أساساً على مدى استغلال مؤسسات التعليم الجامعي للموجودات الفكرية المتاحة لديها، فالمعرفة في عصر العولمة تستهدف إثراء عقل الإنسان وتنويره وتطويره، وزيادة كفاءة العمل، وبالتالي فأن رأس مال مؤسسات التعليم الجامعي يكمن فيما يتوافر لديها من معرفة يمكن أن يمتلكها الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية وإداريوها، وبالتالي فإن جودة مؤسسات التعليم الجامعي تتحدد بقدرتها على إنتاج المعرفة واستخدامها بفعالية في الواقع العملي،[١] ففي ظل تحديات العولمة المعرفية فأن الفرص التي توفرها المعرفة للتعليم الجامعي الخاص لا تكمن في تزويد سوق العمل بالخريجين الذين يمتلكون مهارات معينه، بل خريجين يمتلكون المعرفة المتجددة، والمهارات التي تمكنهم من القدرة على التفكير والإبداع وحل المشكلات، وتكون لديهم مهارات العمل ضمن التطور المعرفي المستمر مدى الحياة، وفيما يلي أهم الفرص التي توفرها التحديات المعرفية للتعليم الجامعي الخاص:[٢]

١- تيسير العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطولة أو غير الضرورية، كما تعمل على تحسين خدمات العملاء، عن طريق تخفيض الزمن المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة.

٢- زيادة العائد المادي، عن طريق تسويق المنتجات والخدمات بفاعلية أكثر، بتطبيق المعرفة المتاحة واستخدامها في التحسين المستمر، وابتكار منتجات وخدمات جديدة.

٣- تبني فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية، فالمعرفة أداة لتحفيز المنظمات على تشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.

---

(١) سامي محمد نصار: قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، ط١، سلسلة آفاق تربوية متجددة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥م، ص٨٣.

(٢) محمد بن عبد الله المنيع: إدارة المعرفة وعلاقتها بتطوير الخطط والبرامج التعليمية في الجامعات السعودية: نموذج مقترح، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد(٦)، ٢٠١٢م، ص ص٧٣-٩٤.

٤- تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة فيها وتطبيقها وتقييمها.

٥- أنها أداة لاستثمار رأس المال الفكري للجامعة، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.

٦- تحفيز الجامعات على تجديد ذاتها ومواجهة التغييرات البيئية غير المستقرة.

٧- إتاحة الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر إسهامها في تمكين هذه الجامعات من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

٨- التعاون بين الجامعات الداخلية والخارجية في أقطار نامية ومختلفة، واستخدام لغة مشتركة، إضافةً لوجود التخصصات النادرة.(١)

٩- الحفاظ على دور التعليم الجامعي كمحرك في التنمية، ومن أقطاب التعليم مدى الحياة.

**المخاطر التي تفرزها التحديات المعرفية على التعليم الجامعي الخاص:**

لقد ترتب على التقدم المعرفي الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة العديد من النتائج التي انعكست على الجامعات بصفة خاصة، حيث أن زيادة المعرفة العلمية والتكنولوجية التي تواجه الطالب عند التحاقه بالجامعة، تُشكل صعوبة في تضمين منهج موحد يساير التطورات المعرفية المتسارعة، ناهيك عن الجامعة تجد صعوبة في تحديد عضو هيئة التدريس الذي بإمكانه أن يكون ملم بالتطورات المعرفية المتسارعة،(٢) فالنمو المعرفي في تسارع غير محدود والاتصال بالمعرفة عبر شبكات الحاسب الآلي، شكل نقطة ارتكاز لسيطرة القوة العظمى المتحكمة في مسار الإنتاج العلمي والتقني، إضافة إلى أنها ما زالت ظاهرة أمريكية، ولا تستجيب في الغالب لحاجات موضوعية في الأقطار المفتقرة لأوليات البناء المؤسسي الحديث، آما أن التكنولوجيا في حد ذاتها لن تغير من وضع العلماء في دول العالم الثالث، فالكثير من الدول النامية لا تشارك في ثورة الاتصالات المعلوماتية، آما استخدامها يختلف حسب السمات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية التي تختلف باختلاف الدول، بل وحتى داخل الدولة الواحدة بين المدن والمناطق التي لا يوجد بها

---

(١) محمد نبيل نوفل: الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص١٥٠-١٧٢.

(٢) عبد الرحمن أبو المجد رضوان: التعليم الجامعي الخاص الواقع وتحديات المستقبل: النموذج المصري، ص٦٠.

خدمات أو بنية تحتية، مما يؤدي إلى وجود تقسيم للعلماء داخل البلد بين نخبة معلوماتية وأخرى لا تجد إلا اتصال قليل، مما يؤثر على قدرتهم على الاندماج في المجتمع المعلوماتي المتسارع النمو، وعلى زيادة إنتاجهم العلمي وترقياتهم،ويمكن القول أن المدى الذي اخترقت فيه الاتصالات الحديثة المجتمعات المحلية ما يزال محصوراً في المناطق الحضرية الرئيسية، بل إنها تحتاج إلى التمكن من اللغة والمهارات الأساسية المتعلقة بأدوات المعرفة الرئيسية المتمثلة بالحاسوب، لأن معظم برمجيات الكمبيوتر ومصادر المعلومات المتاحة تم إنتاجها وتطويرها ليس بلغة أجنبية فقط، ولكن في بيئة ثقافية أجنبية كذلك، وهو ما يمثل عقبة أمام المستخدمين في المجتمعات النامية،[1] وإن تمكن المستخدم من اللحاق بركب التطور المعرفي، إلا أنه يتأثر بما يتعلم من مهارات وسلوكيات أجنبية، فبقدر ما تُعطي المعرفة من معلومات حديثة ومتطورة، إلا أنها تأخذ من السلوك والتأثر بقدر ما تُعطي.

ولهذا يتحتم على التعليم الجامعي الخاص أن يُعيد سياساته وأهدافه، وينظم مناهجه بما يتلاءم مع المتغيرات المعرفية الحاصلة في ميدان المعرفة، بحيث تركز تلك الأهداف على تنمية تفكير المتعلم وتكوينه عقليا كي يكون قادراً على التكيف مع التحديات المعرفية المتسارعة.

## ٤-التحديات السياسية:

أصبحت مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية موضوعات رئيسية في السياسات العالمية، وخاصة بعد انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، وتعتبر التحديات السياسية التي أفرزتها العولمة في الواجهة الرئيسية لكل أنظمة العالم، حيث تسيطر الرأسمالية الكلاسيكية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الفكر السياسي العالمي من خلال النفوذ والبروز القوي للعولمة، مما يعني أنه ليس ثمة منافسون أيديولوجيون للفكر الرأسمالي المتمثل في الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم البشري.

فالديمقراطية في الوقت الحاضر هي المد الطبيعي للعولمة السياسية والذي تنطلق منه كل رياح التغيير وهو ما يتم حاليًا في كل دول العالم من انتشار مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية وحقوق الإنسان، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للدول

---

(١) جين إم راسيل: الاتصال العلمي في بداية القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص١٤١-١٤٣.

أو محاولة فرضها كمعيار للتعامل فيما بين الدول[1]، ومما لا شك فيه أن التعليم الجامعي الخاص يولي مسألة التحديات السياسية للعولمة أهمية كبيرة وضرورة حتمية في تنمية وتحقيق مفاهيم الوطنية والمواطنة، وبالتالي فأن التحديات السياسية للعولمة تبرز كفرص ومخاطر بالنسبة للتعليم الجامعي الخاص.

**الفرص التي توفرها التحديات السياسية للتعليم الجامعي:[2]**

١- التحديات السياسية فرصة لتُشكل عمق الحياة وجوهرها بكل ما تنطوي عليه هذه الحياة والوظائف التي تقوم بها من اعتبارات اجتماعية وإنسانية وقيمية، وهذا يعني أن تحقيق مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في مؤسسات التعليم الجامعي هو ارتقاء بواقع العطاء العلمي وإزالة كافة أشكال المعوقات التي تحد من النشاط العلمي والبحثي الحر، ومن انتشار العلم والتفكير العلمي وتغلغلها في الحياة، فالعقل توأم الحرية وتوأم الإبداع، حيثما يوجد أحدهما يزدهر الآخر، كما يمتنع حضور أحدهما دون الآخر، أن الحرية الأكاديمية تعطي الجامعات مزيدًا من العمل والكفاية والاستقلال الداخلي والإنجاز، ولا يستطيع أساتذة الجامعات القيام بمهامهم الوظيفية العلمية والمهنية دون تحقيق الحرية الأكاديمية التامة.[3]

٢- تضمن إثبات الذات لعضو هيئة التدريس وترسخ المفهوم الحقيقي للحرية الأكاديمية المبنية على الضوابط والالتزام بشرف المهنة.

٣- تحقق حرية عضو هيئة التدريس في الإبداع في التدريس والبحث وعدم الانغلاق إلى النمطية المحدودة، ولكن ضمن إدراك مجموعة من الضوابط المؤسسية والاجتماعية من قيم الفكر السياسي والاجتماعي والحضاري.

٤- تحقق موضوعية عضو هيئة التدريس في تعامله مع الطلبة بغض النظر عن أية أبعاد عشائرية أو اجتماعية، أو طائفية، أو عقدية، أو عرقيه، أو حتى الاختلاف على المستوى الفكري السياسي، فهي تراعي أعلى درجات التسامح والعدالة.

---

(١) نايف علي عبيد : العولمة مشاهد وتساؤلات،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١م، ص٤٢.

(٢) هاني عبد الرحمن صالح الطويل: الإدارة التعليمية: مفاهيم وآفاق، ط٢، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، ٢٠٠١م، ص٤٢٩.

(٣) علي أسعد وطفة: الأداء الديمقراطي للجامعات العربية، شؤون اجتماعية، الإمارات، المجلد(١٧)، العدد(٦٨)، ٢٠٠٠م، ص ص ٧٥ ٨٥.

٥- توفر التحديات السياسية لعضو هيئة التدريس احترام المؤسسة له، وتضمن تحقيق الفاعلية الأكاديمية في مناخ العمل الأكاديمي والممارسة الصادقة في التدريس والتقييم والنمو المهني وخدمة المجتمع وخدمة المعرفة بأمانة وإخلاص.

٦- السير بالعملية التعليمة في الجامعة بأقصى ما تسمح المقدرة والإمكانية والاستعداد نحو إنتاج المعرفة وتطبيقها في الميدان العملي.

**المخاطر التي تفرزها التحديات السياسية على التعليم الجامعي الخاص:**

١- أن الخطر يأتي من أن الجامعات في الدول النامية لم تأت تعبيرًا عن طبيعة التطور التاريخي للمجتمعات التي تعاني من التخلف والتبعية والتجزئة، بل جاءت تعبيرًا عن مد استعماري وعن توجهات وأيديولوجيات سياسية متنوعة، مما يجعل من هذه الجامعات ظواهر جامعية أكثر منها جامعات حقيقية، ويجعل من وظائفها تخريج الموظفين الذين لا يستطيعون سوى التنفيذ لا التفكير، وهذه الوظيفة هي أدنى مستويات العمل الجامعي.(١)

٢- التحديات السياسية تفرض على الجامعة أدوارًا أيديولوجية قوامها تعزيز قيم واتجاهات ومفاهيم الطبقة التي تسود اجتماعيًا في العالم المعولم، وبالتالي التحول إلى مؤسسات جامعية منتجة لمقومات التسلط والقهر والتدريب على قيم التبعية والخضوع.(٢)

٣- أن التحديات السياسية للعولمة تتلاعب بمفهوم الحرية والديمقراطية الأكاديمية فأحياننا يُقصد منها التخلص من القيود وممارسة النشاطات والأعمال دون التزامات أو إجراءات ضبطية ثابتة، ويعني ذلك تحرر الأفراد من أي إحساس بالخضوع والانقياد لأي كان، وأحياناً يُقصد منها الالتزام بمواثيق ومعاهدات اليونسكو ومنظماتها المختلفة، وهو ما يعني التبعية والتقيد بالمواثيق التي ربما تكون غير ملائمة لقيم المجتمع، وبعيدًا عن ضرورة الوعي بارتباط مفهوم الحرية بالالتزام ببعدي المسؤولية والمساءلة، إضافة إلى جعل الحرية مفهومًا عامًا وضبابيًا يصعب ترجمته إلى عمل ملموس .

٤- التحديات السياسية تُعرض الطلاب لتشكيلة واسعة من الأفكار والمعارف حول حقوق الإنسان والحريات وحق تقرير المصير وغيرها من الحقوق، وبالتالي تقدم النقد المعزز ببراهين علمية صادرة من جهات عليا على المستوى العالمي، وبالتالي ينجر

---

(١) علي أسعد وطفة: الأداء الديمقراطي للجامعات العربية، شؤون اجتماعيـــة، الإمـــارات، المجلـــد(١٧)، العدد(٦٨)، ٢٠٠٠م، ص ص ٧١ ١١١.

(٢) على أسعد وطفة: الأداء الديمقراطي للجامعات العربية، مرجع سابق، ص٩٣.

الطلاب حول الأفكار الأيديولوجية السياسية التي تُطلقها العولمة، مما يُسبب اصطدام مع السياسات الرسمية التي تتبناها السلطة المحلية الحاكمة، وهو ما يؤدي إلى التوترات والانقسامات داخل الدولة.

٥- الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، مفاهيم وهمية تُنادي بها العولمة السياسية، وبالتالي فهي تُستخدم لإضفاء الشرعية على أي عمل تُريد منه الولايات المتحدة الأمريكية، أن تمارس فيه عمليات القمع والحروب والتدخل والتآمر والقتل والحصار ضد التيارات والدول التي تُعادي سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- إن فرصة أسهام الجامعات الخاصة في تنمية الشعور الوطني في بلدان العالم الثالث أمر مشكوك فيه، لأنها تُشكل المواقع الأمامية للمجتمع الصناعي، وتُشكل الخريجين المتجهين للخارج، سواء في مرجعهم أو ولائهم السياسي، ومن ذلك هجرة الكفاءات، والذين غالبًا ما يجدون أنفسهم وجامعاتهم بحالة ارتباك وإحباط تجاه ثقافتهم وإمكانياتهم الوطنية.[1]

ويمكن القول أن تحديات العولمة تكمن في التباين بين الفرص التي تُتيحها العولمة من جهة الفائدة التي تقع على مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، وبين المخاطر التي تهدد كيان الدولة والمجتمع قبل مؤسسات التعليم، فتكريس سياسة السيطرة تنبع من عدة جوانب، كالجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وغيره، فقد سعت الدول المهيمنة بالتعاون مع مؤسساتها العولمية إلى التدخل في شؤون دول العالم وبسط النفوذ عليها عن طريق التعليم كمدخل مهم لتحقيق الأهداف الأخرى، فتحويل التعليم إلى سلطة خاصة ساهم في إضعاف قوة الدولة، وبالتالي دخول المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب للتحكم في سياسة التعليم الجامعي لا يُشكل خطراً فقط في مستوى تصدير الأموال، وإنما يتعدى ذلك إلى ما هو أبعد من ذلك كالتحكم في قرارات مؤثرة في الدولة وسياساتها.

وقبل أي تدخل خارجي تفرضه العولمة وتحدياتها على التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، يرى الباحث أن تلك المؤسسات تُعاني من مواطن الضعف والقصور، ليس فقط في البنية الأساسية الضرورية لقيام التعليم الجامعي كالمباني والفصول والمختبرات والمعامل، بل حتى في تحديد رسالتها وصياغة أهدافها بما ينسجم مع متطلبات وخطط التنمية

---

(١) لورانس جي ساها: الجامعات والتنمية الوطنية :الرهانات والمشكلات في البلدان الناميـــة، مـــستقبليات، العدد(٧٨)، ١٩٩١م، ص ص٢٩٧-٢٠٨.

في مملكة البحرين،[1] لذا فأن تحديات العولمة من الواجب النظر إليها على أنها تحديات تطال نظام التعليم الجامعي الخاص وتهدد كيان الدولة بكل مؤسساتها المدنية.

فما نحتاج إليه في ظروف تحديات العولمة العولمة هو نظرة جديدة لمؤسسات التعليم الجامعي وللمعرفة المتجددة والتنمية المجتمعية على حد سواء، نظرة تضع الإنسان كمكون اجتماعي في مركز الاهتمام البالغ، وليس إنسان مجرد من إنسانيته يبقى يتبع ويتبع ما تملي عليه المتغيرات العولمية، فكل ما نشده اليوم من صراعات مجتمعية بين التيارات الفكرية وكذلك العنف الطائفي، والصراع السياسي وغيره، يرجع جزئياً إن لم يكن كلياً إلى القناعات الفكرية التي يؤمن بها الأفراد داخل المجتمع، والتعليم الجامعي الخاص هو مصدر إلهام لتشكيل تلك القناعات الفكرية، وعليه فإن الجامعات الخاصة اليوم مطالبة بالتركيز على البعد الإنساني في صقل شخصية المتعلم بما يتوافق مع الثقافة المجتمعية التي هو منها، فالثقافة المجتمعية ليست جزء من كل، بل هي نظام معرفي يتصل بكل المكونات الأخرى، وأن أي تغيير يتم إدخاله على أحد أجزاء النظام يتأثر بها، وربما يكون التأثير غامض المعالم في بدايته، لكنه يظهر مستقبلاً، فقوى الغرب تسعى لجعل المنظومة التعليمية في البلدان العربية تحت سطوتها، وتُخفي تحت مسمى العولمة ستاراً يُخفى خلفه الغرض الحقيقي منها، ولهذا لا بد من دراسة التحديات التي تفرضها العولمة دراسة دقيقة مبنية على الدلائل العلمية وكشف الزيف الذي تُنادي به، لكي تستطيع مؤسسات التعليم الجامعي من وضع إطار عام لآلية عمل الجامعة وفق متطلبات المجتمع واحتياجاته، وليس كما تُملي سياسات الدول العظمى المتمثلة في تحديات العولمة.

## ثالثاً: مظاهر تأثير العولمة على التعليم الجامعي الخاص:

ولتأثير التعليم الجامعي الخاص مظاهرة عديدة اليوم جعلته يخرج عن عزلته المحلية إلى الانفتاح على دول وشعوب العالم مع توسع نطاق التعاون الدولي في التعليم الجامعي، ومن أبرز مظاهر التأثير ما يلي:

١-تصدير التعليم الجامعي من خلال افتتاح جامعات خاصة في مملكة البحرين تُعتبر فروع لجامعات أجنبية، تحمل الانتماءات الغربية، وهذا أصبح في إطار التأثر

---

(١) باقر النجار: التعليم الجامعي في البحرين: التطور والتحديات، ورقة بحثية قدمت في منتدى التنمية "اللقاء السنوي الثاني والثلاثون التعليم العالي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، مملكة البحرين ١-١٢ نوفمبر ٢٠١١م، ص٩.

بالعولمة من العوامل الخارجية التي تؤثر في المجتمع من الداخل، وإنَّ تعامل العوامل الخارجية مع الداخلية يؤدي إلى إضعاف لُحمَة الرابطة الوطنية ويفتت القوى الداخلية، وربما يؤدي إلى انقسامات ونزاعات تخلخِل كيان المجتمع.

٢- صعوبة تمويل التعليم الجامعي من قبل الحكومات، وبالتالي تجد الدول نفسها مُلزمة بفتح باب الاستثمار فيه، وهو ما يُعتبر تأثرًا واضحًا بالعولمة ومتغيراتها، والذي يُعتبر أحد أبرز سياسات الخصخصة. (١)

**٣- أن التقدم التكنولوجي أدى إلى تغييرات جوهرية في أنواع الأعمال والمهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد، خاصة الاقتصاد العالمي، وعليه تم فتح أبواب سوق العمل أمام الجميع. فلم تعد فرص العمل قاصرة على المواطنين الذين يتخرجون من الجامعات الحكومية، بل اتسع السوق ليشمل كافة الجنسيات ممن يتميزون بمهارات والخبرات المطلوبة.**

٤- ظهور أشكال جديدة من التعليم الجامعي، كالتعليم عن بُعد، والتعليم الالكتروني، والتعليم التعاوني، والمفتوح وغيره نتيجة التأثر بالتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة المرئية والمسموعة، وكذلك التقدُّم في مجال الاتصال والإعلام والأقمار الصناعية والكمبيوتر والانترنت وغيره من وسائل بروز العولمة.

٥- ازدياد الحراك الأكاديمي والمهني في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص والعام وبين الطلبة والمدرسين والباحثين الذين يعملون خارج بلادهم في مختلف أقطار العالم، فقد زاد عدد الطلبة المُلتحقين ببرامج التعليم الجامعي في غير بلدانهم، حيث يقدَّر عدُدهم بـــ(2.8مليون)(٢) وأن (٥٤%) منهم لا يعودن لبلدانهم.(٣)

٦- التعاون العلمي بين الجامعات على المستوى الدولي، كتبنِّي نشاطات بحثية أو علمية أو تفعيل برامج اليونسكو في مجال التعليم الجامعي كبرنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو، والتي تهدف إلى دعم وتعزيز التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم الجامعي وخاصة في مجال البحث في مختلف مجالات المعرفة.

---

(١) التقرير الإستراتيجي البحريني الثاني، ٢٠٠٩م، **مرجع سابق**، ص١١.

(٢) **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة**: مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي في معالجة التحديات العالمية، باريس، ٢٤ حزيران/ يونيو٢٠٠٩م.

(٣) الاتحاد البرلماني العربي، الأمانة العامة: جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج، **مجلة البرلمان الأوربي**، السنة الثانية والعشرون، العدد(٨٢)، ديسمبر ٢٠٠١م.

ويأخذ التعاون العلمي بين الجامعات شكل تدويل التعليم الجامعي والانفتاح من خلاله على الآخرين، ويبعدهم عن العزلة، فالتدويل هو عولمة التعليم الجامعي عن طريق التعاون في البحوث العلمية، والخصخصة المتزايدة للتعليم الجامعي. ويمكن أن تتخذ مؤسسات التعليم الجامعي الخاص العديد من السبل التي تنطوي على الأنشطة المختلفة والأفراد والمستويات المؤسسية من أجل التعاون.

وتُمكِّن أوجه التعاون مؤسسات التعليم الجامعي الخاص من القيام بدور أكثر فاعلية في عملية النمو والتنمية في الأنظمة الاقتصادية القائمة على المعرفة ( Knowledge-Based Economies)، وتوسيع نطاق الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات. وهناك أدلة على أن الأنشطة التعاونية تصبح أكثر اندماجاً مع الهياكل الأساسية والعمليات والتخطيط الاستراتيجي (Planning Strategic) في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص.[١]

وبالنظر إلى مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين نرى أن التعاون ما بين الجامعات الخاصة مع الجامعات العربية الحكومية العريقة منعدم، علاوة على غياب صلة العلاقات أساساً، والسبب في ذلك هو تفضيل الجامعات الخاصة التعاونَ مع جامعات الدول الأوربية والأمريكية بهدف سمعتها ونفوذها الدولي، ولا تهتم أساساً بجامعات الدول العربية، خاصة على مستوى التعاون البحثي والتطويري.[٢] كل هذا يُبرز التأثير الواضح للعولمة على التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ويثبِّت القناعة بتخلُّف الحضارة العربية والسير نحو اللحاق بركب الفكر الغربي، وبالتالي يُعتبر ذلك إخضاعاً للفكر العربي نحو الاقتداء بفكر وأيدلوجيات غربية تهدف إلى تنميط الفكر العربي واستغلاله وفقاً لمتغيرات العولمة.

## رابعاً: التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لتحديات العولمة:

يوصي خالد[٣] وسعد[٤]، بضرورة استجابة التعليم الجامعي لمتغيرات العولمة والاستفادة من التطورات الحاصلة في ميادين المعرفة، وذلك في المؤتمر العالمي للتعليم العالي لليونسكو كالآتي:

---

(١) **تقرير عن أوجه التعاون في التعليم العالي**: الآثار المترتبة على القيادة والإدارة والحوكمة، اليوم: الثلاثاء، ٢٥ أيلول، ٢٠١٢م، الرابط: http://www.pydt.net/site/go/?download=article&type=html&id=170

(٢) إبراهيم يوسف العبد الله: أزمة التربية والإصلاح والتطوير التربوي المستدام، **مرجع سابق**، ص١٠٣.

(٣) خالد أحمد بوقحوص: اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، **التعاون**، العدد(٥١)، يونيو ٢٠٠٠م، ص ص٥١-٨٨.

(٤) سعد عبد الله بردي الزهراني: **مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض: وزارة الداخلية، ٢٠٠٣م، ص٧٥.

١- عولمة التعليم بالانفتاح على الجامعات والمعاهد العالمية وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات الثقافية معها، وتبادل الأساتذة والزيارات والتشاور وعقد الاجتماعات الفنية.

٢- إيجاد هيئة للاعتماد وضمان النوعية بالجامعات، والجودة والتميُّز في البرامج.

٣- متابعة التوجهات الحديثة والتطورات العالمية في مجال التعليم الجامعي والاستفادة منها.

٤- الاتجاه نحو التعليم عن بُعد والجامعات الافتراضية، التي تخلِّص طلابها من حواجز الزمان والمكان، وتسمح بمواصلة التعليم من خلال التقنيات التكنولوجية المختلفة.

٥- الاتجاه نحو التأكيد على إنتاج المعرفة والبحث العلمي، التي تشكل أهم حلقات التطوُّر العلمي والتكنولوجي، وترتبط بحركة النمو الاقتصادي والتنمية بالدولة.

٦- الاتجاه نحو الجامعات المنتِجة، التي يتكامل فيها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، لتحقيق موارد إضافية وبدائل للتمويل، وربط التعليم بالحياة والإنتاج.

٧- الاتجاه للتنويع في أنماط مؤسسات التعليم الجامعي، مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم العالي والأهلي والخاص، وكليات المجتمع، والتعليم العالي التعاوني وغيره.

٨- الاتجاه نحو تأكيد دور التعليم الجامعي الخاص وتعزيز مصادر تمويله.

٩- مواءمة التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل وتطوراته المتسارعة.

١٠- التعديل الجذري في المناهج التعليمية وأساليب التقويم في التعليم الجامعي لتزويد الخريجين بالمهارات والقدرات الجديدة ليستطيعوا مواكبة التغيُّرات في سوق العمل.

١١- الاهتمام بالبحث العلمي وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لتسهيل إنجاز الأبحاث العلمية ذات الفائدة، والتركيز على إنتاج المعرفة بدلاً من المعارف الجاهزة.

١٢- الاتجاه نحو الجامعة المُنتِجة، والاستفادة منها في التصدي للمشكلات المالية المتنامية.

ويمكن القول أن وضع التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين يمضي نحو تغيير جذري، وذلك للإمكانيات الهائلة التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مسار التقدم والتطور،[١] وحان الوقت لكي يستجيب التعليم الجامعي لتحديات العولمة، ويذكر (نوفل) مفارقة واضحة بأنه "مضى علينا ما يقارب من ٢٥٠٠ سنة منذ ظهر عصر الأساتذة الكبار

---

(١) محمد نبيل نوفل: الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، **المجلة العربية للتربية**، المجلد(٢٢)، العدد(١)، ٢٠٠٢م، ص ص١٤٢-١٨٤.

من طراز سقراط وأفلاطون وأرسطو، وأكثر من خمسة آلاف سنة منذ كانت أيام علماء مصر القديمة، وكانت الإنسانية قد استطاعت في هذه الفترة أن تكتشف وتبتكر وتصنع علوم الرياضيات والفلك، والطب، والصواريخ وسفن الفضاء، والتكنولوجيا وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات وغير ذلك مِمَّا يُمثل تقدم الإنسانية في مجالات العلم والتكنولوجيا المختلفة"، ولهذا فإنَّ الابتعاد عن التطوُّرات الحاصلة في ميادين المعرفة الحديثة ستجعل التعليم الجامعي عرضه للتهميش والتدهور، وعليه يؤكد (نوفل) على الأمور التالية:

١- أنَّ دور الجامعة يقوى وأهميتها تتزايد في عصر المعرفة، الذي نعيشه أو نريد اللحاق به، وعلينا أن نعمل على المحافظة عليها وتطويرها، وألا نسمح بأن تتدهور بحيث تكون من عوامل الجمود والتخلُّف، وأن رسالتها تتجاوز مجرد تلقين المعلومات وتطوير العلوم والتدريب على مناهجها، إلى إثارة الوعي وبث الحكمة وفهم الوجود والتفاعل معه.

٢- أنَّ التكنولوجيا الجديدة- وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات- تفرض نفسها على المجتمع وعلى التعليم بكل مراحله، ويجب الإفادة منها دون الاستسلام لها.

٣- المحافظة على الجانب الإنساني في المجتمع وفي الجامعة ضرورية أمام طغيان الجوانب والعوامل المادية والتكنولوجية.

٤- أنَّ المستقبل هو بدرجة أو بأخرى من صنع أيدينا، ويجب ألا نتركه تماماً لعبث الأقدار أو تحكم الآخرين.

٥- أنَّ تيار العولمة الجارف ليس خيراً كله وليس قدراً مكتوباً، وعلينا أنْ نتعامل معه بحرص وفاعليه، وألا نذوب فيه ونفرط في ذاتيتنا الثقافية.

٦- أن للأستاذ الجامعي في الحاضر والمستقبل دوراً بالغ الأهمية، وإنْ كنا نعيش ونشاهد ما طرأ عليه من تدهور، ونتوقع أن تطرأ عليه تغييرات كمية وكيفية، كثيرة وعميقة.

## ١-التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الاقتصادية:

إنَّ البُعد الاقتصادي في العولمة كمُتغير رئيسي في التعليم الجامعي الخاص يُعتبر من أكثر أشكال العولمة تحققاً على أرض الواقع والأكثر اكتمالاً من المتغيرات الأُخرى، وهو حتماً يقضي بظهور عالم بلا حدود اقتصادية وعالمية في الإنتاج المُتبادَل بين الدول زيادةً في معدلات التجارة العالمية، وفتح الأسواق وإزالة الحواجز والحدود الجمركية بين الدول،

وحرية التجارة الدولية وسيطرة الشركات مُتعددة الجنسيات، واتساع نطاق أنشطتها لتشمل خارج حدود الدولة المقيمة بها؛ حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتم على الصعيد العالمي وعبر هذه الشركات التي لا تخضع نشاطاتها للرقابة الحدودية التقليدية، وتدير معظم أعمالها بعيداً عن سلطة الدولة وتدخلاتها.(١)

ويأتي التعليم الجامعي الخاص كواجهة رئيسية أوجدها المُتغيِّر الاقتصادي للعولمة، نتيجةً لسياسات مُعيَّنة من قِبَل الدول العظمى وبدافع من إرادة الحكومات والبرلمانات التي تتطلع لإلغاء الحواجز والحدود أمام حركات انتقال السلع وعناصر الإنتاج وعلى الأخص منها التعليم الجامعي في منظمة التجارة العالمية (***World Trade Organization***) والتي انتهت بالتوقيع على شهادة ميلاد منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥م)، لتنادي بما يُمكن تسميته "المنافسة المُعولمة " وضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وضرورة أن تُنظم الأسواق نفسها، فتمَّت وبشكل سريع الاستجابة للعولمة الاقتصادية ليس فقط في خصخصة التعليم الجامعي بل حتى في مراكز البحث العلمي،(٢) حيث ترتبط مملكة البحرين بعدد من الاتفاقيات التي أقرتها في (WTO) والتي تُلزِم المملكة بإزالة القيود على الصعيد الإقليمي والعالمي عن المُلكية الفكرية وتجارة التعليم الجامعي، ولهذا تقع المملكة في الشريحة العليا من اقتصاديات الدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وتحتل مركزاً متقدماً في دليل التنمية البشرية الإنمائي، وتحتل المركز الثالث في دليل اقتصاديات الدُّول حسب الحرية الاقتصادية في مجالات العمل، وذلك وفقاً لتقارير مؤسسة هيرتج الاقتصادية الأمريكية.(٣) ومِمّا تقدم يمكن القول أن مملكة البحرين قدمت ولا زالت تقدم الكثير من الحريات الاقتصادية في مجال التعليم الجامعي، وهو ما يُعتبر استجابة تحمِل الشعور بالانتماء إلى الفضاء العالمي الذي تصنعه العولمة.

وقد بات واضحاً في ظل السياسات الأمريكية الفاشلة تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية أنها لم تخرج عن كونها أوهاماً تتلهى بها الشعوب، فقد سعت أمريكا والاتحاد الأوروبي إلى

---

(١) محمد إبراهيم عطوة مجاهد:"بعض مخاطر العولمة التي تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهته "**مجلة مستقبل التربية العربية**، مجلد(٧)، العدد(٢٢)، ٢٠٠١م، ص ص١٥٧-٢٠٦.

(٢) مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨م، **مرجع سابق**، ص١٧٧.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الأنمائي في البحرين: **تقرير التنمية البشرية في دولة البحرين لعام ٢٠١١م**، سوق العمل والتعليم وتحديات التنمية البشرية، ٢٠١١م، ص١٩.

إلحاق البلدان العربية بالاقتصاد العالمي عن طريق الشراكة الأوربية ومشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير كما عبَّر عنه الخبراء الأمريكيون، والذي كان يهدف إلى:[1]

١- إحكام السيطرة على النفط وموارده، وتحويل الأسواق العربية إلى أسواق استهلاكية لمنتجاتها الصناعية.

٢- فرض السلام مع إسرائيل ضمن الشروط الإسرائيلية الغربية الأمريكية.

٣- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للوطن العربية كعُمق أمني في الشرق الأوسط.

لقد ركَّز الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقة التنمية الحقيقية للبلدان العربية النامية عموماً، وفي البلدان العربية ذات الوفرة المادية خصوصاً، والهدف من ذلك يكمُن في سهولة وصول ما يُفرض عليها من الخارج في إطار الانخراط بالعلاقات العولميَّة والاندماج في الاقتصاد العالمي، إن قوة الدولة اليوم ــ إضافةً إلى قوتها العسكرية ــ تكمُن في قوتها الاقتصادية والتي تجعل الدولة تتماسك اجتماعيًا وسياسيًا وداخليًا؛ لذلك ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إضعاف الدول اقتصادياً لخلخلتها اجتماعياً وسياسياً وداخلياً وبالتالي تنميطها وفقاً لسياساتها الاقتصادية، وكان التعليم الجامعي أحد الركائز الرئيسية التي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير فيه.

وقد واجه التعليم الجامعي الخاص في البلدان العربية استجابة متفاوتة نحو تطبيق سياسات العولمة وتوجهات الاندماج بالاقتصاد العالمي، واختلفت درجة التأثير وتداعياتها وفقاً لظروفه ولتوجهاتها الاقتصادية ولدرجة اندماجها بالاقتصاد العالمي، فالبعض غالى في تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة بحُجَّة الانفتاح على الأسواق، ممَّا سَمَح باستيراد أنماط جديدة من التعليم الجامعي والتي دخلت لتحريك رؤوس الأموال الأجنبية، وفرض الأجندات التي تُخل بالكيان المجتمعي وتحقق التبعية.

إنَّ كسْر القيود والحواجز في التعليم الجامعي له مدلولات خطيرة تُضعف الدولة وتُغلِّب الحسابات والمقاييس العالمية على الحسابات والمقاييس المحلية، فالتعليم الجامعي يجب أن يكون للتنمية البشرية المُستدامة، وأداة لتثبيت القيم الإنسانية وإنتاج المعرفة وتسويقها، وليس تنمية بلا هوية وبلا قيَم وبلا إنتاج حقيقي للمعرفة.

فالغرب يرى أن خضوع الدول العربية لمواثيق ومعاهدات منظمة التجارة العالمية انتصاراً كبيراً في المعركة الأيديولوجية، فالتبعية الاقتصادية تُفضي إلى تبعية ثقافية والتبعية الثقافية تفضي إلى تبعية مطلقة في شتى مناحي الحياة؛ لأنَّ الثقافة هي الوقود الذي يُحرِّك الإنسان نحو قيَمِه وبالتالي يكون عمله مبنياً وفقاً لاعتقاده، ولهذا فإنَّ الخطورة في تحويل

---

(١) منير الحمش: العولمة وتأثيراتها، **مرجع سابق**، ص١٩.

التعليم الجامعي الخاص إلى سلطة الدول الكبرى هو توجيه نحو المصالح الدولية التي تخدم الأيديولوجية الأمريكية.

وفي ظل استجابة التعليم الجامعي الخاص لمُتغيرات العولمة الاقتصادية نرى أنَّ "جامعاتنا اليوم تقتدي بالجامعات الأجنبية روحاً وشكلاً ومضموناً، ونرى أغلبها يُعيد سياساته وفقاً لسياقات المنافسة التي تفرضها العولمة، وذلك عن طريق تبنِّي المقاييس العالمية"،[١] على حساب الروح القومية والوطنية للوطن.

## ٢-التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة السياسية:

في عالم اليوم لا يمكن إغفال استراتيجيات الدُّول الكبرى في السيطرة على العالم وإخضاعه إلى مصالحه السياسية، "فالعولمة السياسية تحمل في صيغها تهديداً كبير على كيان الدولة"،[٢] والجامعات الخاصة هي المكان الأمثل لزرع صيَغ التأثير والتحكُّم والسيطرة عن طريق التدخُّل الداخلي والخارجي، وذلك من خلال تهيئة حركات مناهضة لنظام الحكم في الدول بحيث تقوم بنقل ثقافة الديمقراطية والحرية وإظهار المُميزات والمُمارسات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد ممارسة الحريات.

وخير دليل على ذلك ما حدث من توترات داخلية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، حيث تم تصدير النموذج الإيجابي للحياة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، ونقلتْ إليهم أفكار الديمقراطية والحرية ومميزاتها وكيفية ممارستها والأحلام المرتبطة بها والتي يمكن تحقيقها على أرض الواقع،[٣] إضافة إلى دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحول إلى اقتصاد السوق بدلاً من الاقتصاد العسكري.[٤] واتصالاً بالواقع العربي عملت الولايات المتحدة على إضعاف كيان الدول العربية لتستجيب هذه الدول لمبدأ التبعية على المستويات المختلفة كالتبعية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالاستجابة لتلك المستويات مترابط تماماً فالأوَّل متصل بالثاني والثالث، والدولة في كل الأوقات والأماكن ليست كياناً مُوحَّداً فهي تظهر قوية ومُتماسكة من الخارج، أما حين

---

(١) عدنان الأمين: التعليم العالي العربي والعولمة، ورقة بحثية قدمت **لندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص**، مملكة البحرين: كلية التربية، جامعة البحرين الفترة من ٢-٣ مارس ١٩٩٩م، ص١٢٤.

(٢) السيد يسن: "في مفهوم العولمة"، **مرجع سابق**، ص٨.

(٣) هشام محمد علي عمارة: إسهامات التربية في إعادة البناء الثقافي للإنسان العربي في سياق ثورة الاتصالات، **مرجع سابق**، ص١١٧.

(٤) طه عبد المنعم: **انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣م، ص٤٧.

النظر إليها تجدها تيارات وأشخاص لهم آراء مُتباينة، ولهم مصالح مختلفة تجمعهم المصالح المرتبطة بالحُكم، وإذا كان هذا صحيحًا بصفة عامة، فإنه يزداد في مراحل التحوُّل .

والسؤال هو عندما نقرأ جيداً بعض أطروحات مفكري العولمة – نجد أنه كما توجد مواصفات للنظام الاقتصادي الذي يمكن أن ينخرط في هذا المجال، يوجد حديث يتردد على استحياء عن مواصفات النظام السياسي، وجميعنا يعلم أن النُّظم السياسية ليست سلعاً قابلة للتصدير، فكيف نقبل على المستوى النظري – أن شكلاً معيناً من أشكال النُّظم السياسية قابل للتطبيق وفوراً على كل نُظم العالم.(١)

وفى هذا الإطار يمكن ملاحظة عشرات القضايا في ملفات الأمم المتحدة والتي تخص السيادة الوطنية والعدالة الانتقالية وترسيم الحدود الدولية، والتدخل من أجل حفظ الأمن العالمي.(٢) ونرى سطوة الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة تكيل بمكيالين فالدول التي تخضع تحت الهيمنة الأمريكية تكون في مأمن عن الصراعات والانقسامات والداخلية والخارجية، وتحصل على المعونات والبرامج التنموية السنوية وغيرها، ولهذا "فإنَّ العولمة السياسية تسعى إلى أن تجعل الدول وخاصة النامية منها تتبع النظام الرأسمالي الاقتصادي والليبرالي سياسياً، وذلك من خلال ربط هذه التحولات بالمعونات، ومن خلال خلق طبقة من المستفيدين اقتصادياً من التعامل مع الدول الغربية، فتتكون طبقة تعتقد بهذه التوجُّهات وتعمل على تحقيقها، بالإضافة إلى تشجيع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان."(٣)

"إن أنصار العولمة يرَوْن أننا نعيش في حقبة من الزمن تتصف بكونية الأشياء حيث يذوب الكيان الصغير في كيان أضخم، من ذلك أن تذوب الثقافة القومية والاقتصاد القومي في بوتقة أضخم هي الثقافة العالمية والاقتصاد العالمي أو ــ إن صح التعبير ــ : الثقافة الأمريكية والاقتصاد الأمريكي . كما أنهم يُروِّجُون إلى مقولة أنَّ زمن الدولة القومية قد انتهى وأنَّ السياسات القومية لم يعد لها دور بفعل قوى السوق العالمية التي باتت أكثر قوة في فرض مصالحها، فرأس المال متحرك وحُر من أي روابط قومية وهو يستقر حيثما توجد فائدته، أما

---

(١) على الدين هلال : **العولمة والعلوم السياسية**، القاهرة، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) – سلسلة محاضرات الموسم الثقافى (١) ٩٨-١٩٩٩، ٢٠٠٠م، ص ص ٥٢-٥٧.

(٢) **مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:** أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٠٩م، ص٤.

(٣) محمد صفوت قابل : **الدول النامية والعولمة**، ط١، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٤م، ص١٥.

العمل فهو مستقر قومياً وجامد نسبياً وعليه أنْ يعدّل آماله السياسية كي يواجه الضغوط الجديدة .

وهناك من الاقتصاديين مثل "Reich Ohnae" يرون أنَّ الدولة القومية قد تحوَّلت إلى سلطات محلية للنظام الكوني، وأنها لم يَعُد بمقدورها أن تؤثر بصورة مستقلة على مستوى النشاط الاقتصادي أو العمالة داخل حدودها، فذلك يتحدد بما تمليه خيارات رأس المال العالمي، وبالتالي فإن وظيفة الدولة أصبحت مثل وظيفة البلديات داخل الدول .

إن العولمة المالية والتكنولوجية هي التعبير الاقتصادي عن الليبرالية السياسية فبمجرد انخراط الدولة في تيار العولمة الاقتصادية وانفتاح المجتمعات، ستؤدى نظم المحاكاة وتدفق المعلومات عن الثقافة الغربية إلى تقلص الاهتمام بالثقافات المحلية، وقد يعتبرها البعض ميراثاً وسبباً للتخلف، كل ذلك سيؤدى مع الانبهار والإعلام إلى القناعة بالقيَم وبالثقافة الغربية ومن ثمَّ تحويل هذه القناعات إلى ممارسة ."[1]

واتصالاً بما سبق يمكن أن تكون الصورة النظرية للعولمة صحيحة من حيث المظهر، إلا أنَّ الواقع التطبيقي لها يُبرِز لنا العديد من التناقضات المتعلقة بوظيفة الدولة وتنفيذها لسياساتها عامةً، فالدُوَل التي وقعت معاهدات واتفاقيات التجارة والاقتصاد بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية هي أساساً لا تملك مقومات الاقتصاد مقارنة بأمريكا ولا تملك موارد طبيعية تجعل منها مَطمَعاً لأهداف المصلحة الاقتصادية، وإنما تملك موقعاً استراتيجياً لبناء القواعد والثكنات العسكرية للسيطرة على الأقاليم المجاورة لتلك الدولة.

"ثم كيف تكون مُقدَّرات الدول الاقتصادية في يد أقوى وأكبر وهى الدول الغربية ثم يكون عليها محاكاة سياستها الاقتصادية دون النظر إلى الفروق الهائلة بين الاقتصادَيْن، نُضيفُ إلى ذلك أنَّ النظام الاجتماعي داخل كل دولة يفرض عليها نمطاً اقتصادياً معيناً يتناسب مع المجتمع ومع مستوى معيشته، أما فيما يتعلق بالمحاكاة وأخذ المعلومات عن الثقافة الغربية وتقلُّص الاهتمام بالثقافات المحلية فإنها لن تحقق الهدف المرجو، فالثقافة والهوية الحضارية التي تختلف في عمقها من دولة إلى أخرى ليس من السهل اقتلاعها من الجذور، وحتى وإن تم ذلك فالدُوَل ستكون في حاجة إلى فترة نقاهة تطول أو تقصُر حسب عمق ثقافتها وهويتها الحضارية، والمقصود هنا أنَّ إحلال ثقافة محل ثقافة موجودة أساساً سوف يؤدى إلى

---

(١) محمد صفوت قابل : الدول النامية والعولمة، **مرجع سابق**، ص٢٣٩.

حالة من تغريب الإنسان، مما يخلق أجيالاً من المستفيدين (حسب سياسة المَنح والمَنع) وليس من المُفيدين اقتصادياً.[1]

وحسبنا دليلاً أنَّ"هناك ما يمكن تسميته بالعولمة التشريعية حيث تحاول القوى الكبرى وضع تشريعات تعالج بعض الظواهر في المجتمعات الأخرى من وجهة نظرها، وغالباً ما تكون هذه التشريعات في إطار المَنح أو المَنع حيث تمنح مزايا ومساعدات عندما تتبع الدول اتجاها ترضى عنها، أو تمنع المعونات عن الحكومات التي ترى أنها لا تطبق ما ترى القوى الكبرى أنه صواب[2]"

وبالنظر إلى واقع التعليم الجامعي في الوطن العربي، واستجابته للعولمة السياسية، ندرك أنَّ الانصهار السياسي للعولمة يتمثل في التعليم الجامعي الخاص، وأنَّ الإيديولوجيات الاقتصادية التي تنادي بها العولمة تشكِّلُ حلقة ظاهرة وحلقة باطنة، فالحلقة الظاهرة هي الجانب الاقتصادي والتي تتمثل في خصخصة التعليم الجامعي وتحويله إلى سلعة ورأس مال مُتحرك، وأما الحلقة الباطنة فهي تتمثل في تنميط الدولة سياسياً وفقاً لرؤى وتصورات أمريكا والدول الكبرى، وهذا ما يؤكد تبعية الدولة في وضع السياسات التعليمية، وهو ما يزيد المخاطر والمخاوف من إمكانية أن تكون الجامعات مصدراً مقلقاً لتأجيج الصراع الداخلي بين السلطة والشعب.

وعلى النقيض أيضاً نرى أنَّ الواقع الفعلي لمتغيرات العولمة السياسية تجاه التعليم الجامعي الخاص يعكس حالة التناقضات والمصالح والطبقية والاقتصادية، وذلك انطلاقاً من أنَّ التعليم الجامعي يُمثل التركيب الاجتماعي في أي مجتمع ويساعد على استمرار هذه التركيبة والمحافظة عليها وتدعيمها أيديولوجيا، والجامعة في المجتمع المُعَوْلم ما هي إلا أداة في يد الطبقة المُسيطرة على الاقتصادوهي الولايات المُتحدة الأمريكية؛ حيث صُمِّمت مؤسسات التعليم الجامعي الخاص وفقاً واستجابةً للمصالح السياسية والاقتصادية للدول المُهيمنة، وذلك من خلال ما تُقدِّمه هذه الجامعات من تشكيل لشخصية المُواطن ووعْيِهِ تشكيلاً

---

(١) سارة إبراهيم العريني: أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، **المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية..الوعود والتحديات**، المنصورة، جمهورية مصر العربية، ١٢-١٥/١١/ ٢٠٠٧م، ص١٠.

(٢) محمد صفوت قابل : الدول النامية والعولمة، **مرجع سابق**، ص٢٤٠.

يتفق مع نمط الحياة والسلوك في تلك المجتمعات، وبالتالي فإنَّ توجيه المواطنين داخل البلدان يعتمد على سياسات تلك الدول، وهذا ما يُحدِث الصراعات والأزمات داخل البلدان.[١]

## ٣-التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة الثقافية:

إنَّ التعليم الجامعي الخاص اليوم يُعتبر من أكثر المؤسسات التعليمية تأثراً واستجابة للعولمة الثقافية، فنمط الحياة عند الشعوب والمجتمعات مرتبطٌ بثقافةٍ ونظرةٍ معينةٍ للحياة والكَوْن، أي مرتبط بأيديولوجية مُعينة حقيقةً. كذلك التعليم الجامعي الخاص له ارتباطه الأيديولوجي، وبالتالي فإنه يُصدِر النموذج الثقافي الخاص به ويعمِّمُه على أنه الأصلح والأبرز من بين كل الثقافات.[٢]

ومن المُلاحَظ ظاهراً أنَّ الاستجابة لفكرة العولمة في الجوانب المختلفة ترتكِز على الجانبين الاقتصادي والسياسي في الواجهة الرئيسية، بينما بشكل أو بأخر تُغفِل ــ ظاهراً ــ الجانب الثقافي الذي لا يقلُّ أهمية عن هذين الجانبين بسبب القوة الإعلامية للفكر الاقتصادي والمعلوماتي الذي يتمثل في القرية الكونيَّة الواحدة التي صار سُكان عالمنا يعيشون فيها دون حدود أو حواجز، وبسبب استجابة حكومات الدول العربية قاطبة إلى ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة (المادة-١ الفقرة ٣) والتي أكدت على "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء. "[٣]

فالمادة (١ من الفقرة ٣) تؤكد بشكل واضح على ضرورة الاستجابة للثقافة العالمية التي أوجدتها القوة الاقتصادية المُتمثلة في اللاعب المُهيمن (الولايات المتحدة الأمريكية) على حساب القرار العالمي الجامعي، بمعنى أنَّ الولايات المتحدة هي صاحبة القرار الأخير في

---

(١) شبل بدران وحسن البيلاوي: **علم اجتماع التربية المعاصرة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م، ص٢٣٤.

(٢) جلال أمين: **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأروجواي ١٧٩٨ إلى ١٩٩٨**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م، ص٣٣.

(٣) الأمم المتحدة: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، نيويورك: الأمم المتحدة، ص٥.

الشؤون كافة والتي لها علاقة بالعولمة ومنها الجانب الثقافي، فقد ورد أيضاً في (المادة ٥٥ فقرة ب) تأكيدٌ ضمنيٌّ وصريح "بتعزيز التعاون الدَّولي في أمور الثقافة والتعليم".[١]

إنَّ التوجُّهات العامة لأغلب دول العالم تصُبُّ في الاهتمام بقرارت الأمم المتحدة والتي هي بدورها تشجِّعُ على استيراد الثقافة الفكرية من مدخل الجانب الاقتصادي والذي يرتبط بالجانب الثقافي وهذا ما جعل التعليم الجامعي الخاص اليوم ينتشر في العالم بصيغة القوة الاقتصادية المُرتبطة بالقوة الثقافية، فصاحب الاقتصاد القوي هو المُؤثر الأقوى في تصدير الثقافة في قِبال تصدير الاقتصاد، فالأمم المتحدة بمؤسساتها تولي قطاع التعليم أولويات كبرى لا تقل قوة على أولويات الاقتصاد. وزيادة على ما تقدَّم من مواد ميثاق الأمم المتحدة نرى أنَّ الأمم المتحدة تُجبِر الدُّول على ضرورة الاستجابة للعولمة الثقافية في باب آخر بصيغة الجبر أو الواجب بحيث تجعل مسألة التعاون الثقافي من واجبات الدولة والتي من الواجب تحقيقها في إطار التعاون الدولي.[٢]

ومن بين أهم المبادئ التي أطلقتها اليونسكو هي مبادئ التعاون الثقافي الدولي، والذي وافق عليه مؤتمر اليونسكو، بمناسبة الذكرى العشرين لإنشاء المنظمة، إذ ورد في التوصية رقم (٤٤) التي جاء فيها "إن قيام تعاون وتفاهم أوسع نطاقاً في الشؤون الثقافية على كلٍّ من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي وفيما بين الأقاليم[٣]، والدولي لهُوَ شرطٌ مُسبَق لإيجاد مُناخ من الاحترام والثقة والحوار والسِّلم بين الأمم".[٤]

ولو تمعنَّا جيداً في هذه التوصية لوجدنا أن اليونسكو جعلت من التعاون الثقافي الدولي شرطاً أساسياً ومُسبقاً لتوفير وإيجاد المُناخ الملائم والمناسب وتوفير الظروف والأجواء لتوفير الاحترام والثقة المتبادلة، والحوار الدائم والسِّلم فيما بين الأمم. وهذه استجابة صريحة وواضحة للعولمة الثقافية، فمِن ضمن الأهداف التي يسعى التعاون الثقافي الدولي إلى تحقيقها هي "تنمية العلاقات السلميَّة والصداقة بين الشعوب والوصول إلى جعل كلٍّ منها، أفضل فهماً لطرائق حياة الشعوب الأخرى".[٥]

---

(١) الأمم المتحدة: ميثاق الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص٢٢.

(٢) الأمم المتحدة: ميثاق الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص٢٠.

(٣) تقسيم الأقاليم إلى دون الأقليمي وفيما بين الأقاليم، هو تقسيم تأخذ به اليونسكو أثناء تخطيط عملها وتوزيع نشاطاتها على المناطق الجغرافية المتقاربة ثقافياً.

(٤) التوصية رقم ٤٤ الصادرة عن **مؤتمر اليونسكو مكسيكو حول السياسات الثقافية** من ١٩٨٢/٧/٢٦م.

(٥) التوصية رقم(٤٤) الصادرة عن مؤتمر اليونسكو المنعقد بمدينة مكسيكو حول السياسات الثقافية، **مرجع سابق.**

ونحن نستطيع أن نقول أنَّ أحد أهداف العولمة الاقتصادية هو إزالة الحواجز تحت شعار السوق الواحدة الحُرَّة، وفي ذات الوقت فإننا نستطيع القول أن الأهمية الكبرى لقضية العولمة الثقافية تكمن في أنَّ حدود وحواجز هذا الجانب قد تمَّ إزالة معظمها ــ إن لم يكن كلها ــ الأمر الذي يزيد من خطورتها ويحفِّز على ضرورة الإسراع في الانتباه إليها.(١)

ولعلَّ أهم العوامل التي تضاعِف من الخطورة هو الارتباط الوثيق بين جانبي العولمة الاقتصادي والثقافي ذلك الارتباط الخطير الذي يعني أنَّ من يملك مقومات وتكلفة عناصر الإتقان هو الجانب الذي يستطيع أن يفرض ثقافته على الجانب الآخر الذي ربما يؤدي به إلى العجز حتى من وقاية نفسه من تأثيرات هذه الثقافة إذا تعاونت وتشاركت فيها جهود العديد من المبدعين والمبتكرين، ومن ثمَّ فإنَّ تعددية مجالات التقدُّم وتعددية نسَق القيَم وتعددية أساليب الإنتاج سوف تتلاشى فواصلها وتذوب حدودها وتصبح كلها تيَّاراً واحداً يشمل الجميع. ومن هنا فإن تفاعلية العولمة سوف تجعل من الإنسانية العالمية هوية شخصية تضم جميع البشر في كل أنحاء العالم، ويصبح هذا كله واقعاً مُعاشاً ليس فقط في الحاضر، ولكن بامتداداته القصوى في المستقبل.(٢)

لقد استجابت أغلب نُظُم التعليم الجامعي الخاص للعولمة الثقافية دون أي اعتراض أو معوقات. فقد أقامت العولمة جسورًا أيديولوجية ثقافية بين البشر، وأزالت الحواجز والعقبات التي كانت تحُوْل دون تفاعلهم، واهتمت بوضع كافة المعابِر من أجل التواصل الثقافي البشري، وصنعت آليات ثقافية تضيف كل لحظة جديداً في قوة الدفع، فالعولمة مشروع ضخم في ذاته يحتاج إلى جهد كبير ومشاركة واسعة ومميزة من جانب التنمية المستنيرة، وهي في الوقت ذاته تمثل تحدياً نحو تفعيل الذات وتنمية القدرة، وأنْ يأخذ ذلك شكل الاستمرار وبمرور الزمن، وهو ما جعل التعليم الجامعي الخاص يسير في خطاه نحو الاستجابة دون أي معوقات تُذكر".

إن من يفهم حقيقة العولمة ومن يعي الفلسفة الضمنية القائمة عليها آلياتها ومحاورها سوف يُدرك بدون شك أن الاستجابة والتكيُّف مع تيارها والتوافق مع متطلباتها واقعٌ لا محال، وهذا ما يؤكد قوة التأثير والتعاظم لقوتها الإنتاجية والاقتصادية التي استجابت لها كل جوانب

---

(١) سارة إبراهيم العريني: أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، **مرجع سابق**، ص٢٠.

(٢) محسن الخضري، العولمة الاجتياجية، **مرجع سابق**، ص٢١.

الحياة، لكنْ ثمة مغامرة خطيرة على صعيد القيَم والمبادئ والأعراف الاجتماعية، والتي تأثرت بالاندماج السُّوقي العالمي.

إنَّ أخطر ما في التعليم الجامعي الخاص هو الارتباط بثقافة العولمة وهو ما يعني التحوُّل إلى عالم آخر أي ثقافة مستوردة بكل المقاييس. ومن هنا فإنَّ من حق البعض ألا يتفاءل كثيراً بحلول عصر العولمة الثقافية التي قد تتحول تدريجياً إلى فرض عالمي لثقافة الغني مع محو تدريجي لثقافة الفقير واستبدالها بما لا يتناسب أو ينسجم مع مكوناته وأصوله الثقافية والحضارية، مما يثقل من كاهل هذه الظاهرة على الفقير الذي يجب عليه أن يُركِّز مجهوداته في اتجاهات عدة أولها محاولة إزالة فقرهِ مع محاولة الحفاظ على ثقافته وهويته ثم وقاية نفسه من مؤثرات الثقافة الأخرى التي قد تسهم سلباً في محاولة إزالة فقره. إذن فالأمر كما يبدو ليس بالسهولة التي نتصورها لاشتماله على العديد من القضايا والحواجز الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتشابكة والتي تجبر معظم الدول والأمم الفقيرة والنامية أن تُسارع بحلها وتخطِّيها قبل فوات الأوان، خاصة إذا ما سلَّمنا برأي الذين يَرَوْن في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وحقوق المُلكية الفكرية وغيرها ميزة للغني قبل الفقير بل وربما على حسابه ليزداد فقرًا. (١)

وفي ظل هذه الوضعية الثقافية المُثقلة بصيَغ التغيير والاستجابة لمتغيرات العولمة، "نرى أنَّ التعليم الجامعي الخاص يتجه نحو تبني قيَم ثقافية ذات ارتباط بثقافة السوق، وثقافة المجتمعات الأجنبية العالمية التي تُهيمن على تشكيل مضامينه ومناهجه وفقاً لرؤاها وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"(٢)، فالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد يعملان وفقاً لما تقتضيه الحاجة والمصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ونحن هنا لا نرفض الاستجابة المدروسة للثقافات العالمية في التعليم الجامعي، وإنما نرفض التبعية والتنميط القيمي والأخلاقي والمجتمعي، فالعولمة بمختلف مضامينها "تجمع بين التهديدات والفُرَص الإيجابية"، فالاستجابة للثقافة التي تشتبك مع القيَم الثقافية المجتمعية تُشكل تهديداً، و"مؤسسات التعليم الجامعي الخاص هي المكان الوحيد تقريباً الذي يحتمل أن يولد تغيراً فكرياً حقيقياً في سياق البحث عن نقل شعوبنا من حالة الغابة التي يتناهش فيها أصحاب النزعات الفكرية"(٣) الأجنبية ويكثر فيها الصيَّادون والباحثون عن مواد يبنون فيها قصورهم الفكرية وأمجادهم الثقافية، ولهذا يجب اعتبار أن إدارة الجامعة هي إدارة مؤسسة من مؤسسات الدولة، وخصوصاً مؤسسات التعليم الجامعي الخاص التي تحمل توجُّهاً غربياً بالاسم

---

(١) سارة إبراهيم العريني، أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، **مرجع سابق**، ص٢١.

(٢) ج.ب م ل: العولمة والتعليم الجامعي: المضامين-المستقبل دراسات حالة، ط١، **مرجع سابق**، ص٧٣.

(٣) عدنان الأمين: التعليم العالي العربي والعولمة سيناريو خيالي، **ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص**، جامعة البحرين كلية التربية ٢-٣ مارس ١٩٩٩م، ص١٢٤.

والمضمون، ولا تغرُّنا أسماء الجامعات ذات الصِّيت العالمي في قبال الاستسلام المُطلق لمناهجها ومضامينها ورسالتها، فالثقافة العربية شديدة الحساسية تجاه أي مؤامرة تأتيها من الخارج، ثم إنَّ المُتشدِّقين بالغرب لا يألون لحظة في القبول بأي نهج ثقافي غربي دون وعي ودون قرار مدروس، يتصرفون وفقاً للبناء الفكري الذي يؤمنون به، وهذا هو التأثير الخطير للتعليم الجامعي الخاص على الثقافة.

ولكي تكون مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في بؤرة المشاركة الفعّالة ولا تكون بمعزل عن العالم، لابُدَّ لها أن تنضمَّ إلى شبكات معرفية عربية قوميَّة ودوليَّة في نفس الوقت، بحيث تُحافظ على الثقافة القومية والمحلية في مضمون تعاونها ومعاهداتها مع الجامعات الخارجية.

## ٤-التعليم الجامعي الخاص والاستجابة لمتغيرات العولمة التنافسية (الجودة والتميز):

إنَّ الصورة الشكلية للعولمة تخطَّتْ مفهوم التشكيل الصُّوري لرمزيتها الاقتصادية السائدة تجاه مؤسسات التعليم الجامعي الخاص "وتركزتْ صُوَر وآليات عملها في الواقع الفعلي على بناء منظمات متعددة الأطراف تقوم بنشر أيديولوجياتها وفقاً لسياساتها ومبادئها التي تنطلق منها، لكي يكون الدفاع عنها بالطريقة الفكرية النابعة من الإيمان بمنطلقاتها ورسالتها".[١] ومن هذه المنظمات (مجلس التعليم العالي بأمريكا،[٢] والمنظمة العالمية للمقاييس، والمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة وغيرها) فهذه المنظمات هي وليدة العولمة، وتهتم بصيَغ التنافسية والجودة والتميز، وترتكز في صُلب عملها على أهم الجوانب الأساسية التي تقوم عليها عملية التعليم كالتقويم والتمويل والتدريب والمناهج والتدريس والاختبارات وغيرها.

---

(١) نيكولاس. بيربلس، وكارلوس ألبرتو توريس: العولمة والتعليم، ترجمة كمال نجيب، **التربية المعاصرة**، العدد(٥٤)، فبراير ٢٠٠٠م، ص ص٧-٤٦.

(٢) مجلس التعليم العالي بأمريكا يقوم بتقديم المعايير والمبادئ التي يجب أن تتوفير في مؤسسات التعليم الجامعي لكي تحصل على شهادة الاعتماد الأكاديمي الدولية، وهو يعتبر من المنظمات العالمية ذات الاهتمام المباشر والمركز حول مسألة الجودة والتميز في مؤسسات التعليم الجامعي، وينضوي تحت إشرافه العديد من المنظمات التي تمنح الاعتماد الأكاديمي لجميع البرامج الدراسية، وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الالكتروني للمجلس: http://www.chea.org/

ومن المُسلَّم به أنَّ بعض الدول المتقدمة في مجال التعليم الجامعي، أنشأت آليات تضمن وجود الجودة، وأنَّ هذه الآليات تلعب دوراً مهماً في الوصول إلى الجودة، فالجودة هي الأمر المطلوب وهي الغاية في النهاية، أما ضمانها فهو أقرب إلى أن يكون نوعاً من الإفادة بوجودها، حالها حال الطبيب الذي يُعطي إفادة بسلامة جسم شخص ما، فالسلامة هي الغاية، ومثلما أن الإنسان يُحافظ على صحة جسمه من تلقاء نفسه ولا يذهب إلى الطبيب كل يوم ليعطيه إفادة، فإنه من الطبيعي أن تكون المؤسسة التعليمية قادرة على حفظ جودتها دونما حاجة إلى من يفيد رسمياً بذلك في كل فترة، وبالمِثل فإنَّ هناك مناسبات تستدعي حصول مؤسسات التعليم الجامعي على إفادة بجودتها، وهذه المناسبات إلى زيادة تفرضها التطورات على الصعيد العالمي.(١)

وتجدُر الإشارة إلى أنَّ القوى العاملة في الوطن العربي أو دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً ليست مؤهَّلة بالقدَر الذي يجعلها تُساهم في دفع عجلة التنمية. وبحسب تقرير التنمية والصندوق العربي "فإنَّ مؤسسات التعليم الجامعي لم تفلح في إيجاد الخريجين المؤهلين لاحتياجات سوق العمل الحديثة"،(٢) لذلك شرعت حكومات مجلس التعاون إلى إجراء إصلاحات جرئية تتعلق بتحسين جودة التعليم لتلبية مُتطلبات سوق العمل المتزايدة وفقاً لمهارات سوق العمل العالمي، وباشرت بالتعاقد مع هيئات دولية متخصصة في ضمان الجودة، من أجل تحسين نوعية التعليم والتوسُّع فيه.(٣)

فضمن إطار اللَّحاق والاستجابة لركب العولمة في التعليم الجامعي، تخضع كل مؤسسات التعليم الجامعي في الوطن العربي عموماً لمبدأ ضمان الجودة والتميُّز وبتأييد مباشر من حكومات الدُّوَل،(٤) حيث تُشكل العولمة ضغطاً كبيراً على عملية إصلاح التعليم الجامعي وفقاً لسياسات تحددها الهيئات العالمية المنضوية تحت سلطة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فالعولمة بشكلها الاقتصادي تتحول في سياقها الأيديولوجي إلى سياسة تعليمية ذات

---

(١) عدنان الأمين: ضمان الجودة في الجامعات العربية، **مرجع سابق**، ص٨.

(٢) **برنامج الأمم المتحدة الأنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م، خلق فرص للأجيال القادمة، الطبعة ١، عمان: منشورات المكتب الإقليمي التـــابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢م، ص١١١.

(٣) حمد السليطي: **التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة تحليلية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٢م.

(٤) هيئة ضمات جودة التعليم والتدريب: **التقرير السنوي، ٢٠١٠**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١٠م، ص٩.

توجُّه مقصود، وهذا ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة(٦٢) الفقرة(١) حيث ذكر بأن "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها، كما أنَّ له أن يوجِّه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير. وله أن يقدِّم توصياته في أيَّة مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء "الأمم المتحدة" وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن"[١]

وعلى ضوء ذلك فإنَّ التعليم الجامعي انشغل كثيراً بالاستجابة لاستراتيجيات العولمة التنافسية، وظل مفهوم الجودة والتميُّز يُشكِّل الهاجس الأول والتحدي الأهم في تطوير التعليم الجامعي الخاص، لذا فإنَّ كل صيَغ التطوير تأتي في سياق الاستجابة لتوصيات وتقارير الهيئات الدولية المرتبطة بالمشهد العالمي.

كما أنَّ أغلب دول العالم النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على تمويل مؤسسات التعليم الجامعي من قبَل البنك الدولي وبعض الهيئات التابعة للدول الكبرى، وهذا بحد ذاته يشكل استجابة صريحة وضمنية للأهداف الإنمائية التي يطلقها البنك الدولي الذي يُعدُّ من أكبر المُمَوِّلين الخارجيين لقطاع التعليم في البلدان النامية، "ويُعتبر أحد الأطراف الرئيسية الفاعلة في الجهود العالمية لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية، والمتعلق بتوفير تعليم ذي جودة عالية وعالمية متوافقة مع المواصفات الدولية"[٢] فالدول التي لا تستجيب لتوصيات البنك الدولي والأمم المتحدة بمختلف منظماتها لا تحصل على التمويل المالي لتنفيذ مشاريعها الإنمائية والتعليمية، وبمعنى آخر فإنَّ الوكالات الدولية تقوم بإحداث تغييرات داخل البلدان الفقيرة وذات الدخل المحدود في العالم لصالح اتجاه يتوافق مع مصالحها النخبوية، ومجال الجودة والتمييز، وهذا ما يجعل الاستجابة المتعلقة بإصلاح التعليم الجامعي الخاص غاية ضرورية لا مجال في التباطؤ فيها.

وفي السياق نفسه فقد تأثرت نُظم التعليم الجامعي بشقيْها العام والخاص في الوطن العربي بتطبيق الممارسات المتعلقة بالجودة والاعتماد بالنموذج الأمريكي وتحديداً بمجلس التعليم العالي بأمريكا(CHEA) والسبب في ذلك يعود للقوة الاقتصادية المبنية على المعرفة العلمية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فهي تفرض على نظم التعليم الجامعي في البلدان النامية أنْ تستجيب لمعاييرها وممارساتها إذا ما أردت أن تلتحق بركب التقدم، وإذا ما أرادت أن يُعترف ببرامجها العلميَّة.

ويمكن ملاحظة الاستجابة لمتغيرات العولمة التنافسية من خلال اتفاقيات اليونسكو الخاصة بالاعتراف بالمؤهلات العلمية، والوثائق التي تُلزمها قانوناً أن تخضع لتحقيق الأهداف المُوقَّع عليها والتي

---

(١) **ميثاق الأمم المتحدة**: الفصل العاشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة(٦٢) الفقرة(١)، نيويورك: الأمم المتحدة.

(٢) البنك الدولي: **التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١١** : الاستعراض السنوي، البنك الدولي، ٢٠١١م، ص٨.

تخصُّ جودة التعليم الجامعي والاعتراف المُتبادل للدرجات العلمية والمؤهلات التي تتوافق مع المواصفات العالمية.(١)

ومما سبق يمكن القول:

إن الاستجابة لمبدأ الجودة والتميُّز من الضروريات الحتمية التي ينبغي أن تستوفي معاييرها مؤسسات التعليم الجامعي بشقيها العام والخاص، ولكن ليست تلك المعايير الدولية التي جاءت تُجسِّد معايير مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في الدول الأجنبية، فالجودة وضمانها هي مشاريع تعني الدولة ووطنيتها، لذا لا بد أن تكون الاستجابة لها من خلال إيجاد هيئة وطنية وقوميَّة تعتمد في المقام الأول على وضع معايير تُناسب البيئة المحلية والعربية وتنسجم مع المستجدات العالمية، فالاستجابة للجودة العالمية التي تُنادي بها المنظمات والهيئات الدولية تُشكل خطراً على تنميط التعليم وفقاً لمعايير أجنبية، فشهادة الاعتماد الأكاديمي التي تمنحها الهيئات المُختصة التي تعمل تحت مضلة مجلس التعليم العالي بأمريكا(CHEA) تحمل في طياتها أبعاداً سياسية واقتصادية وتعكس صراعاً على السلطة في المؤسسة الجامعية، فموضوع الاعتماد الأكاديمي هو حصر للمؤسسات الجامعية التي لا تطبِّق معايير الهيئات الدولية ولا تعمل بنظام الإملاءات الأمريكية فيتم النَّيل من سمعتها الأكاديمية والمهنية، وبالتالي فإنَّ مبدأ الجودة والاعتماد يبرُزان كعامل ضغط أساسي على المؤسسات الجامعية للعمل الدائم تجاه تحسين مُدخلاتها وتطوير عملياتها وتحسين مُخرجاتها بما يتوافق مع أهداف التعليم الجامعي وغاياته، ولكن هذا يتناقض مع مبادئ الحرية الأكاديمية ومبادئ الشفافية التي تنادي بها هيئات الجودة والاعتماد.

إن اعتماد أنظمة الجودة الدولية يُمثل استجابة لاتِّساع نطاق التعليم الجامعي وتدويله، ومن ثمَّ اعتماد قوانين ولوائح مستوردة ومُنمَّطة على مستوى القارة أو الإقليم، ممَّا يحدُّ من درجة التنوُّع ولا يأخذ في الاعتبار مسألة القومية والوطنية للبلد المعني، ولهذا سارعت العديد من الدول الأوروبية إلى تبنِّي نظم جودة واعتماد خاصة بها وتتناسب مع ظروفها ومتطلباتها، بحيث يؤدي الالتزام بها إلى نيل ثقة المجتمع الأكاديمي والتعليمي وتحسين صورة مؤسسات التعليم الجامعي في المجتمع وتعزيز مكانتها في السوق العالمي.

مما سبق نستنتج الآتي:

- التعليم الجامعي الخاص يتبنى الأنماط والنماذج الدراسية الغربية، وبحُكم انتشاره في مختلف الأقطار أدَّى ذلك إلى تجانس كبير بين مختلف الأنظمة التربوية في العالم، واستطاع الوصول لبعض أهدافه.

---

(١) **نص اتفاقية البحر المتوسط**، أتيحت بتاريخ ١٢/١٠/٢٣ الثلاثاء على الموقع الشبكي: http://www.unesco.org/education/studyingabroad/index.shtml

- تدريس الطلاب في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في الدول الأجنبية أدَّى إلى عملية تغيير القيَم والثقافة الوطنية لهذه الدول، وذلك الأثر يُلتمَس عند عودتهم إلى بلدانهم.
- في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص يتم استيراد المناهج والطرق التدريسية من البلدان الأجنبية، وهذا بدوره يؤدِّي إلى ترسيخ العولمة بوصفها منهج تربوي متكامل، تؤثر في سلوكيات المُتلقي.
- انتشار اللغة الانجليزية كلُغة عالمية في أغلب دول العالم ساعد مؤسسات التعليم الجامعي الخاص على فرض تعلُّم اللغة الإنجليزية للتواصل مع العالم، وهذا تأثير بالغ الأهمية في تشكيل ثقافة الطلاب. والجامعات الخاصة اليوم تُعطي أهمية كبرى للغة الإنجليزية عند الالتحاق بها.
- الدراسات الدولية المُقارنة التي سمحت بفهم الأنظمة التربوية العالمية والتي أفضتْ أغلب نتائجها إلى ضرورة العمل على تغيير النمط التعليمي المحلي، ومحاولة إيجاد صيَغ تعليمية حديثة تتواكب مع مُتطلبات العصر.
- تحوَّلت الجامعات الخاصة في الوطن العربي إلى أداة لفرض العولمة من خلال مَداخل عِدَّة أبرازها المجال الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي: فالجامعات الخاصة اليوم هي مؤسسة من مؤسسات الإنتاج العولمي، فمعارفها ومهاراتها وخبراتها أصبحت ضرورة من ضرورات سوق العمل الدولي بوصفها سعلة دولية تتحكم فيها قوى كبرى، وتعمل على تصديرها لجميع دول العالم لإنتاج عقول وذهنيات وخبرات تتوافق مع الرؤية المرسومة لقوى العولمة المختلفة، كالأمم المتحدة وصندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة، وغيرها.
- سُلبت الجامعات الخاصة من جوهرها وأهدافها الإنسانية، فأصبحت متلازمة للعولمة بكل إفرازاتها، وتم رسم سياساتها بما يوافق اقتصاديات العالم برجماتياً، فأصبحت في خدمة الرأسمالية الجديدة التي تُشكل بذور العولمة وثمارها. فالمُتأمِّل في آليات عمل الجامعات الخاصة يُدرك حقيقة الاجتياح والاستهلاك المعرفي لمنتسبيها، فهي مرتبطة في كل عملها بمؤسسات خارجية لا تراعي المحلية والوطنية والقومية وغيرها.
- ارتباط الجامعات الخاصة بالنفوذ والهيمنة العالمية أفقدها قدرتها على الممارسات النقدية والقيَميَّة، فهي مُجرد أداة لاستمرارية المصلحة الاقتصادية للعولمة، فلا يوجد فيها نقد علمي ولا ممارسات ابتكارية وإبداعية، فكل ما فيها هو مغازلة لقيَم

وأخلاقيات مستوردة لا تُناسب البيئات المختلفة، ولا تحترم الخصوصيات الثقافية للشعوب.

- الجامعات الخاصة اليوم ضحيَّة من ضحايا العولمة، تبرز قيمتها بتحقيق أرباحها عند المضاربين الاقتصاديين، فلا تنظر إلى الإنسان بوصفه الهدف الموضوعي المؤثر، بل تعتبره الأداة المستخدمة للاستهلاك الاقتصادي، فلا غاية له إلا الحركة الاقتصادية والمنافسة السُّوقية، وأما مفاهيم الإنسان المُنتج والمُغيِّر فلا وجود لها إطلاقاً في مسار الاقتصاد والأرباح.
- الجامعات الخاصة اليوم مُفعمة بمصطلحات رنّانة وبرَّاقة يُفهم من ظاهرها رُقِيّ الإنسان في إنسانيته التي تُمثلها حريته، كالتربية على المواطنة، والتربية على التسامح، والتربية لحقوق الإنسان، والتربية للسلام والتعايش والانسجام، واحترام حقوق الإنسان والتنمية البشرية والعالمية وغيرها من التسميات المتصلة بالعولمة. والحقيقة أنَّ تلك المصطلحات ما هي إلا فخ من أفخاخ العولمة، فالمُتأمل في التاريخ السياسي للدول المهيمنة كأمريكا وغيرها يخرج بقناعة بأن تلك المصطلحات ما هي إلا أكذوبة وللمتاجرة وخِداع العالم، وإلا أين تلك المصطلحات من حرب العراق، وأفغانستان، وفلسطين المُحتلة وغيرها؟!

# الفصل الخامس

# التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومواجهة متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة"رؤية نقدية"

- نتائج الدراسة
- الرؤية النقدية للتعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومواجهة متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة.

# الفصل الخامس

# التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومواجهة متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة"رؤية نقدية"

لقد بَيَّنَ الباحث ما هي مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين وفقاً لمتغيرات العولمة، واتضح من الفصول السابقة أنَّ التعليم الجامعي الخاص اليوم لا يمكن أن يخرج عن العولمة والمساقات المشكِّلة له. فالتعليم الجامعي الخاص في مستوياته المختلفة يبقى في ذلك متأثراً بالأنساق الأكثر قوة في المجتمع: السياسية والاقتصادية والثقافية والتنافسية، كما أنّه في رحاب التأثر القوي بالأيديولوجيات المختلفة، بل إنه في بعض حالاته يتشكل وفقاً لاعتبارات سياسية واضحة من قبَل الولايات المتحدة الأمريكية ويكون لها دورٌ مهمٌ في تشكيله وبالتالي صياغة مخرجاته. بمعنى آخر قد يكون هناك حرصٌ عند البعض أن لا يأتي النظام التعليمي في مراتبه العليا في أداءه ومخرجاته مشكِّلاً لقناعات ورؤى قد لا تتسق مع تلك التي تقوم عليها أو تشكلها الأنساق المهيمنة في المجتمع، وتتشكل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص أيضاً في بنيتها العامة بإطار النظام العولمي، كما وإنَّ الاستثمار فيه هو تجسيد لطموحات وتداعيات العولمة التي يُسيطر عليها الكيان الأمريكي.

## نتائج الدراسة:

**من خلال تناول الفصول السابقة من الدراسة تمَّ التوصل إلى عدة نتائج منها:**

١. العولمة ظاهرة حتمية تعمَّم مساراتها في كل الاتجاهات فلا يمكن نكرانها، ولكنَّ يمكن تلافي سلبياتها وتعزيز إيجابياتها وفقاً لمتطلبات القيَم المجتمعية والإطار العام للمصلحة الاقتصادية.

٢. التعليم الجامعي الخاص يقع تحت تأثير اقتصاديات السوق وسياسات الخصخصة، ولهذا فهو يتشكل وفقاً لآليات الربح والتجارة في طابعه العام.

٣. العولمة بوصفها كتلة ثقافية ذات تأثير مباشر أحدثت أزمة مجتمعية داخل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي.

٤. العولمة هي السلاح الذي يفتك بالخصوصية فتحوِّل الخاص إلى عام، أي من جزء إلى كل ومن محدود إلى شامل.

## الرؤية النقدية: (المطلوب من التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ليواجه متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة)

فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة بإطارها النظري تشير طبيعة المجتمع البحريني إلى وجود مشكلات أساسية في بنية التعليم الجامعي الخاص تتمثل في اختلاف أدواره ومضامينه، حيث أن متطلبات العصر الحالي الذي تهيمن عليه مفاهيم العولمة، فرض متغيرات وادوار جديـــدة لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.

وتشير الدراسة أيضاً أنَّ مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين تنحـــصر وفقـــاً لمتغيرات العولمة في أربع مشكلات رئيسية هي: المشكلات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتنافسية (النوعية)، ولهذا تتمثل الرؤية النقدية التي خرج بها الباحث في دراسته في الـــدور المطلوب من التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ليواجه متطلبات المجتمع ومتغيرات العولمة فيما يلي:

### أولاً: مواجهة المشكلات المرتبطة بأزمة الهوية في التعليم الجامعي الخاص:

### فيما يتعلق بالأهداف والخطط والرؤية العامة:

١- **أن تكون أهداف الجامعات الخاصة بمملكة البحرين تصب في تزويد المجتمع بحاجاته من القوى** العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن بتغير الظروف وتطور المعرفة، كما يجب عليها أن تقوم باستمرار بتدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية التي من شأنها أن تكون العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة.

٢- أنْ تقوم مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين بتبني وثيقة تحدِّد أهدافها التعليمية، بحيث تكون الأهداف التعليمية مُصاغة بطريقة ذات مضمون تعاوني وطني قومي خالص، وأن تُراعي القيَم والمبادئ التي تُحافظ على الهوية والثقافة الحضارية، وتتضمن تأكيدات واضحة المعالم: كالروابط المشتركة بين التعليم الجامعي الخاص والتعليم الجامعي الحكومي ومؤسسات المجتمع المحلي، وقدرة التعليم الخاص على تعزيز الرخاء والأمن والاستقرار في الدولة، ونشر قيم التسامح والاختلاف والتعايش بين أطياف المجتمع.

٣- أنْ تكون أهداف التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين تصب في خدمة المجتمع بالدرجة الأولى عن طريق تطوير البحث العلمي وتطبيق المعرفة وتوظيفها توظيفاً صحيحاً في خدمة المجتمع والعمل على تنميته تنمية شاملة من خلال التفاعل والمتابعة المستمرة لمراكز خدمة المجتمع بالجامعات.

٤- يجب أن تصاغ كل أهداف مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين من منطلق الأهداف الثلاثة المتعارف عليها ، وهي التدريس من أجل نشر المعرفة، والبحث العلمي الذي يصب في تطوير المعرفة، وخدمة المجتمع لتحقيق التنمية.

٥- أنْ تؤكِّد أهداف التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين على نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلى من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم، والحفاظ على الثقافة الوطنية والهوية العربية المتمثلة في العقيدة والقيم وتنمية الفكر واللغة.

٦- أنْ تُساهم الجامعات الخاصة في المجتمع البحريني بتكوين بيئة تعليمية تحترم التعدُّد الثقافي، وتهتم بالاختلافات بين الأفراد، وأن تكون واعية بالمسؤولية الاجتماعية، وأن تحترم الأراء الجديدة وتخلق فرص التحاور والنقد في جميع أمور الحياة.

**فيما يتعلق بالبحث العلمي والتقني:**

١. يجب أن تعمل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين على امتلاك أدوات التكنولوجيا والبحث في فلسفتها وتاريخها ، وأيضا ضرورة توافر القاعدة الفكرية التي تهيِّئ لنا مناخاً اجتماعيا يساعد على مواكبتها، ويتوافر فيه العقلانية والديمقراطية، بحيث يفرز لنا عقلاً جديداً قادراً على التواجُد بالفعل في عصر تتحوَّل فيه العولمة إلى هيمنة ثقافية واقتصادية.

٢. يجب أنْ تُركز مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين على تنمية الحس النقدي لدى الطلاب في كل القضايا المجتمعية، وتعزيز الارتباط بالهوية الوطنية والثقافية للمجتمع، بحيث تتعامل معهم من خلال الثقافة المحلية وليس الأجنبية.

٣. الاهتمام بالأنشطة العلمية التي تؤدي إلى المعارف الجديدة، لتُسهم ــ هذه المعارف ــ في الإثراء التعليمي والفكري ولتؤدي إلى تحقيق تقدُّم تكنولوجي ومنافع اقتصادية محلية وطنية، وكذلك الاهتمام بتعزيز البحوث الأساسية والبحوث الموجَّهة نحو حل المشكلات، وتعزيز الدور الرئيسي الذي تؤدِّيه البحوث العلمية في اكتساب المعارف الثقافية المحلية والوطنية.

٤. العمل على حل المشكلات القائمة في المجالات المشتركة بين العادات المكتسبة من بيئة التعليم الخاص والعادات المنبثقة من قيَم المجتمع، وصياغة مبادئ وطنية محدَّدة

تكون نسقاً دستورياً لسلوكيات طلاب التعليم الجامعي الخاص؛ لتعزيز الشراكة الوطنية بين الدولة بمؤسساتها وبين المجتمع بمؤسساته الخاصة.

٥. العمل على توجيه وتطوير التكنولوجيا المحلية ذات الطابع القومي في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين وتحفيزها بكافة الوسائل، وهذا يتطلب قاعدة علمية متينة تعتمد على أساليب إنتاجية آمنة ونظيفة تحمل مضامين الوطنية والهوية العربية في نشأتها وبروزها للواقع الميداني.

٦. أن تقوم مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين بوضع استراتيجيات وترتيبات مالية تُعزِّز البحث العلمي والتقني في مجال التنمية الوطنية المستدامة، وتنمية التعاون بين التعليم الجامعي الخاص المحلي مع مؤسسات التعليم الجامعي الخاص على المستوى القومي والعربي فيما يتعلق بالبحث العلمي والتطوير والابتكارات الوطنية، وتوفير حوافز للبحث والابتكار.

٧. الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التقنية من خلال تبادل الخبرات، مع الأخذ في الحسبان الحفاظ على القيَم والثوابت المجتمعية، بحث لا يكون هناك تصادم بين المعرفة التكنولوجية والقيم الوطنية والاجتماعية، بحيث تكون المعرفة والخبرة التكنولوجية تسير في خدمة الإنسانية وليس في خدمة الأغراض الشيطانية.

٨. العمل على بناء نُظُم آلية موحَّدة لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، بحيث تحتوي على قواعد معلومات وطنية وعربية وقومية؛ لرصد كافة الأبحاث الابتكارية والتطويرية التي تُنتجها مؤسسات التعليم الجامعي الخاص.

٩. دعم البُنية الأساسية للبحث العلمي في جميع مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، حتى لو اقتضى الأمر الاقتراض من البنوك المحلية والحكومية.

١٠. اعتماد مؤشرات ودلائل للمعرفة التكنولوجية والمعرفية التي تُنتجها مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في الإحصاءات الوطنية والقومية على المستوى الإقليمي والعالمي.

١١. يجب على مؤسسات التعليم الجامعي الخص في مملكة البحرين أنْ تحافظ على الثوابت الثقافية كالدين الإسلامي، واللغة الأم والقيم المجتمعية الأخرى، بحيث تُبيِّن أنَّ تلك القيَم والثوابت لا تخضع للتغير والمناقشة عدا التفسيرات والتأويلات المتناقلة، فهي قابلة للأخذ والعطاء والتفاعل وإبداء الرأي فيها حسب معطيات ومستجدات العصر.

**فيما يتعلق بالمناهج:**

١. إعادة النظر في المناهج التعليمية الحالية والتي لم تستوعب طبيعة العصر الحالي ومتغيراته ومفاجآته والمدلولات التي دخلت في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعسكرية.

٢. العمل على تعميق المنهج الدراسي بالمحتوى الوطني، وخصوصاً مقررات الشريعة واللغة العربية الأصيلة والمواطنة، بالقدْر الذي يفي بتلك الموضوعات ومدى توازنها مع اللغة الأجنبية وما تحمله من مضامين مختلفة.

٣. تضمين المناهج الحالية التي تُدرَّس في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص موضوعاتٍ ذات أهمية وطنية، كالتاريخ الوطني البحريني، والحضارة العربية، وتاريخ المعرفة البشرية، والشريعة الإسلامية، والمواطنة الصالحة التي من شأنها أن تعزِّز انتماء الطلاب بوطنيتهم وقيَمِهم ومبادئهم.

٤. إدخال التعديلات المناسبة على المناهج المستورَدة التي تتعلق بالتطورات الحديثة في جميع المجالات العلمية والطبية والعلمية والتكنولوجية وغيرها والتي تُدرَّس في الجامعات العالمية وتمثل مادة أساسية في التعليم الجامعي.

٥. دراسة إمكانية تدريس مقررات الدراسة في جميع التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص باللغة العربية، مع إمكانية عمل توليفة بين اللغتين العربية والأجنبية واعتماد اللغة العربية في المنهج الدراسي كلغة أساسية مُعتمدة ومُعتبرة في عملية التدريس.

٦. يجب أن يكون المنهج الدراسي في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص مُنسجماً مع المتغيرات العالمية، بحيث لا يكون نسخة مستوردة من التعليم الجامعي الأجنبي، ولا حلقة بعيدة منفصلة عن تلك المُتغيرات.

**فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس:**

١. تحديد الكفايات العلميَّة والمهنيَّة ذات الارتباط بالمواطنة والانتماء والاعتزاز بالهويَّة لكل أعضاء هيئة التدريس في كل مجال ومقرر دراسي، والعمل على تدريب الأكاديميين على مهارات الاعتزاز بالثقافة والهوية والانتماء الوطني والقومي قبل مزاولة المهنة والانخراط في عملية التدريس.

٢. إيجاد صيغة علميَّة وطنية يقوم من خلالها عضو هيئة التدريس بتنمية حِسِّ النقد والإبداع العلمي في عملية التدريس داخل غرف الدراسة.

٣. حث أعضاء هيئة التدريس على تنمية مهارات التفكير والتعلُّم المُستقل والحوار والمهارات الاجتماعية لدى الطلاب في عملية التدريس.

٤. إلقاء الضوء على الأنماط السلوكية والممارسات العلمية المُعبِّرة عن تأثيرات العولمة السلبية، وتنبيه الطلبة للآثار الثقافية الضارة من وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة.

٥. تحذير الطلبة من خطورة العولمة الثقافية المُتمثلة في إلغاء الخصوصيات الثقافية المحلية، وتعميم النموذج الغربي تدريجياً دون وعي وإدراك.

٦. الحرص على مساعدة الطلبة في فهم التطورات التكنولوجية ومدى تأثير ذلك على الثقافة والهوية، مع توضيح العلاقة بين إنتاج المعرفة التكنولوجية وبين التأثير الثقافي لمَوْجات التطوُّر العولمي.

٧. ترسيخ ثقافة الاختلاف والعموميات والتنوُّع بين الطلاب، مع التنبيه للتناقضات التي تمارسها الدول المهيمنة واستخدامها للمصطلحات العولمية كمفهوم السلام، والإرهاب، والمواطنة، والحداثة والحريات الشخصية، والحقوق والواجبات وغيرها.

٨. التطرق بين الحين والآخر لدور العولمة في ترسيخ الفوارق الاجتماعية وخلق التفاوت والطبقات بين أفراد المجتمع وبين الدول عامةً.

٩. التركيز على ضرورة بناء الوحدة العربية والإسلامية لتجنب الوقوع في فخ العولمة.

**فيما يتعلق بالاتفاقيات التعاونية:**

١. العمل على التوسُّع في توقيع اتفاقيات التعاون مع مؤسسات التعليم الجامعي في الوطن العربي، ووضع إطار وطني قومي تُبنى عليه عملية توقيع الاتفاقيات بحيث تتمحور علمية التعاون في تعزيز وتطوير التعليم الجامعي مع الأخذ في الاعتبار الوطنية والانتماء والحفاظ على الهوية الثقافية.

٢. إعداد إطار مرجعي تُحدَّد فيه الأسس والمواصفات التي يجب أن تحتويه صيغة الاتفاقية المُوقعة مع الجامعات سواء كانت أجنبية أو عربية، وتشكيل لجنة في كل جامعة لتحديد أوجُه التعاون والاستفادة، بحيث يوضع في الحسبان مدى تأثير تلك الاتفاقيات على الهوية الثقافية وعلى الجانب الوطني والحضاري للدولة.

٣. تُشكل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص فريق عمل من المختصين، لدراسة كل نتائج الاتفاقيات المُوقعة مع الجامعات الأخرى، وتقويم مدى تأثر البرامج الدراسية بتلك الاتفاقيات وبَعد معرفة النتائج ترفع التوصيات اللازمة لاتخاذ الخطوات المناسبة.

٤. أن لا تكون الاتفاقية انعكاساً لأبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية، ولا تمثل استنساخاً للأهداف المرسومة للجامعات الأجنبية، بل يجب أن تكون منسجمة مع خدمة الوطن بمختلف مؤسساته، وتراعي التنوع والانتماء والهوية.

**ثانياً: مواجهة المشكلات المرتبطة بالتسليع للتعليم الجامعي الخاص:**

وبرغم أنَّ العولمة تؤثر بشكل جذري على السياسة والاجتماع والقيَم إلا أنَّ عامل الاقتصاد يبقى هو المُحرِّك الأساسي لها.[١] لذلك تقتضي الحاجة إلى:

١. إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مملكة البحرين مع منظمة التجارة العالمية، والتي نصَّت على تحويل التعليم الجامعي إلى القطاع الخاص والمشاركة فيه بمعنى الاستثمار فيه وخصخصته، والعمل على إلغاء مبدأ الربحية والمتاجرة فيه وفق المفهوم السائد.

٢. إلغاء بنود اتفاق التجارة الحرة التي وقعتها مملكة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تخص تحرير التعليم الجامعي من الشكل التقليدي، وإبقاء الاتفاقيات في إطار التجارة بالسِّلع والقطاعات الخدمية والتكنولوجية وغيرها.

٣. العمل على إلزام مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بعمل آلية تحدِّد الرسوم الدراسية وعدم المبالغة فيها، وجعلها في مستوى دخل الفرد في المجتمع البحريني، لكي لا تُبنى الفوارق المجتمعية بين أفراد المجتمع، وتحقق مبدأ التعليم للجميع.

٤. إيجاد مصادر مالية أخرى لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص، وعدم الاعتماد على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب مقابل الحصول على التعليم الجامعي.

٥. وضع ضوابط ومعايير أكثر صرامة لإنشاء مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، وخصوصاً على المستثمرين المباشرين الأجانب، مع التركيز على

---

(١) بثينة حسنين عمارة : **العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري** ، القاهرة ، دار الأمين ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١ .

الفروع الأجنبية للجامعات العالمية والتي تتاجر باسمها ومكانتها بين الجامعات وتستقطب أعدادًا كبيرة من الطلبة نظراً لسمعتها العالمية.

٦. إيجاد شراكة حقيقية بين الدولة وبين المستثمرين في التعليم الجامعي، بحيث يكون التعليم الجامعي من أجل تحقيق التطوُّر والتنمية في الدولة، وليس من أجل المُرابحة والاستثمار فقط.

٧. توفير الحد الأدنى من البُنى التحتية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص، وعدم السماح للجامعات الخاصة لممارسة دورها في مباني تجارية لا تستوعب الأعداد الهائلة ولا تتناسب مع البيئة الجامعية.

٨. محاربة الأفكار التي تستهدف تحويل التعليم الجامعي إلى دائرة التبادل التجاري وانتعاش السوق والمكاسب الاقتصادية وغيرها، فبقدر ما يكون هناك انتعاش اقتصادي يكون هناك انحطاط ثقافي وانحطاط تنموي.

٩. يجب أنْ لا يكون الاستثمار في التعليم الجامعي بالشكل التجاري المعهود ( مرابحة، وفوائد، وعوائد مالية) مثلما الاستثمار في باقي القطاعات الخدَميّة، فالتعليم يجب أن تُستثمَر فيه العقول وتُستغل لخدمة المجتمع، وليس لخدمة الاقتصاد وإنعاشه على حساب المجتمع.

١٠. أنْ لا تتحول مؤسسات التعليم الجامعي الخاص إلى مشاريع تجارية هدفها الأول الربح النقدي، وهذا ما يُشكل هاجساً وخطراً كبيراً على مستقبل التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين والوطن العربي ككل.

١١. دراسة إمكاينة مشاركة القطاع الحكومي في تحمُّل جزء مادي بسيط من الميزانية العامة لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص، حتى لا تكون الجامعات الخاصة في معزل عن ما تحملُهُ الدولة من رؤى تطويرية ولا تكون ربحية بنسبة مبالغ فيها.

١٢. يجب أنْ تكون الأرباح التي تحققها مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في المملكة لأجل تطوير التعليم وتحقيق النفع العام ولأجل خدمة المؤسسة الجامعية وتطويرها.

**ثالثاً: مواجهة المشكلات المرتبطة بالجودة والتميُّز في التعليم الجامعي الخاص:**

**فيما يتعلق بالمسؤولين في الدولة:**

١. تطوير الاستراتيجيات التعليمية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص من خلال الرفع من مستويات الكفاءات التعليمية واستحداث وسائل تشجع الابتكار وتوظف التقنية والتطور التكنولوجي توظيفاً سليماً يراعي الهوية الثقافية والانتماء الوطني المحلي.

٢. الحد من التوسُّع في التعليم الجامعي الخاص نظراً لصغر المساحة الجغرافية والنسبة العامة للطلبة المُلتحقين بالتعليم الجامعي مع الحجم الكبير لعدد الجامعات الخاصة في المملكة.

٣. الاهتمام بقضية النوعية والجودة الوطنية وليس الأجنبية، بمعنى تبني معايير وطنية محلية يضعها خبراء ومستشارون من المحيط والبيئة العربية تكون مرجعاً أساسياً تلتزم به الجامعات عامة.

**فيما يتعلق بالأهداف العامة:**

١. أنْ تضع مؤسسات التعليم الجامعي الخاص رؤية تنسجم مع معايير جودة التعليم في مملكة البحرين والتي تضعها الهيئات الوطنية، ولا تكون مرتبطة برؤية الجامعات الخاصة في الدول الأجنبية.

٢. صياغة أهداف تعليمية تتفق مع رسالة الجامعة وتكون واقعية وتُبنى على أساسها عمليات تطوير وتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية وخطط العمل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

٣. وضع الخطط والاستراتيجيات الصريحة والمُحددة، وتنفيذها وفقاً لبرنامج زمني يتم إقراره في ضوء الإمكانات الماديّة والبشرية للمؤسسة وظروفها، وعلى خلفيّة متطلبات هيئة ضمان جودة التعليم في مملكة البحرين.

٤. وضع نظام لتوثيق الأعمال والأنشطة المرتبطة بالخُطط والأهداف، ودلائل مُحددة على أنَّ المؤسسة تحقق أهدافها في ضوء رؤيتها ورسالتها، وسياسات القبول فيها.

٥. البرامج التعليمية لا بُدَّ أنْ تعكس الصورة المُعلنة للأهداف العامة.

٦. إيجاد مناخ عام في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص يتيح لجميع العاملين في مجال الجودة المشاركة الفعالة في أنشطة الجودة وتحفيزهم على التعبير بحرية عن آرائهم وتصوراتهم حول سيرورة الأنشطة ومدى تحقق الأهداف المنشودة.

**فيما يتعلق بالكيان المادي للمؤسسة:**

١. أن تتوفر بيئة تحتية قوية للجامعات الخاصة من مرافق ومُدرَّجات وصفوف ومختبرات ومكاتب للأساتذة والإداريين وملاعب ومطاعم وغيرها، بما يتوافق مع

المتطلبات الوطنية لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وليس في محلات أشبه بالدكاكين والسوق المفتوحة.

٢. أنْ يتم تشييد مبنى مستقل للجامعات الخاصة بمواصفات محددة تكفي لاستيعاب أعداد الطلبة المتوقع أن يدرسوا فيها، وتكون تلك المواصفات متوافقة مع المواصفات التي أقرَّها مجلس التعليم العالي بمملكة البحرين.

٣. أن تتوفر لدى الجامعات الخاصة مكتبات تضمُّ مصادر معلومات وقاعات ومقاعد كافية تتناسب مع احتياجات الطلبة، على أن تكون مُزودة بمراجع وقواعد بيانات حديثة، إضافة إلى الأجهزة والبرامج الحاسوبية.

٤. أن تمتلك الجامعات مختبرات للتجارب العلمية، ويتم تصميمها وفق المواصفات المطلوبة من قِبَل مجلس التعليم العالي بالمملكة .

٥. أنْ يكون مبنى الجامعات الخاصة مزود بأجهزة الأمن والسلامة ليحفظ حياة الطالب ويضمن السلامة لجميع المنتسبين للجامعة.

**فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس:**

١. أنْ تضم الجامعة نخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس ممّن يمتلكون الخبرة الأكاديمية والبحثية في مجال الاختصاص، ومشهود لهم بالنزاهة والاستقامة.

٢. أنْ يتم توفير عضو هيئة تدريس لكل (٢٨) طالباً، وأنْ يتم تعيينه بنظام التدريس الكلي، لا النظام الجزئي.

٣. أنْ يكون عضو هيئة التدريس في الجامعات الخاصة من حملة شهادة الدكتوراه أو الماجستير على أقل تقدير.

٤. أنْ تضم الجامعة طاقماً تدريسياً برُتب متعددة (أستاذ/ أستاذ مشارك/ أستاذ مساعد) بحيث لا تقل نسبة الأساتذة عن (١٠%) والأساتذة المشاركين عن (٤٠%) من مجموع أعضاء هيئة التدريس.

٥. أنْ يتم تحديد السقف الأعلى للتدريس في الجامعة، بحيث لا يزيد عدد المقررات المنوطة بعضو هيئة التدريس عن أربعة مقررات في الفصل الواحد، أو ما يعادل ١٢ ساعة معتمدة.

٦. أنْ يتم عقد دورات تدريبية متخصصة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة يتم فيها تدريبهم على أساليب العملية التدريسية الجامعية، وتدريبهم على أساليب التواصل الفعَّال مع الطلبة.

٧. أن يتم تقويم عضوء هيئة التدريس بالجامعة بصورة دورية في نهاية كل فصل أو عام، وذلك لتحديد درجة جودة عمليات التدريس والتعلُّم، وتحسين معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس وتعيينهم.

**فيما يتعلق بالطلبة:**

١. أنْ توضَع معايير موضوعية وصارمة للقبول بالجامعات الخاصة، ويتم فيها قياس مستوى التحصيل المُسبق للطالب، بالإضافة إلى مهاراته وميوله واستعداداته، ويتم تطبيقها على كافة الطلبة المُتقدمين.

٢. أنْ يتم توجيه الطالب لاختيار التخصُّص المناسب له من خلال تحليل نتائج امتحانات القبول، ومضاهاتها مع معدَّله التراكمي السابق ورغباته واستعداداته واتجاهاته نحو مادة الاختصاص.

٣. أنْ ينتظم الطالب مدة لا تقل عن ثلاثة أيام بالأسبوع في الجامعة، مع وجود رقابة جادة على حضور المحاضرات من قبل إدارة الجامعة، ومحاسبة الطلبة المُقصِّرين على الغياب والتأخير.

٤. أنْ يتم إنشاء أندية وجمعيات طلابية مستقلة بهدف احتواء اهتمامات الطالب وصقل مهاراته وتعزيز استعداداته نحو التعليم ومساعدته على بناء شخصيته الوطنية والعربية.

٥. أنْ يتم تهيئة مناخ أكاديمي صحي يمنح الطالب حرية التعبير عن آرائه وتصوّراته دون قيود أو شروط، وذلك من خلال إصدار المجلات والنشرات التي تطرح هموم الطلبة، وتعالج مشكلاتهم.

٦. أن يتم توجيه عمادة شؤون الطلبة للاهتمام بمشكلات الطلبة الدراسية والاجتماعية والنفسية والصحية، وذلك من خلال توفير الكتيبات الإرشادية والتعريفية بالخدمات المتوفرة بالجامعة، وتعريفهم بالقوانين واللوائح الجامعية.

**فيما يتعلق بالمناهج:**

١. أن تقدِّم الجامعة الأدلة التي توضح أنَّ كل البرامج الأكاديمية تتسق مع رؤيتها ورسالتها وتنسجم مع الموارد البشرية والمادية المُتاحة، وأنَّ محتوى البرامج يتوافق مع مخرجات التعلُّم المأمولة.

٢. أن يتم تصميم برامج أكاديمية متنوعة تتوافق مع احتياجات الطلبة ومستوى إعدادهم التربوي.

٣. أن تضمن الجامعة إنهاء الطالب لجميع المقررات المطلوبة منه خلال فترة الدراسة، وحصوله على الدرجة العلميَّة في حينها، عن طريق التخطيط لتوفير تلك المقرارات، وتفعيل الإرشاد الأكاديمي.

٤. أن تحدِّد الجامعة مُخرجات تعلِّم الطلبة الخاصة بالمقرارات والبرامج والشهادات والدرجات العلمية، وتقيِّم مدى تحقيق الطلبة لهذه المخرجات، وتُستغل نتائج التقييم لإجراء التعديلات المطلوبة.

٥. أنْ تنسجم إجراءات معتمدة في تصميم البرامج والمقررات، وتحديد مخرجات التعلُّم المطلوبة منها بحيث يتوفر في البرنامج عمق المحتوى، وحُسن استغلال الزمن في أساليب التدريس والتعلُّم.

٦. أنْ توفِّر الجامعة آليات مناسبة للتحقق من جودة البرامج والمقرارات ، وذلك من خلال المُراجعة الدورية المُستمرة لمدى صلتها وتحقيقها لمخرجات التعلُّم المنشودة، وللخطط الراهنة والمستقبلية.

٧. أن يتم التأكُّد بصورة مستمرة من مدى تحقق نتاجات التعلُّم المطلوبة في البرامج والمقررات المختلفة ومدى مواءمة أساليب التدريس والتقويم لتحقيق تلك النتاجات، وإجراء التحسينات المناسبة.

٨. أن يتم استخدام طرُق وأساليب حديثة في تدريس المقررات التي تصقل مهارات التفكير العليا لدى الطالب، وتُعِينه على التفكير المنطقي، واتخاذ القرارات السليمة، وتكوِّن لديه رؤية مستقلة.

٩. أن تضع الجامعة الخاصة في حالة إلغاء البرنامج أو تغيير متطلباته بصورة جذرية ترتيبات مناسبة تتيح للطلبة المقبولين إنهاء تعليمهم الجامعي في الموعد المحدَّد، وبأقل قدر من التأجيل.

**فيما يتعلق بالإدارات الجامعية:**

١. أن تلتزم الجامعة بتوفير لائحة داخلية تفصّل الأمور والقضايا والأنظمة الإدارية والأكاديمية كافة، وتحدّد صلاحيات مجلس أمناء الجامعة، ومجلس الجامعة، وكلياتها، وأقسامها، واختصاصات كل منهم.

٢. أن يتم اختيار أعضاء في الهيئات القيادية في الجامعة مشهود لهم بالكفاءة والخبرة الإدارية، ويتم متابعة قيامهم بمهامهم الوظيفية، وتقويم أدائهم في ضوء رؤية الجامعة ورسالتها، ومتطلبات هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بالمملكة.

٣. أن يمارس أعضاء هيئة التدريس حقهم في إبداء الرأي في سياسات الجامعة المُتعلقة بالبرامج الأكاديمية وتعيين الأساتذة والميزانية والقرارات الإدارية، وذلك من خلال قنوات التعبير المشروعة.

٤. أن تقوم الجامعة بتأسيس لجان تختص بمراجعة الأداء الأكاديمي للمؤسسة وتطويره، بحيث يُمنح أعضاء هيئة التدريس صلاحيات واسعة في صياغة التوصيات المتعلقة بالبرامج والتدريس والتعلُّم.

٥. أن يعكس التخطيط المؤسسي تقييماً واقعياً لمدى توافر الموارد المالية، ووتيرة نموها، ومتطلبات الانفاق، وأن تُؤخذ الأولويات المالية بما يتماشى مع رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها ومتطلبات هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب الوطنية في مملكة البحرين، وأن تُستغل الأرباح السنوية في رفع كفاءة هيئة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

٦. أن يمارس مجلس أمناء الجامعة الرقابة الفاعلة على بنود ميزانية الجامعة، ويراقب النفقات، ويحدد رسوم قبول الطلبة وتسجيلهم، ويرسم استراتيجيات الإنفاق المالي بما يتوافق مع رؤية الجامعة.

٧. أن يتم تقديم الأدلة والإثباتات إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب والتي تؤكّد أنَّ الأرباح المادية يُخصص منها جزءٌ لتطوير البحث العلمي والكادر الأكاديمي والإداري في الجامعة.

**رابعاً: مواجهة المشكلات المرتبطة بالتسييس في التعليم الجامعي الخاص:**

١. يجب أن يكون نظام التعليم الجامعي الخاص لأي جامعة خاصة مرتبطاً بفلسفة واستراتيجية الدولة ووفقاً لأهدافها، فقضايا العلوم والثقافة من أهم القضايا التي تُشكِّل الحلقة القوية بين الحاكم والمحكوم، وبين الحاكم والرعية.

٢. أن تقوم مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بنشر مبادئ احترام حقوق الإنسان وفقاً لعُرف المجتمع وتوجُّهاته، واحترام الرأي والرأي الآخر، وقبول الآخر وعدم تهميشه، وإثراء ثقافة التنوُّع في الفِكر والثقافة، وتكوين روابط دوليَّة مبنية على الأخذ والعطاء، وليس الأخذ دون العطاء.

٣. الارتقاء بمفهوم المواطنة الحقيقية التي تثقف الطالب نحو تربية شمولية، تُبرز فيها التنوع الحضاري، وتُبرز المنجزات العالمية ذات الطابع الإنساني الهادف لخدمة البشرية، وبث روح التبادل العلمي القائم على استخدام المهارات التحليلية والنقدية.

٤. العمل على جعل التعليم الجامعي الخاص كأداة لبناء علاقات دبلوماسية بين الأمم، تأخذ في شكلها ومضمونها البُعد الوطني، وما يستدعيه ذلك من احترام من التنوُّع والاعتماد المُتبادل بين جميع الأطراف.

٥. أن تعمل الجامعات على وضع سياسات تدريبيَّة للفكر الديمقراطي النقدي، وتركِّز على تراكم المعلومات المتعلقة بالديمقراطية ومبادئ الحرية عند الطالب وربطها واقعياً بالمجتمع المحلي والعالمي.

٦. العمل على إبراز السيادة الوطنية للمملكة وتعظيم القوة والانتماء الوطني، لطلاب الجامعات الخاصة، وذلك من خلال عقد اللقاءات والمؤتمرات الشبابية والطلابية في الجامعة.

٧. تدريب أعضاء هيئة التدريس على الممارسات الديمقراطية التي تتفق مع سيادة الدولة وأنظمتها وقيَمها وقوانينها، لكي ينشروا الثقافة السياسية للدولة وليس الثقافة السياسية لدُوَلِهم وانتماءاتهم وتوجُّهاتهم.

٨. الالتزام بأحكام الدستور البحريني نصاً وروحاً عند مزاولة حرية الرأي والتعبير عن المواقف السياسية والحياتية.

٩. اعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي وتجنُّب الانتماء للجمعيات والمنظمات الخارجية التي تستغل وضعية الوطن لتبث فيه الفرقة والانقسام، كما حدث في جنوب السودان.

١٠.احترام جميع الأطياف السياسية داخل الحرم الجامعي، وترسيخ ثقافة التسامُح واحترام معتقدات الآخرين، والنأي بالممارسات السياسية والحزبية والصراعات الشخصية والضيّقة على حساب مصلحة الوطن.

١١.يجب أن يكون المنهج الدراسي منسجماً مع التطوُّرات السياسية، التي جاءت بها الأنظمة الدولية، بحيث يكون قادراً على إثراء الطالب بما حدث ويحدث في العالم من خُدع وتلاعب بالأنظمة عن طريق التعليم، كما حدث في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وتطورات الحرب والسلام، وفلسطين وأفريقيا والسودان والصومال والعراق وكمبوديا وغيرها، وهي أمثلة حيَّة لا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع وتطوير المناهج التعليمية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص.

# المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

ثالثاً: المراجع الإلكترونية

# المراجـــع

## أولاً: المراجع العربية:

### (١)- القواميس والموسوعات:


١. ابن منظور: **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، مجلد(٩)، ١٩٩٧م.
٢. أسامة يوسف أحمد السيد: **الموسوعة البحرينية**، ط١، مملكة البحرين: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.
٣. جواهر محمد الدبوس: القاموس التربوي، ط١، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٢م.
٤. جون كولينز ونانسي باتريسيا أوبراين: قاموس دار العلم- غرينوود للمصطلحات التربوية، ترجمة حنان كسروان، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٨م.
٥. حسن شحاتة وزينب النجار: **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**: عربي-انجليزي، انجليزي-عربي، ط١، القاهرة: الدار اللبنانية، ٢٠٠٣م.
٦. عبد الوهاب الكيالي وآخرون: **موسوعة السياسة**، ط٤، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد(٥)، ١٩٩٩م.
٧. غراهام غيفانز وجيفري نوينهام: **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ط١، دبي، الأمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م.
٨. مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩١م.
٩. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، مصر: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤م.
١٠. مسعود جبران: الرائد : **معجم ألفبائي في اللغة و الأعلام**، ط٣، بيروت : دار العلم للملايين، ٢٠٠٥م.
١١. **الموسوعة العربية العالمية، ط١**، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، مجلد(١٦)، ١٩٩٦م.


### (٢)- الوثائق الرسمية(القوانين والقرارات واللوائح):


١. الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم: **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله، أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٢م/ ٢٠٠٣م**، صنعاء أغسطس، ٢٠٠٤م.
٢. الأمم المتحدة: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، نيويورك: الأمم المتحدة.

٣. ـــــــــــ **الجريدة الرسمية:** مرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٥ بشأن المؤسسات التعليمية الخاصة –الغي بنص المادة (٣٢ ( من المرسوم بقانون رقم (٢٥ ) لسنة١٩٩٨م، مملكة البحرين: وزارة الإعلام، ١٩٩٨م.
٤. ـــــــــــ **الجريدة الرسمية:** قرارات في شأن اللوائح الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، المنامة، مملكة البحرين: وزارة الإعلام، العدد٢٨١٢ الخميس ١١ أكتوبر ٢٠٠٥م.
٥. ـــــــــــ **الجريدة الرسمية:** مرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، مملكة البحرين: وزارة الإعلام، ١٩٧٧م.
٦. **الجهاز المركزي للمعلومات:** تعداد ٢٠٠١ الجزء الأول: نتائج للتعداد العام للسكان، مملكة البحرين: الجهاز المركزي للمعلومات، ٢٠٠٥م.
٧. **رؤيتنا:** من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً: رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠م، مملكة البحرين: مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء، ٢٠٠٨م.
٨. **الفقرة (١) من المادة(٢٦):** الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة.
٩. قانون رقم(٣) لسنة ٢٠٠٥م، **وثيقة مرسوم ملكي بشأن التعليم العالي**، المنامة: قصر الرفاع، صدر بتاريخ ٢٠ أبريل٢٠٠٥م.
١٠. قرار مجلس الوزراء الموسوم برقم(٠٣-١٦٢٦) **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط – الجامعة الأهلية**، بتاريخ ٢٥ مارس٢٠٠١م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠١م.
١١. ـــــــــــ الموسوم برقم(٠٣-١٦٤٩) **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط للجامعة الخليجية** ٢٠٠١/٩/٢م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠١م.
١٢. ـــــــــــ الموسوم برقم(CASS/2002/١٠٥٥) **بشأن الترخيص لمزاولة نشاط جامعة أما الدولية**، بتاريخ ٢٢أكتوبر ٢٠٠٢م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠٢م.
١٣. ـــــــــــ الموسوم برقم(ش/١/١/٩) **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط للجامعة الملكية للبنات** بتاريخ٩-٧-٢٠٠٢م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠٢م.
١٤. ـــــــــــ الموسوم برقم(ود١٣٩/٢٠٠٤): **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط لجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا**، بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠٤م.

١٥. ـــــــــــــــ الموسوم برقم(ود١٤٠/٢٠٠٤) **بشأن الترخيص لمزاولة النشاط لجامعة العلوم التطبيقية**، بتاريخ ٥/٧/٢٠٠٤م، مملكة البحرين: مجلس الوزراء، ٢٠٠٤م.
١٦. **الكتاب الإحصائي الموحد لمؤسسات التعليم العالي في السلطنة لعام ٢٠٠٢م/٢٠٠٣م**، مسقط: وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٣م.
١٧. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)**: التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: منظور النوع الاجتماعي، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١١م.
١٨. **المرسوم الملكي** رقم (٦): لسنة ٢٠٠٩ الصادر في ١٠ فبراير ٢٠٠٩م.
١٩. **مشروع ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين**، مملكة البحرين: مؤسسة الأيام للنشر والتوزيع،٢٠٠٢م.
٢٠. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**: الدليل المرجعي للتعليم عن بُعد و التعليم المفتوح، ورشة العمل العربية حول التعليم من بُعد والتعليم المفتوح، تونس، ٢٠٠١م.
٢١. منظمة العمل العربية: **بنود ووثائق مؤتمر العمل العربي**، تقرير المدير العام، الدورة السابعة والثلاثون، المنامة، البحرين، منظمة العمل العربية، مارس ٢٠١٠م.
٢٢. منظمة اليونسكو: مكتب إعلام الجمهور، **وثيقة إعلامية عن التعليم عن بُعد والتعليم العالي المفتوح**، ص٢، الإثنين، ١٨ حزيران، ٢٠١٢م.
٢٣. **ميثاق الأمم المتحدة**: الفصل العاشر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة(٦٢) الفقرة(١)، نيويورك: الأمم المتحدة.
٢٤. **ميثاق العمل الوطني، البحرين**: وزارة شئون مجلس الوزراء والإعلام، ديسمبر ٢٠٠٢م.
٢٥. وزارة الإعلام : قرار رقم(٢) لسنة ٢٠٠٧م، بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي، **الجريدة الرسمية**، مرجع سابق.
٢٦. ـــــــــــــــ: القانون رقم(٣) قرارات في شأن اللوائح الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، **الجريدة الرسمية**، العدد٢٨١٢، المنامة: مملكة البحرين وزارة الإعلام، ٢٠٠٥م.
٢٧. ـــــــــــــــ: قرار رقم(١) لسنة ٢٠٠٧م، قرارات شروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، **الجريدة الرسمية**.

٢٨. ـــــــــــــ: قرار رقم(٣) لسنة ٢٠٠٧م، بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، **الجريدة الرسمية**، مرجع سابق.
٢٩. ـــــــــــــ: قرار رقم(٤) لسنة ٢٠٠٧م، بشأن الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي، **الجريدة الرسمية**.

**(٣)- تقارير الهيئات والمنظمات المختصة:**

١. أمل حمود المعاودة وآخرون: **بيان بالبرامج الأكاديمية التي تُقدمها مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين**، إحصائية وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧م.
٢. الأمم المتحدة- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**: الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٩م.
٣. **الأمم المتحدة والنزاع بين العرق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٦**، سلسلة الكتب الزرقاء(المجلد التاسع)، نيويورك: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، ١٩٩٦م.
٤. الأمم المتحدة: **التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠م وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها**، بيروت: طباعة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٠م.
٥. الأمم المتحدة: **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية**، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١١م.
٦. الأمم المتحدة: **حق الشعوب والأمم في تقرير المصير**، قرار الجمعية العامة رقم(٦٣٧)(د.٧) المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٣م.
٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م، نحو إقامة مجتمع المعرفة**، الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣م.
٨. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:** تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م، خلق فرص للأجيال القادمة، الطبعة ١، عمان: منشورات المكتب الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢م.
٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين: **تقرير التنمية البشرية في دولة البحرين لعام ٢٠١١م**، سوق العمل والتعليم وتحديات التنمية البشرية، ٢٠١١م.
١٠. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: **التقرير السنوي للبنك الدولي**، تركيا، الشئون الخارجية، ٢٠٠٧م.

١١. **البنك الدولي:** التحديات الجديدة التي تواجه التعليم الجامعي العالي، تقرير صادر عن البنك الدولي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، إبريل ٢٠٠٣م.
١٢. ـــــــــــ: **التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١١** : الاستعراض السنوي، البنك الدولي، ٢٠١١م.
١٣. **التقرير الإقليمي عن شرق آسيا والمحيط الهادئ:** تفعيل التعليم العالي: المهارات والبحوث اللازمة في شرق آسيا، طوكيو: البنك الدولي، أكتوبر ٢٠١١م.
١٤. **تقرير التجارة والتنمية،** ٢٠١٠م: العمالة والعولمة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، ٢٠١٠م.
١٥. **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤م نحو الحرية في الوطن العربي،** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية: المطبعة الوطنية، ٢٠٠٥م.
١٦. ـــــــــــ **تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- ملخص تنفيذي، واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠٠٧م.
١٧. **تقرير المنظمة العربية للثقافة والعلوم:** تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة من١٩٩٠-٢٠٠٥م، تونس، ٢٠٠٨م.
١٨. **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،** الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٠٨م.
١٩. التوصية رقم ٤٤ الصادرة عن مؤتمر اليونسكو مكسيكو حول السياسات الثقافية من ١٩٨٢/٧/٢٦م.
٢٠. جامعة البحرين: **دليل برامج الدرجة الجامعية الأولى لكليات الآداب، إدارة الأعمال، التربية، العلوم، الهندسة للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١**، مملكة البحرين: مطبعة الجامعة، ٢٠٠١م.
٢١. صندوق النقد الدولي: **تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية،** نزيه وفيق عبد الفتاح، تحرير علي توفيق الصادق، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٢م.

٢٢. قسم التوثيق التربوي: تطور التعليم في مملكة البحرين، **التقرير الوطني المقدم إلى الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر التربية الدولي**، مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم، مركز المعلومات والتوثيق، ٢٠٠٤م.
٢٣. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**: الموارد المالية، ورأس المال المخاطر، وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٧م.
٢٤. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الأمانة العامة- قطاع الإنسان والبيئة، الإدارة التعليمية: إضاءات حول مسيرة التعليم العالي في دول مجلس التعاون: القرارات والإنجازات، الرياض: الأمانة العامة، ٢٠٠٨م.
٢٥. محمود شريف بسيوني: **تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق- الفقرة(١٣٣٨) المتعلقة بفصل موظفي القطاع العام والخاص**، المنامة، البحرين ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م.
٢٦. مركز البحرين للدراسات و البحوث: **التقرير الإستراتيجي البحريني الثاني**، عوالي، مملكة البحرين: مركز الدراسات والبحوث، ٢٠٠٩م.
٢٧. مريم خميس السليطي: **ملامح عن تطور التعليم في مملكة البحرين خلال القرن العشرين للأعوام من (١٩٠٠- ٢٠٠٠م)**، [المنامة] : وزارة التربية و التعليم، مركز المعلومات و التوثيق، قسم التوثيق التربوي، ٢٠٠٢م.
٢٨. **مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**: أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٠٩م.
٢٩. **مكتب** الأمم المتحدة **مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات، سلسلة التدريب المهني، العدد(٤) التنقيح(١)، نيويورك وجنيف: مكتب الأمم المتحدة، ٢٠١٠م.
٣٠. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: **دليل الجامعات في البلدان العربية**، بيروت، منظمة الأمم المتحدة والعلوم والثقافة، سبتمبر ٢٠٠٩م.
٣١. منظمة الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **تقرير السكان والتنمية: الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص**، نيويورك: مطبوعات الأمم المتحدة،(الإسكوا)، العدد الثالث، ٢٠٠٧م.

٣٢. ـــــــــــ **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:** التعليم الجيد والإنصاف والتربية المستدامة: رؤية شاملة من خلال المؤتمرات العالمية الأربعة بشأن التربية التي تنظمها اليونسكو في ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، تشرين الثاني- نوفمبر، ٢٠٠٨م.

٣٣. ـــــــــــ **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:** التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين: الرؤية والعمل، المؤتمر العالمي للتعليم العالي باريس ٥-٩ أكتوبر تشرين الأول ١٩٩٨م.

٣٤. ـــــــــــ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: **التعليم العالي في مجتمع العولمة: وثيقة توجيهية**، فرنسا: مطابع اليونسكو، ٢٠٠٤م.

٣٥. ـــــــــــ **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:** مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي في معالجة التحديات العالمية، باريس، ٢٤ حزيران/ يونيو٢٠٠٩م.

٣٦. ـــــــــــ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: وثيقة عمل للمؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة: **التعليم الجيد والإنصاف والتنمية المستدامة:** رؤية شاملة من خلال المؤتمرات العالمية الأربعة بشأن التربية التي تنظمها اليونسكو، ألمانيا، ٣١مارس-٢أبريل ٢٠٠٩م.

٣٧. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:** الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، إدارة التربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٥م.

٣٨. ـــــــــــ **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:** الخطة العربية للتعليم عن بعد، إدارة التربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٦م.

٣٩. هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: **التقرير السنوي ٢٠١٢م،** مملكة البحرين: هيئة تقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١٢م.

٤٠. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب: **التقرير السنوي، ٢٠١٠،** مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب، ٢٠١٠م.

٤١. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب (البحرين): **التقرير السنوي ٢٠١٠**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب، ٢٠١٠م.

٤٢. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: **التقر ير السنوي٢٠١١م،** المنامة: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١١م.

٤٣. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: **تقرير المراجعة التتبعية المؤسسية جامعة أما العالمية**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١١م.

٤٤. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: **تقرير المراجعة لجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٩م**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م.

٤٥. ـــــــــــ **هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:** دليل المراجعة(٣)، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، مملكة البحرين، ٢٠٠٩م.

٤٦. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي:، **تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية**، المنامة، مملكة البحرين، هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩م.

٤٧. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير مراجعة جامعة العلوم التطبيقية٢٠٠٩م**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م.

٤٨. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير مراجعة الجامعة الخليجية ٢٠٠٩م**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م.

٤٩. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب: وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير المراجعة التتبعية للجامعة الملكية للبنات**، مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١١م، ص٤.

٥٠. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **دليل مراجعة البرامج الأكاديمية في مملكة البحرين**، المنامة، مملكة البحرين، هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠٠٩م.

٥١. ـــــــــــ هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي: **تقرير المراجعة المؤسسية الجامعة الأهلية، ٢٠١٢م**،مملكة البحرين: هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ٢٠١٢م.

٥٢. وزارة التربية والتعليم: تطور التعليم في مملكة البحرين، **التقرير الوطني المقدم إلى الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر التربية الدولي المنعقد في جنيف في الفترة من ٨-١١ سبتمبر**، مملكة البحرين: قسم التوثيق التربوية، ٢٠٠٤م.

٥٣. اليونسكو: **التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية**، القاهرة ٢٤-٢٧ يناير، ٢٠٠٠م.

**(٤) الدوريات العلمية:**


١. الاتحاد البرلماني العربي، الأمانة العامة: جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج، **مجلة البرلمان الأوربي**، السنة الثانية والعشرون، العدد(٨٢)، ديسمبر ٢٠٠١م.

٢. أحمد ثابت: العولمة حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد، **شؤون الشرق الأوسط**، العدد(٧٦)، تشرين الأول، ١٩٩٨م.

٣. أحمد صالح البطاينة: العولمة والغزو الثقافي وتأثيرها على الهوية القومية والإسلامية، **شؤون اجتماعية**، المجلد(٢٦)، العدد(١٠١)، ربيع ٢٠٠٩م.

٤. أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، ١٩٩٩م.

٥. أحمد منير نجار: الخصخصة إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي: حالة دولة الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزية العربية**، المجلد(٢٧)، العدد(١٠٢)، ٢٠٠١م، ص ص١٩٣-٢٣٩.

٦. أدوارد سعيد: الحريّة الأكاديمية، **مجلة الثقافة التربوية**، مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم، العدد(١)، مايو ٢٠٠٤م.

٧. إسحاق أحمد فرحان: فلسفة التعليم العالي وأهدافه، **مجلة الآفاق لجامعة الزرقاء الأهلية**، المملكة الأردنية الهاشمية، جامعة الزرقاء، المجلد(١)، العدد(٣)، ٢٠٠٠م.

٨. إلياس سحاب، الجامعات الخاصة في الوطن العربي،، الطفرة عددية،، أم الأداء فمسألة أخرى، **مجلة القافلة**، السعودية: أرامكو السعودية، المجلد(٢)، العدد(٢٦)، مارس- إبريل ٢٠٠٧م.

٩. بيتر هيللر: الحذلقة أم الحكمة: كيف يعلل صندوق النقد الدولي المنح والقروض؟، **مجلة التمويل والتنمية**، ترجمة مركز الأهرام، قليوب، مصر: مطابع الأهرام التجارية، العدد(٤)، ديسمبر ٢٠٠٤م.

١٠. جاندهيالاب تيلاك: تخصيص التعليم العالي، **مجلة مستقبليات**، اليونسكو، المجلد(٢١)، العدد(٢)، ١٩٩١م.

١١. جمال حسن: نظرة مستقبلية نحو تطوير التعليم العالي، **مجلة إشراقه**، العدد(٣١)، أكتوبر ٢٠٠٤م.

١٢. جوران توربون: العولمات: الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية، ترجمة بدر الرفاعي، **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السنة(٢٠)، العدد(١٠٦)، ٢٠٠١م.

١٣. جورج طرابيشي: العولمة وانعكاساتها على الثقافة العربية: العولمة بوصفها مسألة خلافية، البحرين: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **مجلة البحرين الثقافية**، العدد(٢٦)، أكتوبر ٢٠٠٠م.

١٤. ـــــــــــ جون واتر بوري: "لماذا يكرهوننا؟" جزئية اخفاق التعليم العالي، ترجمة علي بردي، **جريدة النهار اللبنانية**، العدد(٢١٧٥٥)، اليوم السبت الموافق ٨ فبراير، شباط ٢٠٠٣م.

١٥. جين إم راسيل: الاتصال العلمي في بداية القرن الحادي والعشرين، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد(١٦٨)، يونيو ٢٠٠١م، ص ص١٣١-١٤١.

١٦. جين هاريغان: اقتصادات وسياسات صندوق النقد الدولي والبند الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الأفريقين، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(٣٢٧)، مايو ٢٠٠٦م.

١٧. حازم مصطفى درويش: العولمة... الإيجابيات والسلبيات، **التنمية الإدارية** – مصر ، المجلد (١٩)، العدد (٨٠)، ١٩٩٨م.

١٨. حسن زعرور: اتجاهات الشركات متعددة الجنسيات في ظل ثورة التكنولوجيا والإعلام، **مجلة الفكر العربي**، بيروت، لبنان: معهد الإنماء العربي، العدد(٨٩)، المجلد(١٨)، ٢١٩٩٧م.

١٩. حمد مجدي حجازي: العولمة والتدفق المعلوماتي: الأبعاد الاجتماعية والآثار السلبية، **العربية ٣٠٠٠**، المجلد(٥٠)، العدد(١)، مارس ٢٠٠٥م.

٢٠. خالد أحمد بوقحوص: اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، **التعاون**، العدد(٥١)، يونيو ٢٠٠٠م.

٢١. ديفيد بول أ ودومينيك فوراي: مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة، ترجمة منى عبد الظاهر، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد(١٧١)، مارس ٢٠٠٢م، ص ص ١٧١-١٧٧.

٢٢. ذكاء مخلص الخالدي: العولمة، المفاهيم والمتطلبات، **المجلة الاقتصادية السعودية**، العدد(٣)، ١٩٩٩م.

٢٣. رؤوف رشيد السيد: التنمية الاقتصادية في عالم متغير، **مجلة الاقتصاد العربي الحديث**، العدد(١٤٨) القاهرة، ٢٠٠٢م.

٢٤. راجي أبو شقرا: مشكلات التعليم العالي في الدول العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، **مستقبليات**، المجلد(٢١)، العدد(٣-٤)، ١٩٩١م.
٢٥. رباب الحسيني: العولمة و الخصوصية الثقافية، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد(١)، ٢٠٠٨م.
٢٦. ـــــــــــ رباب الحسيني: العولمة والخصوصية الثقافية، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد(١)، يناير ٢٠٠٨م.
٢٧. زينب بيره جكلي: أثر العولمة على اللغة العربية، **المنبر الجامعي**، المجلد(٨)، العدد(٥٥)، مايو ٢٠٠٨م.
٢٨. ساتر ريموند: العولمة وأثراها على المؤهلات في الإدارة العامة، **المجلة الدولية للعلوم الإدارية**، العدد(٦)، المجلد(٦)، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م.
٢٩. سامية يوسف صالح: توجهات التناول الصحفي لقضية الجامعات الخاصة في مصر: دراسة مسحية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، العدد(٨)، أبريل ٢٠٠٥م.
٣٠. سعيد طه محمود: الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي العوامل و الملامح والمتطلبات، **مجلة كلية التربية**- جامعة الزقازيق، العدد(٣٤)، يناير ٢٠٠٠م.
٣١. سلمان رشيد سلمان: إشكاليات الجامعة العربية، **شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد(٨٠)، ١٩٩٤م.
٣٢. سوسن شاكر مجيد الجلبي: معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، عمّان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، المجلد(١٤)، العدد(٤) أبريل ٢٠٠٧م.
٣٣. السيد يسن: "في مفهوم العولمة"، **المستقبل العربي**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد٢٠، العدد٢٢٨، ١٩٩٨م.
٣٤. شبل بدران: الجامعات الخاصة دعم للاستثمار أم للاستقرار الاجتماعي، **التربية المعاصرة**، المجلد(٤)، العدد(٤٦) أبريل ١٩٩٧م.
٣٥. صبري زاير السعدي: ضرورات التغيير في المعايير الاقتصادية والفنية لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين الإصلاحية في البلدان العربية- اليمن نموذجاً، **دراسات عربية**، المجلد(٣٦)، العدد(٥/٦)، ٢٠٠٠م.

٣٦. عبد الخالق عبد الله:" ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة" **البحرين الثقافية**، مملكة البحرين: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد(٢٦)، المجلد(٦-٧)، اكتوبر ٢٠٠٠م.

٣٧. عبد اللطيف بن حسين حيدر الحكيمي: الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي: نظرة نقدية، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد(٧) ٢٠١٢م.

٣٨. على أحمد مدكور: سياسات التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، **مجلة العلوم التربوية**، القاهرة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، العدد(٤)، أكتوبر ٢٠٠٠م.

٣٩. على أسعد وطفة: في تقاطعات التربية والعولمة، **التربية-قطر**، المجلد(٣٨)، العدد(١٧١)، ٢٠٠٩م.

٤٠. ـــــــــــ علي أسعد وطفة: الأداء الديمقراطي للجامعات العربية، **شؤون اجتماعية**، الإمارات، المجلد( ١٧)، العدد(٦٨)، ٢٠٠٠م، ص ص ٧٥ - ٨٥.

٤١. علي فخرو: أثر العولمة على التعليم في الوطن العربي، **مجلة العروبة**، المنامة، مملكة البحرين: نادي العروبة، العدد(٢٤)، ٢٠٠٨م.

٤٢. ـــــــــــ علي فخرو: التعليم أخطر من أن يترك للمؤسسات الخاصة، **مجلة الثقافة التربوية**، مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم، العدد(١)، مايو ٢٠٠٤م.

٤٣. عمر الحسن: البحرين وفلسفة التطوير، **مجلة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيات**، العدد(١٤)، البحرين: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨م.

٤٤. قاسم عبده قاسم: اللغة سلاحاً، **العربي**، العدد(٥٢٣)، حزيران ٢٠٠٢م.

٤٥. كريم أبو حلاوة: الآثار الثقافية للعولمة وحظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **مجلة عالم الفكر**، العدد(٣)، المجلد(٢٩)، يناير-مارس ٢٠٠١م.

٤٦. لورانس جي ساها: الجامعات والتنمية الوطنية: الرهانات والمشكلات في البلدان النامية، **مستقبليات**، العدد(٧٨)، ١٩٩١م، ص ص٢٩٧-٢٠٨.

٤٧. ما مادو ندوي: العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في أفريقيا، ترجمة محمد العقدة، **مستقبليات**، المجلد(٢٧)، العدد(١)، مارس ١٩٩٧م.

٤٨. ماجد الزيود: تصورات الشباب الجامعي في الأردن لدرجة إسهام البيئة الجامعية في تشكيل الاتجاهات والقيم لديهم في ظل العولمة والمعلوماتية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، المجلد(٥)، العدد(١)، ٢٠٠٧م.

٤٩. محمد إبراهيم عطوة مجاهد:"بعض مخاطر العولمة التي تهدد الهوية الثقافية للمجتمع ودور التربية في مواجهته "**مجلة مستقبل التربية العربية**، مجلد(٧)، العدد(٢٢)، ٢٠٠١م.

٥٠. محمد الدعمي: الثقافة العربية وجدل الغزو الثقافي "مقارنة بين بعض أفكار الثقافة العربية والثقافة الغربية، القاهرة، **شئون عربية**، العدد(٨٠)، الأمانة العامة لجامعات الدول العربية، ١٩٩٤م.

٥١. محمد بن عبد الله المنيع: إدارة المعرفة وعلاقتها بتطوير الخطط والبرامج التعليمية في الجامعات السعودية: نموذج مقترح، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد(٦)، ٢٠١٢م، ص ص٧٣-٩٤.

٥٢. محمد بن فاطمة: التعليم العالي الحكومي والتعليم العالي الخاص: مجالات التكامل وأبعاد التميّز، الجامعة **مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي**، الرباط، المملكة المغربية: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة(إيسيسكو) العدد(٤)، خاص عن التعليم العالي: رؤية مستقبلية، ٢٠٠٥م.

٥٣. محمد دو يدار: المنظمة العالمية للتجارة(الفلسفة القانونية والأبعاد القانونية)، **مجلة دراسات إستراتيجية**، المجلد(٢)، العدد(٢)،جامعة دمشق، ٢٠٠١م.

٥٤. محمد عابد الجابري: التربية ومستقبل التحولات في الوطن العربي، **المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، المجلد(١٧)، العدد(١)، ١٩٩٧م.

٥٥. محمد علي عزب ورجب عليوه علي حسن: الكفايات اللازمة لمعلم التعليم قبل الجامعي في ضوء تحديات العولمة، **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، القاهرة، العدد(٥٩)، أبريل ٢٠٠٨م.

٥٦. محمد مرعي: الجامعات العربية... لماذا هي خارج الترتيب العالمي؟، **مجلة العربي**، العدد(٥٨٧)، أكتوبر ٢٠٠٧م.

٥٧. محمد نبيل نوفل: الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، **المجلة العربية للتربية**، المجلد(٢٢)، العدد(١)، ٢٠٠٢م.

٥٨. مسعود ضاهر:"الحملة العسكرية على العراق ومخاطر الإمبريالية الأمريكية في عصر العولمة، **مجلة تاريخ العرب العالم**، بيروت، لبنان: دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، المجلد(٢٣)، العدد(٢٠٣) فبراير ٢٠٠٣م.

٥٩. مصطفى حجازي: العولمة والتنشئة المستقبلية،**مجلة العلوم الإنسانية**، كلية الآداب جامعة البحرين، العدد(٢)، ١٩٩٩م.

٦٠. مصطفى عمر التير: الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي في الوطن العربي في ظل العولمة، **الفكر العربي**، المجلد(٢٠)، العدد(٩٧)، ١٩٩٩م.
٦١. مصطفى مرتضى على محمود: تأثير العولمة على قيم الشباب العربي: دراسة حالة للواقع الثقافي للشباب المصري، **عالم التربية**-القاهرة، المجلد(٦)، العدد(١٨)، ٢٠٠٦م.
٦٢. نادية جمال الدين: تعليم الجماهير في مصر ودور الجامعة المفتوحة في تحقيقه، **مجلة التربية المعاصرة**، العدد(٩)، ١٩٨٨م.
٦٣. نبيل علي: عن العولمة واللغة، **مجلة سطور**، العدد(٣٣)، القاهرة، أغسطس ١٩٩٩م.
٦٤. نديم نعيمه: الثقافة العربية في عصر العولمة، **المجلة العربية للثقافة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، المجلد(٢٧)، العدد(٥٤)، مارس ٢٠٠٩م.
٦٥. نواف عدوان: حول البث المباشر وسبل مواكبته، **مجلة الإذاعات العربية**، العدد(١)، تونس، ١٩٩٤م.
٦٦. نيكولاس. بيربلس، وكارلوس ألبرتو توريس: العولمة والتعليم، ترجمة كمال نجيب، **التربية المعاصرة**، العدد(٥٤)، فبراير ٢٠٠٠م.
٦٧. يوجش اتال: التعليم في بيئة متغيرة: وظائف اجتماعية جديدة، **مستقبليات**، مكتب التربية الدولي بجنيف، المجلد(٣١)، العدد(١)، مارس ٢٠٠١م، ص ص٩-٢٤.

**(٥) الكتب العلمية:**

١. إبراهيم مبارك الدوسري: التعليم العالي: الواقع. المشكلات. الحلول، (الكتاب السنوي): الخليج في عام ٢٠٠٤م، دبي: الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥م.
٢. إبراهيم يوسف العبد الله: **أزمة التربية والإصلاح والتطوير التربوي المستدام**، ط١، مملكة البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.
٣. أحمد أبو زيد: **المعرفة وصناعة المستقبل**، الكويت، سلسلة كتاب العربي، وزارة الإعلام، ٢٠٠٥م.
٤. أحمد العربي المشرقي، **حقيقة العولمة**، دار قتيبة للنشر، طبعة١ دمشق، ٢٠٠٣ م.
٥. أحمد بخوش: **الاتصال والعولمة: دراسة سوسيو ثقافية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٦. أحمد عطية أحمد: مناهج البحث في التربية وعلم النفس: رؤية نقدية، تقديم حامد عمار، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م.
٧. أرنود دوفور: **انترنت**، ترجمة منى ملحيس ونبال إدلبي، ط٢، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، ١٩٩٨م.
٨. أسامة الباز: ملاحظات عن العولمة، **سلسلة أبحاث المؤتمرات(٧)**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨م.
٩. أشرف محمود أحمد ومحمد جاد حسين: **ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير هيئات الاعتماد الدولية**، سلسلة ضمان الجودة والاعتماد(١)، ط١، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٩م.
١٠. أليسون جاغار وآخرون: **الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة**، ترجمة عدنان حسن، ط١، اللاذقية، سوريا: دار الحور للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
١١. آمنة بواشرى بنت ميرة: **توجه القيادات الإدارية العربية في ظل العولمة**، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥م.
١٢. بثينة حسنين عمارة : **العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري**، القاهرة، دار الأمين، ط ١، ٢٠٠٠م.
١٣. برهان غليون وسمير أمين: **ثقافة العَولمة وعَولمة الثقافة**، ط٢، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠م.
١٤. بسام عبد السلام البطوش: **جذور الليبرالية العربية: الحالة المصرية**، ط١، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
١٥. بسمان فيصل محجوب: **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣م.
١٦. بكر بن عبد الله أبو زيد: **المدارس العالمية الأجنبية الاستعمارية تاريخها ومخاطرها**، ط١، الرياض: دار العاصمة، ٢٠٠٠م.
١٧. بيتر سكوت: **عولمة التعليم الجامعي**، ترجمة خالد العامري، سلسلة تطوير التعليم الجامعي، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
١٨. تيسير النهار النعيمي: **ضمان الجودة في التعليم العالي في الإردن: الأطر النظرية والعملية ونماذج من التجارب العالمية**، الكتاب السنوي الخامس، ضمان الجودة في الجامعات العربية، عدنان الأمين(محرر) وآخرون، ط١، بيروت، لبنان: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٥م.

١٩. ثيودور موران: **الشركات المتعددة الجنسيات: الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي**، ترجمة جورج خوري، ط١، عمان، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤م.

٢٠. جلال أمين: **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأروجواي ١٧٩٨ إلى ١٩٩٨**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م.

٢١. جميل سالمي: **توجهات في التنمية البشرية: تحدي إنشاء جامعات عالمية المستوى**، الرياض: البنك الدولي، ترجمة مركز الدراسات والبحوث في وزراة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

٢٢. جون توملينسون: **العولمة والثقافة: تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة كتاب المعرفة، العدد(٣٥٤)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2008م.

٢٣. جي برتون وم ليمبرت: **العولمة والتعليم الجامعي: المضامين- المستقبل- دراسات حالة**، ترجمة السيد عبد العزيز البهواشي وآخرون، ط١، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م، ص٦٤.

٢٤. جيرالد بوكسبر غر، وهارالد كليمنتا: **الكذبات العشر للعولمة: بدائل دكتاتورية السوق**، ترجمة عدنان سليمان، ط١، سلسلة الرضا للمعلومات(٢٩)، دمشق: دار الرضا للنشر، ١٩٩٩م.

٢٥. حامد عمار: **الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤م.

٢٦. ــــــــــــ: **عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل**، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠م.

٢٧. ــــــــــــ: **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة**، ط١، سلسلة دراسات في التربية والثقافة(٨)، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠م.

٢٨. حسن حنفي و صادق جلال العظم: **ما العولمة**، ط٢، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق، سوريا: دار الفكر، ٢٠٠٢م.

٢٩. حمد السليطي: **التعليم و التنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة تحليلية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٢م.

٣٠. حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين: **إدارة الأزمات المالية والاقتصادية**، ط١، عمان، الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٣١. ديب عكاوي: **حق الشعوب في تقرير المصير، توجهات قانونية جديدة في القانون الدولي**، عكا، فلسطين المحتلة: مؤسسة السوار، ١٩٩٧م.
٣٢. رشدي أحمد طعيمة ومحمود كامل الناقة: **اللغة العربية والتفاهم العالمي: المبادئ والآليات**، ط١، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٩م.
٣٣. رضا عبد الواحد أمين: **الإعلام والعولمة**، ط١، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.
٣٤. رفعت عبد الحليم الفاعوري: **تجارب عربية في الخصخصة**، القاهرة، جمهورية مصر العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية(بحوث ودراسات)، ٢٠٠٤م.
٣٥. رمزي أحمد عبد الحي: **التعليم العالي الإلكتروني: محدداته ومبرراته ووسائطه**، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.
٣٦. رمزي سلامة: **أحوال التعليم العالي بالدول العربية**، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، ٢٠٠٧م.
٣٧. روبرت مكوركوديل: **حقوق الأنسان وتقرير المصير، النظام العالمي الجديد: حدود السيادة، حقوق الإنسان**، تقرير مصاير الشعوب، تحرير هورتمر سيلرز، ترجمة صادق إبراهيم عودة، بيروت، لبنان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.
٣٨. روزا فالديفيزو وآخرون:"**الضفة الغربية وقطاع غزة: الأداء الاقتصادي والاحتمالات والسياسات الاقتصادية تحقيق الرخاء ومواجهة التحديات الديمغرافية**، مطبوعات صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١م.
٣٩. رياض عزيز هادي: **الجامعات: النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية- الاستقلالية**، ط١، سلسلة ثقافة جامعية٥، بغداد: مركز التطوير والتعليم المستمر، جامعة بغداد، ٢٠١٠م.
٤٠. زايد بن عجير الحارثي وآخرون: **شباب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضاياهم وسبل رعايتهم**، الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٦م.
٤١. سالم المعوش: **العرب والعولمة: التكتلات وترتيبات الأمن الإقليمي، النظام العربيّ والعولمة**، طلال أبو غزالة وآخرون، تقديم على محافظة، ط١، عمان، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٤م.
٤٢. سامي محمد نصار: **قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة**، ط١، سلسلة آفاق تربوية متجددة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥م، ص٨٣.

٤٣. سعد خلف عبد الوهاب البنداري: "**العولمة في ميزان الإسلام**، طنطا، مصر: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر، ٢٠٠١م.
٤٤. سعد عبد الله بردي الزهراني: **مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض: وزارة الداخلية، ٢٠٠٣م.
٤٥. سعيد بن حمد الربيعي: **التعليم العالي في عصر العولمة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل**، عمان، الأردن: دار الشروق، ٢٠٠٧م.
٤٦. سمير عباس: **الإدارة الدولية وأداء المؤسسات العاملة في مجال المساعدات الدولية: حالة البنك الدولي**، النهضة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد(١١)، العدد(٤)، أكتوبر ٢٠١٠م.
٤٧. سي. بي. راو: **العولمة الكونية وأبعادها الإدارية**، ط١، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
٤٨. السيد أحمد مصطفى عمر: **إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٤)، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.
٤٩. سيد محمد جاد الرب: "**إدارة الأعمال الدولية**"، القاهرة: دار العشري، ٢٠٠٦م.
٥٠. السيد يسين: **العولمة فروض ومخاطر**، تحرير شبل بدران، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٠م.
٥١. شاكر محمد فتحي، وهمام بدراوي زيدان: **التربية المقارنة- المقارنة -المنهج- الأساليب- التطبيقات**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣م.
٥٢. شبل بدران وحسن البيلاوي: **علم اجتماع التربية المعاصرة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م.
٥٣. صالحة عبد الله عيسان وآخرون: **اتجاهات حديثة في التربية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.
٥٤. طلعت جياد لجي الحديدي: **المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية**، ط١، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.
٥٥. طه عبد المنعم: **انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣م.
٥٦. عاطف السيد:"**العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية**، الإسكندرية، مصر: مطبعة الانتصار، ٢٠٠١م.

٥٧. عامري، سعود جايد، "**الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات**"،عمان: دار المناهج، ٢٠٠٦م.
٥٨. عبد الجليل كاظم الوالي: "**جدلية العولمة بين الاختيار والرفض**"، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتاب المستقبل العربي(٢٤)، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.
٥٩. عبد الحميد المحادين: **الخروج من العتمة خمسون عاماً لاستشراف الأفق**، ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م.
٦٠. عبد الرحمن أبو المجد رضوان: **التعليم الجامعي الخاص وتحديات المستقبل: النموذج المصري**، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٦م.
٦١. عبد الرحمن سعد الحميدي وآخرون: **أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية**، الرياض: وزارة التعليم العالي، ١٩٩٩م.
٦٢. عبد الرزاق محمد الدليمي: **الإعلام والعولمة**، ط١، عمان، الأردن: مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٤م.
٦٣. عبد السلام المسدى: **العولمة والعولمة المضادة**، الفجالة، القاهرة: مطابع لوتس، ١٩٩٩م.
٦٤. عبد العظيم الديب: **التبعية الثقافية، وسائلها ومظاهرها**، ط١، المنصورة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.
٦٥. عبد الكريم بكار: **العولمة- طبيعتها- وسائلها- تحدياتها- التعامل معها**، المملكة العربية السعودية، الطبعة١، الطائف: مكتبة دار الحياة الحديثة، ٢٠٠١م.
٦٦. عبد الملك ردمان الدناني: **تطوير تكنولوجيا الاتصال وعولمة المعلومات**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥م.
٦٧. عبده مختار موسى: "**مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**، ط١، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م.
٦٨. عدنان الأمين وآخرون: **إصلاح التعليم العام في البلدان العربية**، ط١، بيروت، لبنان: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ٢٠٠٥م.
٦٩. ــــــــــــــ: **ضمان الجودة في الجامعات العربية**، الكتاب السنوي الخامس، ط١، بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٥م.
٧٠. عزت السيد أحمد: **انهيار مزاعم العولمة: قراءة في تواصل الحضارات وصراعها**، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠م.

٧١. عصام سعد: **العولمة جدل الرأسمالية والسياسة**، ط١، بيروت، لبنان: مكتبة الفقيه، ٢٠٠٤م.
٧٢. علاء الدين ناطورية: **العولمة وآثرها في العالم الثالث- التحدي والاستجابة**، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.
٧٣. عباس أحمد: **تقرير التنمية العربية لعام ٢٠٠٢م وكيف الخروج من المأزق**، سلسلة نسيم الروح، البحرين، ٢٠٠٢م، ص ص٦-١١.
٧٤. على الدين هلال : **العولمة والعلوم السياسية**، القاهرة، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) – سلسلة محاضرات الموسم الثقافى (١) ٩٨-١٩٩٩، ٢٠٠٠م.
٧٥. على حسين شبكشي: **العولمة نظرية بلا منظر**، ط١، القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠١م.
٧٦. علي عباس:"**إدارة الأعمال الدولية**"، ط١، عمان، الأردن: دار الحامد، ٢٠٠٣م.
٧٧. علي مفلح محافظة: ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين والتعليم الجامعي، الكتاب السنوي الثالث، مملكة البحرين، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٢م.
٧٨. عمر الحسن وآخرون: **مملكة البحرين ٢٠٠٦-٢٠٠٧م تحليل وتقييم لتجربة بناء الدولة العصرية**، ط١، المنامة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٠٧م.
٧٩. غسان قطيط: **الحاسوب وطرق التدريس والتقويم**، ط١، عمان، الأردن: دار الثقافة، ٢٠٠٩م.
٨٠. فتحي ذياب سبيتان: "**قضايا عالمية معاصرة: اجتماعية، اقتصادية، سياسية**"، عمان، الأردن: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.
٨١. فرانك نيومان، لارا كوتوريير، جيمي سكاري: مستقبل التعليم العالي: الشعارات والواقع ومخاطر السوق، ترجمة، وليد شحادة، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٠م.
٨٢. فريال حسن خليفة: النقد ومستقبل الثقافة العربية، القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٢م.
٨٣. فضيل أبو النصر: **الإنسان العالمي العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل**، ط١، بيروت، لبنان:بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠١م.
٨٤. فهد خليل زايد: **العربية بين التعريب والتهويد**، عمان، الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

٨٥. الكايد خليل أحمد: **الإدارة المالية الدولية والعالمية: التحليل المالي والاقتصادي**، ط١، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
٨٦. لمياء محمد أحمد السيد: **العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية**، تقديم حامد عمار، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م.
٨٧. ماتيو جي سلوتر وفيليب سواغل: **هل تؤدي العولمة إلى خفض الأجور وتصدير فرص العمل؟، كتاب العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تحرير فرانك جي لتشنر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.
٨٨. مايكل تاتر: **من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني**، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١م.
٨٩. محروس بن أحمد غبان: **عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية" الآثار والمضامين والمتطلبات"**، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ٢٠٠٣م.
٩٠. محسن أحمد الخضيري: **العولمة الاجتياحية**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م.
٩١. محسن أفكيرين: **قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة: الأمم المتحدة، المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها، المنظمات الدولية الإقليمية**، ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠م.
٩٢. محمد راجي الزغول: **لغة القوة وقوة اللغة في التعليم العالي في العالم العربي: الصراعات والهيمنة والتحول في الاستخدام اللغوي**، اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد(٥٨)، ديسمبر ٢٠٠٤م.
٩٣. محمد صفوت قابل : **الدول النامية والعولمة**، ط١، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٤م، ص١٥.
٩٤. محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.
٩٥. ــــــــــــــ: **الهويّة..العولمة.. المصالح القومية**، ط١، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م.
٩٦. محمد عبد الحميد: **منظومة التعليم عبر الشبكات**،ط١، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥م.
٩٧. محمد عمارة: **العولمة والتربية**، ط١، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢م.

٩٨. محمد فتحي حماد: **العولمة**، ط١، كفر الدوار: دار فجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
٩٩. محمد محمد الهادي: **التعليم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت**، ط١، تقديم حامد عمار، سلسلة آفاق تربوية متجددة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥م.
١٠٠. محمد نعمان جلال: **النظام السياسي في مملكة البحرين الإصلاح في إطار الهوية**، ط٢، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧م.
١٠١. ـــــــــــــ: **النظام السياسي في مملكة البحرين**، المنامة، جامعة البحرين: مركز الدراسات الدولية،٢٠٠٢م.
١٠٢. محيا زيتون: **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م.
١٠٣. مصطفى السيد: **دليل الشامل إلى شبكة الانترنت**، ط٣، القاهرة: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
١٠٤.منير الحافظ: **منهج العولمة اللانمطي: تشخيص جمالي في بؤس العولمة**، ط١، دمشق، سوريا: دار الفرقد، ٢٠٠٥م.
١٠٥. منير الحمش: "**العولمة... ليست الخيار الوحيد**، ط٢، دمشق، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.
١٠٦. ـــــــــــــ: **الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية**، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط١، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م.
١٠٧.ـــــــــــــ: **العولمة وتأثيراتها**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢م.
١٠٨. مهيوب غالب أحمد: **العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، أحمد ثابت وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٤) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.
١٠٩. مي محمد الخليفة: **مائة عام من التعليم النظامي في البحرين السنوات الأُلى للتأسيس**، ط١، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩م.
١١٠. نبيل نوفل: **تأملات في مستقبل التعليم العالي**، ط١، القاهرة: دار سعاد الصباح، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢م.
١١١. نجوى يوسف جمال الدين: **في اجتماعيات التعليم من بعد رؤية حول واقع التعليم من بُعد ودوره في مواجهة مشكلات المجتمع**، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٢م.

١١٢. نعيمة شومان: "**العولمة بداية ونهاية: بداية مع الصهيونية ونهاية مع البترول**، بيروت، لبنان: دار الفارابي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.
١١٣. نوزاد عبدالرحمن الهيتي و منجد عبداللطيف الخشال: "**مقدمة في المالية الدولية**"، ط١، عمان، الأردن: دار المناهج، ٢٠٠٧.
١١٤. هاني عبد الرحمن صالح الطويل: **الإدارة التعليمية: مفاهيم وآفاق**، ط٢، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، ٢٠٠١م، ص٤٢٩.
١١٥. هانس وبيترمارتين وهارالد شومان: **فخ العولمة: الأعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، سلسلة عالم المعرفة(٢٣٨)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨م.
١١٦. هنري كيسنجر: **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خاجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢م.
١١٧. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي: **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، ط١، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
١١٨. نايف علي عبيد : **العولمة مشاهد وتساؤلات**،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١ م، ص٤٢.
١١٩. وزارة التعليم العالي، مكتب الوزير، وحدة المعلومات، **كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية**، القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠١م.
١٢٠. ياس خضير البياتي:"**يورانيوم الإعلام: حروب العصر بالتقنيات الرقمية: احتلال العراق نموذجاً**"، القاهرة، مصر: المكتب المصري للمطبوعات، ٢٠٠٦م.

**(٦) المؤتمرات والندوات العلمية:**

١. إبراهيم العكيدي: مؤشرات وأسس ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في مجموعة من الجامعات الأردنية الخاصة والعامة، مؤتمر ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ٢١-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٥م.
٢. إبراهيم عثمان: عولمة أفكار الشباب في المؤسسات الأكاديمية: دراسة على عينة من طلاب الجامعة، بحث مقدم إلى ندوة: **العولمة وأولويات التربية** المنعقدة في رحاب

كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفترة من ٢٧-٢٨ /١٤٢٥/٢هـ الموافق ١٧-١٨/٤/٢٠٠٤م.

٣. أبو بكر عبد الله القربي: التعليم العالي الحكومي في اليمن.. إلى أين؟، **مؤتمر التعليم العالي الأهلي**، صنعاء ٣٠-١يونيو ٢٠٠٠م.

٤. أحمد السيد النجار: الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية، **بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، بيروت، لبنان: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠م.

٥. أحمد على الحاج: التعليم الجامعي الأهلي في اليمن، ورقة بحثية قدمت **لمؤتمر التعليم العالي الأهلي**، صنعاء ٣٠مايو-١ يونيو ٢٠٠٠م.

٦. أحمد محمد لقمان: تجسير الفجوة بين إعداد الموارد البشرية واحتياجات سوق العمل: وجهة نظر منظمة العمل العربية، **مؤتمر المعرفة الأول لمؤسسة الشيخ راشد آل مكتوم**، دبي: الإمارات العربية المتحدة، المنعقد في الفترة ٢٨-٢٩ اكتوبر، ٢٠٠٧م.

٧. أسعد دياب و عدنان سومان : مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العالم العربي، **المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين**، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠م.

٨. أكرم يوسف النجداوي وشادي ارشيد الصرايرة: مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأهلية الأردنية من وجهة نظر: رؤساء أقسام الكليات الإنسانية ومسؤولي البحث والتطوير في الجامعات الأردنية، **المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي**، مملكة البحرين: الجامعة الخليجية، ٤-٥ ابريل ٢٠١٢م.

٩. أمير محمد على أحمد حسن: نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ورقة عمل مقدمة **الى المؤتمر التربوي الخامس جودة التعليم الجامعي**، كلية التربية جامعة البحرين(مج٢) ٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧م.

١٠. بابا عبد القادر: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين، **ورقة بحثية قدمت للمؤتمر العالمي لعولمة الأعمال في القرن الواحد والعشرين: التحديات والفرص**، كلية إدارة الأعمال، جامعة البحرين ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٨م.

١١. باقر النجار: التعليم الجامعي في البحرين: التطور و التحديات، **ورقة بحثية قدمت في منتدى التنمية "اللقاء السنوي الثاني والثلاثون التعليم العالي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي**، مملكة البحرين ١-١٢ نوفمبر ٢٠١١م، ص٩.

١٢. باكيناز عزت بركة: رضاء المستفيدين كمدخل لإدارة الجودة الشاملة بالجامعات- بالتطبيق على جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بمصر، **المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي**، مملكة البحرين: الجامعة الخليجية، ٤-٥ ابريل ٢٠١٢م.

١٣. بشير عربيات: مدى فاعلية تطبيق نظام إدارة الجودة(ايزوا ٩٠٠١) في تطوير أداء الوحدات الإدارية في الجامعات الأردنية الخاصة، **المؤتمر العلمي العربي الثاني التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية قضايا آنية وآفاق مستقبلية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠٧م.

١٤. تركي الحمد: العولمة في البحث عن تعريف، ورقة بحثية مقدمة **لمنتدى التنمية بدبي الحادي والعشرون**، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

١٥. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي: موجز الحماية الاجتماعية سبيلاً للعدالة الاجتماعية وضماناً لجيل المستقبل، **مؤتمر العمل العربي، الدورة التاسعة والثلاثون**، القاهرة: مكتب العمل العربي ١-٨ ابريل ٢٠١٢م.

١٦. جعفر يعقوب العريان: القطاع الخاص ودوره في العملية التربوية، **المؤتمر السنوي الأول للتعليم العام المنعقد في وزارة التربية والتعليم العالي بدولة قطر**، الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، ٢٠٠٠م.

١٧. جمال على الدهشان: الجامعة الافتراضية أحد الأنماط الجديدة في التعليم الجامعي، **المؤتمر السنوي الرابع عشر العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي "آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي**(الجزء الثاني)، القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧م.

١٨. الجمعية البحرينية للجامعيين: **ندوة واقع الجامعات الخاصة في البحرين**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد(١٨٥٨)، الإثنين ٨ أكتوبر ٢٠٠٧م.

١٩. حسين عبد الله بدر السادة: العولمة والتعليم في دولة البحرين: ثوابت وتحديات، ورقة عمل قدمت لندوة **مستقبل التربية العربية في ظل التحديات والفرص ٢-٣ مارس**، جامعة البحرين، كلية التربية، ١٩٩٩م.

٢٠. حسين علوان حسين: العولمة والثقافة العربية، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لكلية الادآب والفنون العولمة والهوية** بجامعة فلادلفيا ٤-٦ أيار ١٩٩٩م.

٢١. خالد أحمد بوقحوص: اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، مجلة التعاون، الرياض: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد(٥١)، ٢٠٠٠م.

٢٢. زياد خليل الدغامين: تأثر منظومة القيم الإسلامية بظاهرة العولمة، **ندوة العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي**، الأردن: دار الرازي، ٢٠٠٨م.

٢٣. سارة إبراهيم العريني: أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي، **المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية..الوعود والتحديات**، المنصورة، جمهورية مصر العربية، ١٢-١٥/١١/ ٢٠٠٧م.

٢٤. سعدية يوسف الشرقاوي: الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح كأحد مستحدثات التعليم الجامعي الخاص(دراسة تحليلية)، **المؤتمر السنوي الرابع عشر العربي السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعي "آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي**(الجزء الثاني) القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧م.

٢٥. السيد محمد أبو هاشم حسن: تصور مقترح للمقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة، بحث مقدم إلى **ندوة "العولمة وأولويات التربية"** بكلية التربية جامعة الملك سعود- بالرياض في الفترة من الموافق ١٧-١٨/٤/ ٢٠٠٤م.

٢٦. صلاح الدين عبد القادر محمد: قراءة نفسية في ملف العولمة، بحث مقدم إلى ندوة: **العولمة وأولويات التربية** المنعقدة في رحاب كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفترة من ٢٧-٢٨ /١٤٢٥/٢هـ الموافق ١٧-١٨/٤/٢٠٠٤م.

٢٧. عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ: تربية العولمة وعولمة التربية: رؤية استراتيجية تربوية في زمن العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى **ندوة العولمة وأولويات التربية** التي تنظمها كلية التربية – جامعة الملك سعود في الفترة من ١-١٤٢٥/٣/٢هـ الموافق ٢٠-٢١/٤/٢٠٠٤م.

٢٨. عبد العزيز جميل مخيمر: الطريق إلى الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية، **المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر(العربي الرابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي تحت عنوان: تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد**، القاهرة: جامعة عين شمس، ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م.

٢٩. عدنان الأمين: التعليم العالي العربي والعولمة سيناريو خيالي، **ندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص**، جامعة البحرين- كلية التربية ٢-٣ مارس ١٩٩٩م.

٣٠. ـــــــــــــ: التعليم العالي العربي والعولمة، ورقة بحثية قدمت **لندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص**، مملكة البحرين: كلية التربية، جامعة البحرين الفترة من ٢-٣ مارس ١٩٩٩م.

٣١. عزمي بشارة: إسرائيل والعولمة: بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً، **ندوة العرب والعولمة**، ط٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.

٣٢. علاء السيد محمد علي وبهاء إبراهيم كاظم: استخدام تقنيات التعليم الالكتروني في المجال الهندسي، **المؤتمر الهندسي العربي الرابع والعشرون "التعليم الهندسي في الوطن العربي بين الواقع والطموح"**، عمان، الأردن ١٤ - ١٦ أيار (مايو) ٢٠٠٧م.

٣٣. على براجل: المواقف المعوقة في رفع مستوى الجودة في التعليم العالي- الجزائر نموذجاً، **المؤتمر التربوي الخامس جودة التعليم الجامعي**، جامعة البحرين، كلية التربية المجلد(٢)، ١١-١٣ ابريل ٢٠٠٥م.

٣٤. علي كريم محجوب: اتجاهات طلاب التعليم العالي الخاص نحو البيئة، وثيقة عمل للمؤتمر العلمي العربي الثاني" **التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية قضايا آنية وآفاق مستقبلية**، القاهرة: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠٧م.

٣٥. ـــــــــــــ: واقع تكنولوجيا التعليم بمعاهد التعليم العالي الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **المؤتمر العلمي العربي الثاني" التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية قضايا آنية وآفاق مستقبلية**، مصر، سوهاج، ٢٠٠٧م.

٣٦. غياث الشوا: دور التعليم الافتراضي في النقل التكنولوجي وتوطينه، **ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي**، الجمهورية العربية السورية: وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، من ١-٣ آذار ٢٠٠٣م.

٣٧. فؤاد العاجز: دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة، ورقة بحثية قدمت **للمؤتمر السنوي العاشر"الجامعة وقضايا المجتمع العربي في عصر المعلومات"** الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة: دار الفكر العربي،27-26 يناير ٢٠٠٢م.

٣٨. فيصل أحمدعبد الفتاح: فحص التوجهات المهنية لملتحقي برامج إعداد المعلمين ضمن متطلبات الاعتماد الأكاديمي: تجربة جامعة الملك سعود، **المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي**، مملكة البحرين: الجامعة الخليجية، ٤-٥ ابريل ٢٠١٢م.

٣٩. فيصل الملا : واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية، ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر التربوي الخامس"جودة التعليم الجامعي"** كلية التربية بجامعة البحرين، مجلد(٢)، ٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧م.

٤٠. كريس إيكل: نظام الاعتماد في الجامعات الأمريكية، ورقة بحثية **لمؤتمر التعليم الأهلي في صنعاء**، ترجمة شادية التل، مجلة الآفاق لجامعة الزرقاء الأهلية، المملكة الأردنية الهاشمية، جامعة الزرقاء، المجلد(٢)، العدد(٤/٥)، ٢٠٠٠م.

٤١. مبارك بن محمد الحداد: المتطلبات التنظيمية للتعليم التعاوني في التعليم العالي الأهلي، في المملكة العربية السعودية، **ندوة التعليم العالي الأهلي**، الرياض: النشر العلمي والطابع بجامعة الملك سعود، الفترة من ١٢-١٣ فبراير ٢٠٠١م.

٤٢. محمد بن شحات الخطيب: الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بالتنمية العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، **ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي: التحديات والفرص**، الرياض، كلية التربية بجامعة الملك سعود ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٥م.

٤٣. محمد عابد الجابري: العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة ي المجال الثقافي، **ندوة العرب والعولمة**، ط٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.

٤٤. محمد عماره مصطفى عماره: الثقافة والهوية العربية الإسلامية في ظل العولمة، ورقة بحثية قدمت **لندوة مستقبل التربية العربية في ظل العولمة: التحديات والفرص**، كلية التربية جامعة البحرين، ٢-٣-١٩٩٩م.

٤٥. محمد محمود الإمام: تعقيب، **بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.

٤٦. مركز البحوث والدراسات: التعليم الجامعي الأهلي- أهميته- تخطيطه- ضوابطه، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم الأهلي** في المملكة التي تنظمها كلية التربية بجامعة الملك سعود في الفترة من ١٢-١٤/٢/٢٠٠١م.

٤٧. مصطفى حجازي: التعليم العالي والمعرفة ممارسات الحاضر وخيارات المستقبل،" **المؤتمر التربوي الرابع"التعليم العالي بين إنتاج المعرفة وإستهلاكها: توجهات مستقبلية"**، كلية التربية- جامعة البحرين، ٦-٨- مارس ٢٠٠٠م.

٤٨. مصطفى يوسف منصور: تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهتها، **بحث مقدم إلى مؤتمر"الإسلام والتحديات المعاصرة"**المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية في الفترة: ٢-٢٠٠٧/٤/٣م.

٤٩. منير الحمش: الخصخصة في الاقتصاد السوري، **بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بعنوان الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية**، ط١، بيروت، لبنان: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠م.

٥٠. موفق محمد دندن الخالدي: خصخصة التعليم العالي من واقع التجربة الأردنية، ورقة بحثية مقدمة **للمؤتمر العلمي العربي الثاني"التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية قضايا آنية وآفاق مستقبلية**، سوهاج، مصر: جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠٧م.

٥١. نبيل الدجاني: تعقيب(٣)، **ندوة العرب والعولمة**، ط٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.

٥٢. نوفل نوفل إبراهيم: التعليم المفتوح في الجمهورية العربية السورية بين الواقع والطموح، **ندوة أنماط التعليم غير التقليدية في التعليم العالي**، الجمهورية العربية السورية: وزارة التعليم العالي، الجزء الثاني، من ١-٣ آذار ٢٠٠٣م.

٥٣. يحي اليحياوي: العولمة التباس الظاهرة ولبس المفهوم، ورقة عمل مقدمة إلى **الندوة العلمية: العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي ي المجالين الثقافي والاقتصادي** بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومنظمة الإيسيسكو وجامعة آهل البيت، الأردن، ٣-٤ آيار(مايو) ٢٠٠٨م.

**(٧) الرسائل والأطروحات العلمية:**

١. ابتسام عبد التواب عبد اللطيف محمد: دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية المصرية في عصر العولمة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٢. سيد فاضل حيدر مهدي: متطلبات الاعتماد الأكاديمي بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.

٣. علي حسين عايد: قلق العولمة وعلاقته بصورة المستقبل والهوية الدينية، **رسالة دكتوراه**، كلية الآداب، قسم علم النفس، ٢٠٠٨م.

٤. مشاعل بنت راكان أحمد الخماش: العولمة والتحول في وظيفة الجامعة من إعداد القوى العاملة إلى تنمية الموارد البشرية: دراسة تطبيقية على جامعة ام القرى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة ام القرى، ٢٠٠٥م.

٥. ناصر بن سعود بن ناصر الكمياني: أنماط التعليم العالى فى سلطنة عمان رؤية مقترحة لتلبية الحاجات المجتمعية المتغيرة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ٢٠٠٦م.

٦. نجوى يوسف جمال الدين: تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٥م.

٧. هشام محمد علي عمارة: إسهامات التربية في إعادة البناء الثقافي للإنسان العربي في سياق ثورة الاتصالات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

### (1) Encyclopedia and Dictionaries:

1. **The New Encyclopaedia Britannica**, 15th Edition, London; Encyclopaedia Britannica, V(8) , 2010.
2. **The New Encyclopaedia Britannica**: London, Chicago: Encyclopaedia Britannica, V,(7), 2010.
3. **The New Encyclopedia Britannica, 15 Ed,** Chicago: Encyclopedia Britannica, Volume(5), 2010.

### (2) Books:

1. Daswani, C.J.:"**English in India: The Brown Man's Burden" In Narasimhaiah and Srinath**(eds.) English; Its Complementary Role in India. Mysore: Wesley Press, 1982.
2. Daun, H: **Education Restructuring in the Context of Globalization and National Policy**, New York, Routledgefalemer, 2002.

3. Gao Shangquan: **Economic Globalization: Trends, Risks and Risk Prevention, Economic and Social Affairs**, New York, New York, N(1), 2000.
4. Gulf University: **Gulf University Self Evaluation Report,** Kingdom Of Bahrain, March 2009.
5. Holzhacker, D.(et al): "**Institute for Higher Education, P. Privatization in Higher Education: Cross-Country Analysis of Trends, Policies, Problems, and Solutions.** Issue Brief. Institute For Higher Education Policy, (2009).
6. Mohammed Saleem: **Understanding the Mechanics of Gatt and the Role for WTO**, Institute for International Resarch, Dubai, 1995.
7. Rondinelli. Dennis. A : Privatization And Economic Transformation: The Management Challenge In Joseph Prokopenko (Eds).Management For Privatization. Switzerland ,International Labour Organization,1995.
8. Rouke & J. Williamson, "When Did Globalization Began?" Natinal Bureau of Economic Research(NBER), March 2000.
9. Stephen Sterling: **Higher Education and the Challenge of Sustainability Problematic, Promise, and Practice**, Netherlands: Springer, 2004.

**(3) Councils and Reports:**

1. Abdul Wahab Al- Ameen,: "Privete Vs Public Higher Education: from competition to complementarity: A Case Study of Jordan, 1990-2000" Paper Presented at: Proceedings of the University of the 21 Center **UNESCO International Conference**, Muscat, 17-19 March 2001.

2. Bloom, David E: Mastering Globalization: From Ideas To Action On Higher Education Reform . Based on a speech delivered at University of Laval conference "Globalization: What Issues Are at Stake for Universities" ,September 2002, pp 18-21.
3. Philip G. Altabach, Liz Reisberg, Laura E Rumbley: Trends in Global higher Education Tracking an Academic Revolution, **A Report Prepared for the Unesco World conference on higher education**, United Nation, Educational scientific and cultural organization, 2009.
4. United Nations: **The United Nations and the advancement of women, 1945-1996**, Dept. of Public Information, United Nations, 1995.

**(4) Periodicals:**

1. Alexandris, K, Douka, S, Papadoulpsm P, Kaltsatous, A: **Testing the role of service quality on the development of brand association and brand loyalty**, Managing and Service Quality, Vol(18), No(3), 2008.
2. Cushman, Charles B., Jr.:Cooperative Education in the Andean Countries: A Case Study of International Education Efforts, **Continuing Higher Education Review**, v74, 2010.
3. Fristschler, A,Lee: Government Should Stay Out of Accreditation, **Chronicle of Higher Education**, V(53), N(37), May 2007.
4. Guogis, Arvydas & Ect: The Contradictions of Globalization: The threats To Public and Private Sectors Development in The World After, **Article Bridges / Tiltai**, Vol. 52 Issue 3,2010.
5. Karsten E. Zegwaard, Richard K. Coll: Using cooperative education and work-integrated education to provide career clarification, **Science Education International**, Vol.(22), No.(4), December 2011.

6. Martin Carnoy: "Structural Adjustment and the changing Face of Education, **International Labour Review**, Vol.134, No.6, 1995.
7. P.O. Iyune , M. Cross, S.E. Iyuke, H.J. Potgieter:" The Role of a University in Education and Training in the field of Nanotechnology The Case of The University of The Witwatersrand**", Education for Chemical Engineers**, Vol.2, N.1, 2007.
8. Wallace K. Pond:"Twenty- first century education and training Implications for quality assurance" **Internet and Higher education**, Vol.4, N.3-4, 2001, P186-187.

**(5) Theses & Dissertations:**

1. Whitney, Karen Marie: "The privatization of public higher education: The relationship between state control and state funding of public institutions of higher learning", **Ph.D., The University of Texas at Austin**, 2004.

**ثالثاً: المراجع الإلكترونية:**

١. **احصائيات مملكة البحرين العقد الأول من الألفية الثالثة، ٢٠٠٠-٢٠٠٩م**، الثلاثاء ٢٦-٣-٢٠١٣، الجهاء المركزي للمعلومات
http://www.cio.gov.bh/cio_ara/English/Publications/BahrainStatistics/2.pdf

٢. احصائيات مملكة البحرين العقد الأول من الألفية الثالثة، ٢٠١١، جدول(٤,٠١)، ص١، الثلاثاء ٢٦-٣-٢٠١٣، الجهاء المركزي للمعلومات
http://www.cio.gov.bh/cio_ara/English/Publications/Statistical%20Abstract/ABS2011/CH2/1.pdf

٣. استناداً إلى التقرير الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" في البحرين: صحيفة الأيام: http://www.alayam.com/print.aspx?id=4214

٤. أسماء العقاد: **التعليم الإلكتروني والتحديات المعاصرة**، بحث منشور في موقع جامعة أسيوط الالكتروني على الرابط الآتي:
www.aun.edu.eg/conferences/27_9.../35.doc.

٥. إسماعيل حمودي: الجامعات الخاصة في المغرب تتوسع في ظل فراغ تشريعي، التجديد، الخميس ٥ أبريل ٢٠١٢م، الرابط الأصلي:
http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=61478
٦. أطباء بلا حدود: **إلغاء مؤتمر بشأن أخلاقيات مهنة الطب في البحرين**، ٢٤-٣-٢٠١٣م، الإثنين، ٢٥ آذار، ٢٠١٣م الرابط: http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/medical-ethics-conference-cancelled-in-bahrain-1.html
٧. اوليغ اوزيروف: الربيع العربي" في سياق العولمة.. أو إعادة إطلاق المفاهيم، مجلة الحياة الدولية، اليوم الأحد، ٠٢ أيلول، ٢٠١٢م، الرابط:
http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68987/
٨. برنامج ولي العهد للمنح الدراسية ٢٠١٣م، الموقع الرسمي لوكالة أنباء البحرين، الخميس ٢٨-٣-٢٠١٣م: http://www.bna.bh/portal/news/551456
٩. **تقرير عن أوجه التعاون في التعليم العالي**: الآثار المترتبة على القيادة والإدارة والحوكمة، اليوم: الثلاثاء، ٢٥ أيلول، ٢٠١٢م، الرابط:
http://www.pydt.net/site/go/?download=article&type=html&id=170
١٠. **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية**. الاثنين تاريخ١٦/٤/٢٠١٢م،
http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=909
١١. حامد عمار: **الجامعات الخاصة جداً في الميزان**، الخميس: تاريخ ١٠-٥-٢٠١٢م، مكتب الدول التربية العربي لدول الخليج:
http://www.abegs.org/Aportal/Article/showDetails?id=3591
١٢. راجع الموقع الإلكتروني لجامعة العلوم التطبيقية.
http://www.asu.edu.bh/index.php?categoryid=20
١٣. راجع **وكالة أنباء البحرين الرسمية**:
http://www.bna.bh/print/141593
١٤. السيد محمد تقي المدرسي: **كيف نقاوم الغزو الثقافي؟**، اليوم: الثلاثاء تاريخ ١٥/٥/٢٠١٢م، http://www.almodarresi.com/notes/ap0x92jt.htm
١٥. شبكة جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا
http://www.delmoon.net/news-57.html
١٦. **صندوق النقد الدولي**: اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، واشنطن: صندوق النقد الدولي، ٢٠١١م،
http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box2

١٧. صندوق النقد الدولي: متوسط دخل الفرد في دول العالم: international monetary fund
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/02/weodata/index.aspx
١٨. عبد الله أبو هيف: الغزو الثقافي والمفاهيم المتصلة به، **مجلة النبأ**، العدد(٦٣)، تشرين الثاني ٢٠٠١م، اليوم: الأربعاء- تاريخ ١٦-٥-٢٠١٢م،
http://annabaa.org/nba63/qazo.htm
١٩. **مجلة إيلاف الإلكترونية**: ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت في العالم إلى مليارين، العدد (٤٠٨٠) الإثنين ٢٣ يوليو ٢٠١٢م.
http://www.elaph.com/Web/technology/2010/10/605472.html
٢٠. **المديرية العامة للتعليم العالي**، الجمهورية اللبنانية وزارة التربية والتعليم، الاثنين تاريخ ٢٠١٢/٤/١٦م.
http://www.higher-edu.gov.lb/demo/university/index.asp
٢١. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التعاون الجامعي الدولي، اليونسكو، اليوم- الاثنين، تاريخ ٣٠-٤-٢٠١٢م.
http://www.unesco.org/ar/higher-education/international-university-cooperation/
٢٢. منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية: **الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي**، ص١٢: تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢١م،
www.abahe.co.uk/Research.../WTO-and-**economic-globalization.pdf.**
٢٣. **منظمة التجارة العالمية**، تم استرجاعه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢١م،
http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=the_organization_concisely&lang=ar.
٢٤. **موسوعة السودان الرقمية**: الأحد تاريخ ٢٠١٢/٤/١٥م،
http://www.sudanway.sd/edu_universities.htm
٢٥. الموقع الإلكتروني لجامعة أما العالمية:
http://www.amaiu.edu.bh/academics.asp
٢٦. **الموقع الإلكتروني للجامعة الأهلية**:
(http://www.ahlia.edu.bh/cms/index.php?page=overview )
٢٧. الموقع الإلكتروني للجامعة الملكية للبنات
(http://www.ruw.edu.bh/template2.asp?id=131)
٢٨. الموقع الالكتروني للمجلس: http://www.chea.org/

٢٩. موقع وزارة التربية والتعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، الأحد تاريخ١٥/٤/٢٠١٢م،
https://www.caa.ae/caaweb/DesktopModules/InstPrograms_A.aspx
٣٠. **نص اتفاقية البحر المتوسط**، أتيحت بتاريخ ١٢/١٠/٢٣ الثلاثاء على الموقع الشبكي:
http://www.unesco.org/education/studyingabroad/index.shtml
٣١. وثيقة ويكيليكس: أسباب احتلال العراق للكويت، ترجمة نفسية الصباغ، ١ يناير ٢٠١١م. http://elbadil.net
٣٢. **وزارة التربية والتعليم**: المرسوم الملكي بإنشاء مجلس التعليم العالي، ٢٠٠٦م، لمزيد من المعلومات راجع: www.education.gov.bh
٣٣. **وزارة التعليم العالي**: الجامعات والمعاهد، الجامعات الخاصة، الاثنين تاريخ ١٦/٤/ ٢٠١٢م.
http://www.mhe.gov.sy/new/index.php?page=show&ex=2&dir=docs&ex=2&ser=1&lang=1&cat=565
٣٤. الوكالة الرسمية لأنباء البحرين: كلية طلال أبو غزالة الجامعية بالبحرين استكملت حصولها على التراخيص المباشرة وسوف تبدأ العمل في مطلع العام الجامعي المقبل ٢٠١٢/٢٠١٣م، اليوم الأربعاء، ٢٠ آذار، ٢٠١٣م، الرابط المباشر:
http://www.bna.bh/portal/news/520841

# ملخص البحث باللغة العربية

# ملخص الدراسة باللغة العربية

يمر التعليم الجامعي في العالم العربي بوضعية معقدة من التحولات الكبرى الحادثة في صلب الحياة الإنسانية المعاصرة، وهو بالتالي يواجه فيضاً من التحديات المصيرية، التي تنأى به عن دوره الحضاري والتنويري الفاعل في زمن يختنق بتحولات العولمة ومنظومة الجات التجارية التي أباحت التجارة بالخدمات التعليمية والمنافسة واقتصاديات المعرفة والملتيميديا وثورة التقنية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، الأمر الذي يجعل التعليم الجامعي مطالباً بوضع خطط إستراتيجية يقوم بتنفيذها، بحيث تكون خطط أكثر رصانة ومرونة وقدرة على مواجهة تلك التحديات والتطورات العلمية التي يُتوقع منها أن تتعاظم خلال السنوات القادمة.

فمؤسسات التعليم الجامعي الخاصة ما زالت تواجه عدة مشكلات وعقبات تحُول دون تحقيق الفاعلية والانسجام مع التأثيرات والمتغيرات العالمية، والتي تتمثل في: "تحويل التعليم الجامعي إلى سلعة تجارية مستوردة لبيع الشهادات، وبروز اتفاقية الجات التي ترى أن الاتجار بالتعليم واقع لا محال ،وتدني نوعية الموارد التعليمية التي يرفدها وافتقارها لأبسط المهارات المطلوبة لسوق العمل، إضافةً إلى التأثيرات الثقافية التي تُضعف الهوية الوطنية، لكون بعض تلك الجامعات أساساً هي فروع لجامعات أجنبية ولهذا بات الأمر بحاجة إلى اهتمام القائمين على التعليم الجامعي الخاص لمواجهة تلك المشكلات والتحديات، من خلال اتباع آليات وسياسات وطنية رشيدة تنظم وتراقب مسألة التعليم الجامعي الخاص في ضوء متغيرات العولمة، وبناءً على ذلك تأتي هذه الدراسة لتتناول مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين والتي تدور حول متغيرات وتأثيرات العولمة.

**مشكلة الدراسة:**

تسعى الدراسة الحالية إلى محاولة رصد المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين في ظل المتغيرات العالمية التي أفرزتها العولمة، بحيث يتم تناول المشكلات الرئيسية المرتبطة بمتغيرات العولمة والتي تتمثل في المشكلات الرئيسية الأربع وهي:

- مشكلة التغريب (أزمة الهوية) في التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.
- مشكلة التسليع (التجارة) في التعليم الجامعي الخاص.
- مشكلة التنافسية (ضمان الجودة والاعتماد) في التعليم الجامعي الخاص.
- مشكلة التسييس (بسط النفوذ) في التعليم الجامعي الخاص.

وفي ضوء ما سبق يمكن إبراز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

**ما المشكلات الرئيسية التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ذات الصلة بالعولمة ومتغيراتها؟**

وينبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الأُطر النظرية للتعليم الجامعي الخاص؟

٢- ما هي مشكلات التعليم الجامعي الخاص ذات الصلة بمتغيرات العولمة؟

٣- ما مفهوم العولمة و متغيراتها والتحديات التعليمية لها ثقافياً، واقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً؟

٤- ما واقع التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومسؤوليته نحو اتجاهات وتحديات العولمة؟

٥- ما الرؤية النقدية لمواجهة مشكلات التعليم الجامعي الخاص في ضوء متغيرات العولمة؟

## أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرُّف على التعليم الجامعي الخاص ومفاهيمه وأنواعه.
- إلقاء الضوء على أهم مشكلات التعليم الجامعي الخاص ذات الصلة بمتغيرات العولمة.
- التعرف على العولمة ومتغيراتها والتحديات التعليمية لها ثقافياً، واقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً.
- التعرف واقع التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومسؤوليته نحو اتجاهات وتحديات العولمة.
- تحليل نقدي لمشكلات التعليم الجامعي الخاص في ضوء ما يُسفر عنه الواقع ، واستخلاص الرؤية النقدية التي من شأنها أن تساهم في حل مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.

## أهمية الدراسة:

يمكن أن تتلخص أهمية الدّراسة في الآتي:

- توضيح العلاقة بين الجامعات الخاصة وظاهرة العولمة، الأمر الذي يساعد القائمين على عملية التعليم الجامعي الخاص في المملكة باتخاذ الاحتياطات التأسيسية والتخطيطية الملائمة لتدارك أثار هذه الظاهرة وتحدياتها.

- رصد مجموعة التحديات العالمية والإقليمية والقطرية، الإيجابية منها والسلبية، والتي أفرزتها العولمة ومتغيراتها في الوضع الراهن، ومدى تأثيرها على التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين، وانسجامها مع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها.
- دراسة مشكلات الجامعات الخاصة برؤية نقدية وشمولية في ضوء متغيرات العولمة يجعل منها رافداً مهماً لتطويرها في المملكة، وذلك بما ترفده إليها من قدرات بشرية متميزة وذات ثقافة وطنية وهوية عربية أصيلة.
- يمكن أن تفتح هذه الدراسة السُبل للقيام بمزيد من الأبحاث والدراسات الجديدة لبحث أبعاد ومحدّدات أخرى لم تتطرقْ لها هذه الدراسة.

**منهج الدّراسة:**

اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج النقدي، لأنه أفضل المناهج التي تتناسب وطبيعة البحث الحالي، فالمنهج النقدي يتلاءم معها و يساعد الباحث على التعرف والكشف عن أهم مشكلات التعليم الجامعي الخاص المتصلة بمتغيرات و تحديات العولمة، ومدى قدرة التعليم الجامعي الخاص على مواجهة تلك التحديات، من خلال الاستفادة من الرؤى النقدية والواقعية.

**حدود الدراسة:**

اقتصرت حدود هذه الدراسة على خمس جامعات خاصة هي الجامعة الأهلية، والملكية للبنات، والعلوم التطبيقية، والخليجية، ودلمون، وذلك من أصل(١٣) جامعة خاصة، لاقتناع الباحث أنها ممثلة لبقية الجامعات، لكونها متفاوتة في فترة التأسيس والإمكانات ونظام الدوام وكذلك التمايُز في وجود التخصصات والبرامج المختلفة، ولتفاوت تلك الجامعات في ملكيتها وامتثالها لجهات خارجية على المستوى الدولي.

**خطوات سير الدّراسة:**

سارت الدراسة وفق الخطوات التالية:

**الخطوة الأولى:** الإطار المنهجي المحدد للدّراسة: حيث يشمل مقدّمة، أهم الدّراسات ذات الصلة، ومشكلة الدّراسة، وأهدافها وأهميّتها، وحدودها، ومنهجها، وأدواتها، ومصطلحاتها، وخطواتها.

**الخطوة الثانية:** الإطار المفاهيمي للتعليم الجامعي الخاص: واستعرض هذا الفصل التعليم الجامعي الخاص من حيث مفهومه، ونشأته، وعوامل ظهوره، وأهميته،وأهدافه، وأنماطه، وأهم المميزات والعيوب، ومفهوم خصخصته، وسياسات البنك الدولي نحوه.

**الخطوة الثالثة: تم مناقشة مشكلات التعليم الجامعي الخاص المتصلة بمتغيرات العولمة.** برؤية نقدية وقد قسمها الباحث بطريقة حديثة على النحو الآتي: مشكلات مرتبطة بهوية التعليم الجامعي الخاص، ومشكلات مرتبطة بتسليع التعليم الجامعي الخاص، ومشكلات مرتبطة بالتنافسية (الجودة والتميُّز) في التعليم الجامعي الخاص، ومشكلات مرتبطة بتسييس التعليم الجامعي الخاص.

**الخطوة الرابعة:** حيث تم مناقشة مسألة العولمة ومتغيراتها من حيث نشأتها، وفكرة انبثاقها، ومفهومها، وأهدافها، والمساوِئ التي أفرزتها، والفرق بينها وبين المصطلحات الأخرى المُشابِهة لها، وكذلك المؤسسات التي ساهمت في برزها كظاهرة حية نمَتْ في الأوساط العالمية، وأهم المُحركات التي تحرك عجلة العولمة في مسارها العالمي.

**الخطوة الخامسة:** تم تناول واقع التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين في ضوء متغيرات العولمة، من حيث نشأة التعليم الجامعي الخاص، وفلسفته، وأهدافه، وموقع البحرين الجغرافي وتأثره بمتغيرات العولمة، وكذلك تفاعلات مملكة البحرين مع المتغيرات العولمية مع استعراض أهم الملامح الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين بصورة نقدية.

**الخطوة السادسة:** وفيها تم تناول التعليم الجامعي الخاص واستجابته لمتغيرات العولمة من خلال الاتجاهات الرئيسية لاجتياح العولمة قطاع التعليم الجامعي الخاص، والتعليم الجامعي الخاص و الاستجابة لمتغيرات العولمة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتنافسية، وتم استعراض أهم النتائج من خلال مناقشته لمشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين ومتغيرات العولمة في ضوء الواقع، ومن ثم تقديم الرؤية النقدية المتمثلة في البدائل والحلول أوالمقترحات في سبيل مواجهة تلك المشكلات.

## أهم نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة الحالية إلى أهم النتائج الحالية:

- العولمة ظاهرة حتمية تعمَّم مساراتها في كل الاتجاهات، فلا يمكن نكرانها، ولكن يمكن تلافي سلبياتها وتعزيز إيجابياتها وفقاً لمتطلبات القيم المجتمعية والإطار العام للمصلحة الاقتصادية.
- التعليم الجامعي الخاص يقع تحت تأثير اقتصاديات السوق وسياسات الخصخصة، ولهذا فهو يتشكل وفقاً لآليات الربح والتجارة في طابعه العام.
- مؤسسات التعليم الجامعي الخاص تتحمل مسئولية في إحداث الإنشقاق المجتمعي، وهي حلقة تؤثر في انتقال جميع أمراض المجتمعات الغربية إلى مجتمعاتنا من فِئوية

وقبلية وطائفية، وهي التي تقود أصحاب الفكر لبث الفرقة والنزاعات بين أطياف المجتمع، ويكون ذلك بفعل السيطرة الأمريكية على منافذ الحركة الواقعية للعولمة.

- مؤسسات التعليم الجامعي في الدول المُهيمنة هي التي تبسط هيمنتها من خلال الاستفادة من العولمة فهي تتطور وترتقي بقوتها العلمية أما مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في الدول العربية فهي مُنمطة ثقافياً واقتصادياً وسياسياً من قبل تلك الدول ، وتتشكل الهيمنة عامةً وفقاً لمعطيات كل مرحلة.
- التعليم الجامعي الخاص لا يلبي الطموحات السياسية والثقافية والاقتصادية للدولة القومية، وإنما يتصف بالوفاء لاحتياجات وطموحات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.
- أثرتْ جملة التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية على سياسة منح التراخيص لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص بالشكل المفرط، منها مثلاً اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مملكة البحرين مؤخراً، وتأثيرات سوق العمل، وتأثيرات الشركات متعددة الجنسيات وغيرها، فأفرز ذلك مَنح تراخيص عشوائية غير مدروسة لإنشاء مؤسسات تعليم جامعية خاصة، والهدف من ذلك كان اللّحاق بركب العولمة.
- تعاني مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين من نقص في اتفاقيات التعاون مع جامعات محلية وعربية وقومية، فكل تعاونها غالباً ما يكون مع مؤسسات التعليم الخارجية والغربية، كما أنها تتباهى بتلك الاتفاقيات دون وعي ودراسة مستفيضة لنوعية التعاون ومدى تأثيره على حساب المصلحة الوطنية أو القومية.
- المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص مُستنسخة من جامعات أجنبية، فالمناهج الأجنبية تختلف في سياقها الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي عما هو عليه في مملكة البحرين والوطن العربي ككل، الأمر الذي يفضي إلى التبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها.
- مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين تنقل الخبرة العلمية الأجنبية، وتحول نظريات التعليم الأجنبية إلى واقع تطبيقي في البيئة العربية، فهي لا تُنتج المعرفة ولا تُسهم في إنتاجها، فهي مجرد ساحة لعمل التطبيقات العلمية الموجهة نحو مصلحة معينة.
- فقدت مؤسسات التعليم الجامعي الخاص جوهرها العلمي وتحولت إلى سلعة ومشروع ربحي تجاري هدفه الأول الربح المادي والاستثمار المالي، فالدولة فتحت باب الاستثمار فيه على مصراعيه دون وضع قيود وشروط تحد من شأن المتاجرة بالتعليم.

- إن التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين يقع تحت وطأة الارتباط بآليات السوق، وبالثقافات الأجنبية واهتمامه بالربح المادي على حساب الربح في نوعيته وجودته، كما أن الدولة لم تعد تهتم بخطورة الارتباطات الثقافية الأجنبية بالنسبة للجامعات الخاصة الأجنبية، ويمكن ملاحظة ذلك في العشوائية التي تم فيها منح تراخيص إنشاء الجامعات، فالدولة بمن فيها من جليات أجنبية لا تتعدى المليون نسمه، ومؤسسات التعليم الجامعي الخاص تتجاوز (١٤) جامعة خاصة.
- تُشكل التنافسية في التعليم الجامعي تحدياً كبيراً بالنسبة لمملكة البحرين، فقد شرعت من أجل هذا التحدي بإيجاد العديد من التشريعات الدولية والتي من أشهرها اتفاقية الجات. وفرضت التنافسية على تعليمنا الجامعي الخاص تطبيق معايير الجودة العالمية والتي يتطلبها سوق العمل العالمي، وكذلك في مُخرجاته البحثية والعلمية. مع العلم بأن الكثير من المؤشرات تؤكد حصول التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين على تقديرات غير مرضية وغير مُلائمة.

## Summary of the Study

University education in the Arab World passes with a complex status of major transformations which are incident at the heart of the contemporary human life. Therefore the university education encounters a flood of fateful challenges distancing it from its effective civilized and enlightened role in a time suffocating by the transformations of the globalizations and the GATT trade system, which legalized the trade in educational service and competition and the economics of knowledge as well as the multimedia and the technical revolution and technology of information and communication , so the university education is needed to develop strategic plans to be implemented, the plans which will be more sedate and flexible and have the ability to meet those challenges and the scientific developments that are expected to be magnified in the coming years .

The institutions of the university education still face many problems and obstacles that hinder achieving the efficiency and harmony with the effects and global variables, which are : "converting the university education into an imported commodity to sell the certificates, and the emergence of the GATT agreement which sees that trafficking in education is inevitable reality , and the low quality of the educational resources and its lack to the most basic and necessary skills in the labor market , in addition to the cultural influences which weaken the national identity , the fact that some of these universities are basically branches of foreign universities that is why it is needed to the attention of existing officials in the private university education to face these problems and challenges , through following the mechanisms and wise national policies to regulate and monitor the issue of the private university education in the light of the variables of the globalization , and therefore this study comes to deal with the problems of the private university education in the kingdom of Bahrain , which revolves around the variables and the effects of globalization .

**Problem of the Study:**

The current study seeks to monitor the problems which facing the private university education sector in the Kingdom of Bahrain in the light of the global variables which are created by the globalization , so that it is addressing the major problems which are associated with the variables of the globalization which are in the four major problems , namely :

- Westernization problem (identity crisis) in the private university education in the Kingdom of Bahrain.

- Commoditization problem (the trade) in the private university education.
- Competitiveness problem (quality assurance and accreditation) in the private university education.
- Politicization problem (extend the influence) in the private university education.

In the light of the above problems of the study, we can highlight the problems of the study in the next major question:

**What are the main problems facing the private university education in the kingdom of Bahrain which are related to the globalization and its variables?**

The following sub - questions have stemmed from the above question:

1. What are the theoretical frameworks for the private university education?
2. What are the problems of the private university education which are related to the variables of education?
3. What is the concept of the globalization and its variables and its educational challenges culturally, economically, politically, and socially?
4. What is the reality of the private university education in the Kingdom of Bahrain and its responsibility towards the trends and challenges of globalization?
5. What is the critique view to address the problems of the private university education in the light of the variables of globalization?

**Objectives of the study:**

The study seeks to achieve the following:

- Identifying the private university education and its concepts and types.
- Shed light on the most important problems of the private university education which are related to the variables of the globalization.
- Identifying the globalization and its variables and the educational challenges culturally, economically, politically, and socially.

- Identifying the reality of the private university education in the Kingdom of Bahrain and its responsibility towards the trends and challenges of globalization.
- Critical analysis of the problems of the private university education in the light of the outcome of the reality and draw the critical view that would contribute to solve the problems of the private university education in the Kingdom of Bahrain.

**The importance of the study:**

The importance of the study shall be summed up in the following:

- Clarifying the relationship between the private universities and the phenomenon of the globalization, which help those who work on the process of the private university education in the kingdom to take the constituent and schematic precautions which are appropriate to remedy the effects of this phenomenon and its challenges.
- Monitor the global and regional and country challenges, both positive and negative, which created by the globalization and its variable in the current situation, and their impact on the private university education in the kingdom of Bahrain, and its compatibility with the spheres of the social, economic, and political life, and others.
- Studying the problems of the private universities with a critique and inclusive view in the light of the variables of the globalization to make it as an important tributary to develop it in the kingdom , and that by what be supplied as distinct human capabilities with national culture and authentic Arab identity .

This study can open the ways to make more researches and new studies to discuss the dimensions and other determinants which have not been addressed in this study.

**The methodology of the study:**

This study is based on the critical methodology , because it is the best methodology that is tailored to the nature of the current research , as the critical methodology suits with it and helps the researcher to identify and detect the most important problems of the private university education which are related to the variables and challenges of the globalization , and

the ability of the private university education to face this challenges , by taking the advantage of the critical and real views .

**Limits of the study:**

The limits of this study have limited to five private universities as follows : civil university , royal university for girls , the applied science , Gulf university , and Delmon university , and that were out of ( 13 ) private universities to convict the researcher that it is representative of the rest of the universities, as being variable in the period of construction and the possibilities and working hours system , as well as the differentiation in the presence of disciplines and various programs , and for the disparity of these universities in the ownership and its compliance to foreign sectors at the international level .

**The steps of the course of the study:**

The study goes according to the following steps:

The first step : the methodological framework selected for the study : which includes an introduction , the most relevant studies , and the problems of the study , its objectives and its importance , and its limits , as well as its methodology , tools and terminology , and steps .

The second step : the conceptual framework for the private university education : this chapter has reviewed the private university education in terms of its concept and its origin , and the factor of its appearance , and its importance , its objectives , and patterns , as well as the most important advantages and disadvantages , and the concept of privatization , in addition to the policies of world Bank towards him .

The third step : the problems of the private university education which are related to the variables of the globalization has been discussed in critical view , and the researcher has divided it in a modern way , as follows , problems related to the identity of the private university education , and problem related to the commoditization of the private university education , and problems related to the competitive ( quality and excellence ) in the private university education , as well as the problems related to the politicization of the private university education .

The fourth step : where the issue of the globalization and its variable have been discussed in terms of its inception , and the idea of its inception , its

concept , its goals , and the disadvantages that have been emerged by it , and the difference between it and other terms similar to it , as well as the institutions that contributed in emerging it as an active phenomenon grown in the international sectors , and the most important motives that move the wheel of the globalization in its international track .

The fifth step : the reality of the private university education in the Kingdom of Bahrain has been discussed in the light of the variables of the globalization , in terms of the emergence of the private university education , its philosophy , and its objectives , and the geographical site of Bahrain and its influence by the variables of globalization , as well as the interactions of the Kingdom of Bahrain with the global variables in addition to reviewing the most important and basic features to the institutions of the private university education in the Kingdom of Bahrain in a critical view .

The sixth step : in which the private university education and its response to the variables of the globalization have been discussed through the main trends for the invasion of the globalization to the private university education sector , the private university education and the response to the variables of the economic and political and cultural and competitive globalization , furthermore , the most important results have been viewed through discussing the problems of the private university education in the kingdom of Bahrain and the variables of the globalization in the light of reality , and then providing the critical view which representing the alternatives and solutions and suggestions in order to face these problems.

**The most important results of the study:**

The current study has concluded to the most important current results:

- The globalization is an inevitable phenomenon which generalizes its tracks in all directions, so it is undeniable, but we can avoid its drawbacks and disadvantages and enhances its positives in accordance with the requirements of the societal values and the general framework of the economic interest.
- The private university education is under the influence of market economics and privatization policies, and that it is formed according to the mechanisms of trade and profit in nature.
- The institutions of the private university education is responsible for making a community split, and this is a loop affects in the transmission of

all diseases of the western community to our society as factional, tribal, and sectarian, which leads thinkers to sow discord and conflict between the spectra of society, and that will be due to the control of the United States on the ports of the real movement of the globalization.

- The institutions of the private university education in the dominant states is that simplifies its dominance by taking advantage of globalization, as it develops and elevates by its scientific strength, while the institutions of the private university education in the Arab States are stylized culturally, economically, and politically by those countries and this hegemony is formed in general in accordance with the data of each stage.
- The private university education does not meet the political, and cultural, and economical aspirations of the national country, but it is characterized by fulfilling the needs and aspirations of the major countries such as the United States and its allies.
- The whole global and regional and local changes have influenced on the policy of granting licenses to the institutions of the private university education as excessive, such as free trade agreements which are concluded by the Kingdom of Bahrain recently, and the effects of the labor market , and the effects of the multinational companies and others, and these secreted granting random unplanned licenses to construct institutions for private university education , and the goal was to catch up with globalization .
- The institutions of the private university education in the Kingdom of Bahrain suffer from a lack of cooperation agreements with local, and Arab, and national universities, as its whole cooperation is often with the foreign and western institutions of education, as they boost with those conventions without awareness and extensive study for the quality of cooperation and the extent of its influence at the expense of the national interest.
- The methodologies in the institutions of the private university education are reproduces from foreign universities , as the foreign methodologies differ in their social and cultural , and political , and economic context than it is in the kingdom of Bahrain and the Arab world a s a whole , which leads to the cultural , political , and economic dependency and others .
- The institutions of the private university education in the Kingdom of Bahrain transfer the scientific foreign experience, and turn the foreign

educational theories into practical reality in the Arab environment, so they do not produce the knowledge and do not contribute in their production; they are just an area for scientific applications which directed to a particular interest.

- The institutions of the private university education lost their scientific essential and turned into a commodity and a project for commercial profit, its first aim is the financial profit and financial investment, so the country opened the door of investment widely without placing limitations and conditions would challenge the trading in education.
- The private university education in the Kingdom of Bahrain is located under the weight of linking with the mechanisms of the market , and the foreign cultures and its interest in the profit at the expense of profit in its quality , as the country is no longer keen on the seriousness of the foreign cultural links for the foreign private universities , and that can be seen in the slums where they had been granting licenses for constructing universities , as the country including the foreign communities do not exceed one million , and the institutions of the private university education exceed ( 14 ) private universities.
- The competitiveness in the university education is formed a major challenge for the Kingdom of Bahrain , as it has begun , for that challenge , to create a number of international legislations and that the most famous one was the GATT . The competitiveness has imposed on our private university education the application of international quality standards which are required by the global labor market, as well as in its scientific and research outputs. Noting that many of the indicators confirm that the private university education in the Kingdom of Bahrain get unsatisfactory and inappropriate estimations.

Cairo University
Institute of Educational Studies
Foundations of Education
Department

# Problems of Private Universities in kingdom of Bahrain: Critical Vision Based on the Impact of Globalization

Prepared by

Sayed Fadhel Haider Mahdi Mohamed Alawi

**Supervised By:**

Nadia
**Dr. Nadia Yussef Gamal El-Dien**
Professor of Educational
Institute of Education Studies
Cairo University

Eslam
**Dr. Eslam El-Shshtawy Mohamed Khames**
Lecturer of Educational
Institute of Education Studies
Cairo University

2013